الدكتور ممدوح محمَّد خسارة

علم المصطلح

وطرائق وضع المصطلحات في العربية



علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية
/ ممدوح محمد خسارة .- دمشق: دار الفكر،
٢٠٠٨ .- ٣٦٠ ص ؛ ٢٥ سم.
ISBN: 978-9933-10-520-4
١- ٤١٢ خ س ا ع ٢- العنوان ٤- خسارة
مكتبة الأسد



التخطيط مفتاح النجاح

دار الفكر – دمشق | دار الفكر المعاصر – بيروت
☎ ٠٠٩٦٣ ١١ ٣٠٠١ | ☎ ٠٠٩٦١ ١ ٨٦٠٧٣٩

http:/www.fikr.com – e-mail:fikr@fikr.net

علم المصطلح

وطرائق وضع المصطلحات في العربية

د . ممدوح محمد خسارة

الرقم الاصطلاحي: ٢١٠٣.٠١١

الرقم الدولي: ISBN: ???

الرقم الموضوعي: ٤١٢ (الاشتقاق وعلم الدلالة وفقه اللغة)

٢١٥ص، ١٧ × ٢٥ سم

الطبعة الثانية : ١٤٣٤هـ= ٢٠١٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتوى

مقدمة	٧
المدخل : طرائق وضع المصطلح	٩
١- مفهوم (المصطلح) وتعريفه	٩
٢- علم المصطلح	١١
٣- المشكلة اللغوية والمصطلح	١٢
٤- الطرائق الثلاث لوضع المصطلح	١٢
الفصل الأول : الترجمة	١٥
١) مدلولاتها	١٥
٢) مصادر الترجمة	١٧
٣) الترجمة الحرفية والترجمة بالمعنى	٢٥
٤) ترجمة السوابق واللواحق	٢٨
٥) ترجمة المختصرات	٣٩
الفصل الثاني : التوليد	٤٢
١) القدماء والمولَّد	٤٢
٢) المحدَثون والمولَّد	٤٤
٣) التوليد والتطوُّر اللغوي	٤٦
٤) التوليد والقياس اللغوي	٤٧
٥) التوليد والقياس عند المحدثين	٥١
٦) التوليد والتسمية	٥٤
٧) قواعد التسمية	٥٥

٨) أنواع التوليد ٥٨
أولاً – الاشتقاق ٥٩
لَحَق – الارتجال ١٢٨
ثانياً – المجاز ١٣١
الفصل الثالث : الاقتراض ١٤٢
مفهوم الاقتراض ونوعاه ١٤٢
(١) التعريب اللفظي ١٤٤
(٢) الدخيل ١٩٧
لحق – مخاطر الاقتراض ١٩٩
فهرس المراجع و المصادر ٢٠٥

مقدمة

اللغة الحيَّة هي تلك التي تكفل لأبنائها والمتلاغين بها التعبير عن الحياة بمختلف مناحيها الروحية والمادية. وبما أن الحياة ومناحيها متجددة أبداً، فاللغة يجب أن تكون متجدِّدة لتتمكن من مواكبتها، وإلا تخلَّفَتْ وفقدَتْ صلاحيتها ودخلت صحراء اللغات الميتة.

ومواكبة اللغةِ الحياةَ تعني رفدها المستمرّ بالمفردات الجديدة التي يُفضي إليها التقدم الحضاري بكل صوره. تلك المفردات الجديدة هي المصطلحات، وطالما كان الاصطلاح الوسيلة الأفعل في تنمية اللغات وتطويرها بعد مرحلة النَّشأة الأولى.

والعربية من اللغات الحية التي كانت تنمو وتتطوَّر مع كل مرحلة حضارية يمر بها المجتمع العربي، وكان وضع المفردات الجديدة والمصطلحات وسيلة العربية في هذا النمو والتطوُّر. ومن المعروف أن المفردات الجديدة تولد مصطلحاً بين جماعة مخصوصة أوَّلاً، فإذا راجت وشاعت بين القوم دخلت اللغة العامَّة ومعجماتها. وقد تعود مرة أخرى لتدخل الاصطلاح بدلالة جديدة.

تزداد الحاجة إلى الوضع والاصطلاح مع كل مرحلة حضارية جديدة؛ لذا شهدت العربية فيضاً من المصطلحات الجديدة في العصر الإسلامي الأول، ثم فيما تلاه من القرون في عصر ازدهار الترجمة والعلوم في الدولة العربية الإسلامية. فاغتنَت العربية بذلك، واستطاعت أن تنتقل من لغة بيان في الجاهلية إلى لغة بيان وعرفان في الإسلام، وإلى لغة بيان وعِرفان وبُرهان فيما بعده.

وفي العصر الحديث – عصر التقدُّم العلمي والتقاني – تعاظمت الحاجة إلى تنمية هذه اللغة، ورفدها بالألفاظ والمصطلحات العلمية التي تؤهلها لتكون مرة ثانية لغة العلم والتقانة التي هي لغة هذا العصر.

نشطت المؤسسات اللغوية والغُيُر من العلماء واللغويِّين العرب لتجديد اللغة العربية برفدها بما تحتاج إليه من ألفاظ حضارة ومصطلحات تؤهلها لمواكبة العصر.

وقد ذهب اللغويون والعلماء مذاهب شتَّى في وضع المصطلحات العلمية الجديدة، وكانت لهم في ذلك طرائق، منها ما استنبطوه من أساليب العرب القدماء، ومنها ما اجتهدوا هم فيه. وكانت ثمرة جهودهم المشكورة أن بقيت العربية لغة حيّة وغدَتْ لغة علم وتقانة إلى حدٍّ كبير.

وفي محاولة لاستخلاص منهجية لغوية عربية حديثة لوضع المصطلح العربي – ولا سيما العلمي منه – كان هذا البحث الذي جاء استجابة للدعوات المتكررة التي أطلقَتْها المؤسسات اللغوية والعلمية العربية لجمع شتات قواعد الوضع والاصطلاح في كتاب مرجعيّ، واستجابة لمتطلبات الجامعات العربية – ولاسيما معاهد الترجمة فيها – التي جعلت علم المصطلح مقرَّراً أساسياً في مناهجها.

لقد بذلت الوسع والجهد؛ لأن تؤسس هذه المنهجية على جذور تراثية راسخة مما أصَّل الأجداد والقدماء، وعلى جذوع وفروع معاصرة متينة ومرنة ممَّا أنجز الأبناء المحدثون. ولكن لا يتوهمَنَّ أحد أن البحث قام على مجرد الجمع والتوليف – وهما عنصران أساسيان في أي بحث – ولكنَّ فيه إضافاتٍ لعل أبرزها:

- توظيف الاشتقاق اللغوي من إبدال وقلب وإلحاق وسيلة من وسائل الاصطلاح، وكذا الاشتقاق الصرفي وأبنيته.
- تحديد (النظام الصوتي العربي) الذي يمكن بوساطته تمييز المعرَّب من الدخيل في الكلام المقترض.

والله أسأل أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، ثم لخدمة العربية والحقيقة.

دمشق ٢٥/٥/٢٠٠٨

المؤلف

د. ممدوح محمد خسارة

المدخل

طرائق وضع المصطلح

الترجمة ـ التوليد ـ الاقتراض

نتناول في هذا الكتاب الطرائق الثلاث العامة لوضع المصطلح؛ وهي الترجمة والتوليد والاقتراض. وقد خصَصْنا كلاً منها بفصل. ولكن لا بد من التمهيد لها بعرضِ مفهومِ المصطلح، وعلمِ المصطلح، ودورِ المصطلح في المشكلة اللغوية المعاصرة.

١ – مفهوم (المصطلح) وتعريفه:

المدلولُ المعجمي لهذه المادة هو التَّصالُح والتَّسالُم، فكأنَّ الناس اختلفوا عند ظهورِ مدلولٍ جديد، على تسميتِه، فذهب فريقٌ من القوم إلى إعطائه اسماً، واقترح فريقٌ آخر دالاً مغايراً، وارتأى فريقٌ ثالثٌ تسميةً مباينة؛ وكان من نتيجة هذا اختلاف القومِ واحتدامُ ما بينهم، إلى أن تصالحوا وتسالموا على تسميةٍ واحدة لذلك المدلول.

فالاصطلاح يتطلَّب الاتفاقَ، لأن التسميةَ الجديدة لا يمكن أن تدخل حيِّزَ اللغة إلا إذا كانت محلَّ اتفاقِ أصحاب هذه اللغة.

يقول الجاحظ: «إنما سمَّى الناسُ ما يحتاجون إلى استعماله»[1]. وكلما ظهرت مُسَمَّيات جديدة بادروا إلى الاصطلاح على أسماءٍ لها. وهكذا تبدو اللغة مجموعةً من الاصطلاحات، لأن المسمَّيات لا توجد في اللغة دُفعة واحدة، بل تظهر مع تطوُّر حياة المتلاغِين بها وحاجاتهم.

لكنَّ مثل هذا الاستنتاج – وهو أن اللغةَ اصطلاحٌ – لم يكن مسلَّماً به دائماً. وهو الذي أثار مسألةً من أولى المسائل اللغوية الشائكة وهي: هل اللغة إلهامٌ أم اصطلاحٌ؟[2] وتذهب معظم الدراسات اللغوية إلى أن اللغة اصطلاح واتفاق[3].

من أول ما وصل إلينا عن استعمال الفعل المزيد (اصْطَلَح) ما جاء عن الجاحظ (٢٢٥هـ) في حديثِه عن المتكلِّمين أنهم «اصْطَلَحُوا على تَسْمِيةِ ما لم يَكُن له في لغةِ العرب اسم»[4]. إلا أن هذه التسمية (اصْطِلاح أو مُصْطَلَح) لم تَرُج

١ شفيق جبري: ميلاد الألفاظ، مجلة مجمع دمشق ٥١/١: ٣

٢ ينظر تفصيلات المسألة في: ابن جني: الخصائص ٤٠/١–٤٨ و١١٧/٢، وابن سنان الخفاجي: سر الفصاحة، ٤٦–٤٨.

٣ ينظر مثلاً: د. محمد المنجي الصيادي: التعريب وتنسيقه في الوطن العربي، ٣٩٠–٣٩١.

٤ الجاحظ: البيان والتبيين ١٣٩/١ (تح – هارون).

بسرعة، ذلك أن الرازي (أحمد بن حمدان – ٣٢٢هـ) سَمَّى كتابه في المصطلحات الإسلامية: (الزينة في الكلمات الإسلامية). واستعمل غيرُه كلمة (الألفاظ) في موضعِ (المصطلحات) كما ذهب صاحب كتاب (المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين)[٥]. وإلى مثله ذهبَ الفارابي (٣٥٠هـ) عندما وضع كتاباً في مصطلحات المنطق سماه: (الألفاظ المستعملة في المنطق). أما الكندي (٢٦٠هـ) فقد سمى مؤلَّفه في تعريف مصطلحاته: (رسالة في حُدُودِ الأشياء ورُسومِها)[٦]. ومن الطريف أن المعنى الأصلي لكلمة (Termes) الأجنبية التي تعني المصطلحات هو (الحدود)[٧].

لم تستقر تسميةُ (المصطلح) في لغتنا إلا بعد قرون؛ فالفيروزابادي (٨١٧هـ) وابن منظور (٧١١هـ) صاحبا القاموس المحيط ولسان العرب لم يذكرُاه. إلا أن الجرجاني (علي بن محمد – ٨١٦هـ) أورد له تعريفاً، على أنَّه سَمَّى كتابه: (التعريفات) ولم يسمه (المصطلحات أو الاصطلاحات)، مع أن (التعريفات) يمكن عدُّه من المعجمات المبكِّرة للمصطلحات. لكنَّ الشهاب العمري (٧٤٩هـ) سَمَّى كتاباً له: (التعريف بالمِصْطَلَحِ الشريف)[٨]. كما أن للشيخ علي بن محمد القاحص العذري المتوفى سنة (٨٠١هـ) كتاباً باسم (مُصْطَلَح الإشارات في القِراءات الزوائد الثلاث عشرة المرْويَّة عن الثِّقات)[٩]. وكان التَّهانويّ (١١٨٥هـ) أشهرَ من روَّج هذا اللفظ المولَّد عندما سَمَّى كتابه في المصطلحات: (كَشَّاف اصطلاحاتِ الفُنون). ولم يستعمل المعاصرون إلا لفظَ (مُصْطَلَح)، وجَرْياً عليه سَمَّى مجمعُ اللغة العربية بالقاهرة ما وضَعَه من كلمات: (مجموعةَ المِصْطَلَحات التي أقرَّها المجمع).

و(المِصْطَلَح) مصدرٌ ميميٌّ من (اصطلح)، نُقِلَ إلى الاسميَّة بتخصيصِه بهذا المدلول الجديد. وقد أطبق اللغويون العربُ المعاصرون على استعمال كلمة (مصطلح)، فذاعت في مصنَّفاتهم.

و«المصطلحُ أو الاصطلاح هو اتفاقُ طائفةٍ مخصوصةٍ على أمرٍ مخصوصٍ»[١٠]. وينقُل الجرجاني (٨٦١هـ) مجموعةً من تعريفات المصطلح فيقول: والاصطلاحُ عبارةٌ عن اتفاقِ قومٍ على تسميةِ الشيءِ باسمٍ ما، يُنقَل عن موضعه الأول.... والاصطلاحُ: إخراجُ اللَّفظِ عن معنى لغوي إلى آخرَ لمناسبةٍ بينهما. وقيل: الاصطلاحُ اتفاقُ طائفةٍ على وضعِ اللفظ بإزاء المعنى. وقيل: الاصطلاحُ إخراجُ الشيء عن معنى لغوي إلى معنى آخر لبيان المراد. وقيل: الاصطلاحُ لفظٌ معيَّن بين قوم معينين»[١١].

أما عن تعريف المصطلح عند الغربيين فقد نقل بعضُ الباحثين:

٥د. محمود فهمي حجازي: علم المصطلح، مجلة مجمع القاهرة ٥٩/٥٠–٥١، والكتاب من تأليف أبي الحسن علي الآمدي (٤٦٧هـ).

٦د. عبد الكريم خليفة: اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث ٢٤٧.

٧د. محمود فهمي حجازي: علم المصطلح، مجلة مجمع القاهرة ٥٢/٥٩.

٨حاجي خليفة: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ٤٢٠/١.

٩المصدر السابق ١٧١١/٢.

١٠ مستدرك التاج – صلح.

١١ الجرجاني: التعريفات ٢٨.

«وأقدمُ تعريف أوربي لهذه الكلمة: (المصطلحُ كلمةٌ لها في اللغة المتخصِّصة معنى محدَّد وصيغةٌ محدَّدة، وعندما يظهر في اللغة العادية يشعر المرء أن هذه الكلمةَ تنتمي إلى مجالٍ محدَّد)... وهناك تعريفاتٌ جديدة تربط المفهومَ بالمصطلح الذي يدل عليه، منها التعريف التالي: «المصطلحُ كلمةٌ أو مجموعةٌ من الكلماتِ من لغةٍ متخصصة علمية أو تقنية يوجد موروثاً أو مُقْترضاً للتعبيرِ عن المفاهيم، وليدلَّ على أشياء مادية محدَّدة»[١٢].

ومما تقدم يمكن أن نطمئن إلى أن المصطلح (هو لفظٌ منقولٌ من معناه اللغوي إلى معنى آخر، مُتَّفَقٍ عليه بين طائفةٍ مَخْصوصة). فاللفظيَّةُ، ونقلُ المعنى، والاتفاقُ، أهمُّ أركانِ المصطلح.

٢- علم المصطلح:

جاءت النهضة العلمية والتقنية الحديثة، وكان من مستلزماتها مصطلحاتٌ جديدة تعبِّر عن مفهوماتها، لأن لغة العلم تعتمد مفصليّاً على المصطلح كما قدَّمنا.

ومع تفجُّرِ الثورة العلميَّةِ ووفرةِ المخزون المصطلحي، واتساع الحاجة إلى المزيد منه، صارت أمورُ المصطلح مضموناتِ علمٍ جديد هو (علم المصطلح)[١٣] ، وهو علم «من أحدث أفرع علم اللغة التطبيقي، يتناول الأسس العلمية لوضع المصطلحات وتوحيدها..... وكان (فوستر) قد حدَّد مكانَ علم المصطلح بين أفرع المعرفة بأنه مجالٌ يربط علمَ اللغة بالمنطق وبعلمِ الوجود، وبعلم المعلومات، وبفروع العلم المختلفة»[١٤].

انقسم علمُ المصطلح، كغيره من العلوم اللغوية، إلى (علم مصطلح عام) و(علم مصطلح خاص)؛ «يتناول علم المصطلح العام طبيعةَ المفاهيم، وخصائصَ المفاهيم، وعلاقات المفاهيم، ونظمَ المفاهيم (التعريفات والشروح)، وطبيعةَ المصطلحات وعلاقاتها الممكنة، واختصاراتِ المصطلحات، والعلاقاتِ والرموز، وتوحيدَ المفاهيم والمصطلحات، ومفاتيحَ المصطلحات الدولية، ومعجماتِ المصطلحات والمداخلَ الفكرية ومداخل الكلمات... وهذه القضايا المنهجية لا ترتبط بلغة مفردة أو بموضوع بعينه، ولهذا فهي علم المصطلح العام. أما علم المصطلح الخاص فهو تلك القواعد الخاصة بالمصطلحات في لغة مفردة مثل اللغة العربية أو اللغة الفرنسية. وهذا التمييز بين علم المصطلح العام وعلم المصطلح الخاص يوازي التمييز بين علم اللغة العام وعلم اللغة الخاص»[١٥].

ويندرج بحثُنا هذا تحت علم المصطلح الخاص، لأنه موجَّه أصلاً لدراسة طرائق وضع المصطلح العربي.

---

١٢ د. محمود فهمي حجازي: علم المصطلح، مجلة مجمع القاهرة ٥٤/٤٩.

١٣ عُرف عند العرب قديماً (علم مصطلح الحديث)، وهو تعريف بمصطلحات الحديث النبوي.

١٤ د. محمود فهمي حجازي: علم المصطلح، مجلة مجمع القاهرة ٦٢/٥٩.

١٥ المصدر السابق، مجلة مجمع القاهرة ٦٢/٥٩-٦٣.

٣- المشكلة اللغوية والمصطلح:

تنميةُ اللغة العربية وتطويرُها هي الآن أهم مشكلة لغوية[١٦]، ولا تنميةَ للعربية ولا تطويرَ إلا بوضع المفرداتِ التي تتطلبها الحياة اليومية، أو ما يسمى (بألفاظ الحضارة)، وإلا بوضع المصطلحات التي يُفرزها التفجُّر العلمي والتقني المعاصر. ولهذا الغرض؛ من تطويرِ لغتنا، وجعلِها قادرة على استيعاب علوم العصر بمصطلحاتها، نشأت المؤسسات العلمية اللغوية. وكلُّ التجمُّعات اللغوية التي مَهَّدت لظهور المجامع كان من أهم أهدافها وضعُ المصطلحات. وعندما قامت المجامع اللغوية كان على رأس مهامّها تطويرُ العربية وجعلُها وافيةً بمتطلبَّات العصر[١٧]. وهذا الهدف كان مما تدعو إليه بإلحاحٍ الاتحاداتُ والمنظمات العلمية والفنية، وكان الشغلَ الشاغلَ لرجالِ اللغة المعاصرين علماءَ وباحثين وكتاباً، وإنّ أعتى المعارك الثقافية في عصرنا الحاضر كانت بين القائلين بقدرة العربية على الوفاء بمتطلبات التطور العلمي العالمي وبين زاعمي عجزها.

قدرتْ منظمةُ (اليونسكو) ما يدخل الاستعمال اليومي من المصطلحات بنحو خمسين مصطلحاً يومياً، أي نحو عشرين ألف مصطلح سنوياً[١٨]، وفي مختلف فروع المعرفة العلمية والتقنية، فإذا كنا نطمح إلى تحصيل تلك المعارف، وهو واجبٌ لا يجوز للأمَّةِ التخلي عنه، وإذا كنا نحرِص على بقاء لغتنا، وهي المقومُ الأول لوجودنا، فلا مناص لنا من أن نتمثَّل تلك المصطلحات ونُعَرِّبها وننشرها بين أبنائنا، لتكون لنا لغةٌ علمية تلبِّي احتياجاتِ البحث العلمي نقلاً أو ابتكاراً.

٤- الطرائق الثلاث لوضع المصطلح:

بعد هذا التعريف بمفهومِ المصطلح وحجمِ مشكلة المصطلحات؛ ما الطرائقُ التي واجه بها المحدَثون تعريبَ هذا السيل منها؟

قال الدكتور (أحمد عيسى)، وهو من أوائل من أسهموا في التعريب - في مطلع هذا القرن - تنظيراً وتطبيقاً: «ولنا في ذلك خمسُ وجهاتٍ نولِّي وجوهَنا شطرَها، واحدة بعد أخرى، أو نحوها جميعاً بحسب الضرورة، فلا نلجأ إلى أشدها خطَراً إلا بعد أن نكون قد بذلنا الجهود واستوعَبْنا الفكر في استكناه كلِّ وسيلة قبلها، فإذا عجَزنا فالضروراتُ تبيحُ المحظورات، وهذه الوجهاتُ أو الوسائل المؤدية للغرض هي، بحسب الترتيب المبنيِّ على درجة التسامح أو الخطر: الترجمةُ.. فالاشتقاقُ.. فالمجازُ، فإذا حصل العجزُ يُنْحَت.. فإذا حصل العجز يُعَرَّب اللفظ»[١٩].

---

١٦ د. مصطفى جواد: المباحث اللغوية في العراق ٥٢. وينظر: د. عبد الكريم خليفة: تأهيل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات، مجلة المجمع الأردني، عدد ٧-١٧/٨.

١٧ ينظر مثلاً: المادة الثانية من اللائحة الداخلية لمجمع القاهرة، مجلة مجمع القاهرة ٢٢/١، ومجلة المجمع العراقي ٣/١.

١٨ د. محمد المنجي الصيادي: التعريب وتنسيقه في الوطن العربي ٢٢٨.

١٩ د. أحمد عيسى: التهذيب في أصول التعريب ١١٣.

ووضعَت لجنة المصطلحات العلمية ببغداد سنة (١٩٢٦م) ما سمَّته دساتير وقواعد لوضع المصطلحات، منها: الاشتقاق والتعريب[٢٠]. وعلى هَدْيها سار المجمع العلمي العراقي فذهب إلى الاشتقاق والتعريب والنحت[٢١].

ويقول المجمعي (مصطفى الشهابي)، وهو من أشهر المعرِّبين المحدثين: «شروط النقل العامة التي أرى مراعاتها في مختلف العلوم، وهي لا تتعدى تلك التي اتبعها العلماء من قدماء النقلة والمؤلفين العرب، وخلاصتها على التتابع هي:

آ- تحرِّي لفظٍ عربي يؤدي معنى اللفظ الأعجمي، وهذا يقتضينا أن نكون مطَّلعين اطلاعاً واسعاً على الألفاظ العلمية المبثوثة في المعاجم العربية، وفي مختلف كتبنا العلمية القديمة.

ب- إذا كان اللفظ الأعجمي جديداً، أي ليس له مقابلٌ في لغتنا، ترجمناه بمعناه كلَّما كان قابلاً للترجمة، أو اشتققنا له لفظاً عربياً مقارباً. ونرجع في وضع اللفظ العربي إلى الوسائل التي تكلمنا عليها، وهي الاشتقاقُ والمجازُ والنحتُ والتركيب المزجي.

ج-وإذا تعذَّر علينا وضعُ لفظ عربي بالوسائل المذكورة عمَدْنا إلى التعريب، مراعين قواعده قدر المستطاع»[٢٢].

وذهب بعضُ المحدثين إلى أن تلك الطرائق هي: «الاشتقاقُ والمجازُ والتعريبُ والنحت»[٢٣] ومما جاء في تحديد هذه الطرائق قولهم: «وإذا كان لإيجاد المصطلح قواعدُ قُنِّنَتْ في منهجيَّة بعد أن أَجمع عليها أهل اللغة والاختصاص، فإنَّ لوضع المصطلح طرائقَ متَّفقاً عليها، أهمها: الاشتقاق والمجاز والنحت والتعريب»[٢٤]. وقال غيره: هي «القياس والاشتقاقُ والقلبُ والإبدال والنحتُ والارتجالُ والتعريب»[٢٥]. وكل ما ذكر حول تحديد هذه الطرائق لا يخرج في مُجْمَلِه عمَّا ذكرنا[٢٦].

صحيح أن هذه الأقوال جمعت عموماً بين مختلف طرائق وضع المصطلحات، ولكنَّ في عرضها نوعاً من التداخل أو الخلط أحياناً، مردُّه إلى أن معظم الذين كتبوا في هذه الطرائق لم يكونوا من اللغويين، فلم يصنِّفوها من زاوية لغوية، فبعضُهم قد اقتصر على طريقتين، وبعضُهم فرَّق بين أنواع الاشتقاق، فعَدَّ النحت طريقةً مستقلَّة عنه، وعد بعضُهم القياسَ من طرائق الوضع، والحال أنه أصلٌ نحوي ودليلٌ من أدلة استنباط الحكم[٢٧]. كما عدَّ القلبَ والإبدالَ والنحتَ طرائقَ مستقلة، في حين أنها تعود إلى الاشتقاق. كذلك أغفل بعضُهم إحياءَ اللفظ القديم، وتجاهل آخر الترجمة.

---

٢٠ د. أحمد مطلوب: حركة التعريب في العراق ١٥٥، عن مجلة التربية والتعليم ٣٠١/٥.

٢١ ساطع الحصري: في اللغة والأدب ٧٦.

٢٢ أ. مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية ٩٣.

٢٣ د. محمد رشاد الحمزاوي: المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها ٤٠.

٢٤ أ. شحادة الخوري: دراسات في الترجمة والتعريب والمصطلح ١٣٤-١٣٥.

٢٥ د. عبد الكريم خليفة: اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث ٢٢١-٢٢٢.

٢٦ ينظر مثلاً: د. أحمد مختار عمر: المصطلح الألسني العربي، مجلة عالم الفكر، ج ٣/٢٠: ٥٨٧.

ود. حسني سبح: تعريب علوم الطب، مجلة مجمع دمشق ٤/٦٠: ٦٥.

٢٧ السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو ٣٨.

ولذلك لم نعتمد تصنيفَ هؤلاء في تحديد طرائق الوضع. لقد اعتمدنا منطقَ اللغة ومنهجَها، وهذا المنطق اللغوي هو الذي أدَّى بنا إلى تصنيف تلك الطرائق كما ذكرناها – باختصار – في المدخل وهي:

١– **الترجمة** : لِما كان له مقابل عربي معروف، قديم أو حديث.

٢– **التوليد** : وهو وضعُ لفظٍ جديد مقابلٍ للمصطلح الأجنبي بإحدى وسائل التوليد اللغوي المعروفة: الاشتقاق بأنواعه؛ الصرفي والإبدالي والتقليبي والنحتي والإلحاقي، أو المجاز بفروعه؛ من مرسل واستعارة وإحياء، وقد سمَّينا هاتين الوسيلتين توليداً، لأن الألفاظ الموضوعة بحسبهما، ألفاظٌ عربيةٌ ولدَتْ من جذورٍ عربية ووفقَ قانون توالد الألفاظ العربية بعضِهما من بعض. وقد خالَفْنا في مفهومنا (للمولَّد) ما ذهب إليه المتقدمون، وسوف يكون لنا في هذا مقالٌ في حينه.

٣– **الاقتراض** : وله نوعان:

أ- **التعريب اللفظي** : وهو أن نستعمل الكلمة الأجنبية بعد تهذيبٍ يتناول بعضَ حروفِها أو أصواتها أو أوزانها، قَصْدَ تطويعها لقوانين الأصوات العربية، أو لِمَا سأسمِّيه (النظام الصوتي العربي).

ب- **التدخيل** : وهو أن تُستعمل الكلمة الأجنبية بعُجَرها وبجرها، لدواعي السرعة أو العجز التعريبي فتبقى دخيلة. وإذا اضطررنا إلى الاعتراف بأن (التدخيل) طريقةٌ من طرائق وضع المصطلح، لكنَّا لا نَعُدُّه أبداً من وسائل النموّ اللغوي.

هذه هي الطرائقُ الثلاث التي سنتناولها بالتفصيل فيما يلي من هذا الباب. وهي طرائق اعتَمَدت تصنيفاً لغوياً أيَّدته – إلى حد كبير – تصنيفاتٌ إحصائيةٌ قمنا بها لنماذجَ من مجموعاتِ مصطلحاتٍ وضعَتْها جهاتٌ متباينة.

الفصل الأول

الترجمة

١) مدلولاتها:

الرمي بالحجارةِ أو الكلامِ أو الظنّ هي المعاني المعجمية الأولى لمادة (رَجَم)[٢٨]. أما كلمة (تَرْجَمَة)، فإنها – سواءٌ أَكانت عربية أم (مُسْتَعربة)[٢٩] – قد حملت مدلولاتٍ أخرى تَبعُد عن المعنى الأصلي دون أن تنقطع صلتُها به تماماً.

وكانت هذه الكلمة أثارت خِلافاً بين اللغويين المعْجَميِّين حول أصلها، انعكس على مكان إيرادها في مصنّفاتهم؛ فإنْ كان ابن فارس والجوهري وابن منظور قد أوردوها في مادة (رَجَم) ذاهبين إلى أَصالتها في العربية، فإن الزبيدي صنَّفها في مادة مستقلَّة هي (تَرْجَم)، ذاهباً إلى اسْتِعرابها، وصرَّح بهذا في قوله: «الترجمان: أهمله الجوهري هنا، وأورده في تركيب (ر ج م) على الصواب، فكتابةُ المصنِّفِ إيَّاها بالأحمرِ ففيها نظرٌ يتأمل له. وفيه ثلاث لغات: الأولى كعُنْفُوان بضم الأولِ والثالثِ... وقال الجوهري: يقال (تَرْجَمَان) مثل زَعْفَران؛ أي بفتحِ الأول والثالثِ... ويقال (تَرْجُمَان) مثل أَيْهُقَان، أي بفتحِ الأول وضم الثالث. قلت: هي المشهورةُ على الألسنة – (المفَسِّرِ للِّسان). وقد تَرْجَمه وتَرْجَم عنه إذا فَسَّر كلامه بلسانٍ آخر، قاله الجوهري، وقيل: نَقَله من لغة إلى أخرى. و(الفعل يدل على أصالة التاء)، فيه تعريض على الجوهري حيث ذكره في (رجم)، مع أن أبا حيان صرح بأن وزنه (تَفْعَلان)، ويؤيده قولُ ابن قتيبة في أدب الكاتب أن الترجمة (تَفْعَلَة) من الرجم. ثم وقع الخلافُ، هل هو من الرَّجْم بالحجارة، لأنَّ المتكلم رمى به، أو من الرجم بالغيب لأن المترجِم يتوصَّل لذلك به؟ قولان لا تنافي بينهما. وهل هو عربي أم معرَّبٌ (درغمان) فتصرفوا فيه؟ فيه خلاف نقله شيخُنا. قلتُ: إذا كان معرَّباً فموضعُ ذكرِه هنا، لأنه حينئذ لا يُشتَقُّ من رَجَم، فتأمل»[٣٠].

وعلى أية حال فما يَعْنينا نحن هنا، هو ما استقرت عليه هذه الكلمة (الترجمة) من مدلولات:

---

٢٨ ابن فارس: المقاييس – رجم. ومثله في الصحاح واللسان.

٢٩ استعمل بعضهم لفظ (استعراب) الكلمة بدل تعريبها. ونحن نرى أن يطلق مصطلح (تعريب) على المعنى العام وهو النقل من أية لغة إلى العربية، وأن يخصص مصطلح (استعراب) للنقل من أسرة اللغات الجزيريَّة القديمة (الساميات) إلى العربية، قياساً على المصطلح التاريخي (العرب العاربة والمستعربة). فاللفظ العربي هو ما كان من العربية العدنانية، و(المستعرب) هو ما جاء من لغة جزيريَّة قديمة كالأكادية والآرامية.

٣٠ الزبيدي: تاج العروس ٢١١/٨ (ترجم).

آ– فمِمَّا تعنيه الترجمةُ لغةً (التفسيرُ) مُطْلقاً، أي شرح كلمةٍ وتبيينُ معناها، ولعل هذا المعنى هو الأصل في معانيها في بعض اللغات العربية القديمة[31]. ويُحْمَل على هذا الوجه قولُ الطَّبَري: «قال أبو جعفر: اختلفَتْ تَرَاجمة القرآن في تأويلِ قولِ الله تعالى ذِكْرُه (ألم...)»،[32] فتراجمةُ القرآن هم مفسِّروه.

ب– ولكن أكثر ما تنصرف إليه هو تفسيرُ لغةٍ بلغةٍ أخرى، إذْ يقال: «تَرْجَم كلامَه: إذا فَسَّره بلسانٍ آخر، ومنه الترجمان»[33] وهو المُفَسِّر[34]. وعرَّفها التهانوي في كشافه بأنها «بيانُ لغةٍ بلغة أخرى»[35]، يؤيد هذا ما جاء في تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل القرآن): «وذلك أنَّ كلَّ كتاب.. متى حُوِّل إلى غير اللسان الذي نزل به كان ترجمةً وتفسيراً»[36].

ج– إلا أن بعضَهم يُقيِّد المفهوم السابق إذْ يقول: هي «إبدالُ لفظة بأخرى تقوم مقامها، بخلافِ التفسير»[37]. ولعل هذا المدلول هو أقربُ إلى عملية ترجمة المصطلحات التي نحن بصددها، وهي المرحلةُ الأولى من مراحل الترجمة العامة[38]. التي تعني ترجمة النصوص والكتب كاملة. والترجمة العامة هي ما تنصرف إليهما الأذهان الآن عند ذكر هذا المصطلح.

د– واستعمل الأدباء والمؤرخون العربُ هذه الكلمة بمعنى (سيرة الرجل)، وعليه سُمِّيت الكتب التي تؤرخ لأخبارِ الرجال بكتب (التراجم)، فكأنها تفسيرُ ما كان من حياتهم.

هـ– وقد دخلت هذه الكلمةُ مصطلحاتِ النحو، فاستعملها الكوفيون بمعنى (البدل)، جاء في كتاب (معاني القرآن) للفراء: «قوله (هارون أخي) إن شئت أوقعت (اجعل) على (هارونَ أخي) وجعلت الوزيرَ فِعْلاً له، وإن شئت جعلت (هارون) مترجِماً عن الوزير، فيكون نَصْباً بالتكرير»[39]. وجاء في مكان آخر حول قوله تعالى: {إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ *} [الصافات: ٣٧/٦] ، «فخفَضَ (الكواكب) ترجمةً عن (الزينة)»[40].

ونظن ظَنّاً أن بعض الكوفيين قد استعمل (مترجِم) بمعنى التمييز؛ إذْ ورد في معاني القرآن للفراء: «تقول (لله درُّه من رجلٍ) ثم يُلْقُون (من) فيقولون: (لله درُّه رجلاً) فالرجل مترجِم لما قبله وليس بحال»[41]. والذي حَمَلنا على الظن وعدم

---

٣١ د. إبراهيم السامرائي: فقه اللغة المقارن ١٩٢– ١٩٣.

٣٢ الطبري: جامع البيان عن تأويل القرآن، المعروف بتفسير الطبري ٢٠٥/١.

٣٣ الجوهري: الصحاح – ترجم.

٣٤ ابن منظور: لسان العرب – رجم.

٣٥ التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون ٧٧/٣.

٣٦ الطبري: جامع البيان عن تأويل القرآن ٧٠/١.

٣٧ أبو البقاء الكَفويّ: الكليات ١٠٥/٢.

٣٨ د. فوزي عطية محمد: علم الترجمة ٢١.

٣٩ الفراء: معاني القرآن ١٧٨/٢، وينظر: الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ٦٠.

٤٠ المصدر السابق ١٥٩/٢.

٤١ المصدر السابق ١٠٣/٢–١٠٤.

اليقين أن الكوفيين الآخرين لم يستعملوا للتمييز هذا المصطلحَ، بل قالوا عنه (تمييز). وأن من الممكن أن يكون الفراء استعمل الكلمة (مترجِم) بمعناها اللغوي، وهو المفسِّر؛ لأن التمييز يفسِّر ما قبله مفرداً كان أم جملة بإزالة الإبهام عنه.

وبالإجمال فالترجمة اليوم هي نقلُ كلامٍ من لغةٍ إلى أخرى، مفرداتٍ أو نصوصاً قد تكون كتباً كاملة.

و- أما نحن فما نعنيه بالترجمة هو: (إعطاءُ الكلمةِ الأجنبيَّةِ – وهي في الغالب مُصْطَلَحٌ علمي – مُقَابِلَها العربيَّ الموضوعَ من قبل) . فشرطُ الترجمة أن تكون الكلمةُ العربية المقابلة مما دَخَل حيِّزَ اللغة سابقاً؛ فإذا وردت عليَّ كلمةٌ أجنبية فأوجدتُ لها من المفردات العربية المحفوظة أو المدوَّنة كلمةً تؤدي معناها مباشرةً، فعملي هذا هو (الترجمة)، وإذا لم أجد لتلك الكلمة الأجنبية مقابلاً فيما بين يديّ من مفرداتِ اللغة، فاجْتَهَدْتُ في وَضْعِ كلمةٍ جديدة غيرِ مستخدَمةٍ سابقاً لهذه الكلمة الأجنبية، فعملي هنا هو (التَّوليد). ومآل الكلمات المولَّدة التي يتقبَّلها القومُ أن تَذيعَ وتدخل اللغة بعد حين، وتصبحَ الإفادةُ منها ترجمةً لا توليداً، ولنضرب مثلاً: وردت لأول مرة على قدماء العرب كلمة (قاطيغورياس) فلم يجدوا لها كلمةً مقابلة من مخزونهم اللغوي، فولَّدوا لها كلمة (المقُولات)[42] ، التي ذاعت ودخلت العربية توليداً، فسامعُها الآن عندما تطالعه هذه الكلمة يبادلها مباشرةً بالكلمة العربية (مقولات) ترجمةً. وكذا من استعمل كلمة (مذياع) للمرة الأولى من المحدَثين كان واضعاً للمصطلح توليداً ليقابل به كلمة (Radio)، أمَّا الآن فنحن ننقلها إلى العربية ترجمةً عندما تطالعُنا في نص أجنبي.

والترجمة طريقة هامة من طرائق التعريب، فهي تحتلُّ المقامَ الأولَ عندما تتعلق المصطلحاتُ المعالجة بعلومٍ قديمةٍ كان العربُ قد عرفوها يوماً، فإنَّ نسبة المفردات المترجَمة هي الطاغية في علومٍ كالجغرافية والفلسفة، فمن أصل (٢٦٨) مصطلحاً جغرافياً أقرها مجمعُ القاهرة، نجد (١٥١) مصطلحاً مترجَماً[43]. لكنَّ هذه النسبة تتضاءل كلَّما كانت المصطلحاتُ تنتمي إلى علم عصري؛ ففي مصطلحات الإلكترونيات مثلاً تنخفض هذه النسبة إلى (٨٧) مصطلحاً من أصل (٢٧٠) مصطلحاً تضمُّها المجموعة مثل (دائرة – عدد – سعة....)[44]. على أن المصطلحات المترجمة لم تختف حتى في أحدث العلوم العصرية كالفيزياء النووية، إذْ استعملت مصطلحاتٌ عربية قديمة مثل (قَلْبُ المفَاعل) و(المبَرِّد)[45] .

٢) مصادر الترجمة:

قلنا إن الترجمة تعني – بالنسبة إلينا – إعطاءَ المصطلحِ الأجنبي مُقَابِلَه من المفرداتِ العربية الموضوعة من قبل، المعروفةِ المتداولةِ، أو المدوَّنةِ المحفوظة. وهذا يدفعنا بالضرورة إلى البحث عن مظانِّ هذه المفردات العربية ومصادرها.

١ – المعجماتُ العربية العامة: وهي أَغْنَى ينابيع المفردات التي تحتاج إليها عمليةُ الترجمة، لا سيما عندما يتعلق الأمرُ بترجمة المعاني العامة كالصفات والمصادر، ذلك أن هذه المعجمات تختزن – على تفاوت ما بينها – من المفردات ما

---

٤٢ ابن النديم: الفهرست ٣٦١. والمقولات من كتب أرسطو المنطقية.

٤٣ مجمع القاهرة: مجموعة المصطلحات التي أقرها المجمع ٦/٩١-١١٢.

٤٤ مجمع القاهرة: مجموعة المصطلحات ٨/٦٣-٧٩.

٤٥ مجمع القاهرة: مصطلحات الطبيعة النووية، مجلة مجمع القاهرة ١٨/٢٢٥.

يكفي لمقابلةِ المعاني المألوفة في غيرها من اللغات. فالعربيةُ عرفت أطواراً حضاريةً متنوعة، ونُقِلَت إليها ثقافاتٌ متباينة، ولذا فقد جَمَعَت معجماتُها كثيراً مما وَضَعه العرب أو عرَّبوه للتعبيرِ عن حاجاتهم المتنوعة. وتزيدُ هذه المعجمات العامة على خمسة عشر حتى القرن الهجري الثاني عشر، عدا تهذيباتها ومستدركاتها[46]. وأشهرُها: المقاييس لابن فارس، والصحاح للجوهري، ولسان العرب لابن منظور، والقاموس المحيط للفيروزأبادي، وتاج العروس للزبيدي.

أفاد المعَرِّبون المحدَثون من مخزون تلك المعجمات أيَّما فائدة، لأن القاعدة عندهم ألاَّ يُلْجأ إلى توليد أو تعريبٍ إلا إذا يُئِس من وجودِ لفظٍ عربي معجمي يؤدي المعنى المطلوب. ويتشدد (الكرملي) فلا يقبل هذا الاستثناء إذْ يقول: «فعلى اللغوي أن يَسُدَّ حاجات العصر بالرجوع إلى ألفاظِ الأقدمين إذا وجدت، وإلاَّ يعمدُ إلى الاشتقاق أو المجاز أو الاصطلاح»[47].

ومن المعجمات العامة ترجمت مثلاً (Espace) بـ (حَيِّز) و(Scorie) بـ (خَبَث)[48]. و(Abasie) بـ ، و(Ephasia) بـ (حُبْسَة)[50]. ومن المفردات المعجمية في مصطلحات الطب: ولادةٌ لِتمام، وولادةٌ بالجَرّ[51]، أي بزيادة على ميعادها. واعترض الدكتور محمد جميل الخاني على ترجمة كلمة (الفقرة الأولى والثانية) بالأطلس والمِحْوَر، لأنها تسمية معرَّبة أو مُوَلَّدة، واقترح (الفَقْهَة) و(الفَائق)، وهي التسمية العربية المعجميَّة. كما اعترض على مصطلح (جلد الرأس المِشْعِر) لأنها مولَّدة، وذهب إلى اللفظة المعجمية (الفَرْوَة)، التي تؤدي المعنى العربي للمصطلح الأجنبي (Cuir chevelu)[52]. ولا يرى مسوغاً لاستعمالِ مثلِ مصطلح شفة الأرنب ترجمة للمصطلح الفرنسي (Bec de liإvre)، لأن في العربية المعجمية ألفاظاً تفيد هذا المعنى مثل (الفَلَح والعَلَم)[53]. ورفض الكرملي استعمال مصطلح (أَرضُ الحِياد) المولَّد؛ إذْ كان العرب قد استعملوا كلمة (الرُّفوض) لهذا المعنى محتجاً بما ورد في تاج العروس: «الرُّفوض من الأرض ما لا يُملَك منها. وقال قومٌ: رُفوض الأرض أن تكونَ أرضٌ بين أرضين لِحَيَّيْن فهي متروكةٌ يتحامَوْنَها»[54]. واستعمل المجمعُ العراقي في ترجماته كثيراً من المفردات المعجمية مثل: الإرْقال، الجَابِيَة، المضْجَع، الوَسَق، اللاقِفَة[55]....

هذا الركونُ إلى المعجمات العامة مصدراً من مصادرِ الترجمة، لم يَعْدَم نقداً يوجه إليه من حينٍ لآخر؛ ذلك أن هذه المعجماتِ على ما فيها من مادة غزيرة، فإن عيوبَها باديةٌ للعيان، ومنها «قِلَّةُ التبويبِ والتنسيق، والتقصيرُ في تَناوُلِ

---

٤٦ عدنان الخطيب: المعجم العربي، مجلة مجمع دمشق ٤٠/١: ٢٠٥-٢٠٧.

٤٧ د. مصطفى جواد: المباحث اللغوية في العراق ٦٨.

٤٨ عمر رضا كحالة: الألفاظ المعربة والموضوعة في السنوات العشر الثالثة في مجمع دمشق ٣٤-٣٥.

٤٩ د. حسني سبح: نظرة في معجم المصطلحات الطبية كثير اللغات (كليرفيل) ١٥.

٥٠ د. محمد شرف: معجم العلوم الطبية والطبيعية ٣٤.

٥١ د. حسني سبح: نظرة في معجم المصطلحات الطبية كثير اللغات (كليرفيل)٢٩.

٥٢ د. محمد جميل الخاني: اللغة العلمية، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٢/٤: ٥٥١.

٥٣ د. محمد جميل الخاني: اللغة العلمية، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٢/٤: ٥٥٣.

٥٤ د. مصطفى جواد: المباحث اللغوية في العراق ٧٣-٧٤.

٥٥ المجمع العراقي: مصطلحات سكك الحديد، مجلة المجمع العراقي ٣٥٠/٩.

الألفاظ المولَّدة والمعرَّبة، والإقامة على التقليد في النقل بعقلٍ أو بغير عقل»[٥٦]. ومنها عدمُ الدقة والتعريب «فهي لم تُفَرِّق مثلاً بين الأَرْزِ والعَرْعَر والسَّرْوِ والصَّنَوْبَر، بل عرَّفَتْ كلًّا منها بالآخر. وفسرت كثيراً من الألفاظ المشهورة تفسيراً بعيداً عن التفسير العلمي الحديث، ففي (لسان العرب) مثلاً: الطير: اسمٌ لجماعةِ ما يطير»[٥٧] وهذا التعريب ينطبق على النَّسر والنَّحل على ما بينهما من تباعد. «والحَشَرَةُ التي هي اليوم اسمٌ لحيوانٍ من المفصَليات له رأسٌ وصدر وبطن وست قوائم هي في معاجمنا: الدوابّ الصغار، فالقُنْفُذ عندهم حَشَرَة، والفأر حشرة»[٥٨].

ومن عيوبها التصحيفُ، مما يجعل ضبطَ اللفظ المختار للاصطلاح صعباً، فالسُّمَّاق مثلاً من أسمائه: العَبْرَب والعَنْزَب والعَتْرَب. ومن العجيب قول الفيروزابادي إنها كلَّها بمعنى، وليس فيها تصحيف»[٥٩].

كما أنها لم تذكر أسماء جميع المسمَّيات في عصرها؛ مما دعا الباحثين لتأليفِ مستدركاتٍ عليها. إضافةً إلى أن بعضَها فسَّر العربيَّ بالأعجمي «فالفيروزابادي فسَّر (الحَبَق) بالفوتنج و(البندُق) بالجِلَّوزْ. والناس يعرفون اليوم الحَبَق والبُنْدُق ولكنهم يجهلون الأسماءَ الدخيلة المقابلةَ لها»[٦٠].

ويدَّعي بعضُهم أنَّ من عيوب معجماتنا العامة «ما فيها من ألفاظٍ ميِّتةٍ لا يستسيغها العصرُ الحاضر»[٦١]، وبهذا يُعَلِّلون عدمَ ذيوع معظمِ المصطلحات التي استُخْلِصَت منها[٦٢].

ويُلَخِّص الدكتور محمد هيثم الخياط موقفَ المعربين من المعاجم بقوله: «ينبغي أن تُؤْخَذ المصطلحاتُ من المعجمات بحيطةٍ وحذرٍ»[٦٣]. وهو القولُ عندنا.

ويبدو أنَّ بعضَهم يريد أن يُحَمِّل معجماتِنا العامة أكثرَ مما تَحْتَمل إذْ يقول: «إنَّ الجهود ستكونُ شاقَّة مضنية إنْ غَطَسْنا في أعماقِ المعاجم بحثاً عن مصطلحاتٍ عربية للتعبير عن (ميكروسكوب وترمومتر، ونترون) وغيرها مما لا يُحْصَى»[٦٤].

وإذا كان من العَبَث الظنُّ بأن معجماتِنا تحوي كلَّ المقابلاتِ للمصطلحاتِ العلمية الحديثة – وهي التي لم تتمكن من جَمْعِ كلِّ مفرداتِ اللغة – فإنَّ فيها زاداً لا يُستهان به من المفردات القابلة للاصطلاح. وفيها ما يكفي من الجذور القابلة لتوليد ما لا يُحصى من المصطلحات الجديدة.

---

٥٦ د. مصطفى جواد: المباحث اللغوية في العراق ٣٣.

٥٧ مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية ٣٥.

٥٨ د. محمد هيثم الخياط: المصطلحات العلمية ونظرية الضرورة، الموسم الثقافي السابع الأردني ٤٣.

٥٩ مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية ٣٨.

٦٠ مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية ٣٥.

٦١ د. حسني سبح: نظرة في معجم كليرفيل ٩.

٦٢ د. محمد رشاد الحمزاوي: أعمال مجمع القاهرة ٤١٥.

٦٣ د. محمد هيثم الخياط: المصطلحات العلمية ونظرية الضرورة، الموسم الثقافي السابع الأردني ٤٣.

٦٤ د. محمد رشاد الحمزاوي: أعمال مجمع القاهرة ٤١٥. ويعرِف السيد الباحث أنه ليس من عمل المعجمات وضعُ مفرداتٍ لِما بَعْد عصرها. ويعرِف المصطلحاتِ المولَّدة لما ذَكر من: (مجهر ومقياس حرارة عَدْلون).

أما الاعتلال بكثرة المهْمَل في المعجمات العامة، فهو اعتلالٌ داحض. فالمهملُ أو المماتُ على ضربَيْن: منه ما أُهمِل لاستثقال لفظه، ومنه ما أُهمل لعدمِ دواعي الحاجة إليه بعد عصره. والذي نظنه أن هذا النوع الثاني من المهمل «يُكوِّن الرصيدَ أو الاحتياطي الذي يُغَذِّي المستعمَلَ أو الاستعمالَ في عهدٍ معين»[٦٥]. وإذا كانت اللغاتُ الأوربية تمدُّ يَدَها إلى لغتين شبهِ ميتتَيْن؛ فتُحيي منهما ما يلزمُها لتوليدِ مصطلحاتٍ جديدة، أفَمَا يسوغُ لنا أن نقتبس من معجماتِنا العربية بعضَ مُهْمَلِها ونحييه؟ وسوف يكون لهذه الفكرة بسطٌ في فصلِ التوليد من هذا الكتاب.

٢- كتب اللغة: أو ما نسميه اليوم معجمات الموضوعات والمعاني، وهي من المصادر القيِّمة فيما يتعلق بترجمة المصطلحات، ومن المرجَّح أن كتب اللغة المصنَّفة على أساسِ الموضوعات كانت القاعدةَ التي استقت منها المعجماتُ العامةُ جُلَّ مادتها اللغوية. فمن كُتُبِ الموضوعات المعروفة: (خَلْق الإنسان) لمؤلِّفين كثيرين و(الإبِل) لمؤلفين كثيرين، و(الخَيْل) لمؤلفين كثيرين، و(الحَشَرات) لأبي خيرة ولأبي حاتم السجستاني، و(النحل والعسل) لأبي عمرو الشيباني والأصمعي والسجستاني، وكتاب (الحيَّات والعقارب) لأبي عبيدة....[٦٦] ومن كتب الموضوعات الرسائلُ التي سميت كتب الصفات، مثل كتاب (الصفات) لأبي خيرة الأعرابي، وكتاب (الصفات) للنضر بن شميل، ويحتوي على أجزاء في خلق الإنسان والزرع والأمطار وغيرها[٦٧]. وهذه كلها من مؤلفات القرن الهجري الثالث.

ومن كتب المعاني أو معجماتها: كتاب (الألفاظ) لابن السكيت، وكتاب (التلخيص) لأبي هلال، و(الألفاظ الكتابية) للهمذاني، و(فقه اللغة) للثعالبي (٤٢٩هـ). وتُوِّجت كتبُ المعاني (بالمخَصَّص) لابن سيده الأندلسي (٤٥٨هـ)، الذي ضم سبع عشرة مجلدةً، مقسمةً على كتبٍ مثل (كتاب خَلْق الإنسان)، وكل كتاب مقسَّم على أبواب، كباب الحَمْل والولادة، وباب الرَّضاع والفِطام... إلخ. وعلى سبيل التمثيل فقد أوردَ الثعالبي في فقه اللغة (٤٣) اسماً للأمراض، اثنان منهما معرَّبان هما (الماليخوليا والقولنج) والبقيةُ كلها عربيةٌ مستمدَّة من أقوال أئمة اللغة واصطلاحات الأطباء مثل: الهَيْضَة، والسُّبات، واللَّقْوة، والجُذَام والسَّرَطان[٦٨]. ومعظم هذه المصطلحات أثبتها المعرِّبون المحدَثون في ترجمة مصطلحات الطب. وأورد الكتابُ ذاته (٥٢) لفظةً خاصة بالماء من حيث كميتُه أو صفاؤه أو صلاحيتُه، منهما: العِدّ للماء الذي لا يَنْقَطع، والغَدَق للماء الكثير العذب، والغَوْر لِمَا كان تحت الأرض[٦٩]. وهذه المفرداتُ مما يمكن استعماله في ترجمة مصطلحات المياه المعاصرة. وعَقَد التبريزي (٥٠٢هـ) في (كَنْز الحُفَّاظ في تهذيبِ الألفاظ) باباً لصفة النهارِ وأسمائه، ذكرَ فيه نحو عشرين اسماً وصفة له، منها: الضُّحى والرَّأد، وفَوْعة النهار، والبُكرة والهاجرة، والقائِلة، والزُّلْفَة والسُّدْفة[٧٠]، وغيرها مما نجده مبثوثاً في ترجمات المحْدَثين.

---

٦٥ محمد رشاد الحمزاوي: أعمال مجمع القاهرة ٤٩٥.

٦٦ د. عبد السميع أحمد: المعجمات العربية ١٤، وينظر: أحمد مختار عمر: علم الدلالة ١٠٨.

٦٧ د. حسين نصار: المعجم العربي ٢٠٦/١.

٦٨ الثعالبي: فقه اللغة ١٢٧.

٦٩ المرجع السابق، ٢٨٩.

٧٠ التبريزي: كنز الحفاظ في تهذيب الألفاظ ٤٢٢-٤٢٧.

٣- كتب التراث العلمي: كان من حصيلة الاشتغال بالعلوم ترجمةً وابتكاراً مجموعةٌ كبيرة من كتب العلوم التي ضَمَّت وفرةً من المصطلحات المترجَمة والمولَّدة؛ ككتاب (الحاوي) في الطب للرازي، و(الشفاء) في المنطق لابن سينا، و(الفِلاحة الأندلسية) لابن العوَّام الإشبيلي، و(صبح الأعشى) للقَلْقَشَنْدي، و(قوانين الدواوين) لابن مَمَّاتي (٦٠٦هـ).

وقد جَرَّد بعضُ العلماء مصطلحاتِ علمهم في رسائل أو كتيبات، كما فَعَل الكِنْدي في كتابه (رسالة في حدود الأشياء ورسومها). وهي تشبه - إلى حد كبير - قوائمَ المصطلحاتِ في عصرنا. وقَدَّم الصيادلةُ والعشّابون عِلْمَهم في تضاعيف كتب صُنِّفَت محتوياتها وفقَ الترتيب الهجائي لأسماء الأدوية، كما فعل الطبيب العشاب ابنُ البيطار في كتابه (الجامع لمفردات الأدوية).

دَفَع تكاثرُ المصطلحات العلمية والمهنية إلى جَمْعها في كتب لغوية علمية هي الشكلُ الأولُ للمعجمات التخصُّصيَّة، وإن كان أصحابُها لم يُسَموها بهذا الاسم. وأوسعُها كتاب (الكُليَّات) لأبي البقاء الكفوي (١٠٩٤هـ). و(كشاف اصطلاحات الفنون) للتهانوي (١١٨٥هـ)[٧١].

كانت هذه الأضربُ الثلاثة من المصادر - المعجمات العامة، ومعجمات الموضوعات وكتب التراث العلمي - ذاتَ نفعٍ كبيرٍ للمعرِّبين المحدثين أَعْفَتْهم من توليدِ آلافِ المصطلحات التي وجدُوها جاهزةً للاستعمالِ في هذه المصادر. صرَّح مصطفى الشهابي بأنه عمد في مصطلحاته الزراعية «إلى الأمَّهاتِ من كُتُبِ اللغة ولا سيما (المخَصَّص) لابن سيده... ومخطوطة كتاب (الفلاحة) لابن وحشية، و(الفلاحة الأندلسية) لابن العوَّام الإشبيلي، ومخطوطة كتاب (فضل الخيل) لشرف الدين الدمياطي و(علم الفلاحة) لعبد الغني النابلسي، و(القانون) لابن سينا ومخطوطة (الجامع لصفات أشتات النبات) للإدريسي، ورسائل الأصمعي في الخيل، والكتب التي أُلِّفت في عصر النهضة في مصر والشام»[٧٢].

وكانت هذه الكتبُ مما عَوَّل عليه رائدُ المعرِّبين المحدَثين الدكتور محمد شرف في معجمه، يقول: «وأخذْتُ بُغْيتي مما عُرِّب وأُلف في علوم الطب والطبيعيات قديماً وحديثاً»[٧٣].

واعتمد مجمع القاهرة في مصطلحاتِ الأراضي على كتاب (قوانين الدواوين) فأخذَ منه مصطلحاتِ أنواعِ الأراضي «كالباق والبَرْش والخِرْس والسِّباخ»[٧٤]، وأورد المجمعُ قائمةً بمصطلحاتِ أسماءِ المستخدَمين بديوان الإقطاع الواردة في الكتاب المذكور تبلغ نحو (٣٠) ثلاثين مصطلحاً، منها «الأمين، الجامعة، الجِهْبِذ، الطارئ، الفِنْداق»[٧٥].

وتلك المصادر يكمِّل بعضها بعضاً، فما لا نجده في المعجمات العامة قد نجده في كتب التراث العلمي، من ذلك أن الأطباء المحدَثين حاروا في ترجمة مصطلح (Allantois) وهو غشاء من أغشية الجنين، فقالوا: الوشيق، وقالوا: اللَّقانِقي؛ ولكن الدكتور هيثم الخياط وجد أن علي بن العباس صاحب كتاب (الكامل في الصناعة) - وهو كتاب في

---

٧١ أحمد الشرقاوي إقبال: معجم المعاجم ٤٢-٥٠.

٧٢ مصطفى الشهابي: معجم العلوم الزراعية، المقدمة ٩٠٥.

٧٣ د. محمد شرف: معجم العلوم الطبية والطبيعية، مقدمة الطبعة الثانية، ٨.

٧٤ مجمع القاهرة: مجموعة المصطلحات ٢٩/٧.

٧٥ مجمع القاهرة: مجموعة المصطلحات ٣٠/٧-٣٢.

الطب – وضع له لفظ (السِّقاء) فاستعمله[٧٦]. واقترح الكرملي أربع كلمات لتقابل كلمة (البلهارسية) المعرَّبة، وهي (التراقي، والشَّقْفَة، وقَمْلَة النَّسر، وخَرَز الطين)، وقد استخرج هذه المسميات من كتب الطب ولاسيما (القانون) لابن سينا، وقال: إن المعاجم العربية لم تذكرها[٧٧].

وهكذا فكثيرٌ من مصطلحاتنا العلمية القديمة التي تحتاج إليها عمليةُ الترجمة لم ترِد إلا في كتب التراث العلمي التي تُتِمُّ ما جاء في المعجمات وكتب اللغة في هذا الميدان.

لم يكن الرجوعُ إلى كتب اللغة والتراث العلمي مقبولاً لدى بعض دارسي لغةِ العلوم. يقول الدكتور محمد كامل حسين: «أمَّا البحثُ في بطون الكتب القديمة فقد انتهى عهدُه، وفيه عيوبٌ كثيرة جداً، لأن مصطلحاتِ القدماء تقوم على تصوُّرات قُضِيَ عليها من قديم. وإذا أردنا إحياءها من جديدٍ كان الخلط واللَّبْس، والطبيبُ المعاصر يستحيل عليه أن يَتَقَمَّص روحَ الطبيب القديم فيفهمَ عِلْمَه، ولو فَهِمه لفَسَد عليه تفكيرُه»[٧٨].

وفي هذا الكلام نظرٌ، فنحن لا نعرف إن كانت المصطلحاتُ القديمة قد استخدمت كلُّها، أما قيامُ المصطلحات القديمة على تصوُّراتٍ قُضِيَ عليها من قديم، فما نظن أن كل المصطلحاتِ القديمة هي كذلك، ثم إننا عندما نلتزم مصطلحَ القدماء فلسنا ملزَمين بطريقةِ فهمهم، ذلك أن المصطلحَ هو رمزٌ قبل أي شيء آخر، وليس منهجَ بحث وعلم.

لكننا نرى صعوبةً كبيرة في الإفادة من هذه الكتب، ذلك بأنها لم تُفَهرس ولم تُجَرَّد منها مصطلحاتُها، وطالما طالبَ المعربون باستخراج هذه المصطلحات وتبويبها ليتمكن الاختصاصيون من استخدامها. ولعل هذا من واجبات اللغويين. وإننا نتطلع إلى أن تُوَجَّه الدراساتُ العليا في اللغة العربية إلى مثل هذا العمل الهام الذي يُلَبي احتياجاتٍ علميةً حقيقية، بدلاً من التوجُّه إلى دراساتٍ تبدو خارجةً عن حاجات المجتمعِ واهتماماته المعاصرة.

٤– اللهجة العاميَّة: تعد المفردات العامية من مصادر الترجمة لدى المحدَثين. فمنها استقى بعض المعرِّبين مصطلحاتٍ لم يعثروا عليها فيما دُوِّن من مفرداتِ اللغة الفصحى. ولكن لا بد من الانتباه إلى أن ما نعنيه بالعاميَّة هنا ليس مفهوم الكلمة على إطلاقها. فمن المعروف أن المفردات التي تستخدمها العامة تنطوي على أنواع:

أ– فمنها ما هو عربي، ولكنه لم يرد في المعجمات المتداولة وإنما تستعمله العامة متوارَثاً من جيل إلى جيل، مثل كلمة (مَلُّول) لنوعٍ من أنواعِ البَلُّوط، وكلمة (السَّاقية) لأداةٍ لرفعِ الماء في مصر، نقلها الفرنسيون وأثبتوها في معاجمهم، على حين أننا نَعُدُّها – بهذا المعنى – من ألفاظ العامَّة[٧٩].

ب– ومنها ما هو عربيٌّ صحيح ولكن الخاصة تحامته لشيوعه بين العامة، تمييزاً أو تخوُّفاً من شُبْهة عاميَّتِه أو رغبةً في التجديد. مثل (بَيَّاع، بَطَّال، دَعَس).

---

٧٦ د. هيثم خياط: المصطلحات العلمية ونظرية الضرورة، الموسم الثقافي السابع الأردني ٤٣.

٧٧ ينظر: مجلة مجمع دمشق ١٦/٣-٤: ١١٥.

٧٨ د. محمد كامل حسين: اللغة والعلوم، مجلة مجمع القاهرة ١٢/٢٨.

٧٩ مصطفى الشهابي: العامي والمولد في علوم الزراعة والمواليد، مجلة مجمع دمشق ٣٢/٢: ٣٩٢.

ج- ومنها كلماتٌ عَرَّبتها العامة وذاعت بينها، وُفِّقَت في بعضها، وجانَبَها التوفيقُ في بعضها الآخر مثل (وَرْشة، طَقْم، ساندويش)، وكثيرٍ مما يستعمله أربابُ المهن والحرف.

د- ومنها ما له أصلٌ عربي، ولكنه تَعَرَّض لعملياتٍ لغوية على غير القياس، بإبدالِ حروفٍ أو زيادتِها أو نُقْصانها، مثل (كَبْتَل) وأصله (كَتَّلَ) و(تَعْبان ومَرْضان) بقياسٍ خاطئ على (ظمآن)[80].

هـ- ومنها كلماتٌ ارتجلَتْها العامة كيفما اتُّفِق لا أصلَ لها في اللغة. وعندما نتحدث عن العامي فإنما نعني الأنواع الثلاثة الأولى، أما النوعان الأخيران فلم يدعْ أحدٌ – فيما نعلم – لاستعمالهما في ترجمة المصطلحات أو المفردات العامة. بل إن قراراً من مجمع القاهرة منعَ استعمالهما في الفصيح، فقد نَصَّ قرار (المولَّد) على أن ثمَّةَ قسماً منه خرج «عن أقيسةِ كلامِ العرب؛ إمَّا باستعمالِ لفظٍ أعجمي لم تعرِّبْه العرب... وإمَّا بوضعِ اللفظ ارتجالاً. والمجمعُ لا يجيزُ النوعين الأخيرين في فصيح الكلام»[81].

ويندرجُ تحت الأنواعِ المسموح بها ما سُمِّي (ببقايا الفِصاح)، وهي كلماتٌ استعملتها العامةُ دون أي تحريف، مثل: (الشَّطْف) بمعنى الغَسْل، و(نَقَّط) بمعنى أَهدى نقوداً بمناسبة فرحٍ، و(العَكَّام) للذي يخدم الجَمَل في السفر ويتعهد حِمْله[82]. ومن الألفاظ المعجمية التي استعملتها العامة: السَّاف، المِدْماك، المِصْطَبة. وثَمَّة ألفاظٌ استعارتها العامةُ للتعبير عن أشياءَ مستحدثةٍ مثل (السَّليخ) للأرض العراء؛ وألفاظٌ ولَّدتها العامةُ كالجَبَّالة والحَفَّارة والفَرَّاعة والكَف (لما يُلْبس باليد)[83]. فلا يصح الظن أن كلَّ ما تستعمله العامة خطأٌ يجب تحاميه. وقد أكد مجمعُ القاهرة موقفَه من كلامِ المحدثين – والعامة منهم – في قراره التالي: «تُدْرَس كلُّ كلمةٍ من الكلمات الشائعة على ألسنةِ الناس على أن يُراعى في هذه الدراسة أن تكونَ الكلمة مستساغةً لم يُعرف لها مرادفٌ عربي سابقٌ صالح للاستعمال»[84].

ومن هذا المفهومِ المحدَّد للعامي، دعا معرِّبون ومعجميون محدَثون لأن تكونَ المفرداتُ العامية من مصادرِ ترجمةِ المصطلحات. قال صاحب (المرجع في تعريب المصطلحات العلمية والفنية): «يجب أن تكون اللغةُ العامية مصدراً من مصادر التعريب الهامة، ولا يصح إغفالُها بَتاتاً»[85]. ودعا في موضعٍ آخرَ المؤلفين إلى ما ذهب إليه قائلاً: «وجرى كثيرٌ من الكتاب والمؤلفين على إهمالِ الألفاظِ الدَّارجة كلِّها، مع أنها عربيةٌ صحيحة، وذلك خشيةَ أن تكونَ دخيلةً أو محرَّفةً، وبذلك حَرَموا أنفسهم استعمالها مع جودتها وصلاحِيَّتها التامة. فمثلاً يُغَيِّرون دون مسوغ كلماتٍ مثل حَنَفِيَّة بصُنْبور،

---

٨٠ عارف النكدي: تعليق على مقال الألفاظ المشتركة في العاميتين المصرية والمغربية، مجلة مجمع دمشق ٤/٤٠: ٧٩٩-٨٠٤.

٨١ مصطفى الشهابي: انتحال الألفاظ المولدة، مجلة مجمع دمشق ٤/٤٠: ٧١٥. وأحمد الاسكندري: الاحتجاج لقرار المعرب والمولد، مجلة مجمع القاهرة ٢٠٤/١.

٨٢ شفيق جبري: بقايا الفصاح، مجلة مجمع دمشق ٣/٤٥: ٤٤٦.

٨٣ عارف النكدي: العربية بين الفصحى والعامية، مجلة مجمع دمشق ١/٤٤: ٥٠ و٥٦.

٨٤ محمد رشاد الحمزاوي: أعمال مجمع القاهرة ٣٨٨.

٨٥ حسن حسين فهمي: المرجع في تعريب المصطلحات العلمية والفنية ٣٦.

وجُنَيْنَة بحديقة، وصينيَّة بنَضَد، مع أن الأولى عربية صحيحة وأخفُّ على السمع في أغلب الأحوال»[86]. وكان المجمعي علي الجارم يرى ضرورةَ البحثِ عن المصطلحات في مرجعَيْن أساسيَّيْن: المعاجمِ واللغةِ العاميَّة[87].

واستخدم الكواكبي في مصطلحاته الكيماوية المفردات العامية، قال: « Kaolin – البَيْلون، أريدُ به اصطلاحاً الغَضَار الأبيض الذي تركيبه سيليكات الألمنيوم الصافي، وهي كلمةٌ عامية شائعةٌ لم أَجد لها فُصْحى»[88]. وكان المجمعيان عبد القادر المغربي ومصطفى الشهابي قد دَعَوَا إلى الاستئناس بالألفاظ العامية لملءِ الفراغ بالمعاجم الكبرى التي غَفَلت عن جمع تلك الألفاظ العلمية المستعملة عند الفلاحين والمهنيين والبياطرة»[89]. من ذلك كلمة (الشَّادوف) أداة السقي القديمة في مصر، وكلمة (الزِّبارة) لمعنى تقليم الكروم[90].

في هذا الاتجاه يقول المجمعي الدكتور إبراهيم مدكور: «وفي العامية قدرٌ غيرُ قليل يرجع إلى أصل فصيح، وفي وسع العالم أن يُفيد منه لوضع مصطلحه، وبذا يُرَدُّ إلى الفصحى ما أُخِذ منها»[91]. وهو يرى اللجوءَ إليها أولى من اللجوء إلى التعريب. ومثل هذا الرأي نجده عند المجمعي محمد كرد علي[92].

وأيّاً كان موقفُنا تجاه المفردات العامية، فقد استطاع بعضُها دخولَ العربية المعاصرة، وصار مِمَّا لا غنى عنه في استعمالاتنا مثل: (جُمْرك، شال، طاقم، فُرْشاة، فنجان، طازج). وقد عدد باحث منها (٨٩) تسعاً وثمانين كلمة وكلها مُعَرَّبة من أصلٍ تركي[93]. ثم إن صِفَةَ العامية ليس لها معاييرُ مطلقة، فكثيرٌ من الكلمات التي نُصَّ على عاميتها في العصر العباسي هي اليوم في عِداد الفصيح كمصطلَحَيْ (ربيع وقوس قزح)[94] مثلاً. وبلغ الأمر بأحدهم أن عد كلمة (امرأة) بمعنى زوجة من العامية وهي كلمة قرآنية في قمة الفصاحة، فتأمل!.

والقولُ عندنا في هذه المسألة أن المصطلح العامي لا ينشأ أصلاً إلا عندما تُقَصِّر المؤسساتُ اللغوية عن تقديم المصطلح العربي السليم ترجمةً أو توليداً. وفي مثل هذه الحالة فإن المصطلحات العامية يمكن قَبولُها إذا كانت عربية الأصل، ولكنها أُهملت، لعدم ورودها في المعجمات، أو لكثرةِ دورانها على ألسنة العامة؛ وكذا إن كانت مما وَلَّده العامةُ

---

٨٦ المرجع السابق ٢٢٣.

٨٧ محمد رشاد الحمزاوي: أعمال مجمع القاهرة ٢٧٠.

٨٨ صلاح الدين الكواكبي: مصطلحات علمية ٣٤.

٨٩ محمد رشاد الحمزاوي: أعمال مجمع القاهرة ٢٧٩.

٩٠ مصطفى الشهابي: العامي والمولد في علوم الزراعة والمواليد، مجلة مجمع دمشق ٣٢/٢: ٣٩٠ و٣٩٢.

٩١ إبراهيم مدكور: لغة العلم، مجلة مجمع دمشق ٤٠/١: ٢١.

٩٢ محمد رشاد الحمزاوي: أعمال مجمع القاهرة ٢٨٢.

٩٣ ف عبد الرحيم: الكلمات التركية في اللهجات العربية الحديثة، مجلة مجمع دمشق ٤٥/١: ١٤٣-١٥٠.

٩٤ السيوطي: المزهر ٥٨٥/١، وينظر: ابن الأجدابي: كفاية المتحفظ ونهاية المتلفظ ٣٤٧، (مطبوع مع كتاب فقه اللغة للثعالبي). وابن قتيبة: أدب الكاتب ٢٣.

من أصولٍ عربية كالجَبَّالة والخَفَّارة والدحَّارة (آلة لتوسيع جوانب البئر)، كما لا نرى بأساً فيما عرَّبته العامة تعريباً مقبولاً مثل (وَرْشَة) تعريباً عن الإنجليزية (Woork-shop) ولا (طاقم) تعريباً عن التركية (Tagma)[٩٥].

إن ما نقبله من العامية هو ما ذكرنا حصراً؛ وهذا هو مضمونُ قرار مجمع القاهرة الذي أوجب مناقشة كلٍّ كلمة على حدة لتُعرف حدودُ عاميتها ومدى انسجامها مع بنية الكلمة العربية. أمَّا أن يُفْتَح بابُ العامي على مصراعَيْه في المفردات والجمل والتراكيب، فهذا ما يجب أن نحولَ دونه بلا هوادة. وإنْ كان ثَمَّ مسوغٌ لدراسةِ العامية فهو لمعرفةِ ما فيها من بقايا الفِصاح ممَّا لم تسجله معجماتُنا لسببٍ أو لآخر، وأمَّا أن تُدْرَس العامية بغيةَ تجذيرها وتأصيلها فذاك ما لا يهدف في المحصِّلة النهائية إلا إلى محاولة تخريب لغتنا، وهو ما لا نرتضيه، ونردُّه ردّاً عنيفاً.

٣) الترجمة الحرفية والترجمة بالمعنى:

تقوم الترجمة على نقل الألفاظ والأفكار في نصٍّ ما بلغةٍ إلى لغة أخرى. والمرحلةُ الأولى فيها هي تفسيرُ المفردات والعباراتِ[٩٦] وترجمتها إلى مقابلاتها. وهذه المرحلةُ هي التي تعنينا أولاً، لأن مهمة المصطلحي تتعلق بالمفردات؛ بيد أن الكلمة لا تُفْهَم إلا من السياق الذي وردت فيه، وهذا السياقُ إنما يُحدده موضوعُ النص وأفكارُه العامة، ذلك أن لكل كلمة معنى معجميّاً لغوياً وعدةَ معانٍ استعمالية اصطلاحية؛ فكلمة (عامل) – مثلاً – ذات المعنى المعجمي المحدد لا يصح ترجمتُها بالمعنى ذاتِه في نص نحوي أو قانوني أو فيزيائي أو تاريخي. وترجمةُ الكلمة بمعناها اللغوي المعجمي هو ما يُسمى (الترجمة الحرفية)، وترجمتُها بمعناها الاستعمالي الاصطلاحي هو ما نسميه (الترجمة بالمعنى).

دارت خلافات بين المعربين أحياناً حول أي الطريقتين أحكم في ترجمة هذا المصطلح أو ذاك: الترجمة الحرفية أم الترجمة بالمعنى... منها أن المستشرق (كيفوركميناجيان) ألَحَّ في رسالةٍ له على أن يترجم مصطلح (Pneumatic) بـ (رئوية)، وهي ترجمة حرفية للكلمة، على ما يبدو من رَدِّ المعجمي الدكتور مصطفى نظيف الذي بيَّن أن جميع استعمالات المصطلحات المشتقة من لفظ (Pneuma) في العلوم الطبيعية يُلاحظ فيها معنى النسبة إلى الهواء والنَّفَس لا معنى النسبة إلى الرِّئة، فمراعاة المعنى تقتضي ترجمة الكلمة بالهوائية لا الرئوية[٩٧].

والترجمة الحرفية لمصطلح (Conference) هي المقارنة والموازنة، ولكن الترجمة بالمعنى هي (مؤتمر). والترجمة الحرفية لمصطلح (Sumposion) هي مأدبة أو حفلة شراب بعد المأدبة، ولكن الترجمة بالمعنى هي (نَدْوَة)، كما ذهب مجمع القاهرة[٩٨]. والترجمة الحرفية لـ (Rodium Bomb) هو (قنبلة راديوم)، لكنها تُرجمت بالمعنى إلى (مَصْدر إشعاع راديومي)[٩٩].

---

٩٥ وهيب دياب: الطقم، مجلة مجمع دمشق ٥١/١: ٩٨.

٩٦ فوزي عطية محمد: علم الترجمة ٢١.

٩٧ د. مصطفى نظيف: مناقشة رأي الدكتور كيفورك ميتاجيان، مجلة مجمع القاهرة ١٠٨/٢٦–١١٠.

٩٨ عبد الكريم اليافي: دراسة بعض المصطلحات في مجال الاجتماعات العلمية، مجلة مجمع دمشق ٥٦/١: ١٥٦.

٩٩ د. محمود مختار: مجمع اللغة والمصطلح، مجلة مجمع القاهرة ٥٣/٥٠.

والمسألة كما تظهر هي: هل نأخذ بالمعنى المعْجَمي اللغوي للكلمة أم بالمعنى الاستعمالي الاصطلاحي؟ إن كلمة (Occasion) مثلاً، يمكن ترجمتها بفُرْصة أو سَانِحة[١٠٠] أو نُهْزَة، وكلُّها معان تقارب المعنى الحرفي، ولكن ترجمتها بالمعنى الاستعمالي (رُخْصَة) لقيت قَبولاً وذُيوعاً.

يذهب بعضهم إلى أنه «تَصِحُّ الترجمةُ الحرفية للمصطلح إذا طابق معناه اللغويُّ مدلولَه الاصطلاحي»[١٠١]، ويمثِّل لتطابقِ المعنيين بكلمة (Resistance : المقاومة)، فهل يتطابق معنيا هذه الكلمة حقاً؟ وهل مقاومةُ المحتلين هي المقاومةُ الكهربائية أو هي مقاومةُ الهواء؟.

إننا لا نذهب إلى إمكانية هذه الترجمة الحرفية في ميدان المصطلحات، لأنه يبعد أن يتطابق المعنيان اللغوي والاصطلاحي لكلمةٍ ما، فحدُّ المصطلح كما قدَّمنا هو أنه لفظٌ خرج عن مدلولِه اللغوي إلى مدلولٍ آخر مُتَّفَقٍ عليه، ولو لم يخرج عن معناه الأصلي لَبَقِيَ في عِداد المفردات العامة، ولَما عُدَّ مصطلحاً. بل إنه يندر أن نجد كلمةً عامة حافظت على معناها اللغوي، إن كلمة (باب) مثلاً – وهي من أشد الكلمات عموميةً – نُقِلَت إلى لغة الاصطلاح مثل (الباب العالي) التي تعني (مقر رئيس الوزراء ثم رئيس الوزراء نفسه) عند مؤرخي الدولة العثمانية[١٠٢]، و(الباب) التي تعني رُتبة محددة عند بعض الفرق الصوفية.

ولعل الترجمة الحرفية تصح في النعوت والصفات: كطويل وغني؛ ومع ذلك فالسياقُ هو الذي يتحكم في ترجمتها؛ فصِفَةُ (الارتفاع) قد يُعبَّر عنها بالعُلوّ والسمو والرقي أو غيرها، فنقول: مكانٌ مرتفع، ومكانةٌ عالية، ومنصبٌ سامٍ ومجتمعٌ راق؛ كما تصح في ترجمة المفرداتِ العامة التي لم تدخل نطاقَ الاصطلاح بعد، على قِلَّتها.

ومن الترجمة الحرفية محاولةُ ترجمة الصيغة الأجنبية بنظيرتها العربية، كترجمة اسمِ الفاعل باسم فاعلٍ حصراً. لكن المعرِّبين لم يروا ضرورة مثل هذه الترجمة الحرفية، فقد ترجموا مصطلح (گtiqueإm) الفرنسي وهو بصيغة النسبة، إلى (مَقْيَأَة) بمعنى اسم الفاعل (مُقَيِّئ) بالعربية[١٠٣].

وأكثر ما تثور هذه المشكلة عند ترجمة العبارات، فقد اعترض الدكتور حسني سبح على ترجمة عبارة (Tout ؤ goutإ'l) بعبارة (الكُّل إلى الكنيف)، وهي ترجمة حرفية، واقتَرَح عبارة (نظام المجاري)، وهي – كما نرى – ترجمةٌ بالمعنى[١٠٤].

ومن هذا القبيل خِلافُهم في ترجمة المبدأ الاقتصادي المعروف (Laissez-faire) فقد تُرجم حرفياً بـ (دَعْه يعمل) وتُرجم بسياسةِ عدم التدخل، وسياسةِ الترك، والاقتصاد المرْسَل، وحريةِ العمل[١٠٥]، والحرية الاقتصادية[١٠٦]، ومنهم من سماه تسمية شاعرية فقال: (سياسة دَعِ المقاديرَ تجري في أَعِنَّتِها)[١٠٧].

١٠٠] عارف النكدي: تحقيقات لغوية، مجلة مجمع دمشق ١/٤٨: ٢٤١.

١٠١] د. جميل الملائكة: المصطلح العلمي ووحدة الفكر، مجلة المجمع العراقي ٣/٣٤: ٩١.

١٠٢] د. عبد الكريم رافق: دراسات في تاريخ العرب الحديث ١٧٩–١٨٠.

١٠٣] د. محمد رشاد الحمزاوي: أعمال مجمع القاهرة ٤٣١.

١٠٤] د. حسني سبح: نظرة في معجم المصطلحات الطبية كثير اللغات ٩٩٥.

وإذا كانت الترجمة الحرفية مقبولةً أحياناً، فإنها قد تمتنع أحياناً أخرى، كما في كلمة (Biscuit) التي تعني حرفياً: المطبوخ مرتين، ولعل هذا مما جَعَل المعرِّبين يلجؤون فيها إلى التعريب اللفظي، أو يقترحون لها لفظاً لم يشع وهو (ميلال)[١٠٨].

لا يعني كلامنا هذا أن من المعربين مَن جعل الترجمة الحرفية قاعدةً لعمله، ولكن الذي رأيناه أن بعضَهم جنح إلى الترجمة الحرفية فوقع في أخطاء راجت وذاعت بعض الشيء. من ذلك ترجمة المصطلح الفرنسي (Vaisseau) بـ (وعاء) في عبارة (الأوعية الدموية)، التي يُخَطِّئها الدكتور محمد جميل الخاني، ومَنْشأُ الخطأ في رأيه «أنه عندما تُرجمت كتب التشريح في الإفرنسية فُتش عن مقابل (Vaisseau) فوُجد (وعاء)»[١٠٩] فأُخذت الكلمة بحرفيَّتها، في حين أن كلمة (عِرْق) العربية هي التي تؤدي المعنى المقصود.

ومن هذا القبيل أيضاً، ما تُرجمت به كلمة (Cadre) حرفيّاً إلى (إطار) في حين أن المعنى المناسب لها هو (المِلاك)[١١٠].

ولو ذهب الشهابي إلى الترجمة الحرفية في عبارة (teءen t إMarqu) الفرنسية، لصفة من صفات الفرس، لقال: (مُعَلَّم في رأسه)، لكنه ذهب إلى الترجمة بالمعنى فقال: (أَغَرّ)[١١١].

لكن أسوأَ أشكال الترجمة الحرفية ما جانب الدلالةَ العربية للمصطلح، كعبارة الصحافيين المتداولة: (تَغْطية الأحداث)، فإن هذا المعنى الحرفي يعطي عكس المراد، وهو نَشْرُ الأخبار، فالمراسلُ الصحفي لا يُغَطِّي أخبار منطقة ما، بل يكشِفُها وينشرها.

ومع ذلك فنحن لا نرى أن المشكلة بين ترجمةٍ حرفية وترجمةٍ بالمعنى، بل المسألة: هل الترجمةُ مُتَّفقةٌ مع السياق أم لا؟ الترجمةُ السياقية هي ما ندعو إليه، فقد يتطلب السياق الترجمةَ الحرفية ولا يصح غيرُها، وقد يتطلب الترجمة الاستعمالية أو المجازية، إن عبارة مثل (Sang froid) التي يجب ترجمتُها (برَباطةِ جأشٍ أو ثباتِ جنان) في سياقٍ أدبي[١١٢]، لا يجوز إلا ترجمتُها حرفياً وهي (الدم البارد) في سياقٍ علمي، فلا يصح أن نقول عن (الحيوانات ذوات الدم البارد) – وهي التي

---

[١٠٥] وديع فلسطين: ألفاظ مرتجلة في الترجمة، مجلة مجمع دمشق ٣/٣٩: ٥٠٢–٥٠٣.

[١٠٦] جامعة الدول العربية: مصطلحات التنمية الاجتماعية ١١١/١.

[١٠٧] وديع فلسطين: ألفاظ مرتجلة في الترجمة، مجلة مجمع دمشق ٣/٣٩: ٥٠٢–٥٠٣.

[١٠٨] عبد الله العلايلي: مقدمة لدرس لغة العرب ٩٠.

[١٠٩] د. محمد جميل الخاني: اللغة العلمية، مجلة مجمع دمشق ٧/٤: ٣١٧.

[١١٠] د. إبراهيم السامرائي: العربية التونسية، مجلة مجمع دمشق ١/٣٩: ٩٣.

[١١١] مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية ١١٠–١١١.

[١١٢] إدوار مرقص: نظرة في الكلام المجازي، مجلة مجمع دمشق ٣/١٦: ١٨٣.

تتغيَّر درجةُ حرارتها وفق المحيط الذي تكون فيه – بأنها حيواناتٌ رابطةُ الجأش أو ثابتةُ الجنان. وكلمة (Shop) الإنكليزية التي تجب ترجمتها حرفياً في سياق تجاري (بدُكان أو حانوت) تجب ترجمتُها في سياق هندسي (بمَشْغَل)[١١٣].

وقد تتوافق الترجمةُ الحرفية والترجمةُ بالمعنى، وذلك إذا كان وضعُ المصطلح في لغته الأصلية تَسْمِيةً بالمعنى. فالمصطلح اليوناني (Kin kos) الذي وَضَع له العربُ القدماء المصطلحَ الفلسفي (الكَلْبيُّون)[١١٤] ، اتفقت فيه الترجمتان الحرفية والمعنوية، لأن أصحابَ تلك الفلسفة كانوا يعيشون حياةً أشبه بحياة الكلاب فنسبَهَم اليونانيون إليها.

إننا نركز على قولنا ترجمة سياقية، لأن القول (ترجمة بالمعنى أو استعمالية أو اصطلاحية) ليس دقيقاً تماماً. فالكلمة ليس لها معنى اصطلاحي أو استعمالي واحد، بل عدة معانٍ كما قدَّمنا، ولأنَّ «من أصعب الأمور اقتراحَ كلمةٍ عربية محدَّدة لكلمةٍ انتُزِعت من سياقِها»[١١٥].

٤) ترجمة السوابق واللواحق:

تُصَنَّف اللغات في ضوء نظرية (فلوغل) في ثلاث فصائل: «اللغات التحليلية واللغات الإلصاقية واللغات العازلة. ويرى أصحابُ هذه النظرية أن اللغات الإنسانية نشأت عازلةً ثم تطوَّرت فأصبحت إلصاقيةً، ثم ارتقَتْ أخيراً إلى التحليلية.

واللغةُ العازلة هي غير المتصرفة، فبِنْيَةُ الكلماتِ فيها لا تتغير، وأصولُها لا تُلْصَق بها حروفٌ زائدة، لا قبلَها ولا بعدها... ويدخل في هذه، اللغةُ الصينيةُ وكثيرٌ من اللغات البدائية. واللغةُ الإلصاقية هي لغةٌ وَصْليَّة، تمتاز بالسوابق واللواحق التي تُرْبَط بالأصل فتُغيِّر معناه؛ وأشهرُ هذه اللغات اليابانيةُ والتركية. واللغةُ التحليلية: وهي التي تَتَغيَّر أبنيتُها بتغيُّر المعاني، ومن هذه، اللغاتُ الساميَّةُ، وفي طليعتها العربية، وأكثرُ اللغات الهندية الأوربية»[١١٦].

لكن الدكتور صبحي الصالح – بعد أن عَرَض لهذه الأنواع – رَدَّ التصنيف الذي قامت عليه قائلاً: «ولكنَّ هذا خطأ، فجميعُ الظواهر: العزلِ والإلصاقِ والتصريفِ موجودةٌ في مختلف الألسنة، ومن العسير أن تَتجرَّد منها لغةٌ من اللغات»[١١٧].

صحيحٌ أنَّ هذه الظواهر توجد في مختلف اللغات، لكنَّ نسبة وجودها – قِلَّةً أو كثرةً – تختلف من لغةٍ إلى أخرى، وهذا التصنيفُ مبنيٌّ – كجميع القوانين غير المادية – على الحالات الأعمّ والأغلب، وليس تصنيفاً حَدِّيّاً.

والذي يعنينا أن اللغات الأوربية التي نُعَوِّل عليها في ترجمة العلوم هي لغاتٌ يغلب الإلصاق على مصطلحاتها العلمية. يقول الدكتور محمد صادق الهلالي: «من المعلوم أن اللغةَ الإنكليزية الدارجة حالياً هي لغةٌ تركيبية، عكس اللغة

١١٣] د. جميل الملائكة: المصطلح العلمي ووحدة الفكر، مجلة المجمع العراقي ٣/٣٤: ٩١.

١١٤] الخفاجي: شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل ٢٣٠.

١١٥] عبد الكريم اليافي: دراسة بعض المصطلحات الفنية، مجلة مجمع دمشق ١/٥٦: ١٦٦.

١١٦] د. صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة ٣٤–٣٥. ود. حسين علي: الصيغ الثلاثية ٣٠ (عن علم اللغة لوافي: ١١٧).

١١٧] د. صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة ٣٥.

العربية التي هي في الغالب لغة اشتقاقية، ولذلك نجد مُعظمَ المصطلحات العلمية والطبية باللغة الإنكليزية مركبةً من وحداتٍ أو مقاطع، يُضَم بعضُها إلى بعض لتُوَلِّد المصطلحَ العلمي المقصود... إذ إن أكثرَها مركبٌ من كلمةٍ أساسية تُسَمى (الجذر) الذي يحمل المعنى الأساسي للمصطلح، وتُلْحَق به لواحقُ أو لواصقُ تُضيف للمصطلح مدلولاً إضافياً، ولكننا غالباً ما نجد أن جذورَ الكلمات هي من أصل أنكلوسكسوني، وملحقاتِها من أصلٍ لاتيني أو يوناني أو كليهما معاً»[118].

وهذه اللواصق إذا جاءت في أول الكلمة فهي سوابق، أو في آخرها فهي لواحق[119]. والسوابق أربعة أضعافِ اللواحق عادة.

قد يتألف المصطلح من جذرٍ ولاصقةٍ كما في قولهم: (Mangeable) بمعنى (قابل للأكل)، فالجذر (mange) واللاصقة (able). وقد يتألف المصطلح من جذرٍ ولاصقتين، كما في (immangeable) بمعنى (غير قابل للأكل)، فهو يتألف من الجذر (mange) ومن السابقة (im) واللاحقة (able). وقد يكون المصطلح من جذرٍ وثلاثِ لواصق، وقد يتألف الجذرُ نفسُه من جذرٍ ولواصق. ويمثل د. هلالي لهذه الحالة بمصطلح (rolaemiaإHypercholest) الذي يعني (زيادة الكولسترول في الدم)، فلفظ (cholesterol) هو الجذر وما عداه سوابق ولواحق. وحتى هذا الجذر يتألف من ثلاثة مقاطع مُلْصَقة (chol) الذي يعني المادة الصفراء و(ster) الذي يعني مادة صلبة، ثم اللاحقة (ol) التي تعني أن المادةَ مركبةٌ من أصلٍ غَوْلي، إذ إن هذه اللاحقة هي خاتمة كلمة (alchol)[120].

تزدادُ هذه اللواصقُ (سوابق ولواحق)، مع ازديادِ المصطلحات العلمية، فبينما مَثَّل المجمعي مصطفى الشهابي في كتابه (المصطلحات العلمية) سنة (١٩٥٣) بثلاثٍ وعشرين لاصقة[121]، ذَكَرَ الحمزاوي سنة (١٩٨٤) (٦٥٠) ست مئة وخمسين لاصقةً، منها (٥٢٨) سابقة و(١٢٢) لاحقة[122]. ووَصلَتْ عند د. محمد صادق الهلالي إلى (١٠٧٠) ألفٍ وسبعين لاصقةً سنة ١٩٨٧، وذلك في مصطلحات العلوم الطبية بحسب عنوان مقالته[123].

وعلى سبيل المثال، فالسابقة (bar) تفيد دلالة (ثقل – ضغط) في قولهم (barometre: مقياس الضغط). والسابقة (dإ) لدلالة (نزع – خفض – إزالة – غير) في قولهم (dإsarmإ : غير مسلح). واللاحقة (ose) تفيد دلالة سكر أو سكري في قولهم (maltose : سكر الشعير)، واللاحقة (logie) تفيد دلالة (علم) في قولهم (Gإologie : علم الأرض).

[١١٨] د. محمد صادق الهلالي: السوابق واللواحق في مصطلحات العلوم الطبية، مجلة المجمع الأردني ١٤٧/٣٢.

[١١٩] يسمي بعضُهم السوابقَ بالصدور، واللواحقَ بالكواسع.

[١٢٠] د. محمد صادق الهلالي: السوابق واللواحق في مصطلحات العلوم الطبية، مجلة المجمع الأردني ١٥٢/٣٢ وما بعدها.

[١٢١] مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية ٩٤-٩٦.

[١٢٢] د. محمد رشاد الحمزاوي: المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها ١٠١-١١٦.

[١٢٣] د. محمد صادق الهلالي: السوابق واللواحق في مصطلحات العلوم الطبية، مجلة المجمع الأردني ١٥٢/٣٢ وما بعدها.

ومن البديهي أن ترجمة اللاصقة جزءٌ أساسي من ترجمة المصطلح العلمي المشتمل عليها. وقد اعتُمدت أربعُ طرائق لترجمة هذه اللواصق وهي:

آ– الترجمة بالمعنى : وذلك بأن نبحث عن كلمة تؤدي معنى اللاصقة، نجمعها إلى معنى الكلمة الأصل فتكون الترجمة تركيباً إضافياً أو وَصْفِياً يؤدي المعنى المقصود، فالمصطلح (Hypersensibilitإ) مؤلف من السابقة (Hyper) التي ترجمت (بفَرْط أو زيادة) ومن الكلمة الأصل (Sensibilitإ) ومعناها: الحساسية، فتكون ترجمة هذا المصطلح (فَرْط الحساسية)[١٢٤] ، وقد جاءت تركيباً إضافياً. والمصطلح (Collo]de) مؤلف من الجذر (Coll) ويعني (غِراء) ومن اللاحقة (o]de) التي تُرجمت إلى (شِبْه) فصارت ترجمة المصطلح (شِبه غِرائي)[١٢٥]. والمصطلح (otropismeإG) ترجم بتأَوُّد أرضي، تركيباً وَصْفياً، لأن السابقة (Geo) تدل على الأرض، والكلمة الأصل (Tropisme) معناها التأَوُّد أو الانحناء[١٢٦]. ويبدو أن هذه الكلمة الأصل (Tropisme) استعملت لاحقة في مثل (Rheotropisme) بمعنى (تأَوُّد جَدْوَلي) و(Phototropisme) بمعنى (تأَوُّد ضوئي)[١٢٧].

واقترح الأستاذ وجيه السمان ترجمة اللاحقة (graphe) بـ (راسم أو مرسام) واللاحقة (metre) بـ (مقياس)، و(scope) بـ (كاشف أو مكشاف)[١٢٨].

أثارت ترجمة اللواصق بمعانيها بعضَ الإشكالات، لأن هذا يقتضي ترجمة المصطلح اللَّصقي بكلمتين تشكلان تركيباً وصفياً أو إضافياً قد لا تَأْتَلفان دائماً، فإن كلمةً ما قد يَصْلُح تركيبُها – إضافةً أو وَصْفاً – مع كلمةٍ، ولا يَصْلُح مع غيرها. من ذلك أن مجمع القاهرة «قرر ترجمة الصدر اليوناني (a) الدال على النفي – ويكتب (an) أمام الأحرف الصوتية – بكلمة (لا) النافية مركبةً مع الكلمة العربية المطلوبة، فيقال مثلاً (اللاجَفْن) مقابل المصطلح (pharieإabl)، وهو فقْدُ الأجفان خَلْقياً أو مَرَضيّاً، ولكن المجمع رأى بعدئذ أنه لا يمكن اتخاذ ذلك قاعدةً، فوافق على ألا يُتَّخذ قرارٌ باستعمال (لا) دائماً، أو عدمِ استعمالها دائماً، والاكتفاء بأن يُقال " يجوز لنا استعمالُ (لا) مركَّبة مع الاسم المفرَد إذا وافق هذا الاستعمال الذوقَ ولم ينفر منه السمع»[١٢٩]. فإذا كان مصطلح (لاسلكي) قد قُبِل وذاع، فإن مصطلح (لاجفن) اسماً لمرضٍ، لم يلاق القَبُول. وهذا ما دعا إلى تعدد ترجمات اللواصق ليمكن اختيار الأكثر ملاءمة، وعليه فقد ترجمت السابقة (a) بعدة كلماتٍ: (لا، بلا، بدون، غير، عديم)[١٣٠] ، والسابقة (extra) بـ (إضافي، فوقي،

---

[١٢٤] د. محمد رشاد الحمزاوي: أعمال مجمع القاهرة ٣٣٣.

[١٢٥] مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية ٧٦.

[١٢٦] عمر رضا كحالة: الألفاظ المعربة والموضوعة في السنوات العشر الثالثة ٧.

[١٢٧] د. محمد صادق الهلالي: السوابق واللواحق...، مجلة المجمع الأردني ١٩٥/٣٢.

[١٢٨] ينظر: مجلة مجمع دمشق ١/٥٠: ١٩١.

[١٢٩] مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية ٧٧. ومجلة مجمع القاهرة ١٧٢/٦.

[١٣٠] د. محمد رشاد الحمزاوي: المنهجية العامة لترجمة المصطلحات ١٠١.

خـارجي)[١٣١] ، واللاحقـة (forme) بـ (شـبيه، شـكل، هيئـة)[١٣٢] ، (رتبـة)[١٣٣] ، واللاحقـة (nomie) بـ (قـانون، تقليد، قاعدة)[١٣٤] ، وأحياناً بـ (عِلْم) كما في (astronomie : علم الفلك). والجدير بالذكر أن معظم اللواصق قد ترجمت بالمعنى.

ب– الترجمة بالأبنية : حاول لغويون – ولا سيما من المجمعيين – الإفادة من معاني الأبنية في العربية، لترجمة اللواصق الأجنبية، ومنهم الشيخ (العلايلي) الذي دعا إلى «تخصيص الموازين بمعانٍ وتأدِّياتٍ تقوم بها مقامَ اللواصق في الأجنبية»، وأضاف: «وهذا سبيلٌ لا مَفَرَّ منه ما دامت العربية من اللغات الاشتقاقية لا التركيبية»[١٣٥]. وكان مرمى هؤلاء اللغويين إيجادَ قاعدةٍ مطَّردة يسهلُ معها توفيرُ المقابلات العربية لتلك اللواصق.

١– فقد اقترح مجمع القاهرة بناء (مِفْعَال) اسم الآلة، ترجمة للاحقة (metre) مَبْنيّاً عليه معنى الكلمة الأصل، فترجمت (choronometre) بـ (مِيْقَات) و(إإltmetre) بـ (مِرْقَاب)[١٣٦].

وعلى هذا البناء ترجمت اللاحقة (scope) فقالوا في (إpidiascope): مِخْيَال، وفي (fluoroscope): مِلْصاف[١٣٧] وفي (إإltscope): مِقْرَاب.

وعلى هذا البناء ترجمت اللاحقة (graphe)، فقالوا في (Kiugographe): مِمْوَاج[١٣٨].

٢– وترجمت ببناء (مِفْعَل) اللاحقة (metre) أيضاً، فقالوا في (radiometre): مِشَعّ، وفي (barometre): مِضْغَط.

٣– وترجمت ببناء (مِفْعَلَة) اللاحقة (graphe) فقالوا: في (إإtmographe) مِنْوَأَة، وفي (إإltgraphe): مِبْرَقة.

٤– وترجمت ببناء (فَعُول) اللاحقة (able)، فقالوا: في (dialisable): حَلُول، وفي (coogulable): خَثُور[١٣٩]. وفي (inflammable): لَهُوب[١٤٠]، وفي (colorable): صَبُوغ[١٤١].

---

[١٣١] د. محمد رشاد الحمزاوي: المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها ١٠٤.

[١٣٢] مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية ٩٠.

[١٣٣] د. محمد رشاد الحمزاوي: المنهجية العامة لترجمة المصطلحات ١١٣.

[١٣٤] د. محمد صادق الهلالي: السوابق واللواحق..، مجلة المجمع الأردني ١٧٩/٣٢.

[١٣٥] عبد الله العلايلي: مقدمة لدرس لغة العرب ٥٦.

[١٣٦] د. محمد رشاد الحمزاوي: أعمال مجمع القاهرة ٤٦٩–٤٧٠.

[١٣٧] المصدر نفسه: ٤٧١، وترجم المصطلح بـ (مِقْياس التألُّق).

[١٣٨] د. محمد رشاد الحمزاوي: أعمال مجمع القاهرة ٤٦٦.

[١٣٩] المصدر السابق نفسه: ٤٦٣–٤٦٥.

[١٤٠] د. صلاح الدين الكواكبي: مصطلحات علمية ٣٣.

[١٤١] المصدر نفسه: ١٧.

وكانت هذه اللاحقة – ومثلها مرادفِتُها (ible) – من أكثر اللواصق إثارةً للجدَل والاقتراحات. فمِمَّا تُرجمت به بناءُ المضارع المبني للمجهول مع الأفعال المتعدية مثل (faisable يُعْمَل)، و(aimable يُحَب). وبِبناء المضارع المبني للمعلوم مع الأفعال اللازمة مثل: (durable يَدُوم) و(variable يَتَبَدَّل).

وأضاف بعضُهم (ما) الموصولية قبل الفعل المضارع فقال: ما يُحَب وما يَدوم.

وترجمت ببناء (فاعل) فقالوا في (ptableإacc): جائِز وفي (potable): ماء شارِب. كما تُرجمت ببناء (مَفْعُول) فقالوا في (raisonnable): مَعْقول[142]. وجعل المجمع العراقي ترجمتها ببناء (مُفْعِل) – اسم فاعل – قياسية، فقال في (adjustable): مُنْظِم، وفي (blamable): مُلِيم[143].

٥– وتُرجمت ببناء (فَعُول) اللاحقة (phile)، فقيل في (hydrophile): جَذُوب للماء[144].

٦– وخص مجمع القاهرة بناء (تَفْعَال) بالسابقة (hyper)، بعد أن كان ترجَمها بـ (فَرْط)[145] ، فقال في (Hyperactivitإ): تَنْشَاط.

٧– ومما ترجم بالبناء، السابقة (taإm) التي تعني (ما بَعْد) فخصَّها بعضُهم ببناء (إفْعِيليّ)، فقال في (taphysiqueإm): (إطْبِيعيّ)[146] ، بدلاً من غَيْبي أو ما وراء الطبيعي.

٨– وفي مقابل اللاحقة (logie) استُخدم البناء (فِعْلياء) فقالوا في (antologie) بمعنى عِلْم الوجود: (إجْدِياء)[147].

٩– وفي مقابل اللاحقة (isme) استُخدم بِناء (فُعْلانِيّة وفُعُلانيَّة)، فقيل في (dualisme): أُحْدَانية[148] ولعله أخطأ، فقد ترجمت في مراجع أخرى بثَنويَّة[149]. لأن السابقة اللاتينية (duo) تعني الاثنين.

١٠– وفي مقابل السابقة (pan) استخدم بناء (أُفْعُلي مع المصدر) فقيل في (panaphonique): أنطقوية[150].

١١– وفي مقابل (ante) و(pre) استُخدم بناء (فُعْلُوان)، فقالوا في (prehistoire): أُرْخُوَان[151]. بمعنى ما قبل التاريخ.

وهذه الأبنية الخمسة الأخيرة ممَّا جاءت عليها مصطلحات فلسفية.

---

[142] د. محمد رشاد الحمزاوي: أعمال مجمع القاهرة ٤٦٣–٤٦٥.

[143] د. مصطفى جواد: المباحث اللغوية في العراق ١١١.

[144] صلاح الدين الكواكبي: مصطلحات علمية ٣٢.

[145] ينظر ص٤٨ من هذا البحث.

[146] محمد المنجي الصيادي: التعريب وتنسيقه في الوطن العربي ٣٦٨.

[147] المصدر السابق: ٣٦٨.

[148] د. محمد منجي الصيادي: التعريب وتنسيقه في الوطن العربي ٣٦٨.

[149] معجم (المنهل) فرنسي عربي: ٣٥١.

[150] د. محمد المنجي الصيادي: التعريب وتنسيقه ٣٦٨. (ولم يذكر المصطلح الفرنسي).

[151] المصدر السابق نفسه: ٣٦٨.

١٢- واقترحت ترجمة اللاحقة (tomie) التي تدل على العمل الجراحي ببناء المصدر (فَعْل) للجراحة الصغيرة، و(تَفْعَال) للجراحة الكبيرة، فيقال في (gastrectomie): (مَعْد) لجراحةٍ صغيرة في المعدة، و(تَمْعَاد) لجِراحةٍ كبيرة فيها[١٥٢].

١٣- وفي مقابل اللاحقة (aie) و(erie) ألْمَح الشهابي إلى إمكان استعمال بناء (مُفَعْلَلَة) مثل (مُزَيتَنة) ترجمة لكلمة (olivaie) و(مُبَرْتَقَة) لكلمة (orangerie)[١٥٣] أي بستان البرتقال، وذلك للاسم فوق الثلاثي. واقترَحَ مع غيره بناء (مَفْعَلَة) لهما، لما كان ثلاثياً فقال: مَلْبَنَة في (laiterie)[١٥٤].

١٤- وكان الشيخ عبد الله العلايلي ممن دعوا إلى تخصيص بعض اللواحق بأبنية ارتآها، فقد اقترَح ترجمة الاسم ذي اللاحقة (ine) ببناء (فِعْلين)، كأن يقال في (ne]caf): قِهْوين، لا على أن الياء والنون تعريبٌ للاحقة، بل على أن هذا البناء يدل على (الأصل الفَعَّال في الأشياء)[١٥٥]. مع أن العلايلي لم يقصُر هذا البناء على هذا المعنى.

١٥- واقترَح بناء (فِعْلِيان) لما به اللاحقة (ish)[١٥٦] الإنكليزية، للدلالة على المائل إلى الشيء، كأن يقال في مثل (nishgr): خِضْرِيان[١٥٧].

١٦- واقترحَ أيضاً بناء (يَفْعَلي) للدلالة على ما به السابقة (des , d ، de) الفرنسية، التي تفيد انعدام الحالة أو العمل، كأن يقال في (sarmd): يَسْلَحي، بمعنى غير مُسَلَّح[١٥٨].

١٧- وكان مما اقتُرح في مجمع القاهرة تخصيصُ بناء (فُعَال) لما به اللاحقة (osis) التي تعني (دَاء) مثل (عُصَاب) للمصطلح الأجنبي (neurosis)[١٥٩].

١٨- وترجَم بعضُهم ما به اللاحقة (vore) ببناء (فَعُول)، فقال في (carnivore): لَحُوم[١٦٠]. وخصّها غيرُه ببناء (فاعل) فقال فيه: (لاحِم)[١٦١].

١٩- واقتُرح بناء (فَعِل) لما ينتهي باللاحقة (phile) نحو: حَمِض: (acidophile)[١٦٢] ، ولما انتهى باللاحقة (vore) كما في ترجمة (carnivore) بكلمة: لَحِم.

---

[١٥٢] المصدر السابق نفسه: ٣٤٩.

[١٥٣] مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية ٢٠٢.

[١٥٤] د. أنور محمد الخطيب: منهج بناء المصطلحات، مجلة اللسان العربي العدد ٢٠/٩٩-١٠٠.

[١٥٥] عبد الله العلايلي: مقدمة لدرس لغة العرب: ٧٣.

[١٥٦] المصدر السابق: ٧٤.

[١٥٧] التمثيل من عندنا لأن العلايلي لم يمثل للبناء.

[١٥٨] التمثيل من عندنا لأن العلايلي لم يمثل للبناء.

[١٥٩] د. محمود الجليلي: صيغ للمصطلحات الطبية، مجلة المجمع العراقي ٣/٣٤: ٥٣.

[١٦٠] د. صلاح الدين الكواكبي: الأوزان العربية في المصطلحات العلمية، مجلة مجمع دمشق ٣/٣٧: ٤٠٤.

[١٦١] معجم المنهل، فرنسي عربي car ، وترجمها المعجم نفسه بصفة (فَعِل) أيضاً فقال لَحِم.

[١٦٢] د. أنور محمد الخطيب: منهج بناء المصطلح، مجلة اللسان العربي، العدد ٢٠/٩٧-٩٩.

٢٠- واقتُرح بناء (إفْعال) لما ينتهي باللاحقة (age)، فيقال (إدْجان) ترجمة لكلمة (إlevage)، بمعنى تربية الدواجن[١٦٣].

٢١- واقتُرح بناء (فُعَال) لما ينتهي باللواحق: (algia، nosis) فيقال (عُصاب) في (neuralgia)[١٦٤].

٢٢- واقتُرح بناء (مَفْعَل) لما ينتهي باللاحقة (arium ، إcium) فيقال (مَذْكَر) في (androecium)[١٦٥].

٢٣- واقتُرح بناء (مَفْعَلَة) لما ينتهي باللاحقة (ing) قياساً على (هَنْدَسة)[١٦٦]. (engineering). والواقع أن البناء هنا (فَعْلَلَة).

٢٤- واقترح بناء (فَعَّال) لما ينتهي باللاحقة (iste) فيقال في (artiste): فَنَّان، وفي (zoologiste): حَوَّان[١٦٧].

٢٥- واقتُرح بناء (فِعَالة) لما ينتهي باللاحقة (ture)، فيقال: عِمارة في (architecture) وجِراحَة في (silviculture)[١٦٨].

٢٦- واقترح بناء (افْتِعال) لما فيه اللاحقة (nomy) فقيل: اقتصاد في (economy)، وافتلاك في (astronomy)[١٦٩].

٢٧- واقتُرح بناء (فَعْلون) لما ينتهي باللاحقة (on)، غالباً، فيقال في (إgatronn): سَلْبُون أي (جُسيم ابتدائي ذو شُحْنَة سالبة. وفي (proton): وَجْبُون أي (جسيم ابتدائي ذو شُحْنَة موجبة) وفي (neutron): عَدْلُون[١٧٠].

هذه الأبنيةُ القليلة هي كلُّ ما ذُهِبَ إليه في ترجمة اللواصق؛ ونسبتُها لا تكاد تُذْكر إذا ما قيست بالعَدَد الكبير من اللواصق.

يُضاف إلى هذا أن المعرِّبين لم يستطيعوا تخصيصَ بناءٍ واحدٍ بلاصقةٍ معيَّنةٍ، كما لم يستطيعوا إفْرَادَ لاصقةٍ ببناءٍ واحدٍ. فقد رأينا كيف أَشْرَكوا في البناء الواحد عِدَّة لواصق:

فبناء (مِفْعال) أشركوا فيه اللواصق (graphe , scope , metre).

---

[١٦٣] المصدر السابق نفسه.

[١٦٤] المصدر السابق نفسه.

[١٦٥] المصدر السابق نفسه.

[١٦٦] المصدر السابق ٢٠/٩٩-١٠٠.

[١٦٧] المصدر السابق نفسه.

[١٦٨] المصدر السابق ٢٠/١٠٠.

[١٦٩] المصدر السابق ٢٠/٩٩ - ١٠٠.

[١٧٠] د. محمود الجليلي: صيغ للمصطلحات الطبية، مجلة المجمع العراقي ٣٤/٣: ٨٠.

وبناء (مِفْعَلَة) لم تترجم عليه جميع المصطلحات ذات اللاصقة (graphe)، فقيل في (pantographe): مِنْسَاخ[١٧١].

وبناء (فَعُول) أشركُوا معه للاحقتين (ible و able) أبنيةً عربية أخرى (كفاعل ومَفْعول ويَفْعل ويُفْعَل، وما يُفْعَل).

ويضاف إلى هذا أن مجمع القاهرة والمعرِّبين لم يستقروا على هذه الأبنية ترجمةً للَّواصق المذكورة، بل تُرُوجع عن كثير منها، فقد استعاضوا عن (فَعُول) بـ (قابِل لِ) واستعاضوا عن (مِضْغَط) بمقياس الضغط، وقالوا: (مِكْشاف الاستقطاب) في (polariscope)، فلم يَبْنُوا منه على (مِفْعال). وترجموا (hypertrophie) بـ (تَضَخُّم)[١٧٢] ، ولم يقولوا: (تَضْخَام) على ما كانوا قرَّروه أولاً للمصطلحاتِ المتصلة بهذه السابقة.

إننا نرى أن ضآلةَ ما تُرجم من اللواصق بالأبنية العربية، وعدمَ انتظامِ ما قرَّرُوه، وتراجُعَ المعرِّبين عن هذه الطريقة، والتزايُدَ المستمرَّ في عددِ اللَّواصق في اللغات الأوربية، وربما في لغاتٍ أخرى يمكن الترجمةُ عنها؛ كلُّ هذا لا يُثْبِت صلاحيةَ ترجمةِ اللواصقِ بالأبنية العربيَّة تماماً.

صحيحٌ أن أبنيةَ (مِفْعال ومِفْعَل ومِفْعَلَة) تدلُّ كلُّها على الآلة والأداة، كما أن بناءَ (فَعُول) من معانيه في العربية القابليَّةُ على الحدث[١٧٣]؛ وأنَّ بناءَ (تَفْعَال) يفيد الزيادَة والتكثير؛ ولكنَّ هذه الأبنية ليست مقتصرةً في لغتنا العربية على هذه المعاني، بل لها معانٍ أخرى، وقد يُؤدِّي الالتزامُ المطْلَق بها إلى اللَّبْسِ، أو إدخالِ صيغٍ تعبيريَّةٍ بعيدةٍ عن العربية، أو إدخالِ أبنيةٍ ثقيلةٍ.

– فمن اللَّبْس مثلاً أن بناء (فَعُول) الذي خُصِّص للاحقة (able) والذي تُرجم به (potable) بشَرُوب – أي ماء قابل لأن يُشْرَب منه – لو ترجَمْنا به (mangeable) (بأَكُول) – بمعنى قابل لأنْ يُؤْكَل – ألا يَلْتَبِس مع معنى (أَكُول) المعروف، وهو كثيرُ الأكْلِ؟ ولو تَرْجَمْنا (digestible) إلى (هَضُوم) لمعنى ما هو قابلٌ لأنْ يُهْضَم، ألا يَلتبس معناه بمعنى مبالغةِ اسم الفاعل (هَضُوم) بمعنى من يهضم؟ ولعلَّ هذا هو السبب الذي جعل المعرِّبين لا يَستقرُّون على بناءٍ واحد لهذه اللاحقة التي تدلُّ مَرَّة على القابلية المنْفَعِلة كما في (aimable) بمعنى قابل لأنْ يُحَب، ومرَّة على القابلية الفاعِلة كما في (variable) بمعنى قابل للتغَيُّر أو التبَدُّل، ومرَّةً على صِفةٍ، كما في (raisonnable) بمعنى (عاقِل) أو عنده عقل، وذلك بحسب ما تتصل به[١٧٤].

– ومن إدخال صيغ تعبيرية أو صرفية بعيدة عن العربية أن نقول في (charitable)[١٧٥] صفة لرجل: (حَسُون) في حين تُقدِّم العربيةُ التركيب الوصفي: (رجل مُحْسِن).

---

[١٧١] د. محمد رشاد الحمزاوي: أعمال مجمع القاهرة ٣٣٢.

[١٧٢] المصدر السابق نفسه: ٤٤٨.

[١٧٣] الثعالبي: فقه اللغة ٢٨٧، وينظر: فاضل السامرائي: معاني الأبنية ١١٦.

[١٧٤] مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية ٧٧ (حاشية ٢).

[١٧٥] مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية ٧٨.

– ومما يمكن أن يؤدي إليه الالتزام (بفَعُول) في ترجمةِ هذه اللاحقة من ثقل أن نقول في ترجمة (durable): (دَوُوم) وهو ما لم تَنْطِق به العرب. ومن الصيغِ الصرفية الخاطئة التي أدى إليها التزام صيغة (فَعَّال) قولُهم (حَوَّان) لِمن يشتغل في علم الحيوانات (zoologiste) كما مر[١٧٦].

وما قيل في هذا البناء يمكن أن يُقال قريبٌ منه في الأبنية الأخرى، فبناء (مِفْعَال) الذي هو اسم آلة قد يأتي مبالغةً لاسمِ الفاعل، فلقد أدت – مثلاً – ترجمتُهم بالأبنية إلى (مِمْطار)، وهو ما يدفع إلى الظن أن الكلمة تعني مبالغة من (ماطِر)، لا جهازاً لقياس المطر[١٧٧].

وقد يُعْتَرَض بأن هذا اللبس بين معنيَيْ (مِفْعَال) مما يَقَع مثلُه في العربية، وأنَّ السياق هو الذي يميِّز بينهما، ونحن مع تسليمنا بهذا نذهب إلى أنه إذا كان بمقدورنا أن ندفع هذا اللَّبْس بترجمةٍ أخرى غيرِ مُلْبسة، فذاك ما لا ينبغي العدولُ عنه.

ج– الترجمة بالصيغة : استُغلت صيغُ التصغيرِ والنسَبِ والمصدرِ الصناعي وجمعِ المؤنثِ السالم لترجمةِ بعض اللواصق بها.

١– فمِمَّا تُرْجم بصيغة التصغير السابقةُ (sub)، فقيل في (nusȷsubg): جُنَيْس، لأن هذه السابقة تعني في مدلول المصطلح التصغير أو دون[١٧٨]. وتُرجمت بصيغةِ التصغير أيضاً السابقة الفرنسية (sous). جاء في مجلة مجمع دمشق: «ومن المعروف عند النباتيين أن بين كل حلقة وأخرى من تلك الحلقات حلقةً صغيرة يدلُّ عليها الفرنسيون بإضافة الصدر (sous)، والإنكليز بإضافة الصدر (sub)؛ فهذه الأسماء جميعاً تنقل إلى لساننا بتصغير الأسماء العربية، وهو ما أقرَّه المجمع، فيقال: عُوَيْلِم وشُعَيْبَة وطُوَيْئِفَة ورُتَيْبَة»[١٧٩]. وقد تُرجمت العبارة الفرنسية (sous genre) إلى (جُنَيْس) أيضاً. مع أن بعضهم تَرجم هاتين السابقتين بمعناهما وهو (تَحْت أو دُون).

٢– وترجم بصيغ النسبة العربية ثماني لاحقات:

آ– فقد ترجمت بصيغة النسبة المنتهية بألف ونون اللاحقة (forme) بمعنى: شَكْل أو هَيْئَة، فقالوا في (ensiforme): سَيْفَاني[١٨٠].

وبهذه الصيغة ترجمت اللاحقة (o]de) فقالوا في (mo]deȷad): غُدَّاني، وفي (crystalo]de): بِلَّوْراني[١٨١]؛ علماً بأن هذه اللاحقة تُرجمت أيضاً بمعناها (شِبْه) كما قدمنا، وترجمت بـ (شِبْه مع النسبة) فقالوا: شِبْه غرائي وشِبْغَرَوي. وكان مجمع القاهرة وافق «على أن كلَّ كلمةٍ أجنبية فيها هذه الكاسعة (o]de) الدالَّة على الشَّبيه والنَّظير، تُتَرجم في

---

[١٧٦] ينظر: ص ٥٤ من هذا البحث.

[١٧٧] د. مصطفى جواد: المباحث اللغوية في العراق ٨١.

[١٧٨] د. عبد العظيم حفني صابر: المصطلح العلمي في التعريب، مجلة مجمع القاهرة ١٧٧/٥١.

[١٧٩] مصطفى الشهابي: أخطاء شائعة، مجلة مجمع دمشق ٣/٣٨: ٣٦٤.

[١٨٠] د. محمد رشاد الحمزاوي: أعمال مجمع القاهرة ٤٦٧.

[١٨١] المصدر السابق نفسه: ٤٧٠–٤٧١.

الاصطلاحات العلمية بالنسبة مع الألف والنون، مثل غِرْوَاني سِمْسِماني، فيما يشبه الغِراء والسمسم... فالمجمع بقراره هذا أزال كلمة (شِبْه) وجعل أداة النسبة السريانية تحل محلها»[١٨٢]. ووَصْفُ هذه النسبة بالسريانية ليس قاطعاً، فهي معروفةٌ في العربية العدنانية أيضاً، وليس في السريانية فقط؛ وورد منها في كلام العرب: رَقَباني وشَعْرَاني وجُثْماني وجسْمَاني، ولكنْ لِمدلولاتٍ غير المشابهة[١٨٣].

ومما ترجم بهذه النسبة اللاحقة (like)، فقالوا في (starchlike): نَشَواني، وفي (glulike): غِرْواني[١٨٤].

ب- وتُرجمت بصيغة النسبة المنتهية بياء مشدَّدة مكسورٍ ما قبلَها، اللواحقُ (es, aceae, ees, aceesإin) في الفصائل النباتية، فقالوا في (amoryllidaceae): الفصيلة السوسنيَّة، وفي (esإjasmin): القبيلة الياسمينية، وفي (guminosaeإl): الفصيلة البقلية[١٨٥].

وبهذه الصيغة ترجمت غالباً اللاحقة (ique)، التي تفيد معنى النسبة في الفرنسية، فقيل في (alcoholique): كُحُوليّ[١٨٦] أو غَوْليّ.

وبهذه الصيغة تـرجَم بعضُهم اللاحقـة (forme) أيضـاً فقـالوا في (cribriforme): غِربـالي، وفي (ensiforme) خنجري[١٨٧]. والصواب أنه (سيفي).

٣- أما صيغة المصدر الصناعي فقد ترجمت بها اللاحقة (isme)، فقيل في (sociolisme): اشتراكية، وفي (imperialisme): تَسَلُّطِيَّة.

وبهذه الصيغة ترجمت اللاحقة (إit) الفرنسية فقيل في (إpotabilit): مشروبيَّة[١٨٨]. وفي (nationalite): جِنْسيَّة[١٨٩].

٤- أما صيغة جمع المؤنث السالم، فقد اقترح أن تترجم عليها أسماء العلوم المنتهية باللاحقة (ics) فتقال في (omicsإnucl): نَوَويَّات، وفي (acostics): صَوْتيَّات، وفي (statistics) إحْصَائيات[١٩٠].

إن الترجمة بالصيغ التي ذكرناها كالتصغير والنسبة والمصدر الصناعي، إن صحت في مواضع كثيرة، فإنها لا تصح في المواضع كلها. فلو تُرجمت (إtiqueإm) بصيغة النسبة لَقُلْنا (قَيْئِي) وهي ليست أصحَّ من كلمة (مَقْيَأَة) التي تُرجمت بها

---

[١٨٢] مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية ٧٨-٧٩.

[١٨٣] في المزهر للسيوطي ٢/٢٩١-٢٩٢: «قال الأصمعي: رجل شَعْراني إذا كان طويلَ شعرِ الرأس، ورجل أَشْعر: إذا كان كثيرَ شعرِ البدن».

[١٨٤] محمد رشاد الحمزاوي: أعمال مجمع القاهرة ٤٦٩.

[١٨٥] المصدر السابق: ٤٧٢-٤٧٣.

[١٨٦] المصدر السابق: ٤٧٨.

[١٨٧] المصدر السابق: ٤٦٧.

[١٨٨] مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية ٧٧.

[١٨٩] د. محمد رشاد الحمزاوي: أعمال مجمع القاهرة ٤٤١.

[١٩٠] د. أنور الخطيب: منهجية بناء المصطلح، مجلة اللسان العربي، العدد ٢٠/٩٩-١٠٠.

للدلالةِ على ما يُسَبِّب الشيء. وتُرْجِمت (politique) بسياسة، دون اعتبار للاحقة (ique) التي تُرجمت أحياناً بصيغة النسبة. وصيغة النسبة المنتهية بـ (آني) لم تجعلْها العربُ لمعنى المشابهة التي أرادوها لها، فقد قالت مولدة العرب (جسماني) مثلاً وميَّزت معناها عن (جِسْمي) كما فرقوا بين النسبتين: رَقَبيّ ورَقَباني[191].

وصيغةُ المصدر الصناعي على سعتها لا تفي بترجمةِ جميع المصطلحات المنتهية باللاحقة (isme) التي خصها بعضُهم بالمصدر الصناعي، فلم نقل في (colonialisme): استعمارية بل استعمار.

أما الترجمة بصيغة التصغير للسابقة (sous) فلعلها لا تصلح إلا في موضوعاتٍ محددة كالتصنيف النباتي على ما ذُكر، فلو تُرجم مصطلح (الأشعة تحت الحمراء) بصيغة التصغير (الحُمَيراء) لَما قُبِل دلالياً، ولو ترجم مصطلح (الغُدَّة تحت الفكية) بمصطلح (الغدة الفُكَيْكِيَّة) لضاع مفهوم المصطلح تماماً.

د- الترجمة بِتَوَهُّم لاحقة : يقول د. محمد رشاد الحمزاوي: «وسعى بعض المجمعيين إلى إحياء بعض اللواحق العربية للتعبير عن اللواحق الأوربية، وذلك شأن الزائدة (يت) في (عفريت) المقترحة للتعبير عن (zoologiste) و(botaniste) بـ (حَيَوَانِيْت ونَبَاتِيْت) لِلَّبْس الوارد في كلمة (حَيَواني) أو في جملة كاملة: (عالم بعلم الحيوان)[192] ، أو (عالم بعلم النبات).

ومن هذا القبيل يَعُدُّ المؤلف نفسُه قرارَ مجمع القاهرة لترجمةِ اللاحقتين (o]de و like) بالنسبة المنتهية بألف ونون وياء (آني)، مثل: غِزْواني، فيعلق: «والقرارُ طريفٌ في حدِّ ذاته إذْ إنه يقابل لاحقةً أوربية بلاحقةٍ عربيةٍ»[193].

ونحن لا نسلِّم بأن في العربية (لواصق) بالمعنى الذي نعالجه، فمفهوم اللاصقة أنها جزء من كلمةٍ دُمِجَت في كلمة أخرى فأعطت معنىً جديداً يجمع بين مدلولَيْ الكلمتين المدموجتين، وهو ما نسميه في العربية بالنحت.

أما الأحرف التي تُزاد على الكلمة العربية كأل التعريف وواو الجمع وألف المثنى، وألف وتاء جمع المؤنث السالم، وأحرف المضارعة، فليست من اللواصق في شيء، لأنها ليست أجزاء من كلمات، بل زوائد خُصِّصَت لأداء معانٍ محددة، وإن كان باحثون عرب قد تابعوا بعض المستشرقين في أن أصلَ هذه الحروف الزوائد كلماتٌ، ثم اختُزلت على مرِّ الاستعمال، زاعمين أن نون المضارعة في (نكتب) أصلها (نحن)، وأن همزتها في (أكتب) أصلها (أنا)[194].

ومما يجدُر ذكرُه ودفعُه بآن، أن باحثين آخرين قد أَغْرَتْهم فكرة السوابق واللواحق والأواسط في اللغات اللصقية، فراحوا يفسرون في ضوئها ظاهرةَ النحت كما فعل الدكتور صبحي الصالح عند بحثه نظرية ابن فارس فيه[195]. أو يعيدون الثلاثيَّات العربية إلى ثنائيات، فِعْلَ المجمعي مصطفى الشهابي الذي ذهب إلى أن (رتم ورجم ورثم وردم) كلها تردُّ إلى

---

[191] ينظر تاج العروس – جسم ورقب، وفيه أن الجسماني عظيم الجسم.

[192] محمد رشاد الحمزاوي: أعمال مجمع القاهرة ٤٧١.

[193] المصدر السابق: ٣٣٣.

[194] حامد عبد القادر: معاني المضارع في القرآن الكريم، مجلة مجمع القاهرة ١٥٠/١٣.

[195] د. صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة ٢٨٢.

الثنائي (رم) «أقحم بين حرفيه حروف الحشو المختلفة (infixe)» [١٩٦]. ومكَّنت مثلُ هذه المقدِّمات لباحثٍ آخر أن يقرر أن العربية «تَستخدم إلى جانب التحوُّلِ الداخلي عمليَّةَ الإلصاق» [١٩٧]. وهذه الأقوال كلها تقوم على إسقاط خصائص لغاتٍ أجنبية على العربية، وأقلُّ ما يقال فيها: إنها تقديراتٌ غير علمية لأنها لا تنطلق من واقعٍ لغوي منطوق.

هذه هي طرائقُ ترجمةِ اللواصق إلى العربية. أمَّا وَضْعُ مقابلٍ لها بالتعريب اللفظي، فذلك ما يخرج عن بحث الترجمة. وسوف نعرض له في بحث التعريب.

ونحن إذا استثنينا الطريقة الرابعة، فإن طريقةَ الترجمةِ بالمعنى تبقى أكثر الطرق استجابة لترجمة اللواصق. ومع ذلك فإننا نرى أن الذي يُرجِّح طريقة على سواها إنما هو معنى المصطلح وصورتُه النهائية الدلالية والنطقية، إذْ لا تخلو أية طريقة منها من العيوب.

فقد يؤدي ترجمة اللاصقة بمعناها منفصلةً عن كلمتها الأصل إلى مصطلح غيرُه أحقُّ منه، كما في حالة السابقة (de) التي ترجمت بـ (نَزْع، خَفْض، إزالة)، فلو قُلْنا في ترجمة كلمة (decomposition): نَزْع التركيب، لكان أفضلَ منها: التحليلُ أو التفكيكُ. فالترجمةُ بكلمةٍ واحدة خيرٌ من الاثنتين في حال إمكانها.

كما أن الترجمة بالأبنية، علاوة على ما ذكرنا من إشكالاتِها، لا يمكن أن تُلاحق اللواصقَ الأجنبية التي تتزايد باطِّراد؛ إن عددَ الأبنية العربية المعروفة محدودٌ بنحو (١٢١٠) ألف ومئتين وعشرة أبنية، في حين بلَغت لواصقُ مصطلحاتِ الطب وعلومه نحو (١١٠٠) ألف ومئة مصطلح حتى الآن، ومن الممكن أن تتضاعف هذه اللواصق مع التقدم العلمي، فهل نُضاعف من أجلها عددَ الأبنية العربية؟ والأبنية ليست مِمَّا يمكن أن يُتَحكَّم فيه، فكل بناءٍ له أحرفٌ وأصواتٌ تصلُح له ولا تصلح لغيره، والتحكُّم في فَرْضِ أبنية سوف يؤدي إلى وضع كلماتٍ لا تَتَّفق والبنية الصوتية العربية. وعلى العموم فاللغة ليست مِمَّا يُفْرض تحكُّماً. والذي نراه أن تخصيص الأبنية بمعانٍ عامة أجدى من تخصيصها بمدلولاتٍ للَّواصق فحسب.

أمَّا الترجمةُ بالصيغ فلا تستقيم إلا في عدد محدود من اللواصق.

إننا نرى أن الأمثل في ترجمة اللواصق، أن يُنْظَر في كل مصطلح لصقي على حدة. لكن – ومهما يكن من أمر – فلا بد من أن يكون الضابطُ في ذلك ألاَّ تُؤَدي ترجمتها إلى مصطلح ثقيل يتجافى والبنية الصوتية للكلمة العربية، وألاَّ تُؤدي إلى تغيير الدلالات القارَّة لبعض الكلمات العربية مما يُوقِع في مزيد من الاشتراك اللفظي وربما التضاد.

٥) ترجمة المختصرات:

ثمة مدلولاتٌ أسماؤُها الأجنبية الأصلية طويلةٌ ومؤلفةٌ من عدةِ كلمات. ولَمَّا كان يصعُب استعمالُ هذه الكلمات مجتمعةً للتعبير عن مُسَمًّى واحد أو مصطلح واحد، فقد لجأ المختصون إلى التعبير عن تلك الأسماء الطويلة باصطناعِ كلمةٍ جديدةٍ مركَّبة من أوائل الكلماتِ التي تُشَكِّل الاسم التفصيلي لذلك المدلول. فبدلاً من أن يقولوا: جهاز (

[١٩٦] مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية ١٤-١٥.

[١٩٧] كارم غنيم: اللغة العربية والنهضة العلمية، مجلة عالم الفكر عدد ٤/١٩: ٥٣.

بالراديو)[١٩٨]. ومن هذا القبيل الدواء المعروف باسم (a c t h) وهو اختصار من أوائل الكلمات (aderma cortical trophic hormon) التي تُشَكِّل الاسم الأصلي له.[١٩٩]

وقد أَطْلَقَتْ بعض المؤسسات العربية على نفسها اسماً مختصَراً من أوائل اسمها التفصيلي، مع تغييرٍ في مواقعِ بعضِ الحروف، فقيل (سانا) اختصاراً لعبارة (وكالة الأنباء السورية)، و(كونا): وكالة الأنباء الكويتية، متأثرةً بأسماءِ وكالاتٍ أجنبية.

آثَرْنا متابعةَ من سَمَّى هذه الأوضاعَ (بالمختصرات)، مع أن آخرين سمَّوْها بالمصطلحاتِ الاختزالية أو الاختصارية، أو بمَنْحوتات البدء.

حاولَ بعضُهم ربطَ هذه الظاهرة اللغوية – إلى حدٍّ ما – والمعاصِرة بطريقة النسَّاخ العرب القدماء باختصارِ حروفٍ يكثر تكرارها في الكتابة، والاكتفاء ببعضِها كالاستعاضة من أخْبَرَنا بـ (نَا) ومن حدَّثنا بـ (ثَنَا)، ومن (صلى الله عليه وسلم بـ (ص) أو (صلعم)[٢٠٠]. ولا وَجْهَ للربطِ بينهما، فالمختصراتُ العربيةُ القديمة قضيَّة كتابية لا علاقة لها باللغة، لأنها تكتَب مختصرةً، وتُلْفَظ كاملةً. أما المختصراتُ الحديثةُ الأجنبيَّة، فهي تُكْتَب مختصرَةً وتُنْطق كذلك، كأنها كلمةٌ مستقلةٌ، فهم يلفظون (إيدز) أو (سيدا) كما تكتب.

أما من ربَطَها بظاهرةِ النحت عند العرب مشبِّهاً إيّاها بالحَوْقَلَة[٢٠١] والبسملة، فقد كان أقربَ إلى الصَّواب من جهةِ أن المنحوت يُكْتَب ويُلْفَظ كلمة تامةً مستقلة كذلك.

وأقربُ ما يكون إلى (المختصرات) في تراثنا – إن صَحَّت الروايةُ ولا إخالُها تصحُّ – لقبُ (كشاجم) للشاعر محمود بن حسين الرملي (٣٦٠هـ). الذي قيل إنه لُقِّب به لعلومٍ كان يُتْقنها، فهو منحوت من (كاتب، شاعر، إنشائي، جَدَلي، منطقي) وقيل هو منحوت من (كاتب، شاعر، أديب، جميل، مُغَن). إن ضَعْفَ هذه الرواية وتفرُّدَ هذا اللقب، وعدمَ تكراره أو مثله هي دلائل على أنه مصنوع، أو أنَّ العرب لم تَسغ هذه الطريقة. ولا يبعدُ أن يكون هذا اللقب لفظاً مُرْتَجَلاً نُبِزَ به الرجلُ قبل أن تظهر شاعريتُه ونبوغُه، إذ كان يعمل طبَّاخاً لدى سيف الدولة في أوَّليَّته، على ما رُوي[٢٠٢].

لقد فضَّلنا تسميتَها بالمختصرات لنحتفظ للمصطلح العربي (النحت) بمدلولِه الخاص، لأنه ليس مجردَ أخذِ حروف من أية كلماتٍ كانت ودمجِها، بل من كلماتٍ معيَّنةٍ كَثُر تكرارُها وشيوعُها، فأَغْنَى ذكرُ بعضِ حروفها عن استحضارها كاملة.

---

[١٩٨] وجيه السمان: النحت، مجلة مجمع دمشق ٣/٥٧: ٣٥٧.

[١٩٩] د. كامل حسين: اللغة والعلوم، مجلة مجمع القاهرة ٢٥/١٢.

[٢٠٠] د. عبد المجيد نصير: منحوتات البدء، مجلة المجمع الأردني ١١٦/٣٢. ولم تأت كتب مصطلح الحديث (كالمنظومة البيقونية في مصطلح الحديث) مثلاً على ذكر هذه المختصرات.

[٢٠١] د. محمد كامل حسين: اللغة والعلوم، مجلة مجمع القاهرة ٢٥/١٢.

[٢٠٢] الأعلام ١٦٧/٧، وشذرات الذهب ٣٧/٣.

بلغت هذه المختصراتُ الأجنبية حدّاً جعلَ إفرادَ معجمٍ خاص بها ضرورة لا يستغني عنها التراجمةُ، فقد أُلِّف معجمٌ في المختصرات الإنكليزية وحدها ضم ما ينوفُ على عشرة آلاف مختصرٍ مع ترجمتها العربية[٢٠٣]. ومما يجدُر ذكرُه أن كثيراً من تلك المختصرات ليست من المصطلحات، بل من عباراتٍ إدارية أو فنية.

لجأَ بعض المعرِّبين إلى ترجمة هذه المختصرات بمعانيها، فقالوا في (dc): التيار المتواصل، وفي (Ac): التيار المتناوب[٢٠٤]. لكن أكثرهم فزع إلى تعريبها لفظياً، فقالوا: نظام (بال) ونظام (سيكام) وأشعة (ليزر)[٢٠٥].

ولم نجد من دَعا إلى ترجمتها بمختصراتٍ عربية منحوتةٍ، ولعلَّ مردَّ ذلك إلى أن الكلمة التي يمكن أن يولدها ذلك النحتُ سوف تتصف بالغموض لأنها ليست معتَمِدة على جذرٍ عربي، كما أنها قد لا تُوافق البنية الصوتية العربية. ولنأخذ مثلاً (وكالة الفضاء الأوربية)، فلو ذُهب إلى نحت مختصَر عربي لها لقيل: (وَفَأ)، ولقيل في (مجاز في علم التوليد): (مُعِت)، ولقيل في (اليود الشعاعي الممتص من قبل الغدة الدرقية) ومختصره الإنكليزي (raiu)[٢٠٦]: (يشمقغد)!!.

أمَّا نحن فنُرَجِّح إمكانية ترجمتِها بمعانيها أو توليدِ مصطلحٍ جديدٍ لها، وهذا ما سنبسُط فيه القولَ في فصلٍ قادم.

ومما يَتَعلَّق بالمختصرات بسبب، الرموز المستعملة في الرياضيات والفيزياء والكيمياء والتقنيَّات، ومن تلك الرموز ما يَسْتخدم الأرقامَ أيضاً. ووفرةُ تلك الرموز وإشكالاتها دَعَت اتحادَ المجامع اللغوية العربية إلى عقدِ ندوة للرموز العلمية في رحاب المجمع الأردني في كانون الثاني (١٩٨٧)[٢٠٧]. وقد نوقش في هذه الندوة (مشروع الرموز العلمية العربية) الذي قدمته لجنة مختصة من المجمع الأردني سنة (١٩٨٥)، وأُقرَّت صيغٌ نهائية للرموز العلمية المعروضة[٢٠٨].

وعلى أية حال، فقضيةُ المختصراتِ والرموز هي مسألةٌ تعليمية اقتصادية أكثر مما هي مسألةٌ لغوية.

---

[٢٠٣] هو: معجم عمقية للمختصرات الإنكليزية: بسام عمقية، دار الأحباب، بيروت ١٩٩٠م.

[٢٠٤] وجيه السمان: النحت، مجلة مجمع دمشق ٣/٥٧: ٣٥٧.

[٢٠٥] نظام (بال) يعني: (خط تغير الطور) في التلفاز، ونظام (سيكام) يعني: (النظام التعاقبي الملون ذو الذاكرة). و(ليزر) يعني: (تضخيم الضوء بإصدار الإشعاعات المحثوثة). ينظر: وجيه السمان: النحت، مجلة مجمع دمشق ٣/٥٧: ٣٥٧.

[٢٠٦] بسام عمقية: معجم عمقية للمختصرات الإنكليزية ٣٣٦.

[٢٠٧] د. عبد المجيد نصير: منحوتات البدء، مجلة المجمع الأردني ١١٦/٣٢.

[٢٠٨] المصدر السابق نفسه.

الفصل الثاني

التوليد

وهو الطريقةُ الثانية من طرائق وَضْع الألفاظ والمصطلحات في ميدان التعريب، لكنه الطريقةُ الأولى والأساسية في ميدان تطوُّر العربية ونمائها.

والكلامُ الذي ينتجه التَّوليدُ هو الكلام الموَلَّد، فإذا كان «التولُّدُ هو حصولُ شيءٍ من شيءٍ»[٢٠٩] فإن التوليدَ هو تحصيلُ شيءٍ من شيء؛ وفي مجالِ اللغة هو تحصيلُ كلمةٍ من كلمةٍ أُخرى أسبقَ منها وَضْعاً. «ويعني ابتكارَ كلمةٍ جديدة غير موجودة لا في اللغةِ القديمة ولا في اللغة الحديثة»[٢١٠]، بمعناها أو مدلولها. أمَّا جذورُها ومادَّتُها اللغوية فهي في العربية حَتْماً. ووسائلُه عندنا هي:

آ- الاشتقاق بأنواعه: كما اشتقَقْنا (أَصيل وأَصالَة) من (أصل)، أو (استِمْطار) من (مطَر).

ب- المجازُ بأقسامه؛ كما تجوَّزْنا في استعمالِ كلمة (قِطار) من معنى (قافلة الجمال) إلى وسيلةِ النقل المعاصرة المعروفة.

١) القدماء والمُوَلَّد:

اختلط مفهومُ هذا المصطلح (المولَّد) لدى القدماء بمدلولاتِ مصطلحاتٍ أخرى هي الدخيل والمعرَّب والعامِّي وغيرها.

آ- فلقد استُعمل (المولَّد) بمعنى الدخيل. وهذا الاستعمال أكثر ما نجده لدى الشهاب الخفاجي (١٠٩٦هـ) صاحب كتاب (شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل)، فعنوان الكتاب يؤكد أن ما حواه بين دفتيه كلَّه من الدخيل. وعليه فقد عدَّ منه كلمة «(مُلْطِفَة) وهي مكتوب صغير بعتابٍ أو شفاعة[٢١١]». ومن الدخيل عنده كلمة (شَخَّص)[٢١٢] ، ومنه (شتوي) نسبةً إلى الشتاء لأن القياس (شِتائي)، ومنه (القَصْف) بمعنى اللَّهو[٢١٣]، ومنه (كمِيَّة

[٢٠٩] ابن فارس: مقاييس اللغة – ولد.

[٢١٠] د. محمد المنجي الصيادي: التعريب وتنسيقه في الوطن العربي ٦١-٦٢.

[٢١١] الشهابي الخفاجي: شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل ٢٥٠.

[٢١٢] المصدر نفسه: ١٦٤.

[٢١٣] المصدر نفسه: ٢٠٦.

وكيفية)[٢١٤]. وهذه كلها مولَّدات عربية مما جرى على ألسنة الخاص والعام. وقد أثبت (الخفاجي) في هذا الدخيل ما يقارب مئةَ لفظةٍ عربية مولَّدة[٢١٥].

ب- واستعمله بعضُهم بمعنى (العامّي). إذ إن بعض القدماء كانوا ينظرون إلى كل تَغْيير يُلْحِقه العامة باللفظِ العربي المسموع، على أنه توليدٌ؛ وهكذا فإنهم يضَعون الموَلَّد على قدمِ المساواة مع العامي. قال السيوطي: «في أمالي ثعلب: سُئِل عن التغيير، فقال: (هو كلُّ شيءٍ مولَّد)، وهذا ضابطٌ حَسَن يقتضي أن كلَّ لفظٍ كان عربيَّ الأصل، ثم غيَّرَته العامة بهمزٍ أو تركِه، أو تسكينٍ، أو تحريكٍ، أو نحوِ ذلك، مولَّد، وهذا يجتمع منه شيءٌ كثير. وقد مشى على ذلك (الفارابي) في (ديوان الأدب)، فإنه قال في (الشَّمْع والشَّمْعة) بالسكون: إنه مولَّد، وإن العربي بالفتح (أي فتح الميم)؛ وكذا قيل في كثير من الألفاظ»[٢١٦].

ومثل هذا ما جاء في (المزهر) أيضاً: «قال [البغدادي في ذيل الفصيح]: وقولهم: (ستِّي) بمعنى (سَيِّدَتي) مولَّد». وفيه أيضاً: «وفي تحرير التنبيه للنووي: (التفَرُّج) لفظةٌ مولَّدة، لعلها من انفراج الهم وهو انكشافُه»[٢١٧].

ج- وقد عَنَوْا بالمولَّد المعَرَّب أيضاً. نقل السيوطي عن الزجاجي في أماليه: «قال الأصمعي... وأمَّا الفالوذج فهو أعجمي، و(الفالوذق) مولَّد»[٢١٨] والواقع أنْ لا فرق بين (فالوذج وفالوذق) فهما شكلان تعريبيان لكلمةٍ واحدة هي (بالودة)[٢١٩].

د- كما عُدَّت بعضُ المصطلحات الطبية مولَّدة، ففي الصحاح: «الفَسْر: نَظَرُ الطبيب إلى الماء (يعني بول المريض) وكذا التَّفْسِرة، قال: وأظنُّه مولداً»[٢٢٠] ورأى نحاةٌ في الخروج على قواعدِ الصرف العربي توليداً. «قال (المبرّد) في (الكامل): جمع (الحَاجَة) حاجٌ، وتقديرُه فَعَلة وفَعَل، كما تقول: هامةٌ وهام، وساعةٌ وساع، فأما قولُهم في جمع حاجة (حوائج) فليس من كلام العرب، على كثرته على ألسنة المولَّدين، ولا يُقاس عليه»[٢٢١]. ومثلُ هذا الكلام حَمَلَ الفارابيَّ اللغوي (٣٥٠هـ) على القول عن بعض الألفاظ: «هذه عربيَّة وهذه مولَّدةٌ»[٢٢٢]، نازعاً عنها صِفة العروبة أصلاً.

ولم تكن كلمةُ (مُوَلَّد) من الصفات الحميدة عند القدماء عامة، سواءٌ أُطلقت على الأناسي أم الكلِم. جاء في (تاج العروس): «ورجلٌ مُوَلَّد: إذا كان عربياً غيرَ مَحْض»[٢٢٣] وجاء فيه أيضاً: «كلامٌ مولَّد وحديثٌ مولَّد: أي ليس من أصل

[٢١٤] المصدر نفسه: ٢٣١.

[٢١٥] أنيس مقدسي: الكلام في المولد، مجلة مجمع دمشق ١/٤٠: ١٧٥.

[٢١٦] السيوطي: المزهر في اللغة ٣١١/١.

[٢١٧] المصدر السابق ٣٠٦/١.

[٢١٨] المصدر السابق ٣٠٧/١.

[٢١٩] الجواليقي: المعرب من الكلام الأعجمي ٢٩٥، وينظر حاشية (٨) فيها.

[٢٢٠] الجوهري: الصحاح – فسر.

[٢٢١] السيوطي: المزهر في اللغة ٣٠٧/١.

[٢٢٢] المصدر السابق ٣٠٥/١.

[٢٢٣] الزبيدي: تاج العروس – ولد.

لُغتِهم. وفي اللسان: إذا استَحْدَثوه ولم يَكُنْ من كلامهم فيما مضَى» &#١٤٢؛(١)&#١٤٤؛. وفي مقدمة (تاج العروس): «وأما المولَّد فهو ما أحدثه المولَّدون الذين لا يُحْتَجُّ بألفاظِهم. والفرقُ بينه وبين المصنوعِ أن المصنوعَ يورده صاحبُه على أنه فصيحٌ، وهذا بخلافِه»[٢٢٤].

وهكذا أُخْضِعَت المفهوماتُ اللغوية لاعتباراتٍ اجتماعية لدى القدماء، فنُبِزَ بالمولَّد من كان عربياً غيرَ محضٍ من الناس، وما كان عربياً غيرَ احتجاجيّ من الكَلِم. وأُخرجت الكلمةُ المولَّدة من دائرةِ الفُصْحى عند كثيرٍ منهم. أمَّا المحْدَثُون فلهم قول آخر.

٢) المحدَثون والمولَّد:

إذا كنا اليوم لا يخامرنا أي شك في عروبتنا، ولا نَقْبَل فيها مفاضلة، فإنه لا يُدَاخِلُنا أي شك أيضاً في عروبة الكلم المولَّد ما دام على قياسٍ من العربية.

لقد قدَّمنا أننا نعني بالمولَّد الكلام المتحصَّل بالاشتقاق أو المجاز؛ مقتربين مِمَّا ذهب إليه د. حلمي خليل[٢٢٥]، ومقتفين في ذلك ما جاء في قرار (المولَّد) الذي كان من أوائل القرارات التي اتخذها مجمعُ القاهرة إذ قال: «المولَّد هو اللفظُ الذي استعمله المولَّدون على غير استعمال العرب، وهو قسمان:

١-قسمٌ جَروا فيه على أقيسة كلامِ العرب من مجازٍ أو اشتقاقٍ أو نحوهما، كاصطلاحاتِ العلوم والصناعات وغير ذلك، وحكمُه أنه عربيٌّ سائغ.

٢-وقسم خَرَجُوا فيه على أقيسة كلام العرب: إمَّا باستعمالِ لفظٍ عَجمي لم تُعَرِّبْه العَرَب، وقد أصدر المجمع في شأن هذا النوع قرارَه (قرار التعريب)، وإمَّا بتحريفٍ في اللفظ أو في الدلالة لا يمكن معه التخريجُ على وجهٍ صحيحٍ، وإمَّا بوضْعِ اللفظ ارتجالاً. والمجمعُ لا يجيز النوعين الأخيرين في فصيح الكلام. انتهى»[٢٢٦]. وأكد المجمعي الشيخ (أحمد الاسكندري) الذي احتج لقرار المجمع المذكور أن المولَّد هو «ما نقله المولَّدون بطريقِ التجوز أو الاشتقاق، من معناه الوضعي اللغوي إلى معنى آخر... وهذا النقل جارٍ على أسلوبِ القياس العربي، فهو عربيٌّ مبين، وهو عُمْدَة الصناع والمؤِّلفين، والمترجمين»[٢٢٧] وهذا النوع أجازَه المجمعُ في حين أنكر النوعين الآخرَيْن من المولَّد وهما العامِّي والمرْتَجَل.

وأرجع المجمعي (عبد القادر المغربي) التوليدَ في الكلمات المولَّدة إلى ثلاثة طرق وهي: طريق الاشتقاق وطريق التعريب وطريق الاستعمال التشبيهي[٢٢٨].

---

[٢٢٤] السيوطي: المزهر ٣٠٤/١، والزبيدي: تاج العروس، مقدمة المعجم ٨.

[٢٢٥] د. حلمي خليل: المولد ١٨٩.

[٢٢٦] الشهابي: المولد العامي، مجلة مجمع دمشق ٣/٣٢: ٣٨٨-٣٨٩.

[٢٢٧] أحمد الاسكندري: الاحتجاج لقرار المولد والمعرب، مجلة مجمع القاهرة ٢٠٢/١-٢٠٣.

[٢٢٨] د. أحمد مطلوب: حركة التعريب في العراق ٣٣.

وعدَّد الدكتور محمد هيثم الخياط القواعدَ التي وضعَتْها مجامعُ اللغة العربية والتي نَهَجَ عليها واضعو المعجم الطبي الموحَّد، وأولها: «التوسُّع في المولَّد من الكلم، ولا سيما القسم الذي جرى فيه المولدون على أقيسةِ كلام العرب من مجازٍ أو اشتقاق أو نحوهما»[٢٢٩].

ويرى اللساني (الفهري) أن (وسائل التوليد هي المجازُ والاشتقاق والنحتُ والتعريب[٢٣٠].

وجاء في توصيات ندوة توحيد منهجيات وَضْعِ المصطلحات العلمية التي عقدت في الرباط (شباط ١٩٨١): «استخدامُ الوسائلِ اللغوية في توليد المصطلحات العلمية الجديدة بالأفضلية، تَبَعاً للترتيب التالي: التراث فالتوليد، بما فيه من مجاز واشتقاق وتعريب ونحت»[٢٣١]. وطالب د. إبراهيم أنيس بالاعتراف بالارتجال وسيلةَ توليدٍ لغوي[٢٣٢].

فالاشتقاقُ بأنواعه والمجازُ والارتجال والتعريب هي ما عَنَاه المحدَثون بكلمة (التوليد).

أمَّا نحن فنوافقهم في بعضِه ونخالفهم في بعضه الآخر. إننا نرى أن التوليد يجب أن يَقْتَصر على الاشتقاق والمجاز فحسب كما قدَّمنا. أما التعريبُ فهو ليس توليداً، إنه يشترك مع التوليد بكونهما من طرائق وضع اللفظ والمصطلح، ولكنهما يختلفان من حيث الأصالة، لأن التوليد يعني أن الكلمةَ المولَّدة قد نَسَلَت من كلمةٍ عربية أسبقَ منها في الوضع، وهذا هو مفهوم الوَلَد والولادة، قال ابن فارس في مقاييسه: «الواو واللام والدال أصلٌ صحيح وهو دليلُ النَّجْل والنَّسْل، ثم يقاس عليه غيره، ومن ذلك الوَلَد.. وتولَّد الشيء عن الشيء: حَصَل عنه»[٢٣٣]. فكما أن التَّوالُدَ الطبيعي يقتضي وحدة الجنس، كذلك التوالدُ اللَّفْظي يقتضي وحدةَ اللغةِ. وهذا هو المفهومُ من كلامِ الاشتقاقيين العرب الذين مَنَعُوا اشتقاقَ العَجَمي من العربي «لأن الاشتقاقَ نتاجٌ وتوليدٌ، ومحال أن تُنْتِج النُّوقُ إلا حُوراناً، وتَلِدَ المرأةُ إلا إنساناً»[٢٣٤] ومما وَرَد في صحاح الجوهري: «الماشُ: حَبٌّ، وهو مُعَرَّب أو مُوَلَّد»[٢٣٥]. وتكرارُ مثلِ هذه العبارة في غير ما موضعٍ[٢٣٦] دليلٌ على أن القدماء كانوا لا يَعُدُّون التعريب توليداً، وبمفهومهم نأخذ.

وأمَّا الارتجالُ بمعنى اختراع مادةٍ لغوية لم تكن معروفةً من قبل[٢٣٧]، فلا نَعُدُّه من وسائلِ التوليد اللغوي كما ذهب بعض المحدَثين، لأن الارتجالَ ليس تحصيلَ مادة لغوية من أخرى، بل هو وَضْعُ مادةٍ لغوية ابتداء، دون أن يكون لها جذرٌ معروفٌ أو منقول؛ وهذه الوسيلةُ هي وسيلةُ وضعِ اللغة في مراحلها الأولى قبل أن تَكْتَمِل مادتُها الأساسية في عصر

---

[٢٢٩] د. هيثم الخياط: المصطلحات ونظرية الضرورة العلمية، الموسم الثقافي السابع لمجمع اللغة العربية الأردني ٤٥.

[٢٣٠] د. أحمد مختار عمر: المصطلح الألسني العربي، مجلة عالم الفكر ٣/٢٠: ٥٨٧.

[٢٣١] ندوة منهجيات وضع المصطلحات العلمية، مجلة مجمع دمشق ٤/٥٦: ٨٨٧.

[٢٣٢] د. محمد رشاد الحمزاوي: أعمال مجمع القاهرة ١٧٥.

[٢٣٣] ابن فارس: مقاييس اللغة – ولد.

[٢٣٤] السيوطي: المزهر في اللغة ٢٨٧/١.

[٢٣٥] الجوهري: الصحاح – ماش.

[٢٣٦] الجوهري: الصحاح – طنز ٣٠٥/١.

[٢٣٧] ابن يعيش: شرح المفصل ٣٢/١.

الاحتجاج، فِعْلَ العجّاج الراجز في ارتجاله كلمة (أَصْعَل) بمعنى خفيف الرأس[٢٣٨] وهي مِمَّا لم يُسْمَع ممن تقدموه. فالمُرْتَجَل ليس مُوَلَّداً بل أَصْلٌ يُولَّد منه، ولذا جاء في تعريف الاشتقاق اللغوي بأنه «بُنْيان الشيءِ من المُرْتَجَل»[٢٣٩].

٣) التوليد والتطوُّر اللغوي:

لقد كان التوليدُ وسيلةَ اللغة الأولى في النماء والتطور على مر العصور. ففي العصر الجاهلي وُلِّدتْ مصطلحاتٌ مثل: السِّدانة والسِّقاية والرِّفادة، والحَنيف والقسيس والدَّيْر، في مجال الدين، والأُسْر وهو احتباس البول في مجال الطب، والفَرْسَخ والمِيْل والذِّراع في مجال القياس.

ثم جاء العصر الإسلامي، فكان ثورةً في التوليد والاصطلاح. ومن مصطلحاته: الفِقْه والإسلام والقرآن والكفر والشرك والسجود. ومن مصطلحاته الحديثية: الخَبَر والصحيح والمرسَل والموضوع. ومن مصطلحاته اللغوية: الإعراب والبناء والرفع والحال. ومن مصطلحاته الرياضية: المثلث والمربع والمخروط. ومن مصطلحاته الفلسفية: العرَض والجوهر والماهية والهوية والقانون. ومن مصطلحاته الإدارية: الخليفة والدولة والحكومة والولاية والديوان[٢٤٠]. وكثرةُ المصطلحات والألفاظ المولَّدة في ذلك العهد دفعت أحمد بن حمدان الرازي (٣٢٢هـ) إلى جمعها في كتاب سماه: (الزينة في الكلمات الإسلامية).

ثم تتالت العصور، وما تني الألفاظ والمصطلحاتُ تتوالد من رحم هذه اللغة المنجاب، إلى أن جاء العصر الحديث، فكان التوليد طريقةَ المحدثين الأولى في وضع الألفاظ والمصطلحات؛ فقد ذكر الدكتور محمد رشاد الحمزاوي «أن الإحصاء والاستقراء لما وُضع إلى يومنا هذا من مصطلحات عربية في جميع العلوم يفيد أن هذه الوسيلة توفِّر لمعجم العربية ما يقرب من ٩٥% من مصطلحاته، إذ إن ٤٥.٥% من المصطلحات الموضوعة في العربية هي من نصيب المعربات والدخيلات. والباقي من نصيب المنحوتات أي ٠.٥% وهذه النسب متواجدة في الفرنسية والإنكليزية»[٢٤١].

وإذا كان الباحثُ المشار إليه قد أعاد المجازَ في نهاية الأمر إلى الاشتقاق، فإننا نعيد إليه أيضاً النحت الذي سمَّاه معاصرونا بالاشتقاق الكُبَّار[٢٤٢]. وبهذه الاعتبارات فإن التوليد – اشتقاقاً بأنواعه ومجازاً – يوفِّر للعربية ٩٥.٥% من حاجتها المصطلحية واللفظية.

وقد دلَّت إحصاءاتٌ قمنا بها على عينات متباينة الاختصاصات من المصطلحات التي وضعَتْها مؤسساتٌ لغوية علمية، على ارتفاع نسبة المولَّد فيها.

---

[٢٣٨] د. عبد الحفيظ السطلي: العجاج حياته ورجزه ٤٢٢-٤٢٣.

[٢٣٩] تاج العروس – شقق.

[٢٤٠] ضاحي عبد الباقي: المصطلحات العلمية قبل النهضة الحديثة ١٣-١٧.

[٢٤١] د. محمد رشاد الحمزاوي: المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها ٤١.

[٢٤٢] عبد الله أمين: الاشتقاق ٣٨٩.

فمن مجموع مصطلحاتِ الإلكترونيات التي وضَعَها مجمعُ القاهرة والبالغة (٢٧٠) مصطلحاً نجد (١٦٧) مصطلحاً مولداً[٢٤٣].

وفي مصطلحات السكك الحديد التي وضعَها المجمعُ العراقي والبالغة (٢٣٥) مصطلحاً، نجد (٦٦) مصطلحاً مولداً، منها: مِكْبَحَة ومُرْعِد، وممطار ولاقفة وقطار[٢٤٤].

ومن مصطلحات علوم الأحياء التي وضعها مجمع القاهرة، وعددُها (٥٦) مصطلحاً، نجد (٣٣) مصطلحاً مولداً[٢٤٥].

والظاهر للوهلة الأولى أن نسبة المولَّد التي توصَّلنا إليها تقلُّ عما ذكره الدكتور الحمزاوي، فهي عندنا من خلال سبع عينات تبلغ ٣٢%. وسبب هذا التباين أن الدكتور حمزاوي صنَّف في إحصائه طرائق الوضع إلى توليد ونحت وتعريب وتدخيل، وباختصار إلى ما هو عربي ومقترض، فكانت نسبة العربي هي ٩٥.٥%، ونسبة المقترض هي ٤.٥%. أما نحن فقد صنفنا طرائق الوضع إلى ترجمة وتوليد واقتراض، والنسبة التي تحصَّلت لدينا هي نسبة المولَّد، ولم ندخل فيها المترجَم. ولو عمدنا إلى ما عمد إليه الدكتور حمزاوي من تقسيم المصطلحات الموضوعة إلى عربي ومقترض لكادت النسبتان تتطابقان. فمثلاً في مصطلحات (هندسة إسالة المياه) التي وضعها المجمع العراقي[٢٤٦] وعددها (١٨٠) مصطلحاً وجدنا (٨) ثمانية مصطلحات معرَّبة، والبقية كلها عربية، بين مولَّد ومترجَم، أي إن نسبة العربي منها هو ٩٥.٦% ونسبة المعرَّب هو ٤.٤%، وغني عن البيان أن هذه النسب تختلف قليلاً أحياناً، متأثِّرة بمدى حداثة العلم وطبيعته، وبمنهجيَّة الجهةِ الواضعة.

ولا يغرُبَنَّ عن البال أن فهمنا للتوليد من اشتقاقٍ ومجازٍ، مبنيٌّ على ما حدَّه اللغويون والبلاغيون وفق القوانين اللغوية المستقراة من النصوص العربية المجمَع على فصاحتها وسلامتها.

٤) التوليد والقياس اللغوي:

الحديث عن التوليد يتصل بسندٍ قوي إلى القياس اللغوي، فهو معتمدُه، إذ لا يصح توليدُ لفظٍ لا قياس له في العربية.

والقياسُ – على حد ابن الأنباري – (هو حَمْلُ غيرِ المنقول على المنقول إذا كان في معناه)[٢٤٧]. أو (هو إلحاق اللفظِ بأمثالِه في حكمٍ ثبتَ له باستقراء كلامِ العرب)[٢٤٨]. وبه يرتفع المقيسُ في اللغة إلى مستوى المسموع منها، وهو ما أراده (أبو عثمان المازني) بعبارته المشهورة: «ما قِيسَ على كلامِ العرب فهو من كلام العرب»[٢٤٩].

---

[٢٤٣] مجمع القاهرة: مجموعة المصطلحات التي أقرها المجمع ٦٣/٨-٧٩.

[٢٤٤] المجمع العراقي: مصطلحات في السكك الحديد، مجلة المجمع العراقي ٣٤٩/٩.

[٢٤٥] مجمع القاهرة: مجموعة المصطلحات التي أقرها المجمع ١٠٣/٧-١٠٦.

[٢٤٦] المجمع العلمي العراقي: مصطلحات هندسة إسالة المياه، مجلة المجمع العراقي ٢٣٠/١٥.

[٢٤٧] السيوطي: الاقتراح ٣٨.

إن مما يسوِّغ هذه الأهمية للقياس أمور:

١- أن اللغة لم تصل إلينا كلُّها، بل أقلُّها على حدِّ تعبير (أبي عمرو بن العلاء): «ما انتهى إليكم مما قالت العربُ إلا أقلُّه، ولو جاءكم وافراً لجاءكم عِلْمٌ وشعرٌ كثير»[٢٥٠]. وهذا الذي لم ينته إلينا ترك فجواتٍ لا مناصَ من إكمالها ما لم يُسْمَع من اللغة على ما سُمِع منها.

٢- أن العربية -كغيرها من اللغات- لم تبلغ درجةَ الكمال، على أنها كانت وما زالت تَسْعى إليه. واكتمالُ اللغة يعني صلاحيتها لتلبية متطلباتِ التواصل اللغوي بين أبنائها في كل زمان يظلهم. وهذه الصلاحية مرتَهَنةٌ بتوليد الألفاظ التي تُشبع حاجة التعبير عن الحياة المتجددة. وإن هذا التوليد، ما لم يكن مَقيساً على ما ثَبَت من اللغة بالسماع، فسوفَ يؤدي إلى انقطاع الصلة بين ماضي اللغة وحاضرها، ومن ثم إلى بطلان حقائقها، لأن اللغة - في الأصل - سماع.

٣- يرى بعضٌ من الباحثين المحدَثين أن حركةَ اللغة متجهةٌ إلى القياسيَّة، وأن تَوَقُّفاً طرأ على نُشوء العربية - لأسباب شتَّى - منَعَها من أن تستكمل قوانينَها التي تجعلُها قياسيَّة تماماً. فاللغةُ كانت متجهةً مثلاً نحو تَقْييس المصادرِ في صيغٍ محدودة وتقييس عينِ المضارع في حركةٍ معيَّنة[٢٥١].

٤- لم يكن القياسُ - أصلاً لغوياً - محلَّ خلاف بين اللغويين عامة، فلم يقل أحدٌ يُعْتَدُّ برأيه بأن اللغة سماعٌ فحسب، بل كان الخلافُ حول نوعيَّة المقاييس المستعمَلة وطبيعتها، (فابن فارس) الذي يُصنَّف في زمرة السماعيِّين يقول: «ليس لنا اليوم أن نخترع، ولا أن نقول غيرَ ما قالوه، ولا أن نَقيس قياساً لم يقيسوه، لأن في ذلك فسادَ اللغةِ وبطلانَ حقائِقها»[٢٥٢]، فالخلافُ عنده ليس حولَ الإقرار بالقياس وسيلةً لنماءِ اللغة، وإنما الخلاف حول ضرورةِ ألا تُفرضَ مقاييسُ جديدة غيرُ مستنبَطة من طبيعة اللغة. كما أن القياسيين لا يفرِّطون بالسماع، ولا يقبلون أي قياس كان، وهذا (ابن جني) أحدُ كبار القياسيين يقول: «واعلمْ أنَّك إذا أدَّاك القياسُ إلى شيء ما، ثم سمعْتَ العربَ قد نطقت فيه بشيءٍ آخر على قياسٍ غيره، فدَعْ ما كنْتَ عليه إلى ما هُمْ عليه»[٢٥٣] ويقول: «فإن صحَّ عندك أن العربَ لم تَنْطِق بقياسِك أنتَ كنتَ على ما أجمعوا عليه البَتَّة»[٢٥٤].

ومن عجبٍ أن (ابن الأنباري) الذي يدافع عن القياس في النحو أيما دفاع، يُبطِلُه في اللغة، فهو يقول: «فلو لم يَجُز القياسُ واقتُصر على ما ورد في النَّقْل من الاستعمال لبقي كثيرٌ من المعاني لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل، وذلك منافٍ

---

[٢٤٨] محمد الخضر حسين: القياس في اللغة ٣٣.

[٢٤٩] السيوطي: الاقتراح ٤٤.

[٢٥٠] ابن سلام الجمحي: طبقات فحول الشعراء ٢٥/١. والسيوطي: الاقتراح ٢٣.

[٢٥١] د. أسعد علي: تهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي ١١٤.

[٢٥٢] ابن فارس: الصاحبي ٣٣.

[٢٥٣] ابن جني: الخصائص ١٢٥/١-١٢٦.

[٢٥٤] المصدر السابق نفسه.

لحكمةِ الوضع، فوجبَ أن يوضع النحو وَضْعاً قياسيّاً عقليّاً لا نقلياً، بخلافِ اللغة فإنها وُضِعَت نقليّاً لا عقليّاً، فلا يجوزُ القياسُ فيها، بل يُقتصَر على ما ورد به النقل، ألا ترى أن (القارورة) سمِّيت بذلك لاستقرار الشيء فيها، ولا يُسَمَّى كلُّ مُسْتَقَرٍّ فيه قارورةً، وكذلك سُميت الدارُ داراً لاستدارتها، ولا يُسمَّى كل مستدير داراً»[٢٥٥].

إننا نرى أن (ابن الأنباري) أخطأ القياس اللغوي، ومثالُه نفسُه يحمِل في طياته الردَّ عليه. صحيحٌ أنْ ليس كل ما يَسْتَقِرُّ فيه شيءٌ يسمى قارورة، ولكن الأصح أن هذا البناء (فاعولة) يُفيد معنى الأداة أو الآلة، وقد جاءت عليه مواد لغوية كثيرة مثل: طاحونة، وتامورة (إبريق)، وراعوفة (مقعد صخري في أسفل البئر)، وكلها أدوات يرتفق بها[٢٥٦]. وصحيحٌ أننا لا نسمي كلَّ شيء مستدير داراً، ولكن الأصح أن ذلك المسمَّى الذي سمَّيناه بصفةٍ من صفاتِه، وهي كَثْرَةُ دورانِ أهلِه فيه، يمكن أن نقيس عليه ونسمي مسمياتٍ أخرى بصفةٍ من صفاتها[٢٥٧]. لقد سُمِّيت (النافذة) بصفة واحدةٍ من صفاتها وهي النفوذ من الجدار، مع أن لها صفاتٍ أخرى كالتهوية والإنارة، وسُمِّي (المسدس) بصفةٍ واحدة فيه هي عدد طلقاته في مرحلة ما، وليست هذه أهمَّ صفاته. ونكتَةُ الباب كما يقول القدامى أَن القياس اللغوي حَمْلٌ على الأبنية، في حين أن القياس النحوي حَمْلٌ على التراكيب. والحججُ التي قدَّمها ابن الأنباري لتجويز القياس النحوي هي ذاتها التي تجوِّز القياس اللغوي. «إن أركان القياس هي المقيس والمقيس عليه والحكم والعلة»[٢٥٨] فمتى تحقَّقَتْ هذه الأركان حَقَّ القياس نحوياً كان أم لغوياً.

ومن أوضح الأمثلة على القياس ما رواه ابن جني في (الخصائص) قال: «قال أبو حاتم: قرأْتُ على الأصمعي في جيميَّة العجاج: (جَأْباً ترى بِلِيْتِه مُسَحَّجاً) [الجأب: حمار الوحش. واللِّيت: صفحة العنق]. فقال: هذا لا يكون. فقلت: جعله مصدراً أي: تَسْحيجاً».

ثم يذكر مصادرَ ميمية أخرى ويقول: «فهذا كلُّه من كلام العرب ولم يُسْمَع منهم، ولكنك سمعْتَ ما هو مثلُه فقياسُه قياسُه»[٢٥٩] فالأصمعي يُنكر هذا المصدرَ الميمي (مُسَحَّج) لأنه لم يُسْمَع من العرب، في حين يُقرُّه أبو حاتم السجستاني بقياسِه على مصادر ميمية مسموعة من غير هذا الفعل. ويؤكِّد ابنُ جني مذهبَه في القياس قائلاً: «ما يحتملُه القياسُ ولم يرد به السماعُ كثير»[٢٦٠]. ومن المتعالَمِ أن الأصمعي كان راوية «وليس ممن ينشَط للمقاييس»[٢٦١].

وإلى ما هو أبعدُ من هذا يذهب (أبو علي الفارسي)، فقد أورد عنه تلميذه ابن جني في خصائصه: «قال (أبو علي) وَقْتَ القراءةِ عليه كتابَ أبي عثمان: لو شاء شاعر أو ساجع أو مُتَّسع أن يبني بإلحاق اللام اسماً وفِعْلاً وصفةً لجازَ

---

[٢٥٥] السيوطي: الاقتراح ٣٩.

[٢٥٦] ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي: العين ٣٧٣/١.

[٢٥٧] أحمد أمين: مدرسة القياس في اللغة، مجلة المجمع العراقي ١٠١/١.

[٢٥٨] السيوطي: الاقتراح ٣٩.

[٢٥٩] ابن جني: الخصائص ٣٦٦/١-٣٦٧.

[٢٦٠] المصدر نفسه ٣٩٨/١.

[٢٦١] المصدر نفسه ٣٦١/١.

له، ولكان ذلك من كلامِ العرب، وذلك نحو قولك: خَرْجَج أكرمُ من دَخْلَل، وضَرْبَبَ زيدٌ عَمراً، ومررت برجلٍ ضَرْبَبٍ وكَرْمَمٍ ونحو ذلك. قلت له: أفتَرْتَجِلُ اللغةَ ارتجالاً؟ قال: ليس بارتجال، لكنَّه مقيسٌ على كلامهم، فهو إذن من كلامهم»[٢٦٢].

ولكن كبيرَ القياسيين بلا منازع، ورأسَ مدرستهم، هو شيخُ العربية الأول (الخليل بن أحمد الفراهيدي) ذلك أن فكرته عن تقاليب الكَلِم، ولِما يُمكن أن تصل إليه مفرداتُ العربية وهو نحو (١٢) اثني عشر مليوناً من الكلمات[٢٦٣]، لا يمكن أن تتهيَّأ له دون الاعتماد على فَهْم للقياسِ قل نظيرُه. «وكان الخليل من خلالِ تبويبه وتنظيمه لمعجم العين يُلْمِح إلى إمكانية صوغ ألفاظ جديدة ولو لم يَقُلها العرب، ما دامت لا تتعارض وقوانين الخفة والثقل، وتوافق الحروف في الكلمات العربية»[٢٦٤]. أفَلا يشير بإحصائه ذاك إلى إمكان استعمالٍ كثيرٍ مما تحتمله القسمةُ العقلية – مستقبَلاً – مما لا يَعْسُر على اللِّسان العربي النطقُ به وإن كان لم يُسْمَع؟. وقبل أن يُنْكِر الأصمعيُّ كلمةَ (مُسَحَّج) على أعرابي يحقُّ له الارتجال وكان يظنُّ نفسه أباً لِلُّغة[٢٦٥]، بنحو نصف قرن من الزمان قال الخليل في العين: «العُكَن: الأطْواء في بَطْن الجارية السَّمينة، ويجوز: جاريةٌ عَكْنَاء... ولكنهم يقولون جارية مُعَكَّنة»[٢٦٦]. وقال: «لو قيل: عَكَفْتُ في المسجد لكان صواباً، ولكنهم يقولون: اعتكفت»[٢٦٧]. أتراه كيف جوز ما لم يُسمع منهم. يقول الدكتور حسين نصار: «وقد اصطحب الخليل أقيسته معه في اللغة... واستعمل القياس في اللغة وأحسن استعماله»[٢٦٨].

وممن دعا إلى القياس أو التوسع فيه من القدماء علاوة على أبي عمرو بن العلاء وأبي علي الفارسي وابن جني وأبي عثمان المازني، (ابنُ السيِّد البطليوسي) الذي يقول في (الاقتضاب): «لا يقال بالشذوذ ما وجد له وجه قياس»[٢٦٩]. و(الفيومي) الذي يقول في (المصباح المنير): «إن عدم السماع لا يقتضي عدم الاطراد مع وجود القياس»[٢٧٠].

ومع سطوع الحجة في القياس، فهو لم يَعْدَم معارضين له، فعلى غرار فَهْم ابن الأنباري الضيق للقياس كان مَذْهبُ اللغوي ابن دريد الذي نقل عنه السيوطي قولَه في جمهرته: «اعلم أنه ليس لمولَّد أن يبني (فِعِّيلاً) إلا ما بنته العرب وتكلَّمت به، ولو أُجيزَ ذلك لقُلب أكثرُ الكلام، فلا تلتفتْ إلى ما جاء على (فِعِّيل) مما لم تسمعه، إلا أنْ يجيء فيه شعرٌ فصيح»[٢٧١]. وعلى هذا المنوال نسَجَ شيخُ الإسلام زكريا الأنصاري الخزرجي الذي منع القياسَ على أبنية أسماء

---

[٢٦٢] المصدر نفسه ١/٣٥٨–٣٥٩، ويعني أنه بنى من (ضرب) على مثال (جعفر). ينظر: الاقتراح ٤٥.

[٢٦٣] د. صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة ١٨١.

[٢٦٤] الأستاذ أحمد راتب النفاخ: مجلس علمي في ١٩٩١/٤/٢٨.

[٢٦٥] د. عبد الحفيظ السطلي: العجاج حياته ورجزه ٤٢١.

[٢٦٦] الخليل بن أحمد: العين ١/٢٠٣.

[٢٦٧] المصدر السابق ١/٢٠٥–٢٠٦.

[٢٦٨] د. حسين نصار: المعجم العربي ١/٢٥٨.

[٢٦٩] عبد الله العلايلي: مقدمة لدرس لغة العرب ٦٢.

[٢٧٠] المصدر السابق نفسه.

[٢٧١] السيوطي: المزهر ٢/١٤٦.

الآلة، فقال: «وهذه الأوزان الثلاثة (مِفْعَل، مِفْعَال، مِفْعَلة) قياسيَّةٌ، لا من حيث إنَّه يجوز أن يُشْتَق كلٌّ منها من أي فعل اتفق، وإن لم يُسْمَع، بل من حيث أن كلاً منها إن كان قد ورد به السماع في فعلٍ معيَّن أمكن أن يُطْلَق هو على كلِّ ما يمكن أن يُسْتعان به في ذلك الفعل، كالمِفْتاح، فإنَّ كل ما يمكن أن يُفْتح به البيتُ يسمى مِفتاحاً وإن لم تكن الآلةَ المعروفةَ بذلك»[٢٧٢].

٥) التوليد والقياس عند المحدثين:

أما المحدَثون فلم يكتفوا بإقرار القياس على المسموع من عرب الاحتجاج، بل تجاوزوا ذلك إلى ضرورة فتح باب القياس على المسموع ما بعد عصر الاحتجاج، وطالبوا بقبولِ السماع من المعاصرين.

وللمجمعي الأستاذ أحمد حسن الزيات مقالةٌ في هذا الموضوع تلخِّص مجمل آراء المحدثين، وتُجْزئ عن ذكر أكثر ما قيل في هذه المسألة. فبعد أن يقرر أن اللغة لم تكمُل في عصر الرواية كما كمُل الدينُ في عهد الرسالة، يطالب بحق الوضع للمحدثين مقترِحاً:

«١- فتحَ باب الوضع على مصراعَيْه بوسائله المعروفة؛ وهي الارتجالُ والاشتقاق والتجوُّز.

٢- إطلاق القياس في الفصحى ليشمَل ما قاسه العربُ وما لم يقيسوه، فإنَّ توقُّف القياس على السماع يُبْطل معناه.

٣- ردّ الاعتبار إلى المولَّد ليرتفع إلى مستوى الكلمات القديمة.

٤- إطلاق السماع من قيود الزمان والمكان ليشمل ما يُسْمَع اليوم من طوائفِ المجتمع..»[٢٧٣].

ويتساءل المجمعي الأستاذ محمد بهجة الأثري تساؤلاً إنكارياً: «وأية مَفْسَدة في إرادة طردِ الاشتقاق على مقاييس كلام العرب في المشتقات دون المرتجلات، كَثُرَ ورودُها أو قلّ؟ ولماذا يكون المقيسُ على القليلِ شاذّاً أو عاميّاً؟»[٢٧٤].

وكان اللغوي أحمد فارس الشدياق يرى أنَّ باب الوضع مفتوحٌ أمام المولَّدين. «لأنَّ العرب إذا كانوا قد قالوا: كذا وكذا، فقد ساغ لنا أن نقول أكثر من ذلك مما تَمَسُّ الحاجةُ إليه. أفيظنُّ أحدٌ أن لفظة (المشير والسفير والمتصرف والمدير ومجلس الشورى) لا ينبغي أن تُعَدَّ من الألفاظ العربية لأنها لم تكن معروفةً للدولة العباسية»[٢٧٥].

وبيَّن بعضُ الباحثين أن القدماء لم يعتمدوا على عدد الأمثلة وحدَه في تأسيس فكرة القياسيَّة، فمنهم من ينصُّ على أنه ليس من شرط المقيس عليه الكثرةُ، وطلب إلى المجمع أن يأخذ في الاعتبار للحكم على قياسيَّة إحدى الصيغ أموراً ثلاثة[٢٧٦]:

---

[٢٧٢] زكريا الأنصاري الخزرجي: مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط ٧٣/١.

[٢٧٣] أحمد حسن الزيات: الوضع اللغوي وحق المحدثين فيه، مجلة مجمع القاهرة ١١٦/٨.

[٢٧٤] محمد بهجة الأثري: الآلة والأداة في العربية..، مجلة المجمع العراقي ١٧/١٠.

[٢٧٥] د. أحمد مختار عمر: الشدياق واضع المنهجية للمعجم، مجلة مجمع القاهرة ٨١/٥٥-٨٢.

[٢٧٦] د. إبراهيم أنيس: دراسة صيغة (فعيل)، مجلة مجمع القاهرة ٣٦٧/٣٩-٣٦٨.

١– آراء العلماء القدماء بصدد هذه الصيغة، ولكن دون الاعتماد على هذه الآراء وحدها.

٢– إحصاء ما جاء في المعاجم من أمثلة هذه الصيغ للوقوف على نسبة شيوعها في نصوص اللغة.

٣– مقدار ميل المتكلمين والكُتَّاب لهذه الصيغة في العصر الحديث.

ويتكرر مُشَابِهُ هذا الكلام عند المحدثين أمثال أحمد أمين وعبد الله العلايلي وظاهر الشويري ومصطفى جواد وغيرهم. فترانا على يقين من أن الإجماع مطبقٌ بين المحدَثين على الأخذ بالقياسِ، وأَنْ ليس من شرطِه الحَمْلُ على الكثير. حتى المحافظون من المحدَثين، كالشيخ محمد الخضر حسين الذي وضع كتيِّباً حول القياس بنوعيه النحوي واللغوي، لم يقفوا في وجه القياس، لكنهم أرادوا له أن يكون على قواعد ثابتة، وجوزوا الاجتهاد في اللغة متى توفرت شروطه، منكرين على مَن قال إن الاجتهاد في اللغة قد أُقفل بابُه[٢٧٧].

تُوِّجت جهودُ القياسيين المحدَثين بموافقة مجمع القاهرة على الأخذ بمبدأ القياس في اللغة[٢٧٨]. وعلى هَدْيٍ من هذا القرار الهام بَنَى المجمع أخطرَ قرارين في ميدان التوليد اللغوي وهما:

«١– قبولُ أوضاعِ المحدَثين والسماع منهم: فقال:

أ– تدرس كلُّ كلمة من الكلمات الشائعة على ألسنة الناس على أن يُراعى في هذه الدراسة أن تكون مستساغةً ولم يُعْرف لها مرادفٌ عربي سابق صالح للاستعمال.

ب– يرى المجلس قبولَ السماع من المحدثين بشرط أن تُدْرَس كل كلمة على حدتها قبل إقرارها»[٢٧٩].

«٢– قرارةُ تكملةَ المادة اللغوية التي ورد بعضها في المعجمات ونحوها، ولم ترد بقيتُها»[٢٨٠]. ووَضْعُ القواعد الدقيقة لذلك. فمن المعروف أن مواد لغوية كثيرة لم يُذْكر منها إلا بعضُ موادها كاسم الفاعل أو اسم المفعول أو الصفة المشبهة منها، أو فعلها. فلا مانع – والحالةُ هذه – من أن نشتق من اسم الفاعل أو اسم المفعول فعلاً؛ أو من الفعل، مشتقاتِه، ويمكننا إضافةُ هذه المشتقات التي لم تُسمع وإنما أدَّى إليها القياسُ، إلى المعجمات العربية على أنها عربيةٌ فصيحة لا يرقى الشك إلى سلامتها. ويؤكِّد هذا ما جاء في (الخصائص): «ومما يجوزُ في القياس – وإن لم يرد به استعمال – الأفعالُ التي وردت مصادرُها ورُفضت هي، نحو قولهم: فاظ الميت، يفيظ فوظاً، ولم يستعملوا منه (فَوْظ) مثلاً. وكذلك (الأيْن) للإعياء، لم يستعملوا منه فعلاً؛ وقالوا: رجل مَفْؤُود ولم يصرِّفوا فعلَه»[٢٨١]. وما جاء في المصدر ذاته: «وحكى أبو زيد: رجل مُدَرْهَم. قال: ولم يقولوا منه (دُرْهِم)، إلا أنه إذا جاء اسمُ المفعول فالفعلُ نفسُه حاصلٌ في الكف. ولهذا أشباه»[٢٨٢].

---

[٢٧٧] محمد الخضر حسين: رد محمد الخضر حسين على أحمد أمين، مجلة مجمع القاهرة ٩٤/٦.

[٢٧٨] د. محمد رشاد الحمزاوي: أعمال مجمع القاهرة ٥٩٠ (الجلسة ٤ الدورة ٤).

[٢٧٩] مجمع اللغة العربية بالقاهرة: قرارات المجمع في الدورة ١٦–١٨، مجلة مجمع القاهرة ٥٦/٨.

[٢٨٠] مجمع اللغة العربية: قرار تكملة مادة لغوية، مجلة مجمع القاهرة ٣٣/٢.

[٢٨١] ابن جني: الخصائص ٣٩٢/١.

[٢٨٢] المصدر السابق ٣٥٨/١.

ولنأخذ مثلاً مادة (بسم)، فقد ذكر منها لسان العرب (بسم، يبسم، تبسماً، ابتسم، تبسم، بسامة، بسام، تبسم)[٢٨٣]. ولم يذكر (بسمة، ابتسام، بسيم، مبسم) وهذه الأخيرة ذكرها القاموس المحيط، وهي مفرداتٌ شائعة سائغة. فهل نعدُّها مولداتٍ يجب تحاميها لأنه لم يُنْقل إلينا أن العرب نطقت بها؟ لقد سوَّغ قرارُ تكملة المادة اللغوية إمكان قبولها على قَدَمِ المساواة مع ما نُقِل عن القدماء، ذلك أن العرب نَطَقت على قدر حاجتها من الألفاظ، أو ربما نَطَقت بألفاظٍ لم تصل إلينا. أو لم تدونها المعجمات.

والقول عندنا أن القياسَ يجب أن يُفْتَح واسعاً في مجال توليد الألفاظ والمصطلحات ، ودليلُنا على ذلك أشياء:

١- إن القياسَ على القليل هو مما عمِلت به المدرسة الكوفية، فهم لا يشترطون القياس على الكثير[٢٨٤].

٢- إن العربَ قاست أحياناً على القليل ولم تقس على الكثير. فقد قاسوا (رَكُوبة ورَكَبي) على (شَنُوءة وشَنَئي) وهو مثالٌ وحيد ورد عن العرب، ولم يقيسوا على (ثَقيف وثقفي ولا قُرَيش وقُرَشي) برغم أن ما ورد عن العرب من أشباه هذين المثالين أكثر مما ورد في الأول[٢٨٥].

٣- إذا كانت العرب تقبل الخروجَ على القياس لأسبابٍ جماليَّة، كما في الضرورة الشعرية أحياناً، وهي مسألةٌ كمالية، فبالأحرى التسمُّحُ بالخروج على القياس أحياناً للضرورة العلمية التي يعرِّفها د. هيثم الخياط بأنها: «خروجٌ على القياس أو على المستوى المطرد من الاستعمال، ضماناً للدقة العلمية»[٢٨٦]. ولعلَّ من هذا القبيل تجويزَ المجمع استعمال (مَتْوَته) للأرضِ كثيرة شجر التوت بتصحيحِ عينِها بدلاً من إعلالها لتكون (مَتَاته)[٢٨٧].

٤- إن توليد ألفاظٍ لم تُسمع كان من ديدن الشعراء الموهوبين حتى ولو لم تَقُدْهُم إلى ذلك ضرورةٌ شعرية كتلك التي يجيزها ابنُ جني بقوله: «واعلم أن الشاعر إذا اضطر جاز له أن ينطق بما يبيحُه القياسُ وإن لم يرد به سَماع»[٢٨٨]. بل إن توليدَ ألفاظ قياساً، وعلى غير سَماع كان مسألةَ إبداع لَقيَت من الإنصاف لدى المحدَثين بقدر ما لقيت من النكير لدى بعض القدماء ومن هذه المولَّدات قياساً وعلى غيرِ سماع كلمة (تَفَاوَح) في قول المتنبي:

إذا سارت الأحداجُ فوق نباتِه   تَفَاوَح مِسْكُ الغانيات ورنده

وكلمة (تَفَرْعَن) في بيت أبي تمام:

جلبْتَ والموتُ مُبْدٍ حُرَّ صفحته   وقد تَفَرْعَن في أَفْعَاله الأَجَلُ

---

[٢٨٣] ابن منظور: لسان العرب – بسم.

[٢٨٤] د. تمام حسان: الأصول ٤١.

[٢٨٥] ابن جني: الخصائص ١/١١٥-١١٦.

[٢٨٦] د. هيثم الخياط: المصطلحات العلمية والضرورة العلمية، الموسم الثقافي الأردني السابع ٣٢.

[٢٨٧] مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية ١٦٤.

[٢٨٨] ابن جني: الخصائص ١/٣٩٦.

لأن (تَفَرْعَن) مشتقَّة من (فرعون) على غيرِ سماع. ومنها كلمة (أَوْجَعَتْها) في بيت أبي نصر بن نباته:

فقد رَفَعَتْ أبصارَها كلُّ بلدة من الشوق حتى أَوْجَعَتْها الأخادعُ

والخفاجي البلاغي (٤٦٦هـ) الذي ينقل أن المتنبي أولُ من نطق بكلمة (تَفاوَح) ويستَحْسنها، يحمل على كلمتي أبي تمام وابن نباتة (تَفَرْعَن وأَوْجَعَتْها) ويعدهما من ألفاظ العامَّة المبتذلة[٢٨٩]؛ ولا ذنب لهذين الشاعرين إلا أنهما ولَّدا كلماتٍ لم تسمع من أعراب لو احتاجوا إليهما لنطقوا بهما، أو ربما نطقوا بهما ولم يصلْ إلينا ذلك.

لقد كان الاحتجاجُ بالمولَّد على أقيسة العرب، موضعَ صراع بين اللغويين، منذ الزمخشري (٥٢٠هـ) الذي طالب بالاحتجاج بكلام أبي تمام، إلى أن انتصر بقرارٍ مجمعي، وكان المؤهِّل لانتصاره متطلباتٍ لغويةً لا تفتُر، وقدرةً خلاقة في هذه اللغة على التوليد والتطوُّر لا تعرف النفاد.

٦) التوليد والتسمية:

الغرضُ من التوليد إنما هو التَّسْمِيَةُ، وقد حدَّها (علي بن عيسى) بقوله: «التسميةُ تعليقُ الاسم بالمعنى على جهةِ الابتداء»[٢٩٠]، أو هي تخصيصُ معنى بلفظٍ، فإذا ذُكر ذلك اللفظ تبادر معناه إلى الذهن. والاسم نوعان: «اسمٌ مَحْضٌ، وهو قول دالٌّ دلالةَ الإشارة، واسمُ صفةٍ وهو قولٌ دال دلالة الإفادة»[٢٩١]. والذي يهمنا في التوليد إنما هو الأسماء المحضة لأن ما سواها يُبْنى عليها.

والتسميةُ حاجةٌ مستمرة لدى الناس، وكنا نَقَلْنا قولَ الجاحظ «إنما سَمَّى الناسُ ما يحتاجون إلى استعماله، ومع الاستغناء يسقط التكليف»[٢٩٢]. ولقد سمَّى قدماؤنا مستلزماتِ حياتهم في بيئتهم، حتى إننا لا نجدُ معنى من المعاني التي يحتاجون إليها إلا وَلَّدوُا لَهُ اسماً، مثال ذلك أنهم وَضَعوا للَّبن ثلاثين اسماً بحسب صفاتِه أو طعمِه أو حرارته أو وقته، فالحليبُ إذا حُلب صباحاً فهو صَبُوح، أو مساءً فهو غَبُوق، وإذا كان حُلْواً دَسِماً فهو سَمَلَّج، وإذا خالطَه ماءٌ فهو مَذِيق.. إلخ. وليست هذه التسمياتُ مما لا مَعْنى له أو أنها من عمل اللغويِّين كما زَعم بعض المحدثين[٢٩٣]، بل هي استجابةٌ لغويةٌ طبيعية من أناس صَفَت سلائقُهم لحاجات بيئتهم الرعوية. أما نحن – المحدَثين – فلم يكفِنا أننا قصَّرْنا في تسمية ما تَمَسُّ الحاجةُ إليه، بل راح فريقٌ منا يزري بسلوكِهم اللغوي.

ويذهبُ جمهور اللغويين القدامى إلى أن التسمية في العربية معلَّلةٌ وليست اعتباطية، فقد أورد السيوطي في المزهر قول أبي العباس عن ابن الأعرابي: «الأسماء كلُّها لِعِلَّةٍ خَصَّت العربَ ما خَصَّت منها، من العِلَل ما نعلمُه ومنها ما نجهلُه. قال أبو بكر: يذهب (ابن الأعرابي) إلى أن (مَكَّة) سُمِّيت مكة لجَذْب الناس إليها، و(البَصْرة) سُمِّيت البصرة للحجارة

---

[٢٨٩] ابن سنان الخفاجي: سر الفصاحة ٦٩ و٧٩ و٨١.

[٢٩٠] أبو هلال العسكري: الفروق في اللغة ٢٠.

[٢٩١] المصدر السابق نفسه.

[٢٩٢] عن شفيق جبري: ميلاد الألفاظ، مجلة مجمع دمشق ٣/٥١.

[٢٩٣] د. محمد كامل حسين: أخطاء اللغويين، مجلة مجمع القاهرة ١١٢/٢٢.

البيض الرخوة بها، و(الكوفة) سميت كوفةً لازدحام الناس فيها من قولهم: تَكَوَّف الرملُ: إذا ركبَ بعضُه بعضاً، والإنسان سُمِّي إنساناً لنسيانه، والبهيمة سميت بهيمةً لأنها أَبْهَمَت عن العقل والتمييز»[٢٩٤].

إلا أننا لا نستطيع تعليلَ كلِّ المسميات العربية، «فقد تكون أسبابُ التسمية مما خَفِيَ علينا لِبُعدها في الزمان عنا»[٢٩٥]، أو تكونُ ذاتَ عِلَلٍ بعيدة وَصَلَتْ إلينا بعد مرورها بنقلاتٍ مجازية لا نستطيع تَتَبُّعَها. كما أن بعضَها قد وُضِع ارتجالاً[٢٩٦] أو اعتباطاً، وادعاءُ القدرةِ على تعليلِ كلِّ المسميات دون اعتبار العمقِ المجازي السحيق لبعضها، أو الأصلِ المرتجَلِ أو الاعتباطي لبعضها الآخر، أوقعَ أولئك المدعين في مواقف محرجة، كذاك الذي ادعى أن (الجرَّة) إنما سميت جَرَّةً لأنها تُجَرُّ على الأرض، فقيل له: لو جُرَّت على الأرض لانكسرت. وادعى أن الفَصيل (المجَر) إنما سُمِّي كذلك لأنهم جَرُّوا لسانه حتى قطعوه فلا يرضع أمه، فقيل له: فإن جروا أُذُنَه فقطعوها، فهل يسمى مُجَراً؟ فقال: لا يجوز»[٢٩٧]!وقد كان سيبويه دقيقاً عندما قال عن بعض الأسماء المشْكِلَة في تولُّدها: «فإن كان [أي الاسم] عربياً نعرفه ولا نعرف الذي اشْتق منه، فإنما ذلك لأننا جهلنا ما عَلِمَ غيرُنا أو يكون الآخر لم يصلْ إليه عِلمٌ وَصَلَ إلى الأول المسَمِّي»[٢٩٨].

وقبل البدء بذكر عِلل التسمية لا بد من الإشارة إلى أن التسمية لا تعني أن الاسم يجب أن يدل على مجموعِ صفات الشيء المسَمَّى وخصائِصه، بل إنه لا يعدو أن يكون سِمَةً ورمزاً يستدعي ذكرُه استحضارَ مدلوله إلى الذهن، لا تعريفاً بذلك الشيء[٢٩٩].

٧) قواعد التسمية:

إن علل التسمية أو قواعدها كثيرةٌ، وأهمها:

١- التسمية بالصفة : قد يُسمَّى الشيء بصفةٍ من صفاته البارزة، ومما جاء في (الخصائص): «قال أبو علي رحمه الله: قيل له [للغمام]: حَبِيّ، كما قيل له: سَحَاب. تفسيرُه أن حَبِيّاً (فَعيل) من (حَبَا يَحْبُو)، وكأن السحاب لثِقَلِه يحبو حَبْواً. كما قيل له: سَحَاب، وهو (فَعَال) من (سَحَب) لأنه يَسْحَبُ أهدابَه، وقد جاء بكليهما شعرُ العرب»[٣٠٠]. وكذا تسميتُه بالغَمام والغيم متَّصِلةٌ بصفةٍ من صفات هذا المسمَّى. ومن هذا القبيل تسميتُهم القوس (المرِنَّة)[٣٠١] ، والإرنان واحدٌ من صفاتِها. ومنه تسميةُ السيف (مِقْصلاً) إذا كان قطَّاعاً، و(مأثوراً) إذا كان في متنه أَثَر، و(هِنْديّاً) إذا كان

---

[٢٩٤] السيوطي: المزهر ٤٠٠/١.

[٢٩٥] ابن جني: الخصائص ٦٦/١.

[٢٩٦] السيوطي: المزهر ٣٥١/١.

[٢٩٧] السيوطي: المزهر ٣٥٤/١ – خَبَر يحيى بن علي المنجم مع الزجاج.

[٢٩٨] سيبويه: الكتاب ١٠٢/٢.

[٢٩٩] محمد المبارك: فقه اللغة وخصائص العربية ١٩٦. وينظر: د. مصطفى جواد: المصطلحات العلمية والفنية، مجلة المجمع العراقي ٢٠٨/٢.

[٣٠٠] ابن جني: الخصائص ١٢٦/٢.

[٣٠١] الفارابي: ديوان الأدب ٥٢/٣.

مصنوعاً في الهند[٣٠٢]. وممَّا جاء في لسان العرب: «المِسْتَتِمّ هو الذي يطلب الصوفَ والوَبَر ليُتِمَّ نسجَ كِسائه»[٣٠٣] على أنه لو طَلَب شيئاً غيرَ الصوف لما سُمِّي مُسْتَتِمّاً.

هذه الصفاتُ التي تَنْقَلِب إلى أسماء هي ما يُطْلَق عليه اسم (الصفة الغالبة). فالصفاتُ الغالبةُ كانت في الأصل صفاتٍ لأسماء تقدمَتْها، ولكنْ، بكثرة الاستعمال وحذفِ موصوفاتها، انتقلَتْ هي إلى الاسمية، فكان الأصل أن يُقال: (غَمَامٌ حَبِيٌّ، وسيفٌ مأثورٌ، وقَوْسٌ مُرِنَّة، ورجُلٌ مُسْتَتِمّ)، إلا أن تلازم الصفةِ مع الموصوف جعلَ الناسَ يفهمون أن المقصودَ من هذا التركيب الوصفي إنما هو الصفة، فنقلُوها إلى الاسمية وتُنُوسي معناها الأول في الوصفية. ذكرَ هذا النوعَ من التسمية ابن جني حيث قال: «ومنه قولُهم في الخَبَر: إنما سُمِّيتَ هانِئاً لِتَهْنَأ، وعليه جاء (نابغة)، لأنه نبغَ فسُمِّي بذلك، فهذا – لعَمْري – صفةٌ غَلَبَتْ»[٣٠٤]. وقد بينت دراسة حديثة أنه من أصل (١٣٩٢) كلمةً على وزن الصفة (فَعِيل)، تَحوَّل إلى الاسمية بالصفة الغالبة (٤٤٤) كلمة، منها: رغيف، زبيب، وريد...[٣٠٥] وهكذا يبدو أن التسمية بالصفة، بانقلابها إلى اسم هي أكثرُ قواعد التسمية استعمالاً. وانقلابُ الصفة إلى اسم يُلْحِقُها بالأسماء من حيث تصريفها، فبعد أن كان حقها «ألاَّ تُكَسَّر لمشابَهتِها الأفعال»[٣٠٦] صارت تُكَسَّر لمشابهتِها الأسماء، فكلمة (مُعْجَم) إذا أريد بها الاسمية قيل: مَعَاجم. قال الشيخ ناصيف اليازجي: «وقد يَلْزَم الاستغناء بالصفة عن الموصوف فتجري مَجْرى الجوامد، ومن ثم لا يُقَدَّر لها موصوف ولا تَتَحمَّل ضميراً كالأدهم المراد به القَيْد، فإنه في الأصل صفةٌ، ثم جُعِل اسماً، فنقول: في رجلِه الأدهمُ، ولا نقول (القيدُ الأدهمُ). وبهذا الاعتبار تكونُ الصفة قد صارت موصوفاً فتُوصَف، نحو قوله تعالى: {إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ *} [ص: ٣١/٣٨] ، وفسر عليه»[٣٠٧].

٢– التسمية بالمصدر : انتقلَتْ كثيرٌ من المصادر إلى الاسمية، وانتقالُها يعني غيابَ معنى الحدوث فيها، قال الفارابي: «الظنُّ واحدُ الظنون وهو في الأصل مَصْدَر»[٣٠٨]. وقال: «الكَنْز واحدُ الكنوز وهو في الأصل مصدر»[٣٠٩]. وقال: «السَّجْعُ: الكلامُ المقَفَّى، وهو في الأصل مصدر»[٣١٠] وقال: «يُقال: في ثوبه خَرْق، وهو في الأصل مصدر، والخَرْقُ: الأرض الواسعة العريضة»[٣١١].

وقد سَمَّى المحدَثون بالمصادر جملةً من المسَميات مثل: الذهاب والإياب، والطَّيران والإذاعة، والمواصلات... إلخ.

---

[٣٠٢] الثعالبي: فقه اللغة ٢٤٩.

[٣٠٣] ابن منظور: لسان العرب – تمم.

[٣٠٤] ابن جني: الخصائص ٢٧١/٣، وينظر: ابن سيده: المخصص ٨٦/٢.

[٣٠٥] د. إبراهيم أنيس: دراسة صيغة (فعيل)، مجلة مجمع دمشق ٨٩/٢٢.

[٣٠٦] الرضي: شرح الكافية ١١٦/٢.

[٣٠٧] صلاح الدين زعبلاوي: الصفة الغالبة، مجلة مجمع دمشق ٤/٥٣: ٨١٣.

[٣٠٨] الفارابي: ديوان الأدب ١١/٣.

[٣٠٩] المصدر السابق نفسه: ١١٢/١.

[٣١٠] المصدر السابق نفسه: ١١٧/١.

[٣١١] المصدر السابق نفسه: ١٢٢/١.

٣- التسمية بالمُشَابِه : ذكر أبو القاسم خلفُ بن عباس الزهراوي في كتابه المسَمَّى (التصريف) أسماءَ آلاتٍ للجراحةِ منها: «الزيتونة والمِنْشاريَّة والهِلاليَّة والمِسْماريَّة»[٣١٢]. وظاهرٌ أن هذه التسمياتِ مبنيَّةٌ على وجهِ التشابُه بين شَكْلِ هذه الآلات وشَكْلِ ما نُسِبَت إليه.

٤- التسمية بالأصوات : يُدَلِّل (ابن جني) على حكمةِ العرب «بما جاء عنهم في تسميتِهم الأشياء بأصواتِها كالخازَبَاز (الذُّبَاب) لصوتِه، و(البطّ) لصوتِه، و(الواق) للصُّرَد، لصوتِه، و(غاق) للغُراب، لصوتِه... ونحوٌ منه: حاحَيْتُ وعاعَيْتُ وهاهَيْتُ، إذا قلت: حاء وعاء وهاء، وقولُهم: بَسْمَلْتُ وهَيْلَلْت وحَوْلَقْت، كل ذلك وأشباهُه إنما يرجع في اشتقاقه إلى الأصوات، والأمرُ أوسعُ»[٣١٣]. ومنه تسميتُهم الوتَرَ الغليظَ (البَمّ)، وما هذا اللفظ في الحقيقة إلا صوتُ المسَمَّى.

٥- التسمية بالمجاز : استعارةً عندما تكون العلاقة بين التسمية الحقيقية والمجازية هي المشابَهَة، ومجازاً مُرْسلاً، عندما تكون العلاقة غيرَ المشابهة كالسببيَّة والجُزْئيَّة وغيرِها. من ذلك (الفِسق) وأصله فسادُ الرُّطَب، فسُمِّي ارتكاب المعاصي فسقاً، لأنه فساد يَلْحَق سلوكَ الإنسان. ومنه (الاستنباط) وهو في الأصل استخراجُ الماء على طريقةِ الأنباط ثم سُمِّي بهِ استنتاجُ الأحكام[٣١٤]؛ ومنه في العصر الحديث (الهاتف) وهو المنادي من بعيد، و(الدائرة) وهي الشكل الهندسي المعروف، سُمِّي بها مكانُ اجتماعِ الموظفين في مصلحةٍ ما. ومنه (الإسمنت المسلَّح) وهي ترجمةٌ حرفيةٌ مجازية للمصطلح الأجنبي. ومن تسمية الشيء مجازاً بسببِه تسميةُ المكافأة جائزةً، والأصلُ فيها - على ما نُقِل - أن أميراً وعَد من يجتاز نهراً بمكافأة، فسمِّيت المكافأة - بسبب ذلك - جائزةً، لأنها متسبَّبَةٌ عن جواز ذلك النهر، ثم عُمِّمَت التسميةُ لتُطلقَ على كل مكافأة. وطرقُ التجوز كثيرةٌ، ومعظمُها مما استُعمل في مصطلحاتِ العصور الإسلامية. وسيُعْقَد لها فصلٌ خاص.

٦- التسمية بالنسبة إلى أسماء الأعيان : وذلك كتسمية بعضِ الأمراض (بذات الجَنْب) و(ذات الرِّئَة) نسبةً إلى الأعضاء المصابَة بها[٣١٥]، وكتَسْمية (الكهرباء) نسبة إلى نبات (الكَهْرَمان) الذي لُوحِظَت فيه خاصيَّةُ تلك الحادثة الفيزيائية[٣١٦].

٧- التسمية بالنسبة إلى أسماء الأعلام : وذلك مثل (الديناري) وهو شرابٌ منسوب إلى الطبيب (ابن دينار) وهو أول من ركبه أو صنعه[٣١٧]. ومثل (الحَنَفِيَّة) نسبةً إلى أبي حنيفة الذي يقال إنه أولُ من استعملها[٣١٨]. وفي العصر الحديث -كما في القديم - سُمِّيت كثيرٌ من المذاهب الفكرية أو الدينية أو السياسية بالنسبة إلى أعلامها.

---

[٣١٢] محمد الخضر حسين: طرق وضع المصطلحات الطبية، مجلة مجمع القاهرة ٣٦٨/٨.

[٣١٣] ابن جني: الخصائص ١٦٥/٢.

[٣١٤] محمد بن تاويت: مظاهر التعريب، مجلة اللسان العربي ١/١١: ٥٤.

[٣١٥] محمد الخضر حسين: طرق وضع المصطلحات الطبية، مجلة مجمع القاهرة ٣٦١/٨.

[٣١٦] حسن حسين فهمي: المرجع في تعريب المصطلحات ٥٧.

[٣١٧] الخفاجي: شفاء الغليل ٢٢٢.

٨- التسمية بالمعنى : لعل أهمَّ عِلل التسمية هي تسميةُ الشيء بمعناه، وهذا أكثرُ من أن يُحْصى، فقد سُمِّي (السُّمو) من السماء، و«السِّمَاك من السَّمْك وهو الارتفاع»[٣١٩] و(التَّنَوُّق) من الناقة، و(الجَمَال) من الجَمَل، أو من الجَميل وهو الدهن. والخُيَلاء من الخَيْل، وليس كما ذَكَروا من أن الخَيْل من الخُيَلاء[٣٢٠]، لأنَّ ما هو محسوسٌ ومادي أقدم وَضْعاً مِمَّا هو مُجَرَّد ومعنوي؛ فالطائرةُ من (الطير). وعلى هذا البابِ من أبواب التسمية يقوم الاشتقاق.

وبالعودةِ إلى المعاني الأصلية - والمادية غالباً - التي سُمِّيت بها الأشياء بنَى (أبو هلال العسكري) كتابَه (الفروق في اللغة)، فكان يعود في كل لفظَيْن متشابهَيْن يظن ترادفهما إلى أصل المعنى الذي اشتقا منه ليعرف فرق ما بينهما.

ويمكن تعدادُ الكثير من عِلَل التسمية حتى ليصعُبَ حصرُها، ولكن ما يُجزئ عن هذا كله أن نقول: إن علةَ التسمية الأصلية هي (الملابَسة)، فيُسَمَّى الشيءُ بملابِسِهِ سواء أكان هذا الملابِسُ معنىً للشيء أم صفةً له أم مشابِهاً أم سبَبَاً. وقد تَدِقُّ العِلَّة فتكونُ لأوهى سَبَب. قال ابن سيده: «كانت قريشٌ تسمِّي البيتَ المبنيَّ (قَصْراً)، لأنه يَقْصُر من فيه عن الانتشار، وأصلُ القَصْر المنْع والحَبْس»[٣٢١]، فإنه مما لا يَخْطُر ببالِ أحدٍ أن الإنسان يبني بيتاً ليحبِسَ نفسَه فيه، ولكنَّها عِلَّةُ تسمية، ربما كان لها ما سَوَّغَها عصرئذ.

٨) أنواع التوليد:

للتوليدِ في العربية ثلاثةُ أنواع هي:

- الاشتقاق
- والمجاز
- والارتجال.

لكن المعَوَّل عليه لدى المحدَثين إنما هو الاشتقاق والمجاز كما قدمنا.

---

[٣١٨] حسن حسين فهمي: المرجع في تعريب المصطلحات ٥٧.

[٣١٩] أبو هلال العسكري: الفروق في اللغة ١٩٠.

[٣٢٠] السيوطي: المزهر ٣٥٣/١.

[٣٢١] ابن سيده: المخصص ١٢٦/٥.

أولاً - الاشتقاق

تعريف الاشتقاق وأنواعه

قال الأستاذ (عبد الله أمين) في كتابه القيِّم (الاشتقاق):

«الاشتقاق أخذُ كلمةٍ من كلمة أو أكثر مع تناسُبٍ بين المأخوذِ والمأخوذِ منه في اللَّفظِ والمعنى جميعاً. وهذا التعريفُ يشملَ جميعَ أقسامه»[٣٢٢].

ولعل هذا أشملُ تعريفٍ وأوضحُه، لمفهومِ الاشتقاق؛ فهو ينطوي على مفهومِ العالم الاشتقاقي الكبير أبي بكر بن السراج (٣١٦هـ) الذي تُعَدُّ رسالتُه في الاشتقاق – على إيجازها – أدقَّ ما كُتب في الموضوع. يقول فيها: «إن سأل سائلٌ فقال: ما معنى قولِنا: هذا الحرف[٣٢٣] مشتَقٌّ من هذا الحرف؟ قيل له: لن يَستحقَّ هذا الاسمَ حتى يجتمعَ له شيئان: أحدُهما أن تجدَ حروفَ أحدِهما التي يقدِّرها النحويون بالفاء والعين واللام موجودة بأعيانِها في الحرف الآخر... ولا يقع فرقٌ بينهما – إذا وقع – إلا باختلافِ الحركات أو بالزوائد، فيكونُ البناءُ غيرَ البناء والأصولُ واحدة.... والآخر: أن يشاركُه في معنىً دون معنى، فإن لم يجتمعا البَتَّة فلا اشتقاق؛ لأن كل واحد غريب عن الآخر، وإن لم يختلفا فلا اشتقاق أيضاً، لأنَّ هذا هو هذا»[٣٢٤]. وهذا الكلامُ يُبْطِل ما جاء في (شرح التسهيل) من قوله: «الاشتقاق أخذُ صيغةٍ من أخرى مع اتفاقهما معنىً ومادةً أصليَّةً وهيئةَ تركيب، لِيُدَلَّ بالثانية على معنى الأصلِ بزيادةٍ مفيدةٍ، لأجلِها اختَلَفا حروفاً أو هيئةً، كضارِب من ضرب، وحَذِرٍ من حَذِر»[٣٢٥] ناهيك عن أنَّ شارحَ التسهيل يَنْقُضُ نفسه، فقد أشار في مقدمة التعريف إلى اتفاق المشتق والمشتق منه معنىً ومادةً أصلية وهيئةَ تركيب، وأشار في نهايتِه إلى زيادة في معنى المشتَق منه. ووقع في هذا الخطأ كلُّ من تابَعه[٣٢٦]. والواقع أنَّه لو كان ثَمَّة اتفاقٌ في المعنى بين المشتَق والمشتَقّ منه لما كان لدينا اشتقاق، ولكانت الكلمة مكرَّرةً ما دامت الكلمتان قد اشتركتا في المعنى والمادةِ وهيئة التركيب. وكان محمد المبارك قد اشترطَ لصحةِ الاشتقاق بين لفظَيْن أو أكثر ثلاثةَ عناصر هي: الاشتراك في عددِ الحروف وترتيبِها، وأن يكونَ بينها قدرٌ مشترَك من المعنى ولو على تقديرِ الأصل، ثم عاد واستشهد على صحةِ شروطِه بتعريفِ شارحِ التسهيل فخلَطَ صالحاً بغيره[٣٢٧].

---

[٣٢٢] عبد الله أمين: الاشتقاق ١.

[٣٢٣] الحرف هنا بمعنى الكلمة.

[٣٢٤] ابن السراج: رسالة الاشتقاق ٢٠.

[٣٢٥] السيوطي: المزهر ٣٤٦/١.

[٣٢٦] ينظر مثلاً: طاهر الجزائري: التقريب في أصول التعريب ٣٥.

[٣٢٧] محمد المبارك: فقه اللغة وخصائص العربية ١١٨-١١٩.

أما ما يتراءى من خلافٍ بين مفهومَيْ عبد الله أمين وابنِ السراج فليس جوهريّاً، ومردُّه إلى أن عبد الله أمين حاول وضع تعريفٍ يشمَل جميع أنواع الاشتقاق بما فيها (النَّحْت)، ولذلك قال: «هو أخذُ كلمةٍ من كلمةٍ أو أكثر».

كان الاشتقاقُ –كأيةِ ظاهرة لغوية– مجالَ إنكارٍ وقبول. وهذا ما دعا أبا بكر بن السراج إلى تأليف رسالتِه النفيسة فيه، والتي قال في مقدمتها: «هذا كتابٌ نوضِّح فيه الاشتقاق الواقعَ في كلامِ العرب، لما يعرِض من الحيرة والاضطراب لكثيرٍ من الناس فيه. فهم مختلفون، فمنهم من يقول: لا اشتقاقَ في اللغة البتةَ وهم الأقلُّ. ومنهم من قال: بل كلُّ لفظتَيْن متفقتَيْن فإحداهُما مشتقَّةٌ من الأخرى. ومنهم من يقول: بعضُ ذلك مشتقٌّ وبعضُه غير مشتق. هؤلاء هم جمهورُ أهلِ اللغة، على أنهم رُبَّما خَلَّطُوا بعضَ التخليط فجعلوا الأصلَ فَرْعاً والفَرْعَ أصلاً»[٣٢٨]. ومن هذا الجمهور الأصمعي وقُطْرُب والأخفش وابنُ السراج والزجاج وغيرهم[٣٢٩]. أما نحن فمع جمهور اللغويين في أن بعضَ الكلِم مشتقٌّ وبعضَه غيرُ مشتق، لأننا نرى أن اللغة مرت بمرحلتين: الأولى هي مرحلةُ الوَضْعِ ارتجالاً أو اعتباطاً كما يقول اللسانيون، وهي مرحلةٌ سابقةٌ لمرحلةِ جمعِ اللغة وروايتِها. والثانية هي مرحلةُ الوَضْعِ توليداً بوسائلِه التي ذَكَرْنا من اشتقاقٍ وتجوُّز «بعد أن تكونَ اللغةُ قد اجتازت مرحلةَ نشوئِها الأولى وغَدا بين يدَيْها رصيدٌ من المفردات»[٣٣٠]. أجمع اللغويون المعاصرون على أن الاشتقاق أربعةُ أنواع هي الاشتقاق الصغير والكبير والأكبر والكُبَّار[٣٣١]. وسمَّاها آخرون الاشتقاق الصغير والكبير والأكبر والكبار[٣٣٢]. وقال آخرون هي ثلاثة: الصغير والكبير والأكبر[٣٣٣]. هذا إلى جانبِ الخلافِ في تسميةِ كلِّ نوع، فالاشتقاق الذي يعتمد على تقليبِ مواقعِ الحروف نحو (حمد ومدح وجبذ وجذب) سماه ابن جني الاشتقاق الأكبر، وسماه اللغويون الآخرون الاشتقاق الكبير[٣٣٤]. والاشتقاق الأكبر عندهم هو ما يعتمد على اشتراك في بعض الحروف وتغاير في بعضها الآخر مثل (نفث ونفس ونفر)[٣٣٥].

وواضحٌ أن هذه التسميات لا تحمل معنى مسمَّياتها، مما جعلهم يختلفون في مدلولاتها. ولذا ارتأينا أن نُسمِّي كلَّ نوعٍ بمدلوله، فنقول: الاشتقاق الصَّرفي والاشتقاق التقليبي، والاشتقاق الإبدالي، والاشتقاق النحتي. كما أن دراستنا لبعض الكلمات التي أُلحِق بها حرفٌ نَوَّع من معناها جعلتنا نقترح لها نوعاً خامساً نجمعها تحته وهو الاشتقاق الإلحاقي.

---

[٣٢٨] ابن السراج: رسالة الاشتقاق ١٩.

[٣٢٩] د. صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة ١٩٠.

[٣٣٠] محمد المبارك: فقه اللغة وخصائص العربية ١٩١.

[٣٣١] عبد الله أمين: الاشتقاق ٢.

[٣٣٢] د. صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة ١٨٨.

[٣٣٣] ضاحي عبد الباقي: المصطلحات العلمية قبل النهضة الحديثة ٥٠.

[٣٣٤] محمد المبارك: فقه اللغة وخصائص العربية ١٠٩.

[٣٣٥] المصدر السابق: ١١١.

(١) الاشتقاق الصرفي

هو ما اصطلح عليه القدماء بالاشتقاق الصغير. «وهو انتزاعُ كلمة من أخرى بتَغْيِير الصيغة مع تشابهٍ بينهما في المعنى واتفاقٍ في الأحرف الأصلية وفي ترتيبها، كأبنية الأفعال والأسماء واشتقاق المشتقات السبعة»[٣٣٦] نحو: كتَب وكِتابة ومَكْتَب ومكتوب ومكاتَبة... وهذا الاشتقاق هو من أهم أنواع الاشتقاق، وهو المرادُ إذا أُطْلِقت كلمةُ الاشتقاق. وهو «الوسيلة المثلى الصالحة لإثراء اللغة»[٣٣٧]. «وفيه مجالٌ لتنميةِ اللغة ولا سيما بالمصطلحات العلمية»[٣٣٨]. «والاشتقاقُ أيسرُ السبل لوَضْعِ المصطلحات لأنَّه يخضع لقواعد محددة ويؤدي معاني متعددة»[٣٣٩]. ولقد أحصى بعضُهم ما يمكن اشتقاقُه من كلِّ فعل فوجده عشرين صيغَة يمكن اشتقاق مثلها من كل فعل مزيدٍ من مزيداته، «وبذلك يمكن أن يُشْتَق من الفعل الثلاثي الواحد حوالي (٤٠٠) أربع مئة كلمة لكلٍّ منها معنى ولونٌ دقيقٌ يخالف الآخر»[٣٤٠].

ونحن طبعاً لا نُقِرُّ مثل هذه الاشتقاقات الإحصائية الآلية على عِلاَّتها، فالاشتقاق المقبول لا يخضع إلى القوالب والأبنية فحسب، بل تدخل فيه الاعتباراتُ الصوتيَّة والنُّطْقيَّة لدى المتكلمين، كما تُنَظِّمُه إلى حدٍّ كبير قواعد ائتلافِ الأصوات العربية وتنافُرِها. لكنَّ ما أردنا تقريرَه هو أن الاشتقاق كان أهمَّ وسيلة من وسائلِ توليدِ اللفظ والمصْطَلح لدى المعرِّبين المحدَثين أمثال الدكتور (محمد شرف) صاحب أول معجم تَخَصُّصي حديث، إذ يقول عن توليدِ المصطلح: «اتخذنا صيَغ الاشتقاق وسيلةً أُخرى لحُسْنِ أدائه، ولا نبالغُ إذا قُلْنا إننا فَتَحْنا به فُتُوحاً للغةِ العلمية مثال قولنا: (مِمْيَاه لـ tre|hydrom ، ومُمَهَّى لـ hydrated ، وأماه لـ hydrate ، ومُؤُوه الدم لـ « hydramia[٣٤١].

لقد عُدنا إلى مجموعاتٍ من المصطلحاتِ التي وضعَتْها الجهاتُ العاملة في ميدان التعريب، وحلَّلْنا خمسَ عينات منها فوَجَدْنا أن نسبةَ المشتقَّات فيها هي كما يلي:

- مصطلحات الإلكترونيات ١٠٥/٢٧٠[٣٤٢]
- مصطلحات هندسة المياه ٣٠/١٨٠[٣٤٣]
- معجم مصطلحات علمية ١٤٠/٣٥٤[٣٤٤]
- معجم التكنولوجية الكيميائية ٦/٥٨(حرف السين منها)[٣٤٥]

٣٣٦] عبد الله أمين: الاشتقاق ٢.

٣٣٧] د. محمد رشاد الحمزاوي: أعمال مجمع القاهرة ٤١٦.

٣٣٨] مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية ١٦.

٣٣٩] د. إبراهيم مدكور: لغة العلم في الإسلام، مجلة مجمع القاهرة ١٧/٢٩.

٣٤٠] حسن حسين فهمي: المرجع في تعريب المصطلحات العلمية ٢٠.

٣٤١] د. محمد شرف: معجم العلوم الطبية والطبيعية، مقدمة ط٢، ٣٩.

٣٤٢] مجمع القاهرة: مجموعة المصطلحات التي أقرها المجمع ٦٣/٨-٧٩.

٣٤٣] المجمع العراقي: مصطلحات هندسة إسالة المياه، مجلة المجمع العراقي ٢٢٨/١٥.

٣٤٤] معجم (مصطلحات علمية) للدكتور صلاح الدين الكواكبي.

– معجم السكك الحديد $\frac{٣٣}{٢٣٥}$[٣٤٦]

أي إن نسبة المشتقات فيها هي نحو ٢٨% منها وهي تحتلُّ المرتبةَ الثانية من طرائق وَضْعِ المصطلح بعد الترجمة.

١) أصل المشتقات:

إذا كان الاشتقاقُ «هو البُنيان من المُرْتَجَل»[٣٤٧]، فإن البحث في أي النوعين هو أصلٌ للمشتقاتِ: المصدر أم الفعل[٣٤٨] يصبحُ غيرَ ذي أهمية، وتصبحُ الأهميةُ الأولى لمعرفةِ ذلك المُرْتَجَل من المادَّة اللغوية المشتَقّ منها.

والمرتَجَلُ هو اللفظُ الأول الموضوع بَدَاءةً لمعنىً على غيرِ تَهْيِئةٍ[٣٤٩]. وأول ما يفرزه هذا القول هو أنه لا المصدرُ ولا الفعلُ هما أصلُ المشتقات، بل الأصل هو الاسم. والاسم المقصود هو اسم العين أو الجوهر؛ فأسماء الأعيان هي أصلُ المشتقات سواء أكانت ثلاثيةً أم رباعيَّةً أم خُماسية؛ ومن الأدلة على ذلك لدى القدماء ما يلي:

آ– جاء في المزهر «قال في (شرح التسهيل): الأعلام غالبُها مَنْقُول، بخلاف أسماء الأجناس، فلذلك قل أن يشتَقّ اسمُ جنس، لأنَّه أصلٌ مرتجل»[٣٥٠].

ب– قال ابن جني: «وأيضاً فإن المصدر مشتق من الجوهر كالنبات من النّبْت، والاستحجار من الحَجَر، وكلاهُما اسم»[٣٥١]. والطريفُ في كلامه هذا أنَّه جاء في معرِض كلامِه عن أي الأجناس تقدَّم الأسماء أم الأفعال أم الحروف. فالمصدر الذي هو أصلُ الاشتقاق عند البصريين مشتَقٌّ من أسماء الأعيان.

ج– ثمة كثيرٌ من المشتقات ليس لها فِعْل، وهذا يعني – من ثم – أنه ليس لها مصادر، فاشتقاقُها كان إذن من الاسم لا محالة. قال سيبويه: «هذا بابُ ما تقولُ العربُ فيه ما أَفْعَلَه وليس له فِعْل، وإنما يُحْفَظ هذا ولا يُقَاس عليه. قالوا: أَحنك الشاتَيْن وأحنك البَعيرَيْن، فإنما جاؤوا بأفعل على نحو هذا وإن لم يتكلموا به... وقالوا: آبَلُ الناسِ كلِّهم كما قالوا: أَرْعَى الناسِ كلِّهم»[٣٥٢] ومفهومُ كلامِ سيبويه أن هاتَيْن الصيغتين (أَحْنَك وآبَل) مشتقتان من الاسمين (حَنَك وإبِل).

د– ذهب بعضُ القدماء إلى أن المصادر تُشتق من الاسم، جاء في لسان العرب: «قال الليث: البُنوَّة مصدر (الابن). يقال: ابن بَيِّن البُنوَّة»[٣٥٣]. وجاء فيه أيضاً «والبابُ معروفٌ، والفعلُ منه التَّبْويب... والبَوَّاب الحاجب، ولو

---

[٣٤٥] د. يحيى مصطفى العجماوي وحسن محمود إسماعيل: معجم مصطلحات التكنولوجية الكيميائية: حرف السين.

[٣٤٦] المجمع العراقي: مصطلحات في السكك الحديد ٣٤٩/٩.

[٣٤٧] ابن منظور: لسان العرب – شقق، ومثله في تاج العروس للزبيدي.

[٣٤٨] ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٣٥/١.

[٣٤٩] لسان العرب – رجل، ومثله في تاج العروس.

[٣٥٠] السيوطي: المزهر ٣٥٠/١.

[٣٥١] ابن جني: الخصائص ٣٤/٢.

[٣٥٢] سيبويه: الكتاب ١٠٠/٤.

[٣٥٣] ابن منظور: لسان العرب – بني.

اشتُق منه فِعْل (حِرْفَة) على (فِعالة) لقيل: بوابَة، وتَبَوَّب بَوَّاباً: اتَّخذه»[٣٥٤]. ومما جاء في اللسان: «الأسَد من السباع معروفٌ... وأَسِدَ الرجل: صارَ كالأسد»[٣٥٥].

هـ- ثمة مواد لغوية كثيرة وردَتْ منها الأسماءُ ولم ترد منها أفعال. في حين لم نجد – إلا في النادر – مادةً وردَ منها الفعلُ ولم يرد معه الاسم. ولنضرب مثالاً: جاء في اللسان «أزخ: الأَزْخُ: الفتيُّ من بقرِ الوحش»[٣٥٦] ولم يَذْكر منه فِعْلاً. ومن هذا النوع: الأَطَد، والوَسَج، والأفز (الوثبة بالعجلة)، والأَفْر (العَدْو)[٣٥٧]. وهذا دليلٌ على أن الاسم أسبقُ وَضْعاً، أو أنَّ أفعالَ هذه الأسماء قد أُميتَتْ لعدمِ الحاجة إليها مِمَّا يؤكِّد مرجوحيَّة الفعليَّة.

و- يقول ابن مالك في التسهيل: «انفرد الرباعي (بفَعْلَل) لازماً ومتعدِّياً لمعانٍ كثيرة، وقد يُصاغ من اسم رباعي»[٣٥٨]. وهذا النص صريح على اشتقاق الفعل من الاسم.

أما المحدَثون فيكادون يجمعون على أن أصل المشتقات كلِّها إنما هي أسماءُ الأعيان. ومما يؤكد هذا الاستنتاج:

آ- أورد الأستاذ عبد الله أمين صاحب كتاب الاشتقاق نحوَ خمس مئة اسم من أسماء الأعيان[٣٥٩] اشتَقَّت العربُ منها أفعالاً للدلالة على ملا بَسَتِها ومنها:

الإبِل: تأبّل إبِلاً: اتَّخذها. وأبَّل الرجل: كَثُرت إبِلُه.

الحَجَر: الصخرة. واستحجر الطين صار حجراً.

الإبرة: مِسَلَّة الحديد، والشاة المأْبورة: التي أَكَلت الإبرة.

والمأبورُ: من أَبَرَتْه العقربُ أي لَسَعته بإبرتِها.

الخيمة: أخام الخيمةَ وأَخْيَمَها: بناها.

الأب: أَبَوْتُ وأبَيْت: صِرْت أَباً.

الأنف: أَنَفْتُ الرجل: ضَرَبْتُ أنفه.

ويخلُص الأستاذ أمين من عرضه إلى القول: «ولا شك أن كلَّ اسم من أسماء الأعيان الواردة فيما ذكرتُ من الأمثلة هو أصلُ المشتقات في مادته، إذ لا يعقل أن الفعل (تأبَّل) أي اتخذ إبِلاً قد وُضِعَ قبل أن يوضع لفظُ (إبِل) نفسه، ولا الفعل (تَأَرَّض) أي لَصِق بالأرض، قَبْلَ وَضْعِ كلمة (الأرض)»[٣٦٠]. ومن أدلته على مذهبه في أن أسماء الأعيان هي الأصل قوله: «فلا يمكن أن تكون أسماء الأعيان مأخوذةً من غيرها كالمصادرِ والأفعال، إذْ ليس لها أقيسةٌ مطَّردة

---

[٣٥٤] ابن منظور: لسان العرب – بوب.

[٣٥٥] المصدر السابق: أسد.

[٣٥٦] المصدر السابق نفسه: أزخ.

[٣٥٧] المصدر السابق نفسه: أفز – أفر.

[٣٥٨] ابن مالك: التسهيل ٥٦.

[٣٥٩] عبد الله أمين: الاشتقاق ٥٣ وما بعدها.

[٣٦٠] المصدر السابق: ١٤٧.

كالأسماء التي تُؤْخَذ من غيرها عادة، ومنها المصادرُ نفسُها. وإنما الممكن أن يكون غيرُها من المشتقاتِ والأفعال والمصادر قد أُخذ منها، إذْ لكلٍّ منها موازين معيَّنة وطرقٌ في الأَخْذ مطَّردة»[٣٦١]، ومن أدلته على ذلك أيضاً الاشتقاقُ من المعَرَّب إذْ يقول: «وأوضحُ من هذا دليلاً وأقوى حُجَّةً على أن العرب اشتقُّوا من أسماء الأعيان كما اشتقوا من المصادر أنَّهم عَرَّبوا أسماء أعجمية ثم اشتقوا منها مصادرَ وأفعالاً ومشتقات، إذْ لا يُعْقَل أن يكون العربُ قد اشتقوا كلَّ ذلك من مواد الأسماء الأعجميَّة قبل أن يعرِّبوها. ولما كان تعريبُ الاسم سابقاً بطبعِه اشتقاقَ الأفعال والمصادر والمشتقات منه، دلَّ ذلك دلالة قطعيَّةً على أن العرب اشتقوا من أسماءِ الأعيان، وعلى أنهم إنْ عَرَّبوا اسماً صَبغُوه بصبغة العربية ومنها الاشتقاق»[٣٦٢]. لقد عرَّبوا اللجام قديماً واشتقوا منه فقالوا: أَلْجَم ومُلْجِم ومُلْجَم، وعرَّبوا الدرهم وقالوا: دُرْهِم ومُدَرْهَم. ورأينا كيف ردَّ (أبو علي الفارسي) على من أنكر اشتقاق الفعل من (دِرْهَم ومُدَرْهَم) بقولته القياسية: «إذا جاء اسم المفعول فالفعلُ نفسُه حاصلٌ في الكفّ»[٣٦٣]. وواضِحٌ أن معظم المعرَّبات هي أسماء أعيان.

ب- وإلى مثل هذا القول يذهب كل من اللغويين: الدكتور صبحي الصالح الذي يقول بعد أن يستعرض نماذج من الاشتقاق من أسماء الأعيان: «وفي هذا كلِّه برهانٌ قوي لا يمكن مدافعتُه على أن الاشتقاق من أسماء الأعيان مقدَّم على الاشتقاق من أسماء المعاني»[٣٦٤]. والدكتور مصطفى جواد حيث يقول: «والتحقيق عندي أن المادة وما جرى مجراها من مشهودٍ ومسموعٍ أصلٌ للاشتقاق، وأن دعوى ذلك لاسم المعنى إنما هي مستنِدةٌ إلى المذهب البصري في كون المصدر أصلاً للمشتقات... وهكذا اشتقَّت العرب اسماً على وزن (فاعل) قياساً على الماديات التي هي مثل (رامِح ولابِن وفارِس وتامِر»[٣٦٥] وإلى أبعد من هذا يذهب د. جواد إذْ يزعم أن بعض الأفعال اشتُقَّت من صفاتها، يقول: «وللمادةِ وما جَرى مجراها من العراقة في أَصالة الاشتقاق ما يجعلُنا نَعُدُّ جملةً من الأوصاف أصولاً لأفعالِها، (فالأسود) سابق لفعله سوِد، و(الأعْوَج) أقدمُ من فعله (عَوِج)»[٣٦٦].

ج- جوَّز مجمعُ القاهرة الاشتقاق من أسماءِ الأعيان لكنه قيَّده بالضرورة. يقول المجمعي مصطفى الشهابي: «ولقد أَخَذ مجمعُ اللغة العربية في مصر بهذا الرأي، فأجاز الاشتقاق من الأعيان للضرورة في لغة العلوم. ولم يُجِزْه في لغة الأدب»[٣٦٧]. كان هذا التقييدُ على ما يبدو موقفاً توفيقيّاً أكثر منه موقفاً علميّاً؛ ممَّا دفع بالعلميِّين من المعرِّبين إلى إثارة

---

[٣٦١] عبد الله أمين: الاشتقاق ١٤٧.

[٣٦٢] عبد الله أمين: الاشتقاق ١٤٨.

[٣٦٣] ابن جني: الخصائص ٣٥٨/١. وينظر: محمد علي النجار: الوصف وفعله، مجلة مجمع القاهرة ٧٣/١٠.

[٣٦٤] د. صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة ١٩٧ و٢٠٣.

[٣٦٥] د. مصطفى جواد: المباحث اللغوية في العراق ١٧.

[٣٦٦] المصدر السابق: ١٧.

[٣٦٧] مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية ١٦. وينظر: أحمد الإسكندري: الاحتجاج لقرارات المجمع، مجلة مجمع القاهرة ٢٣٦/١.

الحوار مجدّداً مظهرين برمَهم من قيدِ الضرورة الذي قيَّدهم به قرارُ المجمع لأن «الاشتقاق من الأعيان في العلوم العصرية هو اليوم ضرورةٌ باديةٌ للعيان أمام أعيننا، مثلاً (كَهْرَبَ) من الكهرباء، وبَلَّر من البِلَّوْر، وبَسْتَنَة من البُستان»[٣٦٨].

وما برحوا يعالجون ذلك القيد حتى اتخذ المجمع قراره بتجويز الاشتقاق من أسماء الأعيان مُطْلَقاً ودون قيدِ الضرورة[٣٦٩].

ليس انتصارُنا لهذا الرأي مبنيّاً على اعتباراتٍ عقلية بحتة ترى أن ما هو ماديٌّ ومحسوس أسبقُ إلى الذهن مما هو معنويٌّ مجرَّد؛ إذْ إن «اللغة سارت في أطوارها من الإشارة إلى العبارة، ومن التجسيد إلى التجريد»[٣٧٠]، بل هو مبنيٌّ على حقائق لغوية في العربية، فمعظمُ الألفاظ ذات المعنى المجرد كانت في الأصل ذاتَ معنى حسِّي، فالشَّرَفُ هو الارتفاع، والمِجْد هو امتلاءُ بطن الدابة عَلَفاً، والعَدَالة من العِدْل. كما أن «البَدَاهة تَقْضِي بوجودِ أسماء الأعيان المشاهَدة المرئية التي تناولَتْها الحواس قبل أسماء المعاني التي تطوَّرت وانتقلَتْ من مضايق الحسِّ إلى آفاق النفس، وما عُلِم أنه أقدم فهو أجدرُ أن يكونَ الأصل»[٣٧١]. وإن أسبقيةَ المحسوس المادي على المجرد المعنوي تؤدي إلى نتيجة مفادُها أن أسماء المعاني التي هي مصادر ثلاثية كالمِجْد والسّمُوّ والشَّرَف إنما كانت في الأصل أسماء أعيان في مرحلة من مراحل اللغة الأولى، إذْ لم يكن التجريد قد غلب عليها؛ فاشتقاقُ الأفعال منها أَوْهَمَ أنَّ أصلَ الاشتقاق هو المصدر. حتى تسمية تلك الصيغة التي تدل على العمل والحدث (بالمصدر) كانت مما أَوْهَمَ بعضَ الدارسين أنه أصلٌ للاشتقاق ما دام قد سمي مصدراً.

من هذا المنطلق يُعْرَف أن مصادر الثلاثي ربما تكون من أصولِ الاشتقاق وهي المعنيةُ بكلامِنا عند الحديث عن الاشتقاق من المصادر. أما مصادرُ غير الثلاثي كالاستحجار والتمويل والتربية، فمن العبث عدُّها أصولاً لاشتقاق أفعالِها المزيدة، ولذا فسنعدُّها من المشتقات.

وزعم بعضُ الباحثين – متأثِّرين بالترتيب المعْجَمي على ما يبدو – أن أصل الاشتقاق هو الجَذْر الثلاثي للكلمة مجرّداً من معنى الفعلية أو الاسمية. وفي هذا يقول د. إبراهيم أنيس: «إن هذه الحروف الثلاثة في هذا الترتيب هي المادة الخام التي انحدرت منها تلك الكلمات، وليس لهذه المادة الخام شكلٌ مُحَدَّدٌ أو صيغَةٌ من صيغ اللغة، بل ليس لها دلالة، ولا يمكن النطقُ بها. وهي في رأيي الأصلُ الحقيقي لكل اشتقاق، وليس المصدرَ كما يظن البصريون، ولا الفعلَ كما يتوهم الكوفيون»[٣٧٢] ويتابعه في هذا الزعم غيرُه حيث يقول: «يُقْصَد بأصلِ الكلمة؛ اسماً كانت أو فعلاً، تلك المادة التي وُضعت عليها وَضْعاً مجرداً من الزيادة والحذف، وهذا الأصل لا معنى له، لأنه يتألف من أحرف صوامت خاليةٍ من

---

[٣٦٨] مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية ١٦.

[٣٦٩] مجمع القاهرة: قرارات الدورة ٣٤ لعام ١٩٦٨، مجلة مجمع القاهرة ١٩٤/٢٤.

[٣٧٠] د. مصطفى جواد: المباحث اللغوية في العراق ١٥.

[٣٧١] د. صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة ١٩٩. وينظر: ابن السراج: رسالة في الاشتقاق ٢٥. حيث يذهب إلى أن المخلوق أسبقُ وَضْعاً من المصنوع.

[٣٧٢] د. إبراهيم أنيس: في الترتيب المعجمي، مجلة مجمع القاهرة ٨/٢٥.

الحركات، وهو المادة الأصلية للكلماتِ التي تُشْتَق منه»[٣٧٣]. وهذا الزعم لا يستند إلى واقعٍ لغويٍّ منطوق، فلا معنى للاشتقاق – وهو بناءُ مَعْنَى – من مادةٍ لا معنى لها حسب وَهْمِهم.

كما أن انتصارَنا لمقولة أن الاشتقاق من الأسماء هو الأصل، مبني أيضاً على اعتباراتٍ عملية تُمليها قضيةُ تعريبِ المصطلحات، فإن تعريبَها منصبٌّ في الأعم الغالب على الأسماء[٣٧٤]. فبعد أن يُوَلَّد الاسمُ المناسب للمصطلح تجري عليه عملياتُ الاشتقاق التي تتطلَّبها الكتابةُ العلمية، فلقد وضَعَ المعرِّبون كلمة (مذياع)، ومنها أخذوا: الإذاعة وأذاعَ، والمذيع.. وكان خلافُ المعربين في بادئ الأمر عند توليد مصطلح لذلك الجهاز حول تفضيل واحد من الأسماء (مِذْياع، مِمْواج، مِشَع، راديو، إلماعة)[٣٧٥]، ولم يكن حول الأفعال (أذاع – ماج – شع). وما زلنا نعايش الجدلَ الدائر حول ترجيح أسماء مولَّدة أو معرَّبة مثل (حاسوب، نَظَّامة، حاسب آلي، كومبيوتر) لذلك الجهاز المعروف. وما كاد الأمرُ يَرْجح لكفة الاسم (حاسوب) حتى راح المعرِّبون يشتقون منه الفعل (حَوْسَب) لتخزين المعلومات فيه، و(المحَوْسِب) لمن يقوم بذلك الفعل.

لا يعني كلامُنا أن الاشتقاق محصورٌ بأسماءِ الأعيان وأسماءِ المعاني، لأن العرب اشتقت من غيرها، فقد اشتقت من أسماء الأفعال فقالت: لا أُهَلِمُّ[٣٧٦]، ومن أسماء الأصوات فقالت: عاعَيْتُ وهاهَيْتُ[٣٧٧]. واشتقَّت من المشتق وهو ما سمَّاه بعضُهم (الاشتقاق المركب) مثل: «تَمَدْرَعَ: لَبِس المِدْرَعة، وتَمَسْكَن، وتَمَنْدَل بالمنديل»[٣٧٨]. وواضحٌ أن هذا اشتقاق من المشْتَق ليس غير. ومثله ما نقله ابنُ جني من قولهم: «مَرْحَبَك الله»[٣٧٩] و«يَتَمَغْفَرون: يأخذون المغافير وهو نباتٌ حُلْو»[٣٨٠]. أمَّا الاشتقاق من المعرَّبات فهو كثيرٌ كثرةً تجيز القياس عليه. ومنه ما ورد في اللسان «قالوا: كَبْرَت فلانٌ بعيرَه: إذا طلاه بالكبريت مخلوطاً بالدَّسم»[٣٨١] و«دَنَّر وجهُه: تلألأ كالدينار»[٣٨٢] ومرَّ بنا اشتقاقُهم من الدرهم: مُدَرْهَم.

لم أرَ من المحدَثين من ضَيَّق من أصول المشتقات إلا المجْمَعي (أنستاس الكرملي) في تعقيبٍ له على مصطلحات للمجمعي عز الدين التنوخي في اشتقاقه (مِمْطَر) حيث يقول: «فأغلبُ هذه الألفاظ [أسماء الآلة التي وضَعَها التنوخي] مشتقةٌ من الفعل اللازم، وهو ما لم يردْ في لفظٍ واحد من كلامِ العرب على كثرةِ أسماء الآلات»[٣٨٣] لكنَّ الدكتور

---

[٣٧٣] د. حسين علي: الصيغ الثلاثية ٦١.

[٣٧٤] د. محمد رشاد الحمزاوي: أعمال مجمع القاهرة ٤١٦–٤١٧.

[٣٧٥] أنيس المقدسي: الكلام المولَّد، مجلة مجمع دمشق ١/٤٠: ١٨٣.

[٣٧٦] ابن جني: الخصائص ٢٣٠/٣ (حكاية عن الأصمعي).

[٣٧٧] المصدر السابق نفسه.

[٣٧٨] ابن خالويه: كتاب ليس في كلام العرب ٦. وينظر: كتاب سيبويه ٢٨٦/٤.

[٣٧٩] عبد الله العلايلي: مقدمة لدرس لغة العرب ٢٢٣. (عن المبهج لابن جني ٦٨).

[٣٨٠] الأجدابي: كفاية المتحفظ ٣٦٣، (مُلْحَق بآخر (فقه اللغة) للثعالبي)، وفي لسان العرب أنه صمغٌ حلوٌ شبيه بالناطف ينضحُه شجر العرفط.

[٣٨١] ابن منظور: لسان العرب – كبرت.

[٣٨٢] الزبيدي: تاج العروس – دنر.

[٣٨٣] د. مصطفى جواد: المباحث اللغوية في العراق ٨٢.

مصطفى جواد يردُّ عليه اعتراضه قائلاً: «وليس هذا الاعتراضُ بصحيحٍ، فالمِرْوَحَة من الريح والمِصْباح من الصبح والمِمْطَر من المطر، لا من الأفعال. فإن جاز أن يشتق اسم الآلة من الأسماء فهو أولى بأن يشتق من الأفعال اللازمة. وكيف يدَّعي الأب أنستاس أن اسم الآلة لم يردْ في لفظٍ واحد من الفعل الثلاثي اللازم، وهذه (المِصْفاة) أي الراووق من الفعل (صفا، يصفو) اللازم، و(المِعْرَاج) من (عرَج) و(المِرْقاة) من (رَقِي)؟... والصحيحُ عندي أن اسم الآلة هذا يُشتق أحياناً من الاسم وأحياناً من الفعل الثلاثي وأحياناً من الرباعي»[٣٨٤].

خلاصة ما نذهب إليه أن القدماء قد اشتقوا من أسماءِ الأعيان العربية والمعرَّبة، وأسماءِ المعاني والأفعال على كثرة؛ ومن أسماءِ الأفعال وأسماءِ الأصوات والصفاتِ على قِلَّة، فما احتاجوا إلى شيء إلا وضَعُوه على وجهٍ ما؛ وعلى سَنَنهم نقيس.

٢) مراحل الاشتقاق:

أيّاً كان أصلُ المشتقات فإن الاشتقاق يمر حتماً بمرحلتين:

الأولى: اشتقاقُ فعلٍ من ذلك الأصل.

والثانية: اشتقاق بقية المشتقات من ذلك الفعل، بما فيها المصادر.

ولعل هذا مما جَعَل الكوفيين يذهبون إلى أن الفعلَ أصلُ المشتقات. ومذهبُهم هذا يقف في منتصف الطريق بالقياس إلى المذهب البصري الذي جعل المصادر أصولاً للمشتقات[٣٨٥].

لا بدَّ إذن للاشتقاق من المرور أولاً بالمرحلةِ الفعلية، سواءٌ أكانت هذه المرحلة حقيقيَّةً أم وهميَّة[٣٨٦]. فمن المرور الحقيقي أن أشتق من (رَأْس): رَأسَ ورَئِس ومَرْؤوس ورِئاسة... ومن المرور الوهميّ بها ما ذُكر حول اشتقاق كلمة (فقير)، جاء في لسان العرب: «الفقير مبنيّ على (فَقُر) قياساً، ولم يُقَل فيه إلا (افتقر) يفتقر، فهو فقير»[٣٨٧]. ويُلْحَظ كيف قدَّروا الفعل الثلاثي (فقر) غير المستعمل ثم اشتقوا منه الصفة (فقير).

٣) قواعد اشتقاق الأفعال من الأسماء:

استنبط الباحثون مجموعة القواعد التي يجري عليها اشتقاق الأفعال من الأسماء وهي كما يلي:

١ – الاسم الثلاثي المجرد يشتق منه فعلٌ ثلاثي مثله في عدد أحرفه ونوعها وترتيبها، وفي الهيئة أي حركة الأحرف أحياناً. فقد قالوا: رأَسَه ورأَسْتُه من (رأس)[٣٨٨]، إذ اتفق الفعل مع الاسم المشتق منه في عدد الأحرف ونوعها وترتيبها،

---

[٣٨٤] د. مصطفى جواد: المباحث اللغوية في العراق ٨٢.

[٣٨٥] ينظر تفصيل ذلك في: ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٣٥/١.

[٣٨٦] نقصد بالوهمية الجذر الثلاثي غير المستعمل فعلاً.

[٣٨٧] ابن منظور: لسان العرب – فقر.

[٣٨٨] ابن سيده: المخصص ٥٣/١.

ولكن اختلف معه في الهيئة إذْ فُتحت عين الفعل وسُكِّنت عينُ الاسم. وقالوا من (الزُّبْد): زَبَد، ومن الشَّطَن وهو الحبل: شَطَن بالتوافق في عدد الأحرف ونوعها وترتيبها وهيئتها[٣٨٩].

٢- الاسم الثلاثي المزيد حرفاً أو حرفين أو ثلاثة أحرف أو أربعة أحرف، تحذف منه الزيادات - قَلَّت أو كَثُرت - حتى يعودَ ثُلاثياً، ثم يُشتق منه فعلٌ ثلاثي في عدد أحرفه ونوعها وترتيبها. فلقد اشتقوا من (إصبَع) وهو مزيدٌ بحرفٍ (صَبَع): أشارَ بإصبعه، ومن (حَنْظَل): حَظِلَ: رَعَى الحنظلَ فمرض. ومن (حِنَّاء) وهو مزيد بحرفين (حَنَأَ)، ومن (عِلْبَاء): عَلَب. واشتقوا من (أُفْعُوان) وهو مزيد بثلاثة أحرف: (فَعَا) وهو ثلاثي مُقَدَّر، وليس مستعمَلاً. وجاء في لسان العرب: «تَفَعَّى الرجلُ: صار كالأفعى، وأَفْعى الرجلُ: إذا صار ذا شر بعد خير». واشتقوا من (نافِقَاء) وهو مزيد بثلاثة أحرف: (نَفَق)، ففي لسان العرب: (نَفِق اليربوعُ ونَفَق وانتفق ونَفَّق: خرج منه) أي من النافقاء.

وقد شذَّت أسماء فبقيت الزيادةُ في أفعالها مثل (كَوْكَبَ) من (كَوْكَب)[٣٩٠].

وقد لاحظنا أن المحدثين لا يشترطون في الفعل المشتق من الاسم الثلاثي المزيد أن يكون ثلاثياً مجرَّداً، فقد يشتقون منه فِعلاً ثلاثياً مزيداً أو فعلاً ملحقاً بالرباعي، فقد اشتقوا من (حاسوب) فعل (حَوْسَب)، وهو مُلْحَق بالرباعي، وقد اختصوه بهذه الصيغة ليزيلوا اللَّبْس بينه وبين فعلِ (حَسَب) ذي الدلالة العامة، وأرادوه لمعنى إدخال المعلومات إلى الحاسوب. وفي بناءِ هذا الفعل ظاهرةٌ أخرى هي الاشتقاق من المشتق أو الاشتقاق المركب.

٣- الاسم الرباعي المجرد: يشتقون منه فعلاً رباعياً مثله في عدد أحرفه ونوعها وترتيبها، وهيئتها أحياناً، فقد اشتقوا من (الطُّحْلُب): (طَحْلَبَ)، فقالوا: طَحْلَبَ الماءُ: إذا علاه الطحلب[٣٩١].

٤- الاسم الرباعي المزيد بحرفٍ أو حرفين أو ثلاثة، تُحْذَف منه الزيادات حتى يعود رباعياً مجرداً، ثم يشتق منه فعل رباعي في مثل عدد أحرفه ونوعها وترتيبها. فقد اشتقوا من (العُرْقُوب) وهو مزيد بحرف (عَرْقَب)، فقالوا: عَرْقَب الدابةَ: قَطَع عُرقوبَها. واشتقوا من (حَبَوْكرى)[٣٩٢] وهو رباعي مزيدٌ بحرفين: حَبْكَر. جاء في النوادر: حَبْكَرْتُه حَبْكَرَةً بمعنى جَمَعْتُه. واشتقوا من (خَيْتَعُور) بمعنى السَّراب، وهو مزيد بحرفين (خَتْعَر). واشتقوا من (عَرَنْقُصان)[٣٩٣] وهو مزيد بثلاثة أحرف فعلَ (عَرْقَص). وورد عن الفرَّاء: العَرْقَصةُ مَشْيُ الحيَّة[٣٩٤].

٥- لم يشتق العرب من الاسم الخماسي المجرَّد ولا المزيد، فهم لم يشتقوا من الخماسي المجرَّد (سَفَرْجَل) فِعلاً. قال سيبويه: «ليس في الكلام مثل (سَفَرْجَلْتُ)» لا يريد (سَفَرْجَلْتُ) بعينِها وإنما نَفَى أن يكون مثلُ بنائها في العربية. وكذا

---

[٣٨٩] عبد الله أمين: الاشتقاق ١٦٢-١٦٣.

[٣٩٠] المصدر السابق نفسه ١٧١.

[٣٩١] عبد الله أمين: الاشتقاق ١٦٦.

[٣٩٢] حَبوكرى: جماعات - الداهية. ينظر: لسان العرب - حبكر.

[٣٩٣] عرنقصان: دابة من الحشرات.

[٣٩٤] عبد الله أمين: الاشتقاق ١٧٥-١٧٦.

لم يشتقوا من الخماسي المزيد بحرف، وهذه أقصى زيادته، وهذا الزائد هو حرفٌ قبل الآخر. فلم يشتقوا من (عَضْرَفُوط)، وهي دويبة بيضاء، فِعلاً[٣٩٥].

هذه مجمل قواعد الاشتقاق من الأسماء التي ذكرها الأستاذ عبد الله أمين. وهي تستوجب منا إثارةَ مسألتَيْن مترابطتين.

المسألة الأولى : هي مسألة الاشتقاق من الخماسي مجرَّداً ومزيداً. فمن المعروف أن اللغويِّين يستندون في منعِ هذا الاشتقاق إلى ظاهرِ كلام سيبويه: «لأنه لا يكون الفعلُ من نحو (سَفَرْجَل)، لا نجدُ في الكلام مثل (سَفَرْجَلْتُ)»[٣٩٦] ، وإلى قولِ ابن جني في المنصف: «ذواتُ الخمسةِ وإنْ لم يكن فيها فِعْلٌ فإن دخول التحقير والتكسير فيها كالعِوَضِ من منع الفِعْليَّة فيها»[٣٩٧] . وكلامُ ابن جني مستَمدٌّ من ظاهرِ كلامِ سيبويه في الموضوع.

لكنَّ لنا في المسألة قولاً تسوِّغه الضرورةُ العلمية ولا يَنْقُضُه ظاهرُ كلامِ سيبويه؛ ذلك أننا نجدُ أنفسنا في ميدان المصطلحات أمام أسماء أعيان خماسية، واللغةُ العلمية تضطرنا إلى اشتقاق أفعالٍ منها، فلا بد من قَبول هذا الاشتقاق وتَقْييسه.

والواقعُ أن الأسماء الخماسية المجرَّدة قليلةٌ في العربية. ولم يورد منها الفارابي في (ديوان الأدب)[٣٩٨] إلا نحو ثلاثين كلمةً معظمُها على وزن فَعَلْلَل وفَعَنْلَل، بعضها منحوت مثل (شَقَحْطَب)، وبعضُه مُعَرَّب مثل زَبَرْجَد وطَبَرْزَد، وأكثرُها صفاتٌ لا أسماء أعيان أو معانٍ مثل: خَبَرْنَج: ناعم، وعَشَنْزَر: شديد، وأقلُّها أسماء أعيان مثل فَرَزْدَق: قِطَع العجين، وكَنَهْبَل لنوعٍ من الشجر. أما المزيد على الخماسي بحرفٍ، فقليل أيضاً مثل عَنْدَليب، وخَنْدَريس للخمر القديمة ودَرْدَبيس للعجوز.

ويؤيِّد ما نذهب إليه في تجويز الاشتقاق منها أمور:

آ- أورد صاحبُ لسانِ العرب فِعلاً مشتَقاً من الاسم الخماسي المزيد بحروف وهو العَنْدَليل أو العندليب، قال: «والعَنْدَليل طائرٌ يصوِّت ألواناً؛ والبُلْبُل يُعَنْدِل أي يصوت... الأزهري: العندليبُ طائر أصغر من العصفور، قال ابن الأعرابي: هو البُلْبُل.. وقال الليث: هو طائرٌ يصوِّت ألواناً...»[٣٩٩] وواضحٌ من هذا أن العندليل هو العندليب وأنهم اشتقوا منه فِعلاً رباعياً هو (عَنْدَل). ويبدو أن (الأزهري) أراد أن يكون وقَّافاً عند أقوالِ الصرفيين فقال مُلتفّاً حول الحقيقة: «وجَعَلْتُه رُباعيّاً لأن أصلَه (العَنْدَل) وهي الناقةُ العظيمة الرأس الضخمة، ثم مُدَّ بياء وكُسِعَت بلام مكرَّرة ثم قلبت باء»[٤٠٠] . فأيَّة صلةٍ بين العندليب والعندل أرادَ أن يعقدها الأزهري ليُثْبِت أن الخماسي المزيد لا يُشْتَق منه؟!.

ب- أورد صاحب الخصائص قول الراجز:

---

[٣٩٥] عبد الله أمين: الاشتقاق ١٨٠، ونقل هنا كلام سيبويه بمعناه، ونصُّه سيأتي.

[٣٩٦] سيبويه: الكتاب ١٤٦/٤.

[٣٩٧] ابن جني: المصنف ٣٣/١.

[٣٩٨] الفارابي: ديوان الأدب ٨٤/٢، وما بعدها.

[٣٩٩] ابن منظور: لسان العرب: عندل.

[٤٠٠] المصدر السابق نفسه: عندل.

(قد دَرْدَبَت والشيخُ دَرْدَبيس) ثم قال: «(فدَرْدَبَتْ) رباعي، ودَرْدَبيس (الشيخ الفَاني) خُمَاسيّ، ولا أدفع أن يكون استكره نَفْسَه على أن بنَى من (دَرْدَبيس) فِعْلاً فحذفَ خامِسَه، كما أنه لو بَنى من سَفَرْجَل فِعْلاً عن ضرورة لقال (سَفْرَج)»[٤٠١].

ج– إن العرب اشتقت من الخماسي المعرَّب كثيراً، فقد اشتقت من (نَوْرُوز) فعل (نَوْرَزَ) ومن (دينار) فعل (دَنَّر) ومن (فِرْدَوس) الصفة (مُفَرْدَس). وقد يُعْتَرَض علينا بأن هذه الكلمات الأعجمية هي من مزيدات الرباعي بدليل وجود حرفي الزيادة الياء والواو فيهما. لكننا نرد اعتراضهم هذا بأن حروف الأعجمي المعرب كلَّها أصولٌ، ولا يصح عَدُّ بعضِها زوائد، لأن في ذلك طرداً للقاعدة العربية في التجريد والزيادة على لغة غير عربية، وهذا منافٍ للدراسة العلمية. ثم إنه على افتراض وجودِ حروفِ زيادة في اللغة الأجنبية المعرَّب عنها، فليس ذلك من مهمة دارس العربية والباحث فيها.

فإن قيل: إنَّ حالات الاشتقاق من الخماسيّ قليلةٌ قِلَّة لا تُجيز القياسَ عليها، قلنا: إن الخماسيّ كلَّه قليلٌ في العربية وما ذلك إلا لِثِقَلِه، والقومُ إلى الخِفَّة أَمْيَل.

أما المحْدَثون فقد اشتقوا من الخماسيّ وما فوقه من المعرَّب والدخيل كثيراً، فاشتقوا من (هيدروجين) فعل (هَدْرَج) ومن (أُكسيد) فعل (أَكْسَد)[٤٠٢] ومن (أسيتيل) المصدر (أَسْتَلَة)[٤٠٣]. ومن (باستور) المصدر (بَسْتَرَة)[٤٠٤].

المسألة الثانية : وهي مبنيَّةٌ على إقرار المسألة الأولى. فإذا صحَّ الاشتقاق من الخماسي وما فوقه، فما قواعدُ الاشتقاق منه؟ والجواب ما يلي:

آ– الاسم الخماسي المجرَّد يُحذَف منه الحرف الشبيه بالزائد أو الحرف الأخير منه. وحروفُ الزيادة كما نعلم هي حروف (سألتمونيها) والتضعيف. وبهذا يعود الاسم إلى جذر رباعي تقديري فيُشْتق منه فعلٌ رباعي بعددِ حروفه ونوعِها وترتيبها، وبحركاتها ما أمكن. ففي قولهم (زَبَرْجَد) يُحذف الحرف الأخير، إذْ ليس في حروف الكلمة حرفٌ شبيه بحروف الزيادة، ثم يُشتَق منه الفعل (زَبْرَج)، لِمُلابسة الزَّبَرْجَد.

ب– الاسم المزيد على الخماسيّ بحرف: أقصى زيادة الخماسي في العربية حرفٌ واحد. وللاشتقاق منه يُحذَف حرفُ الزيادة وهو حرف المد، ويُحذف كذلك الحرفُ الأخير، وعليه اشتقوا من عندليب (عَنْدَل) كما تقدم، ومن (كهرباء) اشتق المحدَثون كَهْرَب وتَكَهْرَب ومُكَهْرَب... إلخ.

ج– الاسم ما فوق الخماسي المزيد بحرف: أسماءُ هذا النوع كلها معرَّبة أو دخيلة، لأن غاية ما يكون عليه الاسم العربي هو الخماسي المزيد بحرف. وطريقةُ الاشتقاق هنا أن يُحذَف من هذه الأسماء الأحرف الشبيهة بالزوائد العربية والحرفُ الأخير حتى يعودَ الاسم إلى جذرٍ رباعي مقدَّر ثم يُشْتَق منه فعلٌ رباعي. وعليه اشتُقَ من (هيدروجين) فعل رباعي بعد أن حُذِف منه الياءان والواو والنون لشبهِها بحروف الزيادة العربية، فبقي الاسم على جذر رباعي هو الهاء

---

[٤٠١] ابن جني: الخصائص ٢/٥٥.

[٤٠٢] اتحاد الأطباء العرب: المعجم الطبي الموحد ٤٥٨.

[٤٠٣] المصدر السابق: ٧.

[٤٠٤] المصدر السابق: ٤٧٢.

والدال والراء والجيم فجاء منه الفعل (هَدْرَج)[٤٠٥] ، أي عالج مادة دهنية بالهيدروجين، واشتقوا من (مغناطيس) بالطريقة ذاتها الفعل الرباعي (مَغْنَط)[٤٠٦] بعد حذف الألف والياء والسين، وهي كلُّها حروف شبيهة بحروف الزيادة في العربية، وذلك لمعنى الملابَسة بخاصيَّة المغناطيسية. ومن هذا الفعل اشتقوا مُمَغْنَط وتَمَغْنَط.

لكنَّ ثمة ملاحظتَيْن ينبغي التنبه إليهما عند تطبيق هذه القواعد، وهما:

آ- ضرورةُ أَلا يُجْمَع عند الاشتقاق بين حرفَيْن متنافرين لا يأتلفان والنطق العربي. وسيأتي تفصيلُ ذلك في الفصل الثالث حيث مبحث التعريب.

ب- قد يُخْتَلَف في الحرف الذي يتوجَّب حذفُه إذا كان في الكلمة حرفان من الحروف الشبيهة بحروف الزيادة العربية، ففي كلمة (هيدروجين) توجَّب حذف أربعة أحرف ولكن الأحرف الشبيهة بحروف الزيادة في هذا الاسم خمسة هي (الهاء والياءان والواو والنون) فأي الحروف أحقُّ بالحذف؟ من الطبيعي أن تكون حروف المد أَوْلى من غيرها، فيبقى الخيار بين الهاء والنون، ولذا فقد عمَد بعض المعرِّبين إلى حذف النون فقالوا في فعله (هَدْرَج)، وعمد آخرون إلى حذف الهاء فقالوا: (دَرْجَن)[٤٠٧]. وفي مثل هذه الحالة لا نرى الركون إلى ما يقال من «أنَّ العرب إذا اشتقوا من الأعجمي خَلَّطوا فيه، لأنه ليس من كلامهم فاجترؤوا عليه فغَيَّروه»[٤٠٨]. بل الأحرى مقارنة هذه الأحرف المختلف فيها مع نظائِرها في الكلمات العربية، فما له نظيرٌ أصيل في الكلمات العربية نبقيه، وما ليس له نظيرٌ نحكم بشَبَهِه حروفَ الزيادة فنحذفه قبل الاشتقاق منه. ففي مثالنا (هيدروجين) نجد أن زيادة النون آخراً سُمِعت في أربع كلمات هي: رَعْشَن وخَلْبَن وضَيْفَن وعَلْجَن[٤٠٩]؛ في حين لم تُقَدَّر زيادةُ الهاء أولاً إلا في كلمةٍ واحدة هي (هَبْلَع) بمعنى كثير البلع. وذلك على ما نقَلَه صاحبُ اللسان عن ابن الأثير[٤١٠]. مِمَّا يُرجِّح عدَّ النون شبيهةً بالزائد ويُرجح – من ثم – حذفَها. ولعل هذا ما جعل فعلَ (هَدْرَج) أكثرَ قَبُولاً من فعل (دَرْجَن).

٤) بناء المشتقات:

الفعل الذي يُشتق من أصوله التي قررناها سابقاً إنما هو الفعل الثلاثي والرباعي المجرَّدان. وهي المرحلةُ الأولى من مراحل الاشتقاق كما قدمنا. أما المرحلة الثانية فهي مرحلة الاشتقاق من هذا الفعل الذي صار بدوره جَذْراً. فمن هذه الأفعال نَبْني مزيداتِها بحرفٍ أو حرفَيْن أو ثلاثة، على الثلاثي المجرَّد، وبحرفٍ أو حرفين على الرباعي المجرَّد. ومن الأفعال

٤٠٥] د. محمد رشاد الحمزاوي: أعمال مجمع القاهرة ٥٤٤.

٤٠٦] مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية ١٦.

٤٠٧] د. محمد رشاد الحمزاوي: أعمال مجمع القاهرة ٥٤٤.

٤٠٨] الجواليقي: المعرب من الكلام الأعجمي ٥٦.

٤٠٩] السيوطي: المزهر ٢٥٩/٢، رعشن: مرتعش، وخلبن: خرقاء، وعلجن: غليظة.

٤١٠] ابن منظور: لسان العرب – بلع.

المجرَّدة والمزيدة نبني المشتقات المعروفة: اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل. ومبالغة اسم الفاعل والمصدر الميمي ومصدر الهيئة واسم الآلة واسمَيْ الزمان والمكان. ومنها نبني المصدر الأصلي على مذهب الكوفيين.

وثمة مشتقات أخرى تُبْنَى من الأسماء مباشرةً وهي المصدر الصناعي اتفاقاً، والنسب والتصغير عند من يعدُّهما من ضروب الاشتقاق إذ يقول: «ويُعَدُّ النسب ضرباً من الاشتقاق، لأن المنسوب يصير صِفةً.. وهو كالصفة المشبَّهة في رفعه الظاهر... والتصغيرُ من المشتقات لأنه وصفٌ في المعنى»[411]. وسواء أعدَّ الصرفيون التصغيرَ والنسبَ من المشتقات أم لا، فإنهما عند اللغويين كذلك. لأنهما من طرق توليد الألفاظ الجديدة[412].

وطرقُ بناء هذه المشتقات من الأفعال وغيرها موضَّحة في كتب الصرف ولا مُسَوغ لذكرها هنا.

٥) الاشتقاق والأبنية:

إذا كان الاشتقاقُ الصرفي هو أخذَ كلمةٍ من أخرى فإنَّ الكلمة الجديدة المشتقَّة لا بُدَّ من أن تُسْبَك في قالبٍ صرفي جديد يسمى (البناء)، الذي هو صيغةٌ على وزنٍ معيَّن تَحْمِل في الغالب معنى محدَّداً، فبناءٌ يَدُلُّ على الفاعليَّة وآخر على المفْعولية، وثالثٌ على السَّبَبية وهلم جراً. وهذه الأبنية منها ما هو خاصٌّ بالأفعال ومنها ما هو خاص بالأسماء (ذواتٍ وصفات).

آ- أبنية الأفعال:

للأفعال ثلاثون بناء هي:

١- للثلاثي المجرَّد ثلاثة أبنية هي: فَعَل، فَعُل، فَعِل.

٢- للثلاثي المزيد بحرفٍ ثلاثة أبنية هي: فَعَّل، أَفْعَل، فَاعَل.

٣- للثلاثي المزيد بحرفين خمسة أبنية هي: تَفَعَّل، تَفَاعل، انْفَعَل، افْتَعَل، افْعَلَّ.

٤- للثلاثي المزيد بثلاثة أحرف أربعة أبنية هي: اسْتَفْعل، افْعَوْعَل، افْعَالَّ، افْعَوَّلَ (اجْلَوَّذَ: إذا أسرع).

٥- للرباعي المجرَّد بناء واحد هو: فَعْلَلَ.

٦- للملحق بالرباعي المجرد تسعة أوزان هي: فَعْلَلَ[413]، فَعْوَل (جَهْوَر)، فَعْيَل (شَرْيَف)[414]، فَيْعَل (بَيْطَر)، فَعْنَل (شَرْنَف)[415]، فَعْلَى (سَلْقَى)[416]، فَوْعَل (حوقل)، فَنْعَل (سَنبل)، ويَفْعَلَ (يَرنأ)[417].

---

[411] عبد الله أمين: الاشتقاق ٣٢٢.

[412] ينظر: د. صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة ٢٠٤.

[413] فَعْلَل للرباعي المجرد نحو دَحْرَج. وفَعْلَلَ للمُلحق بالرباعي المجرّد مثل جَلْبَبَ حيث ألحقت الباء الثانية الفعلَ الثلاثي بمجرد الرباعي الذي جميعُ حروفه أصول. ينظر: د. عبد اللطيف الخطيب، المستقصى في علم التصريف: ١/ ٢٩٦.

[414] شَرْيَف الزرعَ: قَطَع شريافَه أي ورقه.

[415] شَرْنَف من (شرف).

[416] سَلْقى: استلقى على ظهره.

[417] يَرْنأ: صَبَغَ.

٧–للرباعي المزيد بحرف بناء واحد هو: تَفَعْلَل نحو تدحرج.

٨–للمُلْحق بالرباعي المزيد بحرفٍ تسعة أبنية[٤١٨] هي: تَفَعْوَل (تَرَهْوَك)[٤١٩] ، تَفَوْعَل (تَكَوْثَرَ)، تَفَيْعَل (تَشَيْطَن)، تَمَفْعَل (تَمَسْكَن)، تَفَعْيَل (تَشَرْيَف)، تَفَعْلى (تَسَلْقى)، تَفَعْلَت (تَعَفْرَت)، تَفَعنَل (تَقَلْنَس)، تَفَعْلَل (تَشَمْلَلَ).

٩–للرباعي المزيد بحرفَيْن بناءان هما: افْعَنْلَل (احْرَنْجَم). افْعَلَلَّ (اطْمَأنَّ)، ولكل بناء منهما معنى مغايرٌ بدرجةٍ ما لمعنى البناءِ الآخر، ولا صِحةَ لِما يُقال من أن الإلحاق لا يُؤَدي معنى خاصّاً، فليس (بَيْطَر) المُلْحَق بالرباعي، بمعنى (بَطَر) الثلاثي، فالثلاثي معناه (شَقَّ) أمّا الملحق بالرباعي (بَيْطَر)، فمعناه عالجَ الدابَّة[٤٢٠]، وقد يكونُ الشقُّ من طرق المعالجة، وهكذا أضافَ هذا الحرفُ الإلحاقيُّ تَنْويعاً جديداً على المعنى الأصلي للفعل.

بيد أنه لا بد من الإشارة إلى أن الاشتقاقَ ليس عمليّةً حسابيّةً إحصائية كما ذكرنا سابقاً. فليست كلُّ مزيداتِ الأفعال مستعملَةً، ولا كلُّ مجرداتِها. وليست كلُّ مزيداتِها قابلةً لأنْ تُشتق منها كلُّ المشتقات التي سبق ذكرُها.

ب– أبنية الأسماء:

أبنيةُ الأسماء المجردة في العربية عشرون هي:

١–عشرةُ أبنيةٍ للثلاثي وهي: فَعْل (كَلْب)، فَعَل (جَبَل)، فَعِل (كَبِد)، فَعُل (سَبُع)[٤٢١] ، فِعْل (جِذْع)، فِعِل (إبِل)، فِعَل (عِنَب)، فُعْل (قُفْل)، فُعُل (عُنُق)، فُعَل (صُرَد): طائر فوق العصفور.

٢– ستةُ أبنيةٍ للرباعي هي: فَعْلَل (جَعْفَر)، فِعْلِل (دِعْبِل)، فِعْلَل (دِرْهَم)، فُعْلُل (بُرْثُن)، فِعَلّ (قِمَطْر)، فُعْلَل (جُخْدَب): الضخم الغليظ.

٣–أربعةُ أبنيةٍ للخماسي هي: فَعَلَّل (سَفَرْجَل)، فَعْلَلِل (جَحْمَرِش): الثقيلة السَّمجة؛ فُعَلِّل (خُزَعْبِل)، فِعْلَلّ (جِرْدَحْل): الضخم؛ (وزاد ابن السراج: فُعْلَلِل مثل هُنْدَلِع: لِبقلة).

يُضاف إليها أبنيةُ المشتقات: (اسم الفاعل ومبالغته، اسم المفعول، الصفة المشبهة باسم الفاعل، اسم الآلة، مصدر الهيئة، مصدر المرة، المصدر الميمي، اسما الزمان والمكان) المأخوذة من كل فعلٍ مجرَّدٍ ومزيداته، قابلٍ للبناء عليها، فتبلغ نحو مئتي بناء. ويضاف إليها أبنيةُ المصادر الأصلية التي تتعدَّد أحياناً للفعل الثلاثي المجرَّد حتى قد تصل إلى ثمانية أبنيةٍ لفعلٍ واحد، كما في فعل (وَجَد) وَجْداً وُجُوداً وِجْداناً إجْدَاناً...[٤٢٢] إلخ كما يُضاف إليها أبنية الأسماء المزيدة على كثرتها.

لقد كان إحصاءُ أبنيةِ الأسماء من الأمورِ الصعبة على اللغويين، ففي حين ذكر سيبويه منها ثمانيةً وثلاث مئةِ بناء، وَصَلتْ عند ابن القطاع من القرن السادس إلى عشرةٍ ومئتين وألفِ بناء، كما ذَكر السيوطي[٤٢٣].

---

[٤١٨] ينظر: د. عبد اللطيف الخطيب، المستقصى في علم التصريف: ١/ ٣٠٢.

[٤١٩] تَرَهْوَك: أي ضَعُف في مَشْيِه ومَاجَ، تَشَرْيَف: تَقَطَّعت أوراقه.

[٤٢٠] الزبيدي: تاج العروس – بطر.

[٤٢١] ابن جني: المصنف ١٨–٢٨.

[٤٢٢] الصحاح وتاج العروس – وجد.

[٤٢٣] السيوطي: المزهر ٢/٤.

ولكثيرٍ من هذه الأبنية معان ثابتة قرَّرها الاستعمال أو مخصَّصَة. ونحن في دراستنا هذه لا تعنينا إلا الأبنيةُ ذاتُ المعاني المحدَّدة والمخَصَّصة، ولا سيما التي أفاد منها المعرِّبون المحدَثون. أمَّا بقية الأبنية فقد يأتي يوم تُخَصَّص فيه لِمعان جديدة. ويرى بعضُ اللغويين أن مسيرة اللغة العربية هي في هذا الاتجاه لا محالة، وأنها كانت تسير فيه لولا توقُّفٌ طرأ على مسيرتها[٤٢٤].

ودراسةُ معاني الأبنية ودلالاتِها مما لا غِنى عنه في وَضْع المصطلح العلمي، ذلك أن معنى الكلمة العربية تحدِّده ثلاثةُ عناصر هي جذرها اللغوي، وبناؤها الصرفي، وموقعها السياقي، فكلمة (المَوَلِّد) مثلاً، لا بد لفهم معناها الصحيح من معرفة دلالة جذرها اللغوي (ولد) وهي حصولُ شيء بعد أنْ لم يكن. ولا بد من معرفة أن هذا البناء يعني ذاتاً وقعَ منها الحدثُ وهو ما يؤدِّيه بناءُ اسم الفاعل، ولا مناص من معرفة السياق الذي وردت فيه الكلمة، فمعنى (المولِّد) في نصٍّ لغوي يختلف عنه في نصٍّ طبي أو فيزيائي أو كيميائي، فمولِّد اللغة، غيرُ مولِّد الحوامل، وهو ليس المولِّد الكهربائي ولا مُوَلِّد الحموضة مثلاً.

٦) معاني الأبنية:

لن نتعرض لمعاني أبنية الأفعال ولا مشتقاتها، لأنها متعالَمةٌ ولا يكاد يخلو منها كتابٌ في الصرف. لكننا سنحاول تبيين بعض معاني الأبنية الاسمية، وهي التي أفاد منها واضعو المصطلح.

ودراسةُ معاني الأبنية مما يَحْظَى باهتمام المحدَثين، لأن حاجتهم إلى توليد الألفاظ والمصطلحات دفعَتْهم إلى استكناه المعاني التي يمكن أن يحملها كلُّ بناء لِسبْكِ الجذور اللغوية فيها.

ولا مُعَدَّى عن توضيحِ أن دراسة الأبنية تختلف عن دراسة معانيها إلى حدٍّ ما، فإننا نجد عند بعض المتقدمين دراسةً للأبنية من حيث ذكرُها وحصرُها وضبطُها بهدف تمييز الكلِم العربي من الدخيل. كما نجد عندهم دراساتٍ قيمةً لمعانيها في تضاعيف كتبهم النحوية واللغوية، وأقدم من كتبَ في هذا الموضوع سيبويه وابن قتيبة في مؤلفه (أدب الكاتب)، وأبو إسحاق الفارابي في معجمه النفيس (ديوان الأدب). وهذه المؤلفات تؤكد أن العرب إنما أرادت الأبنية لمعانٍ محدَّدة قارَّة. ومما ورد منها عند سيبويه عن مجيء الأمراض على بناء (فَعَل) قوله: «هذا بابُ ما جاء في الأدواء... على مثال: وَجِعَ يَوْجَع وَجَعاً وهو وَجَع، وذلك لتقارب المعاني وكذلك حِبط حَبَطاً وحَبَج حَبجَاً... وقالوا: حزِن حَزَناً، وهو حزين جعلوه بمنزلة المرض لأنه داء»[٤٢٥] ومن أوضح ما جاء في معاني الأبنية عنده قوله: «أما ما كان من الجوع والعطش فإنه أكثر مما يُبنى في الأسماء على (فَعْلان) ويكون المصدر (الفَعَل)، ويكون الفعل على (فَعِل يَفْعَل) وذلك نحو ظمِئ وهو ظمآن، وعطِش يعطَش وهو عطشان»[٤٢٦]. وأمثال هذه الأحكام عنده كثيرة. أما ابن قتيبة (٢٧٦هـ) فقد كان – على حد علمنا – أولَ من أفرد باباً لمعاني الأبنية في كتابه الذي ذكرناه. ومنه قوله: «قالوا: والأدواء إذا كانت على (فُعَال) أتت

---

[٤٢٤] د. أسعد علي: تهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي ١١٩.

[٤٢٥] سيبويه: الكتاب ١٧/٤.

[٤٢٦] المصدر السابق: ٢٢/٤.

بضم الفاء مثل القُلاب والخُمال والنُحاز.. والسُكات.. إلا حرفاً واحداً هو (السَّواف) داءٌ من أدواء الإبل، وكان الأصمعي يضم أوله ويُلحقه بأمثاله في الأدواء»[٤٢٧] وهذه العبارة الأخيرة عن رواية الأصمعي (السُّواف) بالضم من أكبر الأدلة على أن اللغويين القدامى كانوا يُحِسُّون جيداً الارتباط القوي بين البناء ومعناه، كما هي دليل هام على رغبة القدماء في طرد الاشتقاق على هذه الأبنية.

أمَّا أوسعُ كتاب في الأبنية فهو (ديوان الأدب)، لأبي إسحاق الفارابي المتوفى (٣٥٠هـ). وهو معجم معقَّد الطريقة[٤٢٨]، لكنه المعجم الأول الذي صُنِّف بحسب الأبنية. وهو، وإن كان لا يحاول استخلاص معنى كلِّ بناءٍ يذكره؛ فإنه يقدِّم مادةً قيِّمة لمن يريد دراسةَ معاني الأبنية. يقول عن دلالةِ بناء (فَعَلان): «ويجيء على (فَعَلان) إذا كان معناه الحركةَ والذهابَ والمجيءَ، كقولك: خفق القلبُ خَفَقاناً»[٤٢٩]. ويقول عن بناء (فَعَالة): «وقد جاء مصدر [فَعَل يفعُل] على فَعالة، وليس من بنائه وهو من بناء الطبائع، مثل قولك: طَهَر طَهَارة وشطرَ شَطارة. وإنما يسهل في هذين وأشباههما لأنه يُقال في طهَر: طَهُر وكذلك الآخر (شطُر) هو مُلْحَق به في البناء لأن معناه يكاد يوجهه إلى الضم»[٤٣٠]. لكنَّ أهم ما عند الفارابي كما ذكرنا هو أنه يقدم مادة لغوية لدراسةِ مدلولات الأبنية. فمثلاً يورد جملةً من الكلمات التي جاءت على بناء (فُعَالة): نحو: النُّحاتة والبُراية والحُشارة والجُراشة والطّفاحة والخُلاصة..[٤٣١] وهي كلها مما يدل على بقيَّة الشيء أو خلاصتِه، مما يُؤَهِّل هذا البناءَ لأن يُصاغ عليه كلُّ ما يدل على البقية من الشيء ونُثارته كالنُّشَارة والكُنَاسة.

كما تُعَد معجمات المعاني ككتاب الألفاظ لابن السكيت (٢٤٤هـ) ومخصَّص ابن سيده (٤٥٨هـ) وفقه اللغة للثعالبي (٤٣٠هـ)، مراجعَ لا غنى عنها لمن أراد تَتَبُّعَ معاني الأبنية. ومِمَّا وردَ عن الثعالبي قولُه عن بناء (فَعُول): «كما أن أكثر أسماء الأدوية (على فَعُول) كالوَجُور واللَّدُود، والسَّعُوط واللَّعوق والسَّنُون والبَرُود والذَّرور والسَّفوف والغَسُول والنَّطول»[٤٣٢].

إن اطراد دلالات كثيرٍ من أبنية العربية يجعلنا لا نعدو الحقيقة إذا قرنا أن اختصاص الأبنية فيها بمعان محددة هو خاصية من خصائص العربية لا تقل أهمية عن خاصية الاشتقاق التي تمتاز بها. وهي متمِّمة لها، وخيرُ ما يربط بينهما قول ابن السراج: «والغرضُ من الاشتقاق أنه به اتَّسع الكلامُ، ولولا هذه الأبنيةُ لاحتيج إلى كلامٍ كثير.. وكذلك إذا سمعْتَ

---

[٤٢٧] ابن قتيبة: أدب الكاتب ٤٦٩.

[٤٢٨] د. أحمد مختار عمر: الفارابي، مجلة اللسان العربي، ١٦/١: ٣٨.

[٤٢٩] الفارابي: ديوان الأدب ١٤١/٢.

[٤٣٠] الفارابي: ديوان الأدب ١٤١/٢.

[٤٣١] الفارابي: ديوان الأدب ٤٤٧/١–٤٥٠.

[٤٣٢] الثعالبي: فقه اللغة ١٢٠. (السَّنون: دواء لتقوية الأسنان، والوَجُور: الدواء يوجر في وسط الحلق. والنطول: شراب من منقوع الزبيب).

حَصِين وحَصَان فرَّق لك البناءان بين المرادَيْن»[٤٣٣]. فالحَصين هو البناء المحْرِز لمن لجأ إليه والحَصَان هي المرأة المحرِزة لنفسها.

وممَّن ربط بين هاتين الظاهرتين من المحدَثين الدكتور صبحي الصالح إذ يرى فيهما ظاهرتين متعاكستين لكنهما متكاملتان فهو يقول: «ففي العربية إذن ظاهرتان متعاكستان، وهما على تعاكسِهما متداخلتان متكاملتان: ظاهرةُ الحركة الاشتقاقية فيما تلِدُه وتحييه، وظاهرة الصياغة القالبية فيما تَسْبكه وتبنيه. وكلتا الظاهرتين تعود على العربية بالغنى والثراء، وتهَبُها القدرةَ على التطور والنماء، بل لعل ظاهرة (السَّبْك القالبي)، رغم ما توحي به من رتابةٍ وجمودٍ، أعودُ في بعض الوجوه على اللغة بالثراءِ والنماءِ من ظاهرة الحركةِ الاشتقاقية»[٤٣٤].

٧) معاني الأبنية عند المحدثين:

تجلى الاهتمام بمعاني الأبنية عند المحدثين والإفادة منها في أربعة مناحٍ:

المنحى الأول: جَمْعُ معاني الأبنية من كتبِ المتقدمين ككتاب سيبويه، والغريب المصنَّف لأبي عبيد، وأدب الكاتب لابن قتيبة، وديوان الأدب للفارابي، وبعضِ كتب النحو والصرف ولا سيما شرحُ الشافية للرضي الأستراباذي، وشروحُ كتب ابن مالك. ثم تقديمُها للباحثين والمعرِّبين للإفادة منها في أوضاعهم الجديدة. وكمثالٍ على هذا المنحى ما رأيناه عند الدكتور فاضل السامرائي في كتابه (معاني الأبنية في العربية)[٤٣٥] الذي ذكر فيه جملةً صالحة من معاني الأبنية التي يغلب عليها دلالاتٌ محدَّدة. وقد بلغت نحواً من ثمانين بناء، قسَّمها بحسب أنواعها الصرفية إلى أبنية الجُموع وأبنية المبالغة، والمصادر واسم الآلة. وهو يُضيف إلى ما نقله عن المتقدِّمين من معانيها بعضَ ما أدَّاه إليه الفكر[٤٣٦]. وأهم ما يَلفت النظر في مؤلفه:

١- محاولةُ الباحث أن يبيِّن الفروق الدلالية بين أبنية النوع الصرفي الواحد.

آ- ففي المصادر مثلاً لاحظ أنها ليست كلُّها سواء في المعنى، فكلُّ مصدر يحمل تنويعاً على المصدر الأصلي. (فالضَّر) بالفتح هو الضَّرَر في كلِّ شيء، و(الضُّر) بالضم إنما يكون في النَّفْس[٤٣٧]، وفي مصادر (كَفَر) وهي الكُفْران والكُفْر والكُفُور، قال: وقد وردت كلمة (الكُفْر) في القرآن الكريم في سبعةٍ وعشرين موطناً كلها تدل على الكُفْر في الدين. ووردت (الكُفْران) في موطنٍ واحد وهي بمعنى الجُحود، ووردت كلمة (الكُفُور) في ثلاثة مواطن في القرآن الكريم تحتمل المعنيَيْن، فكأن الكُفُور أعمُّ من الكُفْران»[٤٣٨].

---

[٤٣٣] ابن السراج: رسالة الاشتقاق ٣٧.

[٤٣٤] د. صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة ٣٨٣-٣٨٤.

[٤٣٥] صدر الكتاب عن جامعة الكويت في طبعته الأولى ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

[٤٣٦] د. فاضل السامرائي: معاني الأبنية في العربية ١٦٥-١٦٦.

[٤٣٧] المصدر السابق: ٢٠.

[٤٣٨] المصدر السابق: ١٩.

وفي مصدرَيْ (صَدَّ) فرق بين (الصَّد) بمعنى المَنْع، و(الصُّدُود) بمعنى الإعْراض[٤٣٩]. وهو لم يوافق النحاة في أنَّ المصدرَ الميمي لا يختلف عن المصادر الأخرى، وإلا لما اختلفا صيغةً، فالمَصِيرُ لا يطابق الصَّيْرُورة، والرجوعُ لا يطابق المَرْجِع، إذْ المصدر الأصلي حَدَثٌ غير ملتَبس بشيءٍ آخر، أما المصدرُ الميميّ فإنه حدَثٌ ملتبس بذاتٍ في الغالب. كما أن المصدرَ الميميّ يحمل معنى لا يحمله المصدرُ غير الميمي، فإن المصير مثلاً يعني نهايةَ الأمر وغايتَه، أما الصيرورة فلا تعني ذلك، وهذا ما أشار إليه (الراغب الأصفهاني) في مفرداته[٤٤٠].

ب- وفي أبنية الصفة المشبهة ذكر أن ما يدل عليه (فَعِل) ما يُكْرَه من أوجاع وعيوب باطنةٍ وشدائد عموماً، نحو (ظهِر) لمتألم الظهر، (ورمِد وخمِر وشَرِس وحَدِب ووَجِل)[٤٤١]. على أن صفاتٍ أخرى جاءت على هذا البناء ولا تحمل الدلالة نفسَها نحو فرِح وطرِب.

ج- وفي أبنية جمع التكسير، لم يذهب إلى تساوي معاني كلِّ الجموع، ففي حين يدل (فُعَّال وفُعَّل) على التكثير والحَرَكة نحو حُفَّاظ ورُكَّع وسُجَّد، يدل (فُعْلان) على القِلَّة النسبية نحو ذُكْران، أمَّا (فَعَالَى) فتدل على مكروهٍ أو مرضٍ أو آفةٍ نحو يَتَامى وأَيَامى وعَطاشَى. ومثله (فَعْلى) الذي يدل على آفةٍ كمَرْضَى وزَمْنَى وحَمْقَى. كما أشار إلى أن بناء (فُعَلاء) يُستعمل للدلالة على سجيَّة مدحٍ أو ذم على ما ذَهب الرضي في شرح الشافية[٤٤٢]، نحو كُرَماء وصُلَحاء، ولكن هذا البناء مُخْتَصٌّ بالأمور المعنوية، في حين اختص (فِعَال) بالأمور المادية، (فالثُّقَلاء) لمن فيهم روحُ الثِّقَل و(الثِّقال) للثِقَل المادي.

لقد وصفَ القرآنُ الكريم المستَنْفَرين للقتال بالخفاف والثِّقال بحسب أوضاعهم المادية الجسمية في قوله تعالى: {انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالاً} [التوبة: ٤١/٩]. ووصف السَّحاب بالثِّقال أيضاً لثِقَلها المادي؛ في قوله تعالى: {حَتَّى إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالاً} [الأعراف: ٥٧/٧]. ومثله الكِبار والكُبَراء، فالكُبَراء هم السادة والرؤساء، والكِبار هم كِبارُ الأجسام والأعمار[٤٤٣]. على أن سيبويه لا يُفَرِّق بين البناءين إذْ يقول: «استَغْنَت العربُ أحياناً بفِعال عن فُعَلاء، فهم يقولون: صِغار ولا يقولون صُغَراء»[٤٤٤].

٢- محاولةُ الكشف عن معانٍ لبعض الأبنية المشهورة مما أشار إليه المتقدمون. مثل:

آ- بناء (تَفْعِلَة): ويجيء لما يؤدي إلى الشيء، كالتَّبْصرة لِما يؤدي إلى الإبصار، والتذكِرة لِما يؤدي إلى التذكُّر. وقد عزا ذلك إلى (الصَّبان) في حاشيته[٤٤٥].

---

[٤٣٩] المصدر السابق: ٢٠.

[٤٤٠] المصدر السابق: ٣٦.

[٤٤١] المصدر السابق: ٨١.

[٤٤٢] الرضي: شرح الشافية ١٥٧/٢-١٥٨.

[٤٤٣] د. فاضل السامرائي: معاني الأبنية في العربية ١٦٧.

[٤٤٤] سيبويه: الكتاب ٢٠٨/٢.

[٤٤٥] د. فاضل السامرائي: معاني الأبنية في العربية ٣٩، وينظر: حاشية الصبان ٣١٢/٢.

ب- بناء (فَعَلَة وفُعْلَة) لموضِع الفِعْل، فيقال لِموضعِ القَطْع قَطَعَة وقُطْعَة، والجَذَمة والجُذْمة، ولِموضعِ الصَّلَع الصَّلَعَة والصُّلْعَة[٤٤٦]. عازياً هذا إلى سيبويه.

ج- بناء (فُعال)، ويستعمل لما كان مُرْفَضّاً أو مُتقطِّعاً عن شيء، كالحُطام والفُتات والرُّفات. ولِما اجتمع بعضُه إلى بعض كالجُفاء والغُثاء[٤٤٧].

د- بناء (أُفْعُولَة): وذَكر أنَّ ما يدل عليه هو مُحَقَّراتُ الأمور وغرائبُها تَبَعاً لِما جاء في كُليّات الكفوي، ومثَّل له بأُعْجُوبة وأُضْحُوكة[٤٤٨]. لكنَّ التعبير عن دلالته بمحقرات الأمور ليس دقيقاً، ولعلَّ الأصوب أن يقال إنها تدل على الخِفَّة والبَساطة كما في أُمْثُولة وأُحْدُوثة، إذ ليس ما يُتَعجَّب منه هو من محقَّرات الأمور دائماً. وسنرى أن المحدَثين قد خَصُّوها بدلالةٍ جديَّة وجديدة.

وفي هذا المنحى تَصُبُّ جهود المجمعي محمد رضا الشبيبي الذي حقَّق كتاب (النيروز) لابن فارس، وهو رسالةٌ صغيرة عدَّد فيها المصنِّف الكلماتِ التي جاءت على وزن (فَيْعول) عربية ومعرَّبة. لكنَّنا لم نلحظ معنى جامعاً للكلماتِ التي بُنِيَت عليه[٤٤٩].

المنحى الثاني: هو تقديمُ الدراسات اللغوية النظرية حول أبنية بعينِها مما تدعو الحاجة إليه. قدَّم هذه الدراسات عددٌ من اللغويين والمصطلحيِّين. وتمثَّلَتْ طريقتُهم بأن يستقصي الباحثُ دلالة البناء المدروس من خلال مجموعةٍ من الألفاظ التي وردت عليه في كتب اللغة والتراث؛ ثم يقترح توليدَ كلماتٍ جديدة على هذا البناء وبدلالته، أو يقترح على مجمعٍ لغوي إقرارَ تلك الدلالة. ومن أبرز هذه الدراسات:

١- دراسة الدكتور محمد صلاح الدين الكواكبي حول أبنية (فَعَلان وفُعالة ومَفْعول وفَعَل وفاعول وأُفْعُولة وفُعْلُم وفَعْلَن).

آ- فعلى بناء (فَعَلان) الدال على الحركة والاضطراب أحصى (١٤٧) كلمةً من القاموس المحيط مثل وَثَبان وهَيَجان، واقترح بالقياس عليها (١٥) مصطلحاً كيماوياً وفيزيائياً نحو (رَحَلان ونَوَسان)[٤٥٠] اللَّذَين قُبِلا وراجا.

ب- وعلى بناء (فُعَالة) الدال على بقية الشيء أحصى الكواكبي (٩٠) كلمةً مثل صُبَابة وزُغَابة، واقترح بالقياس عليها (٣٦) مصطلحاً كيماوياً وطبياً منها (خُلالة) للأدوية التي تُهَيَّأ بتقطير نُقاعة النباتات في الخَلّ.. و(كُثَافة) لما يبقى بعد التكثيف، و(صُهَارة) للشيء المصهور[٤٥١].

---

[٤٤٦] المصدر السابق: ٤٠، وينظر: سيبويه ٢٧/٤.

[٤٤٧] المصدر السابق: ٦٩.

[٤٤٨] المصدر السابق: ٧١.

[٤٤٩] محمد رضا الشبيبي: كتاب النيروز لابن فارس، مجلة مجمع القاهرة ٤٠/١٠.

[٤٥٠] د. صلاح الدين الكواكبي: الأوزان العربية في المصطلحات العلمية، مجلة مجمع دمشق ١/٣٦: ٥٢.

[٤٥١] د. صلاح الدين الكواكبي: الأوزان العربية في المصطلحات العلمية، مجلة مجمع دمشق ٢/٣٦: ١٩٧.

وبعد عشرين سنة من بحث الكواكبي ذَكَّر الدكتور أحمد الحوفي بدلالةِ هذه الصيغة على نفايات الأشياء ومتناثراتها، مستعرِضاً (٧١) كلمةً من التراث على هذا البناء، ومقترحاً (٣٦) كلمةً جديدة بالقياس عليه، مثل (الحُدادة) لما يبقى من الحدَّاد بعد عمله، و(الحُصَادة) لما يبقى من الحَقْل بعد الحَصد، داعياً بذلك إلى قياسيَّة هذا البناء[٤٥٢].

جـ- وعلى بناء (مَفْعُول) الدال على أَلَمٍ في العضو المسَمَّى به جَمَع (١١) كلمة منها: مَدْمُوغ للمُصاب بدماغِه، ومَمْعُود لِمن يشتكي مَعِدَته. واقترح بالقياس عليه (مَزْهُور) للمُصاب بالزُّهَري و(مَسْكور) للمصاب بمرض السكَّر[٤٥٣].

د- وعلى بناء (فَعَل) الدال على الأمراض يعدِّد (٢٥٠) كلمةً ثم يقترح من عنده (٢٤) مصطلحاً للأمراض على هذا الوزن.

وجاء بعده المجمعيّ مصطفى الشهابي فقدم بحثاً حول هذا البناء[٤٥٤] واقترح ترجمةَ كثيرٍ من أسماء أمراضِ الحيوان عليه، سنعرض لها بعد قليل.

هـ- وبَيَّن دلالة بناء (فاعول) على الآلة، واقترح أن يُبْنَى عليه مصطلح (راؤوس) لتقابِلَ مصطلح الرؤوس النووية تخصيصاً، بدلاً من كلمتين[٤٥٥].

و- ورأى الكواكبي أن بناء (أُفْعُولة) يدل على «شيء بعينِه قائمٍ بذاته مستخلَصاً أو منتزعاً أو مصطنَعاً إطلاقاً»[٤٥٦]. يقول: «أما ما وَضَعْتُه قياساً على هذا الوزن: أُدْلُوكة: ما يُدْلَك به، أُدْعُومة: ما يُدْعَم به الثَّدْيان، أُرْسُولة: دراسة وجيزة لموضوع، أُطْروحة: دراسة مفصَّلة لموضوع، أُقْصُوصة...»[٤٥٧] ويُؤخَذ من كلامه أننا مدينون له بكلمَتيْ (أُطْروحة وأُقْصُوصة) اللتين دخَلَتا الاستعمال اللغوي مخيبتين استقراءَ الكفوي والسامرائي في أَن هذا البناء مما يدل على محقَّراتِ الأمور وغرائِبِها.

ز- أما أبنية (فُعْلُم وفِعْلِم وفَعْلَم) فيرى أَنها مِمَّا «يدل على المبالغة في حالة مقصودةٍ بعينِها»[٤٥٨] مثل زُرْقُم للشديد الزرقة، وفُسْحُم للفسيح جداً وبَلْعَم للأكول.. ثم يقترح بالقياس عليها (صُغْرم)[٤٥٩].

---

[٤٥٢] د. أحمد الحوفي: وزن فعالة الدال على نفايات الأشياء، مجلة مجمع القاهرة ٢٤/٤٤.

[٤٥٣] د. صلاح الدين الكواكبي: الأوزان العربية في المصطلحات العلمية، مجلة مجمع دمشق ٣/٣٧: ٤٠٤.

[٤٥٤] مصطفى الشهابي: قياسية فَعَل للمرض، مجلة مجمع القاهرة ٧٥/١٤.

[٤٥٥] د. صلاح الدين الكواكبي: وزن فاعول، مجلة مجمع دمشق ٣/٤٦: ٦٠١.

[٤٥٦] المصدر السابق: ٦٠٦-٦٠٩.

[٤٥٧] المصدر السابق: ٣/٤٦: ٦٠٩.

[٤٥٨] د. صلاح الدين الكواكبي: الأوزان العربية في المصطلحات العلمية، مجملة مجمع دمشق ٣/٣٧: ٤٠٥.

[٤٥٩] المصدر السابق: ٤٠٥.

حـ- ورأى أن بناء (فَعْلَن) يدل «على حالةٍ بعينها» مثل: (حَلْقَن) للبُسر الذي بَلَغ الإرطابُ ثلثيه، و(رَعْشَن) للجَبان، و(شابَن) للشاب الناعم. ثم يقترح (٢٢) مصطلحاً كيماوياً عليه، منها: (حَمْضَنَة وقَلْوَنة وتَصَفْرَن الدم... وتَبَوْلَن)[٤٦٠]. ويُلحظ خلطه بين صيغة (فَعْلَنَ) الفعلية، و(فَعْلَن) الاسمية.

ولقد لاحَظْنا أن لجنة مجلة مجمع دمشق كانت تتحفَّظ دائماً على ما يضعه الكواكبي ويقترحه، مدَّعية أن ما ذكره لا يُقاس عليه، لقلَّته، ولا يصحُّ فيه حكمٌ مطَّرد. وكان الكواكبي أكثرَ من تَعَقَّبَتْه لجنةُ المجلة[٤٦١]، مما يعكس النزعة المحافظة الغالبة على المجمع آنئذ.

٢- دراسة المجمعي محمد رضا الشبيبي الذي رأى أن يُخَصَّص بناء (فَعَّال) للدلالة على صاحب الحرفة موافِقاً المبرِّد ومجمع القاهرة الذي اتخذ قراراً بهذا الشأن، ومخالِفاً سيبويه الذي منع قياسه خوفاً من اللَّبْس، مصرحاً بأنه لا يجوز مثلاً أن يقال (بَرَّار) لِبائع البُر، لأنه يلتبس بما يُشتق من البر، ولا لِصاحب الشعير (شَعَّار) لالتباسه بما اشتُق من الشعير... لكن الشبيبي ينقل «أن اللغويين الآخرين حلُّوا هذه المشكلة عند وقوع الالتباس باستعمالهم صيغة النسبة القياسية»[٤٦٢]. ويَتَّخذ من كتاب الأنساب للسمعاني شواهدَ تؤيِّد أن صاحب المهنة قد خَصَّصت له العرب أبنيةَ (فَعَّال) مثل الأبَّار لصانع الإبَر، و(فاعل) مثل الحائك، والاسم المنسوب مثل (الأبزاري) لمِمْتهن بيع الأبزار، و(الشُّروطي) لمن يكتب الصكوك وما فيها من شروط»[٤٦٣].

٣- دراسة الدكتور إبراهيم أنيس حول بناء (فِعِّيل)[٤٦٤]. وليس أهم ما في دراسته أنه جمع ما صيغ على هذا البناء من ألفاظ بلغت نحو (٧٣) كلمةً مثل صِدِّيق وزمِّيت، تفيد معنى المبالغة في الاتصاف بالشيء حتى يصبح كأنه عادة للمتَّصِف به؛ ولا الأهم أيضاً أنه دعا إلى تقييس هذا البناء قائلاً: «فهل يكون من الشطط أن ندعو المجمع اللغوي إلى أن يَرُد إلى هذه الصيغة اعتبارها، وأن يحكم على قياسيَّتها حتى نستطيع اشتقاقها من كلماتٍ لم ترد في المعاجم العربية؟ وسيان عندي أن نجعلها مفتوحَة الحرفِ الأول (أي (فَعِّيل) كما هي في العامية) أو مكسورة»[٤٦٥]، وأنه دعم قولَه هذا بما نقله المجمعي محمد الخضر حسين من عبارة لأبي إسحاق الشاطبي تدل على أن (بناء صيغ المبالغة مقيس)، وأن هذا الإطلاق يدل على أنها تجيء من اللازم والمتعدي[٤٦٦]. بل الأهم أنه دعا مجمعَ القاهرة إلى قاعدة عامة لتقييس الأبنية تتضمن مراعاةَ أمورٍ ثلاثة هي:

---

[٤٦٠] المصدر السابق: ٣/٣٧: ٤٠٦.

[٤٦١] ينظر مثلاً: مجلة مجمع دمشق ١/٣٦: ٥٧.

[٤٦٢] محمد رضا الشبيبي: تراثنا القديم، مجلة مجمع القاهرة ٥٨/١٤-٥٩.

[٤٦٣] المصدر السابق: ٦٢-٧٢.

[٤٦٤] د. إبراهيم أنيس: صيغة فِعِّيل، مجلة مجمع القاهرة ٨١/١٨ وما بعدها.

[٤٦٥] المصدر السابق: ٨٨.

[٤٦٦] المصدر السابق: ٨٣. ولم نجد في قرارات المجمع ما يدل على إجازة مقترحه.

آراءُ العلماء القدماء بصددِ هذه الصيغة، ونسبةُ شيوعها في المعْجَمات العربية، ومدى ميلِ المتكلمين في العصر الحديث إليها، مما سبقت الإشارة إليه[٤٦٧].

٤- وكان للمجمعي محمد بهجة الأثري اهتمامٌ بأبنية اسم الأداة والآلة، إذْ جمع من كتب اللغة خمسة عشر بناء لها، إضافة لأبنيتها المعروفة، وأباح الاشتقاق عليها، وكأنه قرَّر قياسيَّتها، وهي: (فِعَال) نحو سِنان، و(فاعِل) مثل قارب، و(فاعِلة) كخابية، و(فَعُول) كذَنُوب (دَلْو)، و(فَعِيل) كشَعيب وقفيز، و(فَعيلة) كصفيحة، و(فاعول) كراقود، و(فاعولة) كطاحونة، و(فَعَّال) كبرَّاد، و(فَعَّالة) كدبابة، و(مَفْعول) كمَنْجُوب (إناء واسع)، و(مُفْعَل) كمُطْرَف، و(مُفَعَّل) كمُشَعَّر، و(مَفْعُولة) كمَأْطورة، و(مُفَعَّلة) كمصَفَّحة[٤٦٨].

وظاهرٌ أن كثيراً من هذه الأبنية لا يغلُب عليها اسمُ الأداة أو الآلة، وإنما جاءت أسماء الأدوات عليها من قبل تسمية الشيء بصفتِه أو ملابِسه. ولعل هذا ما جعل المجمعَ لا يُجيز معظمَ ما اقترحه، وما أجازه المجمع هو: فَعَّال وفاعِلة وفاعول[٤٦٩] وفِعال[٤٧٠].

٥- وممن كتب في دلالات الأبنية الدكتور وجيه عبد الرحمن الذي أشار إلى أن (فُعْلَة) تدل على الشيء القليل نحو: نُبْذة. إلا أن إشارته إلى دلالة بناء (فَعَلُوت) على الاستحالة من شيء إلى شيء مثل (فَلَزُوت)، وإلى دلالته على المصُول نحو (كَلَبوت) لِمَصْلِ الكَلَب، و(حَلَبُوت) لِمَصْلِ الحليب[٤٧١]، تبقى جديرةً بالتعمُّق، للحاجةِ الماسة إلى تسمية المصول، وهي كثيرة في عالم الطب والكيمياء اليوم، مع أنه عزا هذه الدلالة إلى الأقرباذين دون أن يوضِّح أي الأقرباذينات يعني.

٦- وقد حظِيَتْ صيغةُ النسبة بالألف والنون بدراسة مستفيضة من الدكتور رمسيس جرجس الذي أحصى (١١٣) كلمةً على هذه الصيغة مثل (جَسَداني، جُسْماني، شَهْواني). ثم اقترح أن تكون هذه الصيغة ترجمةً للكلمات الأجنبية المنتهية باللاحقة (like أو forme أو o]de)، نحو ترجمة (mo]de|d) بـ (غُدَّاني) و(glu-like) بـ (غِرْوَاني)[٤٧٢]. وقد أجاز المجمع هذا الاستعمال[٤٧٣].

وبعد ثلاثين سنة تقريباً تجدَّدت دعوةٌ إلى استعمال كل أشكال النسبة الممكنة للتفريق بين المتشابهات، وصدرت هذه المرة عن الدكتور محمد هيثم الخياط الذي قال: «لا بد من استعمال أكثر من صيغة واحدة من صيغ النسبة للتفريق بين المتشابِهات، فنقول: بَيْضِيّ مثلاً لما نريد نسبتَه إلى مادة البيضة، ونقول (بَيْضَوي) أو (بَيْضَاوي) لما نريد نسبتَه إلى شكل البيضة، ونقول: (بَيْضَاني) لشكل يشبه البيضةَ ولكن لا يطابقه، وهكذا. وقل مثل ذلك في التفريق بين النسبة إلى

٤٦٧] د. إبراهيم أنيس: صيغة فِعّيل، مجلة مجمع القاهرة ٨٣/١٨، وينظر: ١٠٧ من هذه الدراسة.

٤٦٨] د. أحمد مطلوب: حركة التعريب في العراق ١٨١-١٨٢. (المأطورة: العلبة، والمشعَّر: الخف).

٤٦٩] د. عبد الله كنون: انعقاد المؤتمر ٢٩ لمجمع القاهرة، مجلة مجمع دمشق ٤/٣٨: ٧٠٧.

٤٧٠] د. محمد رشاد الحمزاوي: أعمال مجمع القاهرة ٤٣٥.

٤٧١] د. وجيه عبد الرحمن: اللغة ووضع المصطلح، مجلة اللسان العربي، ١/١٩: ٧٣-٧٤.

٤٧٢] د. رمسيس جرجس: النسبة بالألف والنون، مجلة مجمع القاهرة ١٨١/١١ وما بعد.

٤٧٣] مجمع القاهرة: قرار المجمع في الدورة التاسعة، مجلة مجمع القاهرة ٧٥/٦.

النواة الحَمْراء فنقول: (حَمْرائي)، والنسبة إلى الكريَّة الحمراء فنقول (حَمْراوي). وكذا التفريق بين النسبة إلى النواة السوداء فنقول (سودائي)، والنسبة إلى المزاج الذي ندعوه المزاج (السَّوْدَاوي)»[٤٧٤].

٧- أما بناء (تَفْعَال) فقد تضمَّنت دراسةُ الدكتور محمود الجليلي تخصيصَه للدلالة على النُّمُوّ بإضافة مادة جديدة من الخارج، فالتَّرْكام نموٌّ وتكاثُر غير ذاتي[٤٧٥]. وهذا المعنى الذي يقترحه الجليلي يُدْخل تنويعاً على المعنى العام لهذا البناء الذي جعله أبو سعيد السيرافي - بحسب سيبويه - تكثيراً لمصدر الفعل الثلاثي، والذي دلَّ إحصاءٌ قام به الباحث أن الاثنين والأربعين مصدراً التي جمعها من كتب التراث تبيِّن أن معناه العام هو الاستمرار، كما في قولهم: تَعْذَال وتَشْراب وتَسْآل[٤٧٦].

ويقترح الجليلي في البحث ذاته تخصيصَ بناء (انْفِعال وافْتِعال) مصدرَيْ أفعال المطاوعة، للدلالة على الحالة المَرَضيَّة المعروفة بالالتهاب، إذا لم يكن لهذين المصدرَيْن معنى آخر غالبٌ، أو لم يَحُلْ حائلٌ صرفي دون ذلك[٤٧٧]، فيمكن أن يقال: (اقْتِلاب) لالتهاب القلب، ولا يقال (انقلاب) لأنَّ له معنى عاماً آخر. ويقال (امتعاء) لالتهاب الأمعاء، ولا يقال (انمعاء) لأنه لا يصح بناء (انفعل) المطاوع مما فاؤه أحدُ حروف (ولنمر)، إذ قياسُه (افتعل). وواضحٌ أن هذه المصادر قد اشتُقت من أسماء الأعيان بعد أن مرَّ الاشتقاق بالمرحلة الفعلية أو الجذرية كما قدَّمنا.

٨- أما بناء (فَعِيل) فقد اقترح الدكتور مصطفى جواد تخصيصه للدلالة على المشاركة، كما في قولنا: جَلِيس ونَصير وزَميل وأَكيل[٤٧٨].

٩- ودارت حول صيغة المصدر الصناعي دراستان أكَّدت إحداهما دلالةَ التجريد في هذا المصدر[٤٧٩]، والثانية دلالةَ المبالغة فيه، داعيةً إلى اعتمادهِ لوَضْع أسماء لمعانٍ يشير إليها اسمُ العين[٤٨٠] كالوُصوليَّة والانتهازيَّة، وغيرهما.

وأهم ما يدخل في هذا المنحى القراراتُ اللغوية التي اتَّخذها مجمع القاهرة لتخصيص بعض الأبنية بمعانٍ ثابتة، ومعظمُها إقرارٌ لِما اقترحه الباحثون الذين ذكرنا.

لقد أصدر مجمع القاهرة أربعة عشر قراراً حول تخصيص الأبنية بمعان محدَّدة، وهي:

١- بناء فِعالة: «يصاغ للدلالة على الحرفة أو شِبْهها من أي بابٍ من أبواب الثلاثي مصدرٌ على وزن (فِعالة) بالكسر»[٤٨١].

---

[٤٧٤] د. محمد هيثم الخياط: المصطلحات والضرورة العلمية، الموسم الثقافي السابع للمجمع الأردني ٣٥.

[٤٧٥] د. محمود الجليلي: صيغ للمصطلحات الطبية، مجلة المجمع العراقي ٣/٣٤: ٥٥.

[٤٧٦] المصدر السابق: ٦٧.

[٤٧٧] المصدر السابق: ٥٣.

[٤٧٨] مجمع القاهرة: مجلة مجمع القاهرة ١٥/٢٧.

[٤٧٩] د. مصطفى جواد: المباحث اللغوية في العراق ٢٤-٢٥.

[٤٨٠] محمد الخضر حسين: طرق وضع المصطلحات، مجلة مجمع القاهرة ٣٧١/١٨.

[٤٨١] صدر في الدورة الأولى، الجلسة ٢٢. عن الحمزاوي، أعمال مجمع القاهرة ٥٦٤.

٢- بناء (فَعَلان): «يُقاس المصدر على وزن (فَعَلان) لفَعَل اللازم مفتوح العين إذا دل على تقلُّب واضطراب»[٤٨٢].

٣- بناء (فُعَال): «يقاس من (فَعَل) اللازم المفتوح العين مصدراً على (فُعَال) للدلالة على المرض»[٤٨٣].

٤- بناء (فَعَل وفُعَال): «بما أن الضرورة العلمية في وَضْعِ المصطلحات تقتضي استعمال صيغة (فَعَل) للداء، يجاز اشتقاق (فُعَال وفَعَل) للدلالة على الدَّاء، سواء أَوَرَد له فعلٌ أم لم يَرِد»[٤٨٤].

٥- بناء (فَعِيل وفُعَال) للصوت: «إن لم يَرِد في اللغة مصدر (لفَعَل) اللازم مفتوح العين الدال على صوت، يجوز أن يُصاغ له قياساً مصدرٌ على وزن (فُعَال أو فَعِيل)»[٤٨٥].

٦- بناء (تَفْعَال): «يصح أخذُ المصدر الذي على وزن (تَفْعال) من الفعل للدلالة على الكثرة والمبالغة»[٤٨٦]. وصدر حول هذا البناء قرارٌ آخر بصحَّة صياغته ممَّا ورد له فِعْل أو لم يَرد[٤٨٧].

٧- بناء (الافْتِعال) للالتهاب: «لا مانعَ من أن تكون صيغة (الافتعال) مشتقَّة من العضو، قياسيَّةً في معنى المطاوعة للإصابة بالالتهاب. وقد ورد قولُ الصرفيين: (وافْتَعَل للمطاوعة غالباً). وقد جَعَلها المجمع قياسيَّةً فيما كانت فيه فاء الفعل أحد حروف قولهم (ولنمر). ويَرد في اللغة (فَعَل) من العضو بمعنى أصابه، فيقال: كَبَده وعَانَه ورَأَسَه»[٤٨٨].

٨- بناء (تَفَاعُل) للمساواة والاشتراك والتماثل: «تتخذ صيغة (التفاعُل) للدلالة على الاشتراك مع المساواة والتماثُل، لتؤدي معنى المصطلحات العلمية التي تتطلب هذا التعبير. وقد نصَّ الصرفيون على أن (التفاعُل) قد يجيء للمشاركةِ والاتفاق»[٤٨٩].

٩- بناء (مَفْعَلَة) للمكان الذي يكثر فيه الشيء: «تصاغ (مَفْعَلَة) قياساً من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول، للمكان الذي تكثرُ فيه هذه الأعيان سواء أكانت من الحيوان أم من النبات أم من الجماد»[٤٩٠]. وثمة قرارٌ آخر حول بناء (مَفْعَلة) هذا، يشير إلى إمكانية دلالته على الفاعلية دون أن يكون ذلك قاعدة عامة[٤٩١]. وصدر قرارٌ ثالث حول هذا البناء يجيز تصحيحَ عين الثلاثي منه: فيقال: (مَتْوَتة ومَخْوَخة) لأرضٍ يكثر فيها التوت والخوخ[٤٩٢]. والأصل فيها الإعلال وأن يقال: مَتَاتة ومَخَاخة. وبتصحيح العين جاءت بعضُ مصطلحات الشهابي الزراعية.

---

[٤٨٢] صدر في الدورة الأولى، الجلسة ٣١. نفسه: ٥٦٥.

[٤٨٣] صدر في الدورة الأولى، الجلسة ٣١. نفسه: ٥٦٦.

[٤٨٤] صدر في الدورة ٢٧، الجلسة ١٠. وينظر: المصدر السابق ٥٦٧.

[٤٨٥] صدر في الدورة الأولى،الجلسة ٣١. المصدر السابق: ٥٦٨.

[٤٨٦] صدر في الدورة ١٠، الجلسة ٧. وينظر: المصدر السابق ٥٦٩.

[٤٨٧] صدر في الدورة ٢٨، الجلسة ٩. ينظر: المصدر السابق: ٥٧٠.

[٤٨٨] صدر في الدورة ٢٨، الجلسة ٩. ينظر: المصدر السابق: ٥٧١.

[٤٨٩] صدر في الدورة ٢٨، الجلسة ٩. ينظر: الحمزاوي: المصدر السابق ٥٧٢.

[٤٩٠] صدر في الدورة ٢، الجلسة ٣٢. ينظر: المصدر السابق: ٥٧٣.

[٤٩١] صدر في الدورة ٢٦، الجلسة ٢، ١٠. ينظر: المصدر السابق: ٥٧٤.

[٤٩٢] صدر في الدورة ٢٦، الجلسة ٢، ١٠. ينظر: الحمزاوي: المصدر السابق ٥٧٤.

١٠- أبنية اسم الآلة: «يُصاغ قياساً من الفعل الثلاثي على وزن (مِفْعَل ومِفْعَلة ومِفْعَال) للدلالة على الآلة التي يعالج بها الشيء، ويوصي المجمع باتباع صيغِ المسموع من أسماء الآلات، فإذا لم يُسمع وزنٌ منها لفعل، جاز أن يُصاغ من أي وزن من الأوزان الثلاثة المتقدمة»[٤٩٣].

١١- بناء (فَعَّالة) لاسم الآلة: «صيغة (فَعَّال) في العربية من صيغ المبالغة، واستُعملت أيضاً بمعنى النسَب أو صاحب الحدث، وعلى الأخص الحِرف، فقالوا: نَجَّار وخبَّاز ونَسَّاج.. ومن أسلوب العرب إسنادُ الفعل إلى ما يلابس الفاعل، زمانَه أو مكانه أو آلته، فقالوا: نَهرٌ جارٍ ويوم صائمٌ وليلٌ ساهر وعيشةٌ راضية؛ وعلى ذلك يكون استعمال صيغة (فَعَّالة) اسماً للآلة استعمالاً عربياً صحيحاً»[٤٩٤].

١٢- بناء (فَعَّال) للصانع، والنسبة بالياء لغيره: «يُصاغ (فَعَّال) قياساً للدلالة على الاحتراف أو ملازمة الشيء، فإذا خِيف لبسٌ بين صانعِ الشيء وملازِمه، كانت صيغة (فَعَّال) للصانع، وكان النسب بالياء لغيرِه، فيقال: (زجَّاج) لصانعِ الزجاج، و(زَجَّاجي) لبائعه»[٤٩٥] وأجاز قرارٌ آخر حول هذا البناء صياغَته من الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي»[٤٩٦].

١٣- أبنية (فِعال وفاعِلة وفَاعُول) لاسم الآلة: «يُضاف إلى الصيغ الثلاث المشهورة في اسم الآلة، وهي (مِفْعَل ومِفْعَلَة ومِفْعَال) و(فَعَّالة) التي أقرَّ المجمع قياسيَّتها من قبل، صيغٌ أخرى هي: فِعَال مثل: إراث، وفاعِلة مثل: ساقِية، وفاعول مثل: ساطور. وبهذا تصبح الصيغُ القياسية لاسم الآلة سبعَ صيغ»[٤٩٧]. كما ذُكر أن المجمع قد أجاز قياسيَّة (فَعَّال) لاسم الآلة أيضاً[٤٩٨].

١٤- زيادة الميم للضخامة: «زيادة الميم للمبالغة سماعيَّة كما يُستَظْهَر مما قاله الصرفيون، ولا بأس بزيادة الميم عند الضرورة لإفادة الضخامة والسعة»[٤٩٩].

يُلحظ من هذه القرارات أن المجمع لم يُعْطِ تخصيص الأبنية بمعان محددة، ما يستحقه من العناية، فإقرار معاني اثنين وعشرين بناء – ومعظمُها مما قرَّره القدماء – لا يُعَدُّ شيئاً ذا بال إذا ما قيس بأبنية العربية الوفيرة من جهة، وبالحاجة الماسة إلى وضعِ ألفاظ جديدة من جهة ثانية. حتى إن بعض الأبنية التي قُدِّمت حولها دراسات ومقترحاتٌ لم تحظ لا بإقرارٍ ولا منعٍ:

---

[٤٩٣] صدر في الدورة ١، الجلسة ٢٧. ينظر: المصدر السابق: ٥٧٦.

[٤٩٤] صدر في الدورة ٢٠، الجلسة ٢٦. ينظر: المصدر السابق ٥٧٧.

[٤٩٥] صدر في الدورة ١، الجلسة ٢٦. ينظر: المصدر السابق ٥٧٨.

[٤٩٦] صدر في الدورة ٢، الجلسة ٣٠. ينظر: المصدر السابق ٥٧٩.

[٤٩٧] صدر في الدورة ٢٩. ينظر: مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية ١٩٣.

[٤٩٨] د. محمد رشاد الحمزاوي: أعمال مجمع القاهرة ٤٣٥.

[٤٩٩] صدر في الدورة ٢٨، الجلسة ٩. ينظر: الحمزاوي: أعمال مجمع القاهرة ٥٨٠.

– من ذلك بناء (فَعُول) الذي اقتُرِح للتعبير عن القابلية للحدث، ترجمة للكلمات المنتهية باللاحقة الأجنبية (able) والذي استعمله المعربون المحدثون بكثرة، كقولهم: (حَلُول) في (dialysable) و(خَثُور) في (coagulable)، فلم يُقرَّر له هذا المعنى ولا المعنى الآخر الدال على الدواء الذي تحفل به كتب الطب العربية مثل (سَفُوف وسَعُوط).

– ومن ذلك بناء (فَعِيل) الدال على المشاركة، الذي ورد بكثرة تجيز القياس عليه، نحو: رَفِيق ونَدِيم.

– ومن ذلك أيضاً بناء (فَعْلاء) للمكانِ الذي يكثُر فيه الشيء، نحو: صَنْعاء وحَرْجاء.

وثَمَّة أبنيةٌ قُرِّرت بَعْضُ معانيها دون بعضِها الآخر:

– فبناء (مَفْعَلَة) الذي اتُّخذ فيه المجمع قرارَيْن: الأول: قياسيَّة دلالته على المكان الذي يكثر فيه الشيء مشتقاً من أسماء الأعيان، والثاني: جواز دلالته على الفاعلية أحياناً، قد أَهْمَل المجمع دلالة أخرى هامة له، وهي تعبيره عن معنى السببيَّة. مع أن ما جاء على هذا البناء لمعنى السببية أكثر مما جاء لمعنى الفاعلية؛ بل إن دلالته على السببية تحمل في طياتها دلالته على الفاعلية؛ ومما يُحْتَج به لهذا قوله ﷺ: «الولد مَبْخَلةٌ مَجْبَنَةٌ مَحْزَنَة»[٥٠٠]. ومما يُستأنس به ما جاء في مصطلحات القدماء من تسمية بعض الأدوية مثل (مَبْوَلة) لما يُسبِّب البول. وعليه بنى المحدَثون (مَعْطَشَة) للدواء الذي يُعَطِّش و(مَخْدَرَة)[٥٠١] لما يُخَدِّر، كما قَدَّمنا.

المنحى الثالث: وهو التطبيقُ العملي لمعاني الأبنية العربية، والإفادة المباشرة منها في الأوضاع اللغوية الجديدة. دون النظر فيما إذا كانت تلك الأبنية قد أُقِرَّت مَجْمَعيّاً أم لم تقر. وهو ما قام به المعرِّبون والمصطلحيون المحدَثون. ومن الأمثلة على ذلك:

١– استخدم الدكتور محمد شرف بناء (فُعْلَة) للدلالة على الأمراض النطقية خاصة، فوضَعَ (صُمْتَة) للمصطلح الأجنبي (aphasia)، قياساً على ما ورد عن العرب من قولهم: حُبْسَة وحُكْلَة[٥٠٢].

– واستخدم اسم الفاعل للدلالة على اسم الآلة، فوضع (المِسْتَميل) لمقياس المَيْل، والمِسْتَحْمِض لقياس الحُمُوضة (acidom)إtre[٥٠٣].

– واستخدم بناء (فُعُول) للدلالة على المرض، فقال: الهُزُول والضُّمُور.

– واستخدم بناء (فَعُول) للدلالة على أسماء الأدوية مثل قَيُوء ولَعُوق ورَقُوء[٥٠٤].

٢– ووضع الدكتور محمد صلاح الدين الكواكبي مصطلحاتٍ على وزن (فَعَلان) للدلالة على الحركة، ومن أوضاعه كلمة (الرَّوَذَان)[٥٠٥] ترجمة للتعبير: (mouvement de vat et vient) اشتقاقاً من (الرَّوْذَة) وهي الحركة في ذهابٍ

[٥٠٠] الرضي: شرح الشافية ١٦٢/١.

[٥٠١] د. صلاح الدين الكواكبي: الأوزان العربية في المصطلحات العلمية، مجلة مجمع دمشق ١/٣٦: ٥٢.

[٥٠٢] د. محمد شرف: معجم العلوم الطبية والطبيعية ٣٤ من مقدمة ط٢.

[٥٠٣] المصدر السابق نفسه.

[٥٠٤] المصدر السابق: ٣٣.

[٥٠٥] د. صلاح الدين الكواكبي: مصطلحات علمية ٣٨.

ومجيء، وذلك للتعبير عن حركة (رَوَّاذ) المحركات: (piston). وعلى هذا البناء وَضَع (النَّبَذَان) للمصطلح الأجنبي (centrifuge) و(الجَبَذَان) للمصطلح (teعcentrip)، والمَوَجان للمصطلح (ondulation)[506].

– ووضَع على (مَفْعَلَة) الدال على السَّبَبِيَّة (مَقْبَضَة) للمصطلح (astringeant) و(مَعْطَشَة) لـ (alterant)[507].

٣– وعلى بناء (فَعَل) ترجم المعجمي مصطفى الشهابي كثيراً من أسماء أمراض الحيوان، مثل (العَرَن) ترجمة للمرض المسمَّى (cartilagineuse)، و(الفَحَج) لمرض الخيول: (cheval cambrإ)[508]. و(المشَشَ) ترجمةً للمرض (suros)، و(الدَّخَس) للمرض (forme cornaire)[509].

– وأكثَرَ من استخدام (فَعُول) للدلالة على القابلية؛ فوضع للمصطلح الأجنبي (potable) (ماء شَرُوب).

وممن استخدم هذا البناء مؤلِّفو معجم الرياضيات المعاصرة، فوضعوا (فَضُول) لمصطلحٍ بمعنى (قابِل للتفاضُل) و(قَيُوس) لمعنى (قابِل للقِياس). و(عَدُود) لمعنى (قابل للعدد). واستعملوا لهذا المعنى أيضاً صيغة النسبة لِما لا يقبل بناء (فَعُول) أو يلتبس به معنى آخر، فقالوا (احتمالي) بمعنى قابلٍ للاحتمال، و(اشتقاقي) بمعنى قابل للاشتقاق[510]. فلو قيل (حَمُول) لألْبَس المعنى المراد: هل هو قابل للحَمْل أو للاحتمال أو للتَحَمُّل، والذي نراه أن بناء (فَعُول) يناسِب الجَذْر الثلاثي؛ وعدمَ مراعاة هذه المناسبة أوقعَ المعرِّبين في خطأ وإلباس كما لاحظنا في مصطلح (فَضُول)؛ إذْ يحتمِل معاني: قبُول الفَضْل، قبول التفاضُل، قبول المفَاضَلة، قبول الإفْضال.. على بُعْد ما بين معانيها.

٤– استخدَم المجمع العراقي صيغ اسم الفاعل ومبالغاته بكثرةٍ للدلالة على صاحب الحرفة. فوضع (مُسَرِّح) ترجمة لـ (fibre carder) و(مُتَائِم) ترجمة لـ (thread and yorn doubler) و(لَفَّاف) ترجمة لـ (fabric floder) و(نَسَّاق) ترجمةً لـ (sketcherman)[511].

– وعلى بناء (فَعَّال) وضَع النباتيون المحدَثون كلمات (زَهَّار وكَرَّام ووَرَّاد) ترجمةً للكلمات (fleuriste, viticulture, rosioriste).

– واستُخدمت صيغة النسبة إلى الجمع للدلالة على حِرَف أخرى مثل (ساعاتي) ترجمة لـ (harloger) و(جَوَاهري) ترجمةً لـ (joullier)[512].

---

[506] المصدر السابق: ٦٠–٦١.

[507] المصدر السابق: ٦٣.

[508] مصطفى الشهابي: قياسية (فَعَل) للمرض، مجلة مجمع القاهرة ١٤/٧٥.

[509] المصدر السابق ١٤/٧٧.

[510] د. صلاح أحمد، ود. موفق دعبول، ود. إلهام حمصي: معجم الرياضيات المعاصرة ٨.

[511] المجمع العلمي العراقي: مصطلحات عمال الغزل والنسيج، مجلة المجمع العراقي ١٤/٢٢٥–٢٢٨.

[512] د. محمد رشاد الحمزاوي: أعمال مجمع القاهرة ٤١٩.

٥- استخدم ساطع الحصري صيغةَ النسبة بالألف والنون للدلالة على نسبة خاصة إذْ قال: «استعملْتُ كلمتَيْ (العَقْلاني والعَقْلانيَّة) مقابل كلمتَيْ (rationalisme, rationaliste) الإفرنسيَّتين، لأني لم أجد كلمةَ (العَقْلي والعقليَّة) وافيةً بالمرام. من المعلوم أن المقصود هنا: الاعتماد على العقل وتحكيم العقل في كلِّ شيء، وهذا لا يمكن أن يُسْتَفاد من كلمة (العقلية) أبداً، فكان من الضروري إيجادُ صيغةٍ جديدة مشتقة من العقل غير كلمة (العقلية).. وقد استعملت كلمة (قُوَّاني) فقلت: (الفكر القُوَّانية) مقابل (s forcesإide) إذْ من المعلوم أن الفلاسفة لم يقصدوا بذلك الأفكارَ القويَّة، وإنما قصدوا الأفكار التي تدفع إلى العمل مثل سائر القوى، وبتعبير آخر الفكرة التي تشبه القُوَّة وتعمل عملَ القوة الدافعة... واستعملْتُ كلمة (قَبْلاني) مقابل (apriori) و(بَعْدَاني) مقابل (aposteriori) وذلك للتمييز بين الأحكام التي تصدُر قبل البحث والدرس، وبين التي لا تصدر إلا بعد البَحْث والدرس»[٥١٣].

المنحى الرابع: محاولةُ تخصيصِ أبنيةٍ معروفة أو مُفْتَرَضَةٍ بمعانٍ يغلب في معظمها التَّحَكُّم. وصاحب هذه المحاولة هو الشيخ عبد الله العلايلي في بعضِ فصولِ كتابه (مقدمة لِدرس لغة العرب). ينطلق المؤلِّف من نظريَّةٍ مفادُها أن العربية قد مَرَّت بحلقَات تطورية، وأنها كانت في الحلَقة الأخيرة عندما انطلق العرب من جزيرتهم، فشُغِلُوا عن إتمامها، وقد يكون «إقرارُ الموازين بدلالاتٍ ثابتة، وإقرارُ الأفعالِ على بابٍ واحدٍ، وكذلك المصادر والجموع.. هو الإنهاءَ الحقيقي للحلقة الخامسة والوصول بالعربية إلى المستوى الذي كادت تبلغُه، لو ظلَّت في محيطها بدون بَراح»[٥١٤]. إنه باختصار يريد لُغَةً نَمَطِيَّةً، عينُ المضارع فيها واحدة، ومصادرُ أفعالها ذات بناءٍ واحد، ولكل اسمٍ فيها صيغةُ جمعٍ واحدة لا تَتَعدَّاها. ولا يعنينا في بحثنا من نظريَّتِه هذه إلا محاولتُه إقرارَ الموازين بدلالاتٍ ثابتة.

يعرض المؤلف في محاولته تلك مجموعةً من الأوزان عددها (٢٤٧) مئتان وسبعة وأربعون بناء، من الثلاثي مُجَرَّدِهِ ومزيدِه. وهو يُخَصِّص كلَّ وزن أو بناء بمعنى أو معان محدَّدة. وأهمُّ ما يُلحَظ على محاولته هذه:

١- خروجُه على معاني بعض الأبنية القارَّة والثابتة في العربية.

٢- خروجه على ما أقرته المجامع اللغوية.

٣-غموض معاني بعض الأبنية التي صَنَعها.

٤- التحكُّم في فرض معانٍ لمعظم الأبنية تحكماً لا يقره الذوق اللغوي.

٥- إدخال أبنية جديدة مصنوعة، وثقل الأمثلة التي بناها عليها.

إننا لا نَدفع أن يُلْجَأ إلى صوغِ أبنية جديدةٍ للضرورة العلمية، ولا نَدفع أن يُقْبَل التحكُّم في معاني بعضِها، لكنَّ هذا يجب أن يكون في أضيقِ الحدود، وأن يُدْرَس كلُّ بناء على حِدَة لمعرفة إن كان البناءُ عليه يُؤدي إلى صيغٍ لا تَتَعارض والنظام الصوتي للعربية. أمَّا أن يكون التحكُّم ومخالفةُ ما استقر عليه كثيرٌ في معانيها، هو الغالبَ في معالجة الأبنية، ثم افتراضُ أنَّ هذا هو ما كانت ستصيرُ إليه الأبنية العربية استكمالاً لتطوُّرِها، فهذا ما لا يُقْبَل. ولعلَّ هذا ما

---

[٥١٣] ساطع الحصري: في اللغة والأدب ٩٣.

[٥١٤] عبد الله العلايلي: مقدمة لدرس لغة العرب ١٥٦.

جَعَل الشيخَ العلايلي نفسَه يَعْدِل عن هذه الأبنية، يقول الدكتور صبحي الصالح: «وسائرُ ما ذَكَره العلايلي – بعد ذلك – إلى العُجْمَة أقربُ، وبالوزن الدَّخيل ألصق؛ ولا ريب أنه استَشْعَر هذا بنفسِه، فإنه في معجمه القيم الذي نرجو أن يتمَّ قريباً لم يركب الوَعْرَ باستخدامِ هذه الأوزان المبتدَعَة إذْ لم يَرح فيها رائحة العربية الصافية»[٥١٥] لم يكن الغرضُ من إبداء هذه الملاحظ الإقلالَ من قيمة تجربةِ الشيخ العلايلي بل إظهار وعورةِ الطريق الذي سلكه وحزونَتِه، وخروجِه عن طبيعة العربية وانبتاتِه على مناهج دراستها.

وهكذا تبدو الأبنية العربية ذخيرةً قالبية هامّةً لتوليدِ الألفاظ والمصطلحات الجديدة؛ مع أن ما دُرِس من تلك الأبنية دراسة جدية لا يعدو العشرات. والحاجةُ العلمية تدعو دارسي اللغة إلى التوسُّع في بحثِ دلالاتِ مختلفِ الأبنية للإفادة منها، مع ملاحظة ما يلي:

١– يجب ألاَّ نَقع تحت تأثيرِ تَخْصيص البناءِ الواحد لمعنى واحد كما ذهب بعضُهم، ذلك أن البناء الواحد يُعبِّر عن أكثر من مدلولٍ غالباً، كما وَجَدْنا في بناء (فَعُول) الذي دل على مبالغةِ اسم الفاعل كما في (صَبُور)، والقابلية كما في (شَرُوب)، والدواء كما في (نَشُوق) واسم الآلة كما في (قَدُوم).

٢– يجب التنبيه على الأصل الذي يمكن البناءُ منه، فقد يَقْبَل بناءٌ الاشتقاقَ من الثلاثي، ويُشْكِل من غيره أو العكس. فإذا صَحَّ بناء (فُعَال) لمرض، من الثلاثي (صدع وزكم) فقيل صُداع وزُكام، فإنه لا يصح من مزيد الثلاثي (التهب) كأن يقال (لُهاب) مثلاً.

٣– إن الأبنية العربية لم تُدْرَس بعد الدراسةَ الكافية، سواء من حيث الصياغة أم من حيث المعنى. وإذا كانت دراسةُ معاني الأبنية تقوم على استقراءِ كلام العربِ لمعرفةِ ما جاء على كلِّ بناء من معانٍ، ثم محاولةِ إيجادِ الجامعِ المشتَرك لتلك المعاني، فإن دراسةَ صياغة الأبنية وإمكانية التجديد فيها يتطلَّبان معرفةَ النظامِ الصوتي للعربية وعلاقتِه بنظامِها الصرفي. إن الاشتقاقَ على الأبنية ليس عمليَّةً آلية، بل هي خاضعةٌ قبل كلِّ شيء لأحكام تآلُف الحروف وتنافُرها ومقاييس خِفَّة اللفظة وثِقَلها، اللذَيْن تقوم عليهما فصاحةُ الكلمة العربية أصلاً.

---

[٥١٥] د. صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة ٤٠١.

(٢) الاشتقاق الإبدالي

«الإبدال هو جَعْلُ حرفٍ بدَل حرفٍ آخر في الكلمة الواحدة وفي موضعه منها»[٥١٦]. وهو ضربان؛ صرفيٌّ ولغويّ[٥١٧].

– فالصرفيُّ إبدالُ حَرْفٍ بآخر لضرورةٍ صوتية؛ طلباً للخفة وسهولةِ النطق، كما في قولنا (ازدهر)، إذ أُبدلت الدال من تاء (افتعل) وأصل الفعل (ازتهر)؛ أو قولنا (كساء) إذْ أُبدلت الهمزة من الواو، وأصلها (كساو)[٥١٨]. وهذا النوع من الإبدال لا أثرَ له في تنمية اللغة وتوليد ألفاظها. وإنما هو سلوك صوتي بحت. وهو مطَّرد في حروفٍ بعينها عند التقائها بحروف أخرى يصعُب نطقُها متتالية دون تغيير يقع على أحدها.

– أما اللغويُّ فهو جعل حرفٍ بدل آخر من الكلمة لغير ضرورة صرفية، وهو غير مطَّرد، كقولهم: هَتَنَت السماءُ وهَتَلَت[٥١٩] أي أمطرَتْ، وقولهم: الغَيْم والغَيْن[٥٢٠]. وهذا النوع من الإبدال ذو أثرٍ كبير في تنمية اللغة وتوليدِ مفرداتها، وهو مقصودُنا عند إطلاق الكلمة.

جاء في المزهر قولُ ابن فارس: «ومن سُنَن العرب إبدالُ الحروف وإقامةُ بعضِها مقامَ بعضٍ: مَدَحَه ومَدَهَه، وفرس رِفِلّ ورِفِنّ أي سابغ الذيل، وهو كثيرٌ مشهور... وممن ألَّف في هذا النوع ابنُ السكيت وأبو الطيب اللغوي»[٥٢١]. والواقع أن كتابَيْهما الموسومَ كلٌّ منهما بالإبدال هما مُعْتَمَدُ كلِّ من يَتَصَدَّى لدراسةِ هذه الظاهرة، ومنهما استقى السيوطي جلَّ ما جمعه حول هذه الظاهرة في مزهره، وهما مطبوعان ومحققان، لكنَّ أول ما يَلفت النظر فيهما أنهما جَمَعا الألفاظ التي وقع فيها إبدالٌ دون تفريق بين ما هو صرفيّ أو لغوي.

«ولعل أولَ من خطَر بباله أن يُسَمِّي هذه الظاهرة اللغوية إبدالاً هو الأصمعي (٢١٦هـ)، وشاركه في هذه التسمية ابنُ السكيت (٢٤٤هـ)، عندما سمى كتابه (القلب والإبدال). ثم جاء الزجاجي (٣٤٠هـ) فألف كتاباً سماه (الإبدال والمعاقبة والنظائر)... وسمَّى أبو الفتح بن جني كتابه في الإبدال (تعاقب العربية)»[٥٢٢] ولا ندري إن كان هذا الكتاب الأخير هو ما وعد به ابن جني في الخصائص من عزمه على شرح كتاب ابن السكيت في القلب والإبدال.

---

[٥١٦] عبد الله أمين: الاشتقاق ٣٣١.

[٥١٧] عز الدين التنوخي: مقدمة كتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي ٩/١.

[٥١٨] ابن عصفور الإشبيلي: الممتع في التصريف ٣٢٦/١. وسيبويه ٢٣٩/٤.

[٥١٩] ابن السكيت: الإبدال ٦١-٧٧.

[٥٢٠] ابن السكيت: الإبدال ٦١-٧٧.

[٥٢١] السيوطي: المزهر ٤٦٠/١.

[٥٢٢] عز الدين التنوخي: مقدمة كتاب الإبدال لأبي الطيب ٦/١-٧.

وممن عدَّ الإبدالَ اشتقاقاً من القدماء السكَّاكيُّ (٦٢٦هـ) وشيخُه الحاتميّ[٥٢٣]. ومن المحدثين: طاهر الجزائري وضاحي عبد الباقي وعبد الله أمين وصبحي الصالح.

كان الغالبُ على تعليل هذه الظاهرة لدى القدماء ردَّها إلى اللَّهجات أو لغات القبائل بحسب تعبيرهم؛ «يقول أبو الطيب اللغوي في كتابه: ليس المرادُ بالإبدال أن العرب تَتَعمَّد تعويضَ حرفٍ من حرف، وإنما هي لغاتٌ مختلفة لمعانٍ متفقة تتقارب اللفظتان في لغتَيْن لمعنى واحد حتى لا تختلفا إلا في حرفٍ واحد»[٥٢٤] فعلى رأيهم يكون (صُلْب وصَلْت) بمعنى واحد لقبيلتين[٥٢٥]، ومثله: أَرَقْتُ الماءَ وهَرَقْتُه[٥٢٦].

ومن الأدلة على تعليلهم اللهجي قولُ ابن جني: وقد أُبدلت العينُ من الحاء في بعض المواضع، قرأ بعضهم: عَتَّى حين يريد {حَتَّى حِينٍ}[٥٢٧]؛ ومن المعروف أن هذه قراءة عبد الله بن مسعود بلغة هذيل[٥٢٨].

١) حروف الإبدال:

تباينت أقوالُ اللغويِّين حول الحروف التي تُبْدَل، فقد ذكر أبو علي القالي في أماليه أنها اثنا عشر حرفاً[٥٢٩]. وجعلَها ابنُ سيده في مخصَّصه ثلاثة عشر حرفاً، وزادها غيرُه إلى أربعة عشر حرفاً[٥٣٠]. أما ابن مالك فقد ذكر في ألفيته أنها تسعة أحرف يجمعها قولهم (هدأت موطيا)[٥٣١]، لكنه عاد في (تسهيل الفوائد) فوضح الأمر، مفرِّقاً بين نوعَيْ الإبدال اللذين ذكرهما، وهما الإبدال الصرفيّ المطَّرد والإبدال اللغوي غير المطَّرد، فقال رحمه الله: «يجمعُ حروفَ البدل الشائع في غير إدغام قولُك: (لجِد صرفُ شَكِسٍ آمن طي ثوب عزته). والضروريُّ في التصريف هجاء (طويت دائماً). وعلامةُ صِحَّة البَدَليَّة الرجوعُ في بعض التصاريف إلى المبْدَل منه لزوماً أو غلبة، فإنْ لم يثبت ذلك في ذي استعمالَيْن فهو من أصلين»[٥٣٢]. ويُفْهَم من كلام ابن مالك في التسهيل أن حروف الإبدال الصرفي ثمانيةٌ لا تسعة كما كان ذكر في ألفيَّته، بإسقاط الهاء منها. وأن حروف الإبدال اللغوي هي اثنان وعشرون حرفاً، أي إنه استَثْنى من حروف الهجاء العربي كلِّها سبعة أحرف هي: الحاء والخاء والذال والصاد والضاد والغين والقاف.

---

[٥٢٣] السكاكي: مفتاح العلوم ١٥. ويسمِّيه الاشتقاق الأكبر، ويمثل له بـ نعق ونهق.

[٥٢٤] السيوطي: المزهر ٤٦٠/١.

[٥٢٥] المرجع السابق: ٥٣٨/١.

[٥٢٦] المرجع السابق: ٤٦٢/١.

[٥٢٧] ابن جني: سر صناعة الإعراب ٢٤٦/١.

[٥٢٨] أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط ٣٠٧/٥. وهي الآية ٣٥ من سورة يوسف.

[٥٢٩] القالي: الأمالي ١٨٦/١.

[٥٣٠] عز الدين التنوخي: مقدمة كتاب الإبدال لأبي الطيب ٨/١.

[٥٣١] ابن الناظم: شرح الألفية ٨٣٦.

[٥٣٢] ابن مالك: تسهيل الفوائد ٣٠٠.

لكننا تَتَبَّعْنا كتابَ ابن السكيت في الإبدال، فوجدنا أنه أورد من الألفاظ ما يُثْبت وقوعَ الإبدال في كل الحروف حتى هذه الأحرف السبعة التي استثناها ابنُ مالك:

فمن إبدال الحاء ذكر حَبَش وهَبَش بمعنى جَمَع[٥٣٣]. ومن إبدال الخاء ذكر طُخْرور وطُحْرُور للسَّحابة، وحَشِيّ وخَشيّ لليابس[٥٣٤]. ومن إبدال الذال أورد ذَرَق الطائرُ وزَرَق، والدَّحادِح والذَّحاذح[٥٣٥] للقِصار، ومن الصاد صاف السَّهْم وضاف إذا حادَ عن هدفه[٥٣٦]، ومن الضاد: ضَلاضِل وصَلاصل لبقايا الماء[٥٣٧]، ومن الغين غَلَث وعَلَث وضَغَ لطعامه العُلاثة وهي الإدام[٥٣٨]. ومن القاف: قَحَط وكَحَط، وكَشَط وقَشَط[٥٣٩].

يؤيد هذا الاستنتاج ما ذكره السيوطي من أن أبا حيان الأندلسي نقل عن شيخه أبي الحسن بن الصائغ قولَه: «وقلَّما تجدُ حرفاً إلا قد جاء به البدلُ ولو نادراً»[٥٤٠].

ولعل اختلافَ اللغويين حول عدد حروف الإبدال مردُّه إلى تقدير كل منهم – بحسب ما وصلَ إليه – لنسبةِ شيوعِ الإبدال في كل حرف. والذي نُرَجِّحه أن الذين قللوا من عدد حروف الإبدال إنما كانوا يذهبون إلى أن ذلك هو ما اشتُهر منها، ولم يكن كلامُهم على وجه التحديد والإحصاء، ولهم في ذلك بعضُ العذر فليست نسبةُ شيوعِ الإبدال واحدةً في كل الحروف، بل هي متفاوتةٌ تفاوتاً شديداً، إذْ إن بعضها لم يأتِ عليه أمثلة الإبدال إلا كُلَيْمات، أما بعضُها الآخر فتجاوزت حالاتُ الإبدال فيها العشرات.

٢) أنواع الإبدال:

قسم بعض الدارسين المعاصرين الإبدال أنواعاً، هي[٥٤١]:

الإبدال الصَّرْفِيّ الذي ذكرناه، والإبدال اللَّهْجي، كقولهم عَلِجّ بدل عَلِيّ؛ والإبدال الشاذ كقولهم: هَرَحْتُ الدابة بدل: أَرَحْتُ الدابة؛ وإبدالُ الضرورة الشعرية كقولهم: ثَعَالي بدل: ثعالب، وقولهم: سادي بدل سادس. وزاد غيرُهم أنواعاً أُخَر منها[٥٤٢]: إبدال خَطَأ السمعِ نحو: عَبْهَلَة وعَذْهَلَة[٥٤٣]، وإبدالُ التصحيف نحو: العابر والغابر، وإبدالُ التضعيف

[٥٣٣] ابن السكيت: الإبدال ٩٢.

[٥٣٤] المرجع السابق: ٩٩.

[٥٣٥] المرجع السابق: ١٤١.

[٥٣٦] المرجع السابق: ١٢١.

[٥٣٧] ابن السكيت: الإبدال ١٢٤.

[٥٣٨] المرجع السابق: ١١١.

[٥٣٩] ابن السكيت: الإبدال ١١٣–١١٤.

[٥٤٠] السيوطي: المزهر ٤٦١/١. وينظر: د. صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة ٢٦٥.

[٥٤١] د. محمد حماسة عبد اللطيف: ظاهرة الإعلال والإبدال في العربية...، مجلة مجمع القاهرة ١٥٥/٤٨.

[٥٤٢] د. مصطفى جواد: أثر التضعيف في تطور اللغة العربية والإبدال، مجلة مجمع القاهرة ٥٨/١٩.

[٥٤٣] العبهلة: الإهمال والترك.

نحو: الخَرُّوب والخَرْنُوب، وإبدالُ التعريب: نحو الفُسْطاط والفُستاط، وإبدال التفخيم نحو: مَتَّ ومَطَّ، والترقيق نحو: غَلِطَ وغَلِت، وإبدالُ الإتباع نحو: حارٌّ يارّ وجائع نائع، وإبدالُ التَّعاقُب نحو: ألَّب وأرَّب، وإبدالُ الاختلاف نحو: الصَّاعِقة والصَّاقِعة، وإبدالُ التَّوَهُّم نحو: اقْتَسَره واعْتَسَره.

وهذه التقسيماتُ الفرعية تدخل كلها في إطار النوعين الرئيسيَّيْن اللذين ذكرنا، وهما الصرفيّ واللغويّ.

إن إبدالاتِ الضرورةِ الشعرية والتصحيفِ وخطأ السمع والتعريبِ والإتباع لا تُهمنا في دراستنا هذه لأنها ليست من وسائل التوليد اللغوي. أمَّا ما يُهمنا فهو ما سوى ذلك مِمَّا يدخُل كلُّه في إطار ما سمَّوه بالإبدال اللَّهْجي خاصةً واللغوي عامة.

٣) الإبدال وأثره الدلالي عند القدماء:

درج بعض اللغويين على تقديم الألفاظ الإبدالية وكأنها من مرادفات ألفاظِها الأصليَّة. وممن ذهبَ هذا المذهبَ أبو الطيب اللغوي إذْ قال –كما قدمنا–: «ليس المرادُ بالإبدال أن العرب تَتَعمَّد تعويضَ حرفٍ من حرف، وإنما هي لغاتٌ مختلفة لمعان متفقة، تتقارب اللفظتان في لغتَيْن لمعنى واحد حتى لا تختلفا إلا في حرفٍ واحد»[٥٤٤]، وبُني على هذا الفهم للإبدال أنْ ذهب لغويون قدماء إلى عدِّ كلِّ أشكال الإبدال سماعيَّة، ويعبِّر عن هؤلاء قولُ ابن جني: «فنحن نَتَّبِعُهم في الإبدال ولا نَقيسُه، إلا أن يضطر امرؤٌ إلى الدخول تحت القياسِ والقولِ به»[٥٤٥].

إننا لا نؤيِّد ما ذهب إليه بعضُ اللغويين القدماء من أن الإبدال لم يكن له من عملٍ إلا الترديفَ أي توليدَ المترادفات؛ فلقد أدَّى بنا استقراء عددٍ من كتب اللغة ومعجماتِها، ولا سيما معجمات الموضوعات، إلى نتيجةٍ مفادُها أن الإبدال كان وسيلةً اشتقاقية لتوليدِ ألفاظ جديدة تحمل معاني تَنْويعِيَّة على المعنى العام للكلمة الأصلية التي وقعَ فيها الإبدال. ونحن ذاكرون شواهدَ تراثيَّة على سبيل التمثيل لا الحصر:

آ- لم يَغْفَل ابنُ السكيت صاحب أول كتاب في الإبدال عمَّا يَحْمله الإبدالُ من تنويعاتٍ على المعنى العام؛ يقول في باب النون واللام: «يقال: هتَنَت السماء تهتُن تَهْتاناً، وهَتَلت تَهْتالاً، وهُنَّ سحائبُ هُتَّن وهُتَّل، وهو فوق الهَطْل»[٥٤٦].

ب- قال الفارابي في ديوان الأدب: «الشازب الضامر من الإبل وغيرها... والشاسب أشدُّ ضُموراً من الشازب»[٥٤٧].

ج- ولعل أكثرَ مَنْ أشار إلى ما يحمله الإبدال من تنويعات على المعنى الواحد هو أبو منصور الثعالبي في كتابه (فقه اللغة). ومما ورد فيه «حَزَّ اللحمَ وجَزَّ الصوفَ»[٥٤٨] وكلاهما تنويعٌ خاص على معنى القطع العام. ومثله أيضاً: «القَصْم:

---

[٥٤٤] السيوطي: المزهر ١/٤٦٠.

[٥٤٥] ابن جني: سر صناعة الإعراب ١/٢٤٦.

[٥٤٦] هفنر: الكنز اللغوي – الإبدال: لابن السكيت ٣.

[٥٤٧] الفارابي: ديوان الأدب ١/٣٤٥.

كَسْر الشيء حتى يَبين، والفَصْم: كسرُه من غير بَيْنونة»[549]. ومنه: «إذا أخرجَ المكروبُ أو المريض صوتاً رقيقاً فهو الرَّنين، فإذا أَخْفاه فهو الهَنين، فإذا أَظْهَره فخرج خافياً فهو الحَنين، فإذا زاد فيه فهو الأنين، فإذا زاد فيه فهو الخَنين»[550]. إن التنويعات الدلالية التي أدخلَتْها أحرفُ الإبدال على المعنى العام لمجموعة هذه الكلمات وهو صوت المريض، هي مما لا يَخْفى.

د- ومما جاء في مخصص ابن سيده: «الحَوَص: أن تضيق إحدى العينين دون الأخرى.. والخَوَص: ضيقُ العين وصِغَرها خِلْقة أو داءً»[551]. وجاء فيه: «العَطَفُ: كثرةُ شعر الحاجبَيْن.. والغَطَف: قِلَّة شعر الحاجبين، وربما استعمل في الشَّعر، وهو ضد الوَطَف»[552]. فالعَطَف والغَطَف والوَطَف دلالتها العامة على شَعْر الحاجبين، لكنَّ بعضَها دل على الكَثْرة والآخر على القِلَّة؛ وحول الشَّعْر أيضاً جاء قوله: «الجَلَحُ هو أن يذهب من مقدَّمه [مقدم الرأس] ثم الجَلَه ثم الجَلاَ. وهو أكثرُ من ذلك»[553].

هـ- وممَّا نقَلَه ابنُ منظور في لسان العرب: «إذا كانت في السرَّة نَفْخَةٌ فهي (بُجْرَة)، وإذا كانت في الظَّهر فهي (عُجْرة)»[554]. وورد فيه قولهم: «لقد أَبْعَطُوا إبْعاطاً شديداً أي أبعدوا ولم يقرُبوا من الصلح... وأَبْعَطَ في السَّوْم: تباعد وتجاوزَ القدر»[555]. ونلحظ كيف أن الإبعاط قد جاء لدلالةٍ اجتماعية خاصة هي البُعد عن الاتفاق وليس لدلالته المكانية العامة. وقد صرح ابنُ منظور بالفروق الجزئية التي يوفرها الإبدال، فقال في مادة (تَلَع): «تَلَع الرجلُ رأسَه: أخرجَه من شيء كان فيه، وهو شِبْه (طَلَع) إلا أن طَلَع أعمّ»[556].

إن ما ذكرناه حول الأثر الدلالي لظاهرة الإبدال لم يكن إلا تمثيلاً، ولو أرَدْنا الإحصاء لضاقت بنا الصفحات، فهل من مسوِّغ بعد هذا لأنْ يُقال إن الإبدال هو اختلافٌ لَهْجيّ ليس غير، كما صرَّح أبو الطيب اللغوي، أو أنَّه تطوُّر صوتيّ لا أكثر، كما نُقِل عن الدكتور إبراهيم أنيس[557]؟

ثم إذا كان العرب قد أعطَوْا لِتغيُّرِ الحركاتِ دلالاتٍ تنويعيَّة كقولهم: كَتَب وكُتِب وكَتُب، وشَرْبة وشِرْبة وشُربة. وإذا كانوا قد حَمَّلوا تتابُعَ الحركات في البناء معنى تتابع الحَدَث نحو: «النَّقَزَان والغَلَيَان، فقابلوا بتوالي حركاتِ المِثال تواليَ

---

[548] الثعالبي: فقه اللغة ٢٢٥.

[549] المرجع نفسه: ٢٣٧.

[550] المرجع نفسه: ٢٠٨.

[551] ابن سيده: المخصص ١٠٢/١.

[552] المرجع نفسه: ٩٣/١.

[553] المرجع نفسه: ٧١/١.

[554] ابن منظور: لسان العرب – بجر.

[555] المرجع نفسه: بعط.

[556] المرجع نفسه: تلع.

[557] د. صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة ٢٣٩.

حركات الأفعالِ»[٥٥٨] فأيَّةُ غرابةٍ في أن يُعْطوا للإبدال دلالاتٍ خاصة بحسب حاجتهم التعبيرية؟ إننا لا نُنكر أن يكونَ بعضُ الإبدال اللغوي لغاتِ قبائل أو لهجاتٍ، على حد تعبير المعاصرين، إلا أننا نُنكر أشد الإنكار أن يكون هذا الإبدالُ دون دلالاتٍ البتة.

ولا يُقَلِّل من القيمة الدلالية للإبدال أن تُعَدَّ كلٌّ من الكلمتَيْن المظنونِ وقوعُ الإبدال فيهما، أصلاً في بابها. يقول ابن جني: «بابٌ في الحرفَيْن المتقاربين يُستعمل أحدُهما مكان صاحبه: فمتى أمكن أن يكونَ الحرفان جميعاً أصلَيْن، لم يَسِغ العدول عن الحُكم بذلك، فإن دلَّ دالّ أو دَعَتْ ضرورةٌ إلى القول بإبدال أحدهما من صاحبه عُمِل بموجب الدلالة، وصِيرَ إلى مُقْتضَى الصنعة. ومن ذلك قولُهم: هَتَلت السماءُ وهتَنَت، هما أصلان، ألا تراهما متساويَيْن في التصرُّف؟ يقولون: هتنت السماء تهتاناً، وهتلت تهتل تهتالاً، وهن سحائب هُتَّن وهُتَّل»[٥٥٩].

لقد ذهب ابن جني هنا إلى أصليَّة كلٍّ من الحرفين النون واللام، وأنهما ليسا مبدلَيْن أحدُهما عن الآخر، ولكن هل يعني الحكمُ بأصليَّتهما الحكمَ بترادف الكلمتَيْن (هَتَل وهَتَن)، وهل يعني أيضاً أن (هتَل وهطَل) مترادفان، وقد رأينا ابنَ السكيت يبيِّن الفروق الدلالية فيصرح أن الهَتْل فوق الهَطْل؟[٥٦٠].

إن اللغويين يفرّقون بين الحرف المبدَل والمبدَل منه؛ من قِبَل أن الحرف المبْدل يسقُط في التصريف، وأن المبدَل منه يثبُت، كما يدل على ذلك قول ابن جني السالف؛ ولكننا نرى أن هذا الحكم – على صِحَّته – ليس مطلقاً، فقد يحدُث أن يقَع الإبدال في حرفٍ من حروف الكلمة ويشيع وتُصَرَّف الكلمةُ التي وقع فيها، فلا يُدرَى حينئذ أيُّ الحرفين هو الأصل وأيهما هو المبْدَل. فإذا كان أكبر لغويَّيْن في القرنين الثالث والرابع، أعني ابنَ السكيت وابن جني، قد اختلفا في أصليَّة أو بدلية حروفِ كلمةٍ واحدة هي (هَتَل وهَتَن وهَطَل) إذ عدَّها ابنُ السكيت من المبْدَلات، بدليل ذكرِها في كتابه، وعدَّها ابنُ جني أصولاً بنصِّه، فكم سيكونُ من العسير علينا نحن المحدَثين أن نميِّز بينهما؟ ومن هذا القبيل في الخلاف بين اللغويين ما جاء في لسان العرب في مادة (تبن) بمعنى دَقَّقَ النظرَ: «قال الليث: طَبِن له، بالطاء في الشرّ. وتَبِن له، في الخير. قال أبو منصور: هما عند الأئمة واحدٌ، والعربُ تُبدل الطاءَ تاءً لقرب مخرجيهما؛ قالوا: مَتَّ ومَدَّ ومَطَّ». ولعل من قال بأصليَّةِ كلٍّ منها ذهب إلى أن هذه الأحرف (التاء والدال والطاء) تَثْبُت في تصاريف كلِّ فعلٍ منها؛ هذا صحيح، ولكن هل نحن مقتنعون بأن (مَدَّ ومَطَّ) هما بمعنى؟ وهل يَصح قولنا: (مطّ الحبل) كقولنا: مدّ؟ وهل يصح: (مَطَّ إليه بنسب) كقولنا: مَتَّ إليه بنسب؟ وهَبْنا سَلَّمنا أن هذه الأحرف في الكلمات الثلاث هي أصول كلُّها، فبماذا نُعَلل هذا التقارُب بين معاني كلماتِها، وهو تقارُبٌ يدل على فروقٍ نوعية في المعنى العام لها وهو (الإمطار) في مثال الثعالبي و(المدّ) في مثال ابن منظور؟ هل نلجأ إلى الاستعانة بمقولة القيمة التعبيرية للحرفِ العربي، هذه المقولة التي تحمل من خِصْب الخيالِ اللغوي أكثر مما تحمل من الحقائق اللغوية؟

إن أمثال هذه التغيرات بين حروف الكلمات متشابهةِ المعنى لا بد من أن تكون – على الغالب – أحدَ شيئَيْن:

---

[٥٥٨] ابن جني: الخصائص ١٥٢/٢.

[٥٥٩] المرجع نفسه: ٨٢/٢.

[٥٦٠] ينظر: ص ١٥٣ من هذا البحث.

أ- إمَّا إبدالاً مقصوداً طرأ على الكلمة طَلَباً لمعنى جديدٍ بعد أن كانت قد وُضعت على حرفٍ واحد لمعنى أصلي، إذْ لا يُعْقَل أن يَضَع الواضع كلمتَيْن مترادفتين بداءة.

ب- وإما أن تكون اختلافاً لهجياً بين القبائل، كانت تدل على الترادف أولاً ثم تطوَّرت إلى أن أصبح لكل كلمةٍ معنى يُغاير معنى الكلمة الأولى.

وفي كلتا الحالتين فنحن أمام تغييرٍ في حرفٍ من أحرف كلمةٍ أدَّى إلى تغييرٍ محدَّد في المعنى، وهذا ما نُسَميه إبدالاً دلالياً. وإن هذا الإبدال الدلالي يؤدِّي وظيفةً مطلوبة في اللغة، وهي الدلالة على الفروق النَّوْعيَّة الجزئيَّة في إطار المعنى العام، دون النظر إلى أي الحرفين هو أصلٌ وأيهما هو المبْدَل، وهو يقابل الإبدال اللغوي غير الدلالي، كإبدالِ الإتباع والتصحيف وخطأ السمع، مِمَّا أخرَجْناه من دائرة اهتمامنا.

٤) الاشتقاق الإبدالي لدى المحدثين:

سلف القول إن بعضَ القدماء ومعظمَ المحدثين سموا الإبدال بالاشتقاق الأكبر[٥٦١]. وفي هذه التسمية إقرارٌ بأن الإبدال من أنواع الاشتقاق، وأننا آثرنا – للتوضيح – تسميته بالاشتقاق الإبدالي. وهو اشتقاقٌ يقوم على الإبدال اللغوي الدلالي الذي يحمل معه تنويعاً على المعنى العام للكلمة المبدَلِ منها حرف.

أقر اللغويون المحدَثون الاشتقاق الإبدالي وسيلةَ توليدٍ هامة. ودَعوا إلى الأخذِ به على الصعيدين النظري والتطبيقي:

١- فعلى الصعيد النظري: دارت حوله بحوثُ عديدٍ من اللغويين المحدثين راميةً إلى الأخذ به وتقييسه:

أ- حاول د. صبحي الصالح أن يربط هذه الظاهرة بنظرية الثنائية اللغوية عندما قال: «فكان من أسرار العربية تبعاً لهذا أننا كلما رَدَدْنا موادَّها المزيدة إلى الصورة الثنائية التاريخية وجَدْنا الحرفَ الذي ثَلَّث أصلَها ما يبرح ذا قيمة تعبيرية ذاتية، توجِّه المعنى العام الأصلي، توجيهاً خاصاً وتزيده تنوُّعاً وتَقْييداً»[٥٦٢]. ودلَّل على ذلك بأن «الجِذْل أصلٌ عام للشجر، ولكنه للنخلِ (جِذْع)، والعين الحلقيَّة أقوى من اللام المذْلقة»[٥٦٣]. لا نُريد الدخولَ في بحث قُوَّة الحروف وضعفِها، فما كُتب حولها حتى الآن لا يرتقي إلى مستوى الدراسة العلمية الإحصائية. كما لا نريد الدخولَ في بحث نظريَّة ثنائية اللغة، إذْ ليس هذا مكانَ بحثها؛ كما أن مقولَتَنا تستقيم دون الاعتمادِ عليها أصلاً. ولكنَّ في عبارة الدكتور الصالح ما يُبيِّن موقفَ المحدَثين من مَهمة الاشتقاقِ الإبدالي.

ب- أما الأستاذ عبد الله أمين، صاحب كتاب الاشتقاق، فقد كان أوضحَ وأكثرَ مباشرةً في دعوتِه حين قال: «وهذا الضربُ من الاشتقاق يمكن أن يُنتفعَ به في اشتقاق اسمَيْن لمِسَمَّيَيْن متشابهَيْن في الشكل والعمل أو في أحدهما، إن كان بين الاسمَيْن والمسمَّيَيْن ملاءمةٌ؛ مثال ذلك (الغُمْنَة والغُمْرَة)، يمكن أن يُسَمى المسحوقُ الذي تَطْلي به السيداتُ وجوهَهن وأيديَهن (غُمْرة)، والمعجون الذي يُسْتَعمل استعمالَه (غُمْنَة)، بإبدال النون من الراء، لتقاربهما مخرجاً وصِفةً.

---

[٥٦١] ينظر محمد المبارك: فقه اللغة وخصائص العربية ١١١. ود. علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة ١٨٦.

[٥٦٢] د. صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة ١٦٥.

[٥٦٣] د. صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة ١٦٧.

و(الأزْمَة والأزْبَة) وهي الضيق والشدَّة، يمكن أن نُطلق على الضِّيق المالي (أزمة) وعلى الضيق السياسيّ مثلاً (أزبة)، بإبدال الباء من الميم لتجانسهما أي اتفاقهما مخرجاً واختلافهما صِفة... و(الكَثْأة والكَثْعَة) ما يَعْلو اللبنَ من دَسَم، يمكن أن يُطْلَق أحدُ اللفظين على ما نسميه (القِشْدَة) والآخر على ما نسميه (الكريم) بإبدال الهمزة من العين لتقاربهما مخرجاً وصَفةً»[٥٦٤].

ج- أدرك المجمعي عز الدين التنوخي أهميَّة الإبدال في وضع المصطلحات العلميَّة، فقال في مقدمة تحقيقه لكتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي: «ومن فوائده أنه قد يُنْتَفَع به في المصطلحات العلمية، بتخصيص اللفظتَيْن المتعاقبتَيْن[٥٦٥] لمسميين متشابهين بينهما علاقة معنوية»[٥٦٦]. وبعد أن يستعرض جُملةً صالحةً من أمثلةٍ قديمةٍ وحديثةٍ تُؤَيِّد مذهبَه قال: «وعلى هذا الأسلوب أرى أن نُسَمِّي كَسَّارة الجوز (casse-noix): مِرْضَخَة، وكسَّارة اللَّوز (casse-noisette): مِرْضَحَة، بالحاء المهملة، والعكسُ جائز. وأرى أن سَلَفَنا الصالحَ عَرَف كيف يستعمل لُغَتَه فخَصَّص (الغَبْن) للثوب و(الغَبَن) للعَروض، وهما في الأصل بمعنى متشابِه»[٥٦٧].

د- أما الأستاذ عبد الله العلايلي، فقد تجاوز الإقرارَ به وسيلةَ توليدٍ هامة، إلى اقتراح شروط للإفادةِ منه فقال: «وفائدةُ الإبدال في الوضع الجديد ظاهرةٌ جداً، وذلك لأنه يُفْزَع إليه عندما تكونُ المادة قد استَوْفَت الوَضْع؛ وينبغي أن يَخْضَع لشروط حتى لا يكونَ سبباً لاشتراكٍ قريب»[٥٦٨] وسنَعرِض لهذه الشروط بعد قليل.

٢- وعلى الصعيد العملي التطبيقي: أَفاد المعرِّبون المحدَثون من الاشتقاق الإبدالي في وَضْع مصطلحاتهم:

آ- فقد تَرْجَم مترجمو (معجم المصطلحات الطبية الكثير اللغات - كليرفيل) وهم الدكاترة: (مرشد خاطر وحمدي الخياط وصلاح الدين الكواكبي) مصطلحَ (anesthesie) بكلمة (التَّخْدير)، ووَضَعُوا لمصطلحِ (narcose) كلمة (التَّخْتِير) بإبدالِ حرفِ التاء بالدَّال. كما ترجموا كلمة (nucose) بالمخَاط، ووضَعوا لكلمة (glaire) كلمة (المغَاط)، بإبدال حرف الغين بالخاء[٥٦٩].

ب- وأفاد المجمعي مصطفى الشهابي في معجم المصطلحات الزراعية من كلمتَيْ (التأْريث والتأْريف) المبدَلَتَيْن قديماً بمعنى وَضْعِ الحدودِ بين أرضَيْن، فترجم المصطلح (abornage) بكلمة (تَأْريث) وترجم (cadastre) بكلمة (تَأْريف)[٥٧٠].

---

[٥٦٤] عبد الله أمين: الاشتقاق ٣٧٠.

[٥٦٥] يسمي بعضهم الإبدال تعاقباً أو معاقبة كما أشرنا في ص١٤٩.

[٥٦٦] عز الدين التنوخي: مقدمة كتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي ٤٢/١.

[٥٦٧] عز الدين التنوخي: الإبدال اللغوي لأبي الطيب، المقدمة ٤٢/١.

[٥٦٨] د. أسعد علي: تهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي ١٧٨.

[٥٦٩] عز الدين التنوخي: مقدمة كتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي ٤٢/١.

[٥٧٠] مصطفى الشهابي: ملاحظات على معجم الألفاظ الزراعية، مجلة مجمع دمشق ٣/٢٣: ٢٢٥.

ج– وفي (مصطلحات مسيرات الخيل) للدكتور سلمان قطاية أراد أن يُفرِّق بين أشكال وَقْفِ الفرس، مستفيداً من إبدالات القدماء، فقال: «أما إذا كان الوقوفُ فجأةً فهو الكَبْح والكَمْخُ أو الكَمْح... وللكبحِ أشكال ثلاثة:

– إمساك خَلْفي يَتَكَدَّس الجسم كليَّة تقريباً على الخلفيَّتين ومؤخَّر الجسم، ولنسمِّه (الكَمْخ) بسبب وجودِ الخاء فيه.

– إمساك أماميّ يتكدس الجسمُ كليّةً على الأماميَّتين ومقدَّم الجسم، ولنسمه (الكَمْح) لوجود حرف الميم فيه.

– إمساك رُباعي يتكدَّس الجسم فيه على الأطرافِ الأربعة، ولنسمِّه (الكَبْح) لوجود حرف الباء من (أربعة) فيه»[٥٧١].

وهكذا أمكن هنا توظيفُ هذه الحالات الإبدالية التي كان يُنْظَر إليها قديماً على أنها نوعٌ من الترادف اللفظي ليس غير، أمكنَ توظيفُها لأداء معان تفصيليَّة تنويعيَّة في إطار المعنى العام للكلمة الأصل وهو الإيقاف.

د– وفي سياق استخدام الإبدال في مصطلحات فيزيائية يقول د. عبد الكريم اليافي: «وعمَدْنا إلى (الأُوَيِّل) مقابل لفظ (proton)، فاستبدَلْنا الميم في المعتدل باللام فأصبح معنا (الأُوَيِّم) مقابل نيوترون (neutron)، كما استبدَلْنا أيضاً بهما النون من أول لفظ النواة فصار معنا (الأُوَيِّن) (nuclon)، وهو الجزء الأصلي من نواة العنصر، وكذا قلنا ما قالَه غيرُنا (الكَهْرَب) مقابل (إلكترون) ثم بدَّلنا الباء سيناً للإشارة إلى كونه سالباً فصار (كهرساً) مقابل (nگاتون)، وبدَّلْنا الباءَ جيماً فصار (كهرجاً) مقابل (positon) وهلم جرّاً»[٥٧٢]. إن تجربة كلٍّ من الدكتور اليافي وقطاية – وإن كانت لا تَنْطلق نظريّاً من ظاهرة الإبدال حَتْماً – فإنها تلتقي في الممارسة العملية معها.

هـ– كما استخدم الدكتور صلاح الدين الكواكبي ظاهرةَ الإبدال في التفريق بين مصطلحَيْن متقاربين فقال: « brasser المرْث، كالمرْس زِنَةً ومعنىً، خَصَّصتها بما يُمْرَس في فن الصيدلة، تمييزاً من غيرها من العمليَّات الصيدلانية»[٥٧٣].

٥) قواعد الاشتقاق الإبدالي:

إن ما ورد في الفقرتين الأخيرتين السابقتين يثير أيضاً مسائلَ حول طريقة الاشتقاق الإبدالي:

المسألة الأولى التي يثيرها هذا الاشتقاق هي: أيُّ الأحرف أحقّ بالإبدال بها: الأول أم الأوسط أم الأخير. ولكل منها ما يؤيد الإبدال به.

– فمن إبدال الحرفِ الأول مَرَّ بنا: (هَنين وحَنين وأَنين وخَنين ورَنين) التي تدل على تنويعات صوتِ المريض بالتدرُّج صُعُداً.

– ومن إبدال الحرفِ الثاني: الشاسِب والشازِب للضامر، وهَطَل وهَتَل، والكَبْح والكَمْح.

– ومن إبدال الحرف الأخير في الثلاثي: هتَنَ وهتَلَ، والجَلَحُ – لذهاب الشعر – والجَلَهُ والجَلاَ.

---

[٥٧١] د. سلمان قطاية: مصطلحات مسيرات الخيل، مجلة المجمع الأردني ٢٢٣/٣٥.

[٥٧٢] د. عبد الكريم اليافي: تجربتي في تعريب المصطلحات العلمية، مجلة مجمع دمشق ٤/٥٣: ٨٠٦.

[٥٧٣] د. صلاح الدين الكواكبي: مصطلحات علمية ١٣.

ولا نظن أن الدراسة الإحصائية – ولو تَوفَّرت – قادرةٌ على ترجيح أي من الأحرف بالإبدال، ما دام السماع قد ورد بكل منها. ولذا فلا يَسَعُنا إلا تقريرُ أن كلاً من الأحرف: الأول أو الثاني أو الأخير قابلٌ للإبدالِ به، وإن كانت الأمثلة التي سيقت حول إبدال الحرف الأخير أوفَر لما أولاها أصحابُ نظرية ثنائية اللغة من اهتمام؛ على أن المحدَثين أبدلوا – على الغالب – بالحرف الأوسط والأخير.

المسألة الثانية : هي أي الحروف أحقُّ بالإبدال لاستخدامها في تنويع المعنى العام؟ إننا نجد أنفسنا أمام أربعة خيارات:

آ– اعتماد صفة الحروف من حيث الشدة والرخاوة، فيُعطَى للمعنى الأشدّ الحرفُ الأشد، وللمعنى الألْيَن الحرفُ الألين، وعلى هدي من هذا الخيار علَّل ابنُ جني الفرق بين (قَضَم وخَضَم) فقال: «فالخَضْم لأكْلِ الرّطب كالبطيخ وما كان نحوه من المأكول الرَّطْب، والقَضْم للصُّلب اليابس نحو: (قضَمَت الدابةُ شعيرَها)... فاختاروا الخاء، لرخاوتِها، للرطْب، والقاف، لصلابتها، لليابس»[٥٧٤].

ب– وإمَّا اعتماد القيمة التعبيرية للحرف. ومن الأمثلة التي يسوقونها على ذلك، أن الفاء أفادت في كلماتٍ معينة معنى الضَّعْف، يقول الدكتور صبحي الصالح: «ومن أوضح الأمثلةِ على هذه الظاهرة اللغوية العجيبة ما ذكره ابنُ جني من (ازدحام الدال والتاء والطاء والراء واللام والنون إذا ما زجَتهُن الفاءُ على التقديم والتأخير، فأكثر أحوالها ومجموع معانيها أنها للوَهَن والضَّعْف ونحوهما)، أما شواهدُه على ذلك ففيها ما نرضاه ولا يَسَعُنا ردُّه (كالشيء التالف والشيخ الدالف، والدَّنِف المريض، والفتور للضَعْف، والطفل للرَّخْص)... وواضحٌ أن ابن جني يُعَوِّل في هذه الأمثلة طبيعِيِّها ومتكلَّفِها على حرف (الفاء) فهو الذي أفاد بقيمته التعبيرية الخاصة معنى الوَهَن والضعف لدى ممازجته الدال والتاء والطاء والراء واللام والنون»[٥٧٥].

جـ– وإمَّا اعتمادُ مخارج الحروف، كأن يُختار لحرفٍ حلقي نريد إبدالَه حرفاً حلقياً آخر، أو لحرفٍ شفهي حرفاً شفهياً. ومثال ذلك ما اقترحه عبد الله أمين من استعمال (أزْمَة) للضيق المالي، و(أزْبَة) للضيق السياسي، «بإبدال الباء من الميم لتجانسهما أي اتفاقهما مخرجاً واختلافها صفةً»[٥٧٦].

د– وإمَّا اعتمادُ حرفٍ من حروف الكلمة التي يُراد تضمين الكلمة الواقع فيها الإبدال معناها. وهذا ما ذَهب إليه بعضُ المعرِّبين والفيزيائيين باستعمالهم (الكَهْرَس) للكهرب السالب و(الكَهْرَج) للكهرب الموجب. و(أُوَيِّم) للأوَيّل المعتدل[٥٧٧]. حيث أخذ السين من كلمة (سالب) والجيم من كلمة (موجب) والميم من كلمة (معتدل)، مع أن الميم ليست حرفاً أصلياً فيها. ومثله ما أخذ به الدكتور سلمان قطاية في مسيرات مصطلحات الخيل حيث عد (الكَبْح) هو المعنى الأصلي، ونوَّع عليه؛ فخصص أحرفاً من الكلمات التي أراد تضمينها الكبح فقال: (الكَمْح) للإيقاف الأمامي

---

[٥٧٤] ابن جني: الخصائص ٢/١٥٧–١٥٨.

[٥٧٥] د. صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة ١٥٣–١٥٤.

[٥٧٦] عبد الله أمين: الاشتقاق ٣٧٠.

[٥٧٧] ينظر: ص١٦٢ من هذا البحث.

رامزاً للأمامي بالميم، و(الكَمْخ) للخلفي رامزاً بالخاء للخلفي[٥٧٨]. وإن كان ثمة فرق بين المثالين؛ فالياقي ولَّد معتمداً الإبدال وقطاية ترجم مخصِّصاً إبدالاً قديماً.

والذي نراه، أن الأهمَّ في هذه المسألة ليس هو ترجيحَ خيارٍ على آخر أو طريقةٍ على أخرى، بل هو ألاَّ يؤدي الإبدالُ المقْتَرَح إلى حالةٍ من تنافرِ الحروف ممَّا يتعارض والبنية الصوتية العربية.

لقد حاول بعضُهم أن يَحْصُر الإبدال بين الحروف المتقارِبة مخرجاً أو صفةً، لكن استقراء حالات الإبدال بيَّنت أنَّه قد وقع بين حرفَيْن متقاربَيْن أو متباعدَيْن، فمن وقوعه:

- بين حرفين متجانسَيْن أي متفقين مخرجاً مختلفَيْن صفةً كالزاي والسين: (الرِّجز والرِّجس).
- أو متقاربَيْن مخرجاً مُتَّحدَيْن صفةً كالحاء والهاء نحو: قَحِل وقَهِل إذا يَبِس.
- أو متقاربين مخرجاً وصفةً كالعين والهمزة في زُعاف وزُؤاف.
- أو متقاربَيْن مَخْرَجاً متباعدَيْن صفةً كالقاف والكاف نحو: امتك الضَّرْع وامتَقَّه: إذا رضع ما فيه.
- أو متقاربَيْن صِفةً متباعدَيْن مخرجاً كاللام والراء في نحو: مُجَلَّف ومُجَرَّف لمن ذهب ماله.
- أو متباعدَيْن مخرجاً متحدَيْن صِفة كالميم والنون في نحو: الغَيْم والغَيْن.
- أو متباعدَيْن مخرجاً وصفةً كالجيم والحاء في نحو يجوس ويحوس[٥٧٩].

هذه النتيجةُ، وإنْ لم تُعْجب لغويِّين معاصرين، لأنها تُذْهب هيبة نظرية القيمة التعبيريَّة للحرف العربي[٥٨٠]، فإنهم لم يجدوا ما يدفعونها به، اللهم إلا ما نُقل عن ابن سيده من أنه صرَّح: «ما لم يتقارَب مخرجاه البتة، فقيل على حرفين غيرِ متقاربَيْن فلا يُسَمَّى بَدلاً، وذلك كإبدال حرفٍ من حروف الفم من حرفٍ من حروف الحَلْق»[٥٨١]، وما نُقِل عن ابن جني من أنه لم يَعُدَّ (جاسوا وحاسوا) من الإبدال؛ لأن الجيم ليست أخت الحاء[٥٨٢]. ولكن ما حيلتُنا إنْ كان ابنُ قتيبة قد نَقَل لنا عن العرب قولَهم: (عانَشْتُ الرجلَ وعانَقْتُه)[٥٨٣] فأبدل حرفاً شَجْرياً من حرفٍ حلقي؟ وإذا كان ابنُ عصفورٍ الإشبيلي قد نَقَل لنا أن العرب قالت: (أَقَّتْ ووَقَّتَتْ)[٥٨٤] فأبدل حرفاً حلقياً من فَمَوي؟ وغيرها كثير مما جمعه السيوطي في مزهره[٥٨٥].

---

[٥٧٨] ينظر: ص١٦١ من هذا البحث.

[٥٧٩] عبد الله أمين: الاشتقاق ٣٥٤-٣٦٧.

[٥٨٠] د. صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة ٢٤٦.

[٥٨١] ابن سيده: المخصص ٢٧٤/١٣.

[٥٨٢] د. صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة ٢٦٦.

[٥٨٣] ابن قتيبة: أدب الكاتب ٣٧٦.

[٥٨٤] ابن عصفور: الممتع في التصريف ٣٣٢/١.

[٥٨٥] السيوطي: المزهر ٤٦٢/١ وما بعدها.

وممن حرَص على أن يُقَعِّد للإبدال الشيخ عبد الله العلايلي إذْ يقول: «وينبغي أن يَخْضَع لشروط حتى لا يكون سبباً لاشتراك قريب:

– ألا يُستوفَى من مادة الإبدال كلُّ موازين التصريف، فلا يصاغ منه مصدرٌ وما أشبهه اكتفاء بمصدر الأصل، ولا يزاد فيها زيادات تصريفية.

– ألا تجري عليها زيادةُ الاشتقاق.

– ألا تُعَمَّم في كلِّ دوائر الثلاثي.

– أن تُذْكَر في مادة المبدَل منه لا في مكانها بحسب اقتضاء الحرف»[٥٨٦].

ولعل العلايلي كان يرمي من شروطه إلى صون نظريَّة (التقاليب الستة) من أن تُمَس، لأن إجراء التصريف على الكلمة الواقع فيها الإبدال سوف يؤدي إلى توليدِ جذرٍ لغوي جديد يَستَعْصي على إيجاد علاقةٍ بين معناه ومعاني جذرٍ لغوي قديم بالأحرف ذاتها، فلو أجرَيْنا على مصطلح (التختير)، الذي سبق ذكرُه، لنوعٍ معيَّن من أنواع التخدير إجراءات التصريفِ لأدَّى بنا ذلك إلى (خَتَّر وختَر) الذي قد لا يسهُل إيجاد علاقة بينه وبين معنى الجذر القديم (خَتَر) وهو نقض العهد والفساد. مع أن القدماء أنفسهم استعملوا (الخَتَر) بمعنى (الخَدَر) أيضاً.

والذي نراه أن الإبدال اشتقاقٌ، والاشتقاقُ توليدٌ، وما وُلِد من صُلْب اللغةِ، حروفِها وأصواتِها وأبنيتِها، صار ابناً شرعيّاً لها تسري عليه كلُّ أنظمتِها اللغوية مع الزمن، شئنا ذلك أم أبينا. وكنا ذكَرْنا ما ورد في لسان العرب من قول أبي منصور الأزهري: «والعرب تُبدل الطاء تاء لقرب مخرجِهما، قالوا: متَّ ومطَّ ومدَّ»[٥٨٧]، فهل وقفت العرب عند هذا الإبدال في الجذر ولم تُجْرِ عليه أشكالَ التصريف؟ ألم تَصُغْ من كلٍّ منهما مصدراً ومضارعاً وصفاتٍ؟ بلى قد فعلت ذلك فقالت من (مَتَّ): المتَات: ما مُتَّ به، الموَاتّ: الوسائل، تَمَتَّى بالحبل: اعتمد. وقالت من (مَطَّ): يمُط، يَتَمَطَّط، المطْمَطة، المطِيطة (طينٌ لزج)...[٥٨٨]

ثم إذا كنا نشتق من الكلمة المعرَّبة ونُجري عليها قوانينَ العربية وهي أجنبيةٌ عنها أصلاً، أفيصح أن نَحْرِم ذلك الكلمةَ العربية المولَّدة بالإبدال؟

إننا نرى أن الإبدال مَنْجم غنيٌّ للتوليدِ والاشتقاق، وأنه لم يُوظَّف حتى الآن لخدمة اللغة كما يَجب؛ ونرى أن أهمَّ مجال يمكن الإفادة منه فيه هو الفروقات النوعية في مسمَّيات أشياء لم يألفْها العرب في بيئتهم، أو مسمَّيات أدَّى إليها التقدُّم العلمي والتقني.

ولنضرب مثلاً بتسميات الألوان؛ لقد أقرَّ مجمع القاهرة في دور انعقاده الرابع سنة ١٩٣٧ مصطلحاتٍ للألوان الفرعية فقال: «أصفر فاقع، أصفر ليموني، أصفر كرومي ناصع، أصفر كرومي قاتم، أزرق كوبالتي، أزرق رمادي، أزرق

---

[٥٨٦] عبد الله العلايلي: مقدمة لدرس لغة العرب ٢٤١.

[٥٨٧] ينظر: ص١٥٧ من هذا البحث.

[٥٨٨] ابن منظور: لسان العرب – مت، مط.

سماوي، أزرق بروسي، أخضر زرعي، أخضر هوكر، أخضر زمردي، أخضر نيوني»[٥٨٩]. وهي كما نرى مصطلحات تقوم على التراكيب الوصفية والمعقَّدة أحياناً. فما المانع من أن يُلجأ إلى ظاهرةِ الإبدال للإفادة منها في توليد مصطلحاتٍ من كلمة واحدة؟ ويمكن في هذه الحالة إبدالُ أحد أحرف اللون الأساسي واختيارُ الحرف البديل مما يُلْمِح إلى اللون المراد، كأن يقال: (أصفل)، بدل أصفر ليموني و(أصفك) بدل أصفر كرومي، و(أصفق) بدل أصفر قاتم. وأن يقال (أزرب) بدل أزرق بروسي. وهذه هي الطريقة التي لجأ إليها بعض معربي جامعة دمشق عندما قالوا (كهرس) بدل كهرب سالب. قد يبدو هذا الطرح غريباً بعض الشيء، لكن غرابته ستزول متى عرفنا أن العرب استخدمت الإبدال للتعبير عن الفروق اللونية بالذات، ورد في ديوان الأدب: «الأَغْثَر قريب من الأغْبَر... والأغْبَس الذي على لون الذئب.. والأَغْثَم الذي غَلب بياضه سوادَه»[٥٩٠]. وجاء في مخصص ابن سيده: «في العين الشَّهَل والشُّهْلَة، وهو أن تُشْرَب الحدقة حمرةً ليست خطوطاً كالشُّكلة، ولكنها قِلَّةُ سواد الحدقة حتى كأن سوادَها يضرب إلى الحمرة... وفيها الشَّكلة والشُّكلة: وهي حُمْرة تخالط البياض، ورجل أشكل وامرأة شكلاء»[٥٩١]. ودون النظر إلى أي الكلمتين هي الأصل وأيها المبدَل فيها؛ فإن استخدامَ ظاهرة الإبدال للتنويعات اللونية عند العرب باديةٌ للعيان هنا.

ولنضربْ مثلاً آخر مما لم يكن شائعاً في البيئة العربية الصحراوية وهو كلمة (الثلج)، فمن الطبيعي ألاَّ يكونَ لها في لغتنا تسمياتٌ عِدَّة تدل على حالاته وتنوعاته كما في اللغة الفنلندية[٥٩٢] مما يَجْبَه المترجم بوحداتٍ غير قابلةٍ للترجمةِ مباشرة، فلا بد من مواجهتها، إمَّا بالتعريب وإما بالترجمة بتراكيبَ وصفية أو إضافية؛ ولا نرى مانعاً يحول دون الإفادة من ظاهرة الإبدال في العربية، كأن يقال في الثلج المختلط بالبَرَد (ثَبْج) وللمختلط بالمطر (ثَمْج) وللمصحوب بريح شديدة (ثَرْج)، أو غير ذلك مِمَّا قد لا يتجافى عنه السمع.

وإذا كان من المحدَثين من شَرَط لِصحة الإبدال شُروطاً، فإن منهم من رفَضَ استخدامَه لتوليدِ ألفاظ جديدة، كتوليد (الإزغاء والإسغاء) من (الإصغاء)، بحجة مجافاة ذلك للذوق السليم، ولِما فيه من تشويهٍ للعربية وتجاوزٍ على هويتها، وأنه لم يسمع من القدماء أنهم دَعَوا إلى اتخاذ الإبدال سبيلاً إلى توليد ألفاظٍ جديدة.[٥٩٣] وهي حُجَجٌ لا يؤيدها الواقع، فتشويه العربية والتجاوزُ على هويتها ليس سببُه – إن وقع – الإبدالَ، بل لأن المبْدِل لم يراع النظام الصوتي للعربية. أمَّا أنَّ القدماء لم يَدْعُوا إليه – مع أنهم دَرَسوه – فمردُّه إلى أنَّ الحاجة لم تُلْجِئْهم، ولو أَلجأَتْهم لفَعَلوا.

---

[٥٨٩] مجمع القاهرة: مصطلحات الألوان التي أقرها المجمع، مجلة مجمع القاهرة ٢٢/٤–٢٣.

[٥٩٠] الفارابي: ديوان الأدب ٢٧١/١–٢٧٢.

[٥٩١] ابن سيده: المخصص ٩٩/١–١٠٠.

[٥٩٢] د. فوزي عطية: علم الترجمة ١٩٥.

[٥٩٣] د. جميل الملائكة: المصطلح العلمي ووحدة الفكر، مجلة المجمع العراقي ٣/٣٤: ١٠٩.

(٣) الاشتقاق التقليبي

القلبُ اللغوي أو الاشتقاق الكبير: «وهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية فتعقدَ عليه وعلى تقاليبه الستَّة معنى واحداً، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرَّف من كلٍّ واحد منها عليه»[٥٩٤] وفيه تُحْفَظ المادة دون الهيئة[٥٩٥]. ومن أمثلتهم على ذلك أن مادة (ق ول) – أصل (قال) – وتقاليبها الستة: (ق ل و) (و ق ل) (و ل ق) (ل وق) (ل ق و)، أين وقعَتْ فهي بمعنى الخِفَّة والسرعة؛ فالقول يخِفُّ له الفم واللسان؛ والقِلْو: حمارُ الوحش وذلك لخفَّته وإسراعه؛ والوَقْل للوعل وذلك لحركته، وَوَلَقَ: إذا أسرعَ؛ ولَوَقَ: ومنه التَّلْويق وهو إعمالُ اليد بالطعام وتحريكه، واللَّوقةُ: الزُّبْدة لخِفَّتها، واللَّقْوَة للعُقاب قيل لها ذلك لخِفَّتها وسُرعة طيرانها[٥٩٦]. ومن أمثلتهم أيضاً أن (جَبَر) وتقاليبها أين وقعت فهي للقُوَّة والشدَّة، منها (جَبَرْتُ) العَظْمَ والفقيرَ إذا قوَّيْتُهما وشدَدْتُ منهما، و(الجَبْر) الملِك لِقوته وشِدَّته، ومنها رجل (مُجَرَّب) إذا جربته الأمور؛ وكذلك (البَرَج) لِنقاءِ بياض العين وصفاء سوادها وهو قوةُ أمرِها.....»[٥٩٧].

والقلب اللغوي على نوعين: لفظيّ ومكانيّ.

– فاللفظي نحو قولهم: (رَعَمْلي) بدل لَعَمْري، «وما أَيْطَبَه بدل أَطْيَبَه»[٥٩٨]. وهو ما لا نَعُدُّه قلباً، فإنْ هُوَ إلا من أخطاءِ النطق وأغاليطِ الكلام.

– أما المكاني: فهو القائم على تقليبِ مواقعِ الحروف وهو المقصودُ بكلامنا عند إطلاقه.

١) القلب عند القدماء:

«وبالقَلْبِ المكاني قال كثيرٌ من علماء اللغة والنحو على مر العصور، قال به الخليلُ وسيبويه والمازني والأزهري وابنُ دريد وابن جني»[٥٩٩] وورد من هذا القلب جملةٌ من الألفاظ تتعاورها كتبُ اللغة، نحو جَبَذ وجَذَب، ورَبَضَ ورَضَبَ[٦٠٠]، وأَنَتَ ونَأَت بمعنى (أَنَّ)[٦٠١]. ومجموع ما نقله السيوطي في مزهره نحوٌ من خمسين مثالاً معظمُه مما قُلِب فيه حرفٌ واحد لا غير.

وثمة ملاحظات حول ما يدخلُه القلب، هي:

---

[٥٩٤] ابن جني: الخصائص ١٣٤/٢. وذكرنا أن ابن جني كان يسميه الاشتقاق الأكبر.

[٥٩٥] السيوطي: المزهر ٤٣٧/١.

[٥٩٦] ابن جني: الخصائص ٨/١-٩.

[٥٩٧] المرجع نفسه: ١٣٥/٢.

[٥٩٨] السيوطي: المزهر ٤٧٦/١.

[٥٩٩] د. حسين شرف: القلب المكاني، مجلة مجمع القاهرة ١١٦/٤٢.

[٦٠٠] ابن دريد: جمهرة اللغة ٢٦٠/١، والسيوطي: المزهر ٤٧٦/١-٤٧٧.

[٦٠١] ابن منظور: لسان العرب – أنن.

أ- ذكر ابن جني أن القلب يكون في الأصول الثلاثية؛ ولكن نُقِلت كلمات تدل على أنه وَقَع في الثلاثي المزيد نحو: أَذْهَبَ وأَهْبَذَ، وفي الرباعي المجرَّد نحو جَهْجَهْتُ بالسبعِ وهَجْهَجْت، وفي مزيدِه نحو اضْمَحل وامْضَحَلَّ؛ وفي غير الأصول من المشتقات نحو: أسير مُكَبَّل ومُكَلَّب، وماء مُسَلْسَل ومُلَسْلَس[٦٠٢]. وهذا كلُّه مقبولٌ ما دام السماع قد وَرَد به. لكن ما ليس مقبولاً أن تُطْرَد قاعدةُ القلبِ على الأعجمي المعرَّب فيقال بأن الزبَرْدَج مقلوبُ الزَبَرْجَد[٦٠٣]، والأشد إنكاراً منه وما لا يمكن حملُه إلا على الوهم قولُ من قال بأن (الفَنْزَج) - وهو فارسي معرب بمعنى اللعب - مقلوب من (الزَّفْن) العربي الصحيح بمعنى الرقص[٦٠٤].

ب- ذهب الكوفيون إلى وقوعه في الأفعال وسواها كَبَكَل ولَبَك، وطامِس وطاسِم، وردَّه البصريون في الأفعال والمصادر، رأوه لغة وأثبتوه في مشتقات المعاني، كما في (جرف هارٍ وهائر)[٦٠٥] على أن السماع ورد بقول الكوفيين.

ج- وزادَ السخاوي في شرح المفصل: «إذا قَلَبوا لم يجعلوا للفَرْعِ مصدراً لئلا يلتبس بالأصل، ويُقْتَصر على مصدر الأصل ليكون شاهداً للأصالة نحو: يئس يأساً، وأيس مقلوب منه ولا مصدرَ له. فإذا وُجد المصدران حَكَم النُّحاةُ بأن كلَّ واحد من الفعلين أصلٌ وليس بمقلوبٍ، نحو جبذ وجذب؛ وأهلُ اللغة يقولون بأن ذلك كلَّه مقلوب»[٦٠٦]. وكان هذا الاعتراض قد أُثير حول الإبدال أيضاً، ولكننا نرى أنه لا مانع يحول بعد وقوع القلب في كلمة، دون قبول تصريفاتها عند الحاجة.

إن الإحساسَ بالعلاقة بين تقاليب الجذر العربي قديمٌ لدى اللغويين، فإن إمامَهم الأول الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٠هـ) بنى معجمه الشهير (العين) آخذاً بمبدأ التقاليب. قال في «باب العين والجيم والسين معهما: ع ج س، ع س ج، ج ع س، س ج ع مستعملات. س ع ج، ج س ع مهملان. عجس: العَجْسُ شدَّةُ القبض على الشيء... العَسَجُ: مدُّ العنق في المِشْي، والعَوْسَج شجر كبير الشوك... والجَعْس: العَذِرَة، والجُعْسُوس اللئيم؛ وسَجَع الرجل: إذا نطق بكلامٍ له فواصل كقوافي الشعر من غير وزن»[٦٠٧].

كان لنظرية التقاليب -كما لِكلِّ نظريةٍ لغوية - أنصارٌ ومعارضون أشهر من تحمَّس لها من القدماء أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني. وأبرزُ من عارضَها ابن دستوريه وابنُ فارس والسيوطي. أما ابنُ دستوريه فقد أَبْطَل القلب اللغوي كلَّه ورأى أن ما جاء منه إنما هو لغاتٌ لقومٍ متباينين، ومن الجائز أن يتم تعاورها بعد الذيوع والانتشار، إنْ كُتِب للكلمة المقلوبة ذيوع[٦٠٨].

---

[٦٠٢] عبد الله أمين: الاشتقاق ٣٨٦-٣٨٧.

[٦٠٣] عبد الله أمين: الاشتقاق ٣٨٧.

[٦٠٤] عبد الله العلايلي: مقدمة لدرس لغة العرب ١٥١.

[٦٠٥] من قوله تعالى من سورة التوبة: {أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ} [التوبة: ١٠٩/٩] .

[٦٠٦] عبد الله العلايلي: مقدمة لدرس لغة العرب ٢٠٤ - والمزهر: ٢٨٥.

[٦٠٧] الخليل بن أحمد: العين ٢١٢/١-٢١٤.

[٦٠٨] د. حسين شرف: القلب المكاني، مجلة مجمع القاهرة ١١٤/٤٢.

وأما ابنُ فارس فقد قال في فقه اللغة: «من سنن العرب القلبُ، وذلك يكون في الكلمة ويكون في القصَّة (العبارة)؛ فأمَّا الكلمة فقولهم: جَبَذ وجَذَب وبَكَل ولَبَك، وهو كثير؛ وقد صَنَّفَه علماءُ اللغة، وليس في القرآن شيءٌ من هذا فيما أظن»[٦٠٩]. قد لا تحمِل هذه العبارةُ معارضةً واضحةً من ابن فارس، لكن الذي يوضِّح معارضَته القوية هو منهجُه في معجمه (مقاييس اللغة). إذ من المعروف أن ابن فارس ذكر لبعض الجذور أصلَيْن أو ثلاثةَ أُصول. قال – مثلاً – في باب الباء والصاد وما يثلثهما: (بصر) الباء والصاد والراء أصلان، أحدهما العِلْم بالشيء، يقال: هو بصيرٌ به... أما الأصل الآخر فبُصْر الشيء غِلَظُه»[٦١٠] فكيف يستقيم هذا القولُ مع مَنْ يذهب إلى أنَّ (بصر وصرب وربص وصبر وبرص ورصب) كلها تدور في أصلٍ واحدٍ مشترك؟ بل إنه ذهب إلى أن بعض الجذور تحمل خمسةَ أصول، قال: «(أجل): اعلم أن الهمزة والجيم واللام يدل على خمسِ كلمات متباينة لا يكاد يمكن حملُ واحدةٍ على واحدة من جهةِ القياس، فكلٌّ واحدةٍ أصلٌ في نفسها، فالأجَلُ: غاية الوقت، والإجْل: القطيعُ من بَقَر الوحش.. والأجْل: مصدر أَجَل عليهم شَرّاً أي جناه، والإجْل: وجَعُ العُنُق..والمِأْجِل: شِبْهُ حوضٍ واسع»[٦١١]. يقول هذا ابن فارس في تقليب واحدٍ من (أجل) جاعلاً له خمسةَ أصولٍ أي معانٍ عامة، في حين أن أصحابَ نظرية التقاليب يقولون بأن هذه المادة وتقاليبها الستة، المستعمل منها والممَات، وهي (أَجَل، أَلَج، لجَأ، لأَج، جَلأَ، جَأَل) تدور كلُّها في إطارِ معنى عام مشترك.

وأما السيوطي فقال معقِّباً على نظريَّة التقاليب عند ابن جني: «وهذا مما ابْتَدَعه الإمام أبو الفتح بن جني، وكان شيخه أبو علي الفارسي يأنَسُ به يسيراً. وليس مُعْتَمَداً في اللغة، ولا يَصِحُّ أن يُسْتنبط به اشتقاق في لغة العرب. وإنما جَعَله أبو الفتح بياناً لِقوَّةِ ساعده وردِّه المختلفاتِ إلى قَدرٍ مشترَك»[٦١٢]. ثم يُعَلِّل السيوطي موقفه من هذا الاشتقاق الكبير تعليلاً علميّاً قَلَّ نظيره عنده، إذْ يقول: «وسبَبُ إهمالِ العرب وعدمِ التفاتِ المتقدِّمين إلى معانيه أنَّ هذه الحروفَ قليلة، وأنواع المعاني المتفاهَمة لا تَكاد تَتَناهَى فخَصُّوا كلَّ تركيبٍ بنوعٍ منها ليفيدوا بالتراكيب والهيئات أنواعاً كثيرةً، ولو اقتصروا على تغايُر المواد حتى لا يَدُلُّوا على معنى الإكرام والتعظيم إلا بما ليس فيه من حروفِ الإيلامِ والضرْب لمنافاتهما، لضَاقَ الأمرُ جِداً، ولاحتاجوا إلى حروف لا يجدونها، بل فرَّقوا بين (مُعْتِق ومُعْتَق) بحركةٍ واحدةٍ حصَلَ فيها تمييز بين هذين... ولا يُنْكَر مع ذلك أن يكونَ بين التراكيب المتَّحدة المادةِ معنى مشتركٌ بينها هو جنسٌ لأنواعِ موضوعاتها، ولكن التَّحَيُّل على ذلك في جميعِ مواد التراكيب كطَلَبٍ لعنقاء مُغْرب، ولم تُحْمَل الأوضاعُ البشرية إلا على فُهومٍ قريبةٍ غيرِ غامضة على البديهة، فلذلك فإن الاشتقاقات البعيدة جداً، لا يَقْبَلُها المحقِّقون»[٦١٣].

---

[٦٠٩] السيوطي: المزهر ٤٧٦/١.

[٦١٠] ابن فارس: المقاييس ٢٥٣/١.

[٦١١] ابن فارس: مقاييس اللغة ٦٤/١.

[٦١٢] السيوطي: المزهر ٣٤٧/١-٣٤٨.

[٦١٣] المصدر السابق نفسه.

إنَّ نص السيوطي هذا يحمل أيضاً نقداً موضوعياً لنظرية القيمة التعبيرية للحرف العربي المرتبطة بنظرية التقاليب. وهي أكثرُ النظريات خلافيَّة بين اللغويين، لأن اعتقادها يُلْزِم –كما أشار – بألاَّ يُعَبَّر عن معنى المِدْح مثلاً بحرف من حروف معنى الذم، ولما كان هذا غير ممكن دلَّ ذلك على عدم اطِّراد النظرية إن لم نقل عدم صِحَّتها.

لكنَّ مثلَ هذه الاعتراضات ما كانت لتغيبَ عن ابن جني الإمامِ الثاني للغويين العرب، ولذا فهو لم يَدَّع اطرادَ نظريَّتِه، بل نبَّه على ذلك قائلاً: «واعلم أنّا لا نَدَّعي أن هذا مُسْتَمِرٌّ في جميع اللغة، كما لا نَدَّعي للاشتقاق الأصغر أنه في جميع اللغة، بل إذا كان ذلك الذي هو في القسمة سُدسُ هذا أو خُمسُه مُتَعذِّراً صعباً، كان تطبيقُ هذا وإحاطتُه أصعبَ مذهباً وأعزَّ مُلْتَمَساً»[٦١٤].

٢) الاشتقاق التقليبي لدى المحدثين:

انحصرَتْ دراساتُ المحدثين حول هذا النوع من الاشتقاق في ثلاثة محاور: الموقفُ من ظاهرة القلب والتقاليب الممكنة للجذور العربية، والموقفُ من مَقُولة القيمة التعبيرية الموحيَة للحرف العربي لارتباطها بظاهرةِ القلب، ثم مَدى الإفادة العملية من هذه الظاهرة في وضع المصطلح الجديد.

آ– انقسم المحدَثون حول نظرية التقاليب الممكنة للجذور العربية، وإن كان معظمُهم يَقْصُرُها على التقاليب الستة من الجذر الثلاثي، ويستبعد تقاليبَ الجذرَيْن الرباعي والخماسي. ففي حين رآها بعضُهم ممثِّلةً للنضج اللغوي عند العرب وأنها أَفْعلُ من نظريةِ الإبدال في تنمية الثروة اللغوية[٦١٥]، أزرى بها آخرون قائلين إن «القسمة العقليَّة لمعرفةِ التقاليب المحتَمَلة لِمادةٍ ما ليست إلا لَغْواً أو عبثاً، ولولا الرغبةُ في تبيان مفاسِدها لما سوَّدْنا بياضَ هذا القرطاس بهذه التقاليب التي تُشْبِه رُموزَ الحساب أو اصطلاحات المنطق؛ فهي بهذا كلِّه أبعدُ المباحث عن منهج فِقْه اللغة الذي لا تُدْرَس فيه إلا الحقائقُ الظاهرة لمعرفة ما وراءها من الخصائص والأسرار. لقد قال (مِيّيه Meillet) في أمثالِ هذه المباحث وأصابَ: إنها من بين أبحاثِ علم اللسان كافةً أدقُّها وأقلُّها يقيناً، ومن ثَمَّ كثرُ فيها عَبَثُ الهواة»[٦١٦]. إن الدراسات الإحصائية المعاصرة للأصول التي يمكن أن تؤدي إليها التقاليب الممكنة أكَّدت ما ذكَره الخليل من أنها تبلغ (١٢٣٠٥٤١٢) أصلاً[٦١٧]. منها (٧٥٦) من مقلوب الثنائي و(١٩٦٥٦) من الثلاثي و(٤٩١٤٠٠) من الرباعي و(١١٧٩٣٦٠٠) من الخماسي، المستعمل منها أقل من ١% من مجموعها، والباقي مُهْمَلٌ لا سيما تقليبات الرباعي والخماسي. وهذا ما جَعَل أنصارَ النظريَّة ينبِّهون على أن عملَ القلب خاصٌّ في محيط الثلاثي لا يتجاوزه إلى غيره، وأن «ما مِن ثلاثي يمكن فرضُه إلا وضَعَ العرب عليه، بيد أنه لم يتم وضع كلِّ مواده دائماً»[٦١٨]. وهذه النظرية هامَّةٌ جِداً للقائلين بوَحدةِ أصلِ اللغات،

---

[٦١٤] ابن جني: الخصائص ١٣٨/٢.

[٦١٥] د. أسعد علي: تهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي ٦٧.

[٦١٦] د. صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة ٢٣١.

[٦١٧] د. يوسف العش: أولية تدوين المعاجم..، مجلة مجمع دمشق ١٦/٩–١٠: ٤٦٨.

[٦١٨] عبد الله العلايلي: مقدمة لدرس لغة العرب ٢١٣.

لأن التقاليب الممكنة للجذور تُقَوي احتمالاتِ اللقاء فيما بينها، وبوساطتها قد يُتَعرَّف على الأصل الأقدم لتلك الجذور.

ب- أما مَقُولةُ القيمة التعبيرية للحرف العربي فلم تكن أكثرَ قَبُولاً؛ لأنه «إذا كان كلُّ حرفٍ في كل مادة يتمتَّع بهذه الدلالة السحرية الذاتية، فلا ضير في تقليب كلِّ مادة على وجوهها المحتملَة، ولا ضيرَ في أن تأتي فاء الكلمة في موضع العين، ولا أن تَحلّ العين محل اللام والفاء، فإن كل حرف منها - قُدِّم أو أُخِّر - يوحي بمدلوله الذاتي الخاص»[٦١٩].

ج- أما التطبيق العملي لنظرية القلب، ومدى الإفادة منها في الاشتقاق وتوليد ألفاظ جديدة، وهو ما سميناه الاشتقاق التقليبي، فهذا ما يُهمنا، ومع ذلك فلم نجد - على حدِّ علمنا - من المعرِّبين والمصطلحيِّين من أَفاد منه فيما ولَّده من ألفاظٍ ومصطلحات؛ لكننا وجَدْنا دراسةً مشفوعة بمثالَيْن يدعو فيها صاحبها الأستاذ عبد الله أمين إلى توظيف هذا النوع من الاشتقاق، يقول فيها: «وهذا الضرب من الاشتقاق يمكن الانتفاعُ به كالضرب السابق (الإبدالي)؛ وذلك في اشتقاق اسمَيْن مثلاً من أحرف مادة واحدة لمِسَمَّيَيْن متشابهَيْن في الشكل والعمل أو في أحدهما. فكل اسمين بينهما قَلْبٌ ويجمعُهما معنى واحد يمكن أن يُسَمَّى به مُسَمَّيان متشابهان في الشكلِ والعمل أو في أحدهما، إنْ كان بين المسمَّيَيْن ملاءمةٌ، مثال ذلك (لُعْطَة وعُلْطَة)، وهي خَطٌّ بسوادٍ أو صُفرةٍ تخطُّه المرأة في خدِّها، يمكن أن يُطلَق أحدُهما على المادة السوداء التي تُزَجَّج بها الحواجب، والآخر على الحمراء التي تُطْلَى بها الخدودُ والشفاه. و(السِّوار) معروفٌ وهو حَلْيٌ يُحيط بالمعصم من ذهب أو فضة، و(الرَّسْوَة) ما كان من خَرَزٍ، ويمكن أن يُطْلَق على ما كان من ماسٍ مثلاً»[٦٢٠].
كما دعا بعضُهم إلى عد (القلب) من جملةِ طرائق نموُّ العربية[٦٢١].

وعلى العكس من هذا، سمِعْنَا من يرفُض استعمال هذا الاشتقاق في توليد الألفاظ والمصطلحات، يقول أحد المصطلحيِّين وهو الدكتور جميل الملائكة بعد أن عدَّد طرائق التوليد اللغوي: «وفي هذا كلِّه مَغْنَاةٌ عمَّا صارَتْ ترتفع به أصواتُ بعضِهم من المناداةِ بتقليب حروفِ الكلم العربي، لاستحداثِ ألفاظٍ جديدة، كأن نَصوغ من (ضَمِن) ألفاظاً مثل (مَنَض ومَضَن وضَنَم) كأنَّ معجماتنا خلَتْ وخوَتْ من آلاف الألفاظ المهجورة فأصبَحْنا بمسيسِ الحاجة إلى مثل هذه المستحدَثات الغريبة»[٦٢٢].

إن ما نراه في هذا النوع من الاشتقاق أنه رصيدٌ احتياطي في طرائق التوليد العربية. وإذا كان لدينا حتى الآن مندوحةٌ عن استخدامه في الأوضاع اللغوية الجديدة، فإننا لا نستبعد أن يأتي يومٌ قد يُصبح فيه مِمَّا لا غِنى عنه. «وسيان لدينا أكانَ هذا القانون في طبعِ العربي أم لا ما دام يَسُدُّ عِوَزنا وفيه البلاغُ، ويَنزِل من طبعنا منزلةَ ما لم يكن العربي ينبو عنه

٦١٩] د. صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة ٢٢٨.

٦٢٠] عبد الله أمين: الاشتقاق ٣٨٨.

٦٢١] د. عبد الكريم خليفة: نحو معجم موحَّد لألفاظ الحضارة، مجلة مجمع القاهرة ١٧٩/٥٣.

٦٢٢] د. جميل الملائكة: المصطلح العلمي ووحدة الفكر، مجلة المجمع العراقي ٣/٣٤: ١٠٩.

أو يُنكر أمره»[٦٢٣] وإننا لا نشرط أخذَه من فعلٍ أو اسم أو مشتق كما فعل النحاة، كل ما نشرُطه هو ألاّ يؤدي القلبُ إلى لفظٍ تتنافر حروفُه مِمَّا يُخرجه من دائرةِ الفصاحة، وألاّ يُستخدم إلا لضرورةِ الوضعِ العلمي.

٦٢٣] عبد الله العلايلي: مقدمة لدرس لغة العرب ٢٠٩.

(٤) الاشتقاق النحتي

«معنى النحت أن تُؤخَذ كلمتان، وتُنْحَت منهما كلمةٌ تكون آخذةً منهما جميعاً بحَظٍّ، والأصلُ في ذلك ما ذكره الخليلُ من قولهم: حَيْعَل الرجلُ إذا قال: حيَّ على...»[٦٢٤]. هذا ما وَضَعه ابنُ فارس من تعريفٍ لهذه الظاهرة اللغوية في العربية، وقد كرَّره في كتابه (فقه اللغة) على ما نَقل السيوطي من قوله: «العربُ تَنْحَت من كلمتَيْن كلمةً واحدة، وهو جِنْسٌ من الاختصار، وذلك نحو: رجلٌ عَبْشَمي، منسوبٌ إلى اسمَيْن... وهذا مَذْهَبُنا في أنَّ الأشياءَ الزائدةَ على ثلاثةِ أحرف فأكثرُها منحوتٌ، مثل قول العرب للرجل الشديد ضِبَطْر من ضَبْط وضَبْر... وفي الصِّلْدِم أنه من الصَّلْد والصَّدْم»[٦٢٥].

أمَّا المحدَثون فقد زادُوا التعريفَ السابق بعضَ التأصيل والتَّفصيل. يقول عبد الله أمين في تعريفه – بعد أن يسمِّيَه الاشتقاق الكُبار –: «النحتُ في اللغة القَشْرُ والبَرْيُ والتَّرقيقُ والتسويةُ، ولا يكون إلا في الأجسام الصُّلْبة كالخَشَبِ والحَجَرِ ونحوهما. والنحتُ في اصطلاح أهلِ اللغة أخذُ كلمةٍ من كلمتَيْن أو أكثر، مع المناسبة بين المأخوذِ والمأخوذِ منه في اللَّفظِ والمعنى معاً، بأن تَعْمَد إلى كلمتَيْن أو أكثر فتُسقِطَ من كلٍّ منها أو من بعضها حرفاً أو أكثرَ، وتَضُمَّ ما بقي من أحرفِ كلِّ كلمةٍ إلى الأخرى، وتُؤَلِّفَ منها جميعاً كلمةً واحدةً فيها بعضُ أحرف الكلمتين أو الأكثر، وما تَدُلاَّن عليه من معان»[٦٢٦].

١) أشكال النحت وحالاته:

أ- نَحْتٌ فِعْلي من اسمَيْن، وذلك بصياغة فعلٍ رباعي منهما على وزن (فَعْلَل)، نحو (بَسْمَل) إذا قال: بسم الله.

ب- نحت فعلي من جملةٍ، وذلك بصياغةِ فعلٍ رباعي منها على وزن (فَعْلَل)، نحو (حَوْلَق) إذا قال: لا حولَ ولا قُوَّةَ إلا بالله. وبَأبأَ إذا قال: بأبي أنت....

جـ- نحت اسميّ من اسمَيْن، نحو (حَبْرَمان) نحتاً من حبّ الرمَّان و(الحَزْرَمَة) من الحَزْم والرأي.

د- نحت نِسبيّ من عَلَم مُرَكَّبٍ إضافيٍّ نحو: عَبْقَسيّ من عبد القيس، وعبشمي من عبد شمس، وتَيْمَليّ من تَيْم الله... أو مركبٍ مزجي نحو: حَضْرَمي من حَضْرَموت. أو عَلَمٍ كنية نحو: بَلْحارث من بني الحارث، وبَلْعَنْبَر من بني العنبر.

٦٢٤] ابن فارس: مقاييس اللغة ٣٢٨/١-٣٢٩. وينظر: الخليل: العين ٦٠/١-٦١.

٦٢٥] السيوطي: المزهر ٤٨٢/١.

٦٢٦] عبد الله أمين: الاشتقاق ٣٩١. وينظر: تقرير لجنة النحت في مجمع القاهرة: مجلة مجمع القاهرة ٥١/٧.

هـ- وزاد بعضُهم النحتَ الوصفيّ، نحو (صِلْدِم) من الصَّلْد والصَّدْم[٦٢٧]. وجعَلَ منه آخرون النحتَ الحَرْفِيّ، وهو المؤَوَّل في بعضِ أحرف المعاني، كما ذَهَب ابنُ جني إلى نحتِ (كَأَن: من الكاف وأنَّ؛ ولكنَّ: من لا وأنَّ والكاف؛ ولَيْس من لا وأَيْس).[٦٢٨]

والذي يُهم من هذه الأنواع في التوليد هو النحتُ الفِعْلي والاسمي، بل إن بعضَهم أنكرَ النحتَ إلا في الأفعال حيث يقول: «إن النحت اتُّخِذ للأفعال لا للأسماء، أي إنهم كانوا يقولون: (سَبْحَل فلانٌ وحَوْقَل) ولم يقولوا في العادة: (اعتاد فلانٌ السَّبْحَلَة والحَوْقَلة) فالمصدرُ لم يكن مُراداً في استعمالهم النحت»[٦٢٩].

ولا بد من التنبُّه بداءةً إلى أن مفهومَ النحت قد تداخل مع مفهومَيْن آخرين في العربية هما مفهومُ الإلحاقِ ومفهومُ التركيبِ المزْجيّ.

أ- فمن جهة الإلحاق، نرى أن كثيراً مِمَّن دَرَسُوا ظاهرةَ النحت قد خَلَطوا بينها وبين ما يمكن أن نسمِّيَه بالإلحاق الدلالي، تمييزاً له من الإلحاق الصرفي الذي قد لا يحمل دلالةً ما، كقولهم إن (جَدْوَل) مُلْحَق به الواو لإلحاقه بجَعْفَر، والذي قال فيه ابنُ جني: «اعلم أن الإلحاق إنما هو بزيادةٍ في كلمة تَبْلُغ بها زِنَة المُلْحَق به لضربٍ من التوسُّع في اللغة... ولا يبقى بعد ذلك غرض مطلوب»[٦٣٠].

وأول ما ظهر هذا الخلط بين المفهومين عند ابن فارس الذي قال مُمَثِّلاً للنحت: «فممَّا جاء منحوتاً من كلام العرب في الرباعي أوله باء (البُلعوم) مجرى الطعام في الحلق، وقد يُحْذَف فيقال: بُلْعُم، وغيرُ مُشْكِلٍ أن هذا مأخوذ من (بَلَع). إلا أنه زِيْد عليه ما زيد لجِنسٍ من المبالغة في معناه»[٦٣١]. وظاهرٌ هنا أن النحتَ لم يستوف الشرطَ الأساسي وهو الأخذُ من كلمتَيْن، فما وَقَع في هذا المثال لم يكن أَخْذاً من كلمتَيْن، بل زيادةٌ على كلمةٍ واحدة. وكنا نظنُّ أن هذا المثال مفردٌ عنده بين مجموعةِ أمثلةٍ تُمَثِّل نحتاً على مذهبِه كقوله: «من ذلك (بُحْتُر): القصير المجتمع الخَلْق، فهذا منحوت من كلمتَيْن، من الباء والتاء والراء، وهو من بَتَرْتُه فبُتِر، كأنه حُرِم الطول فبُتِر خَلْقُه، والكلمة الثانية: الحاء والتاء والراء، وهو من (حَتَرْتَ) وذلك ألا تُفْضِل على أحدٍ، يقال: أَحْتَرَ على عياله أي ضَيَّق عليهم، فقد صار هذا المعنى في القصير لأنه لم يُعْطَ ما أعطيَه الطويل»[٦٣٢]. إلا أنه عاد وذكَرَ في الباب التالي مباشرة ما يدل على أن زيادةَ أيِّ حرفٍ في كلمةٍ ولو لم يَكُن مأخوذاً من كلمةٍ أخرى تُعَدُّ عنده من النحت. قال في (باب من الرباعي آخر): «ومن هذا الباب ما يَجيءُ

---

[٦٢٧] د. رمسيس جرجس: النحت في العربية، مجلة مجمع القاهرة ٦٥/١٣، نقلاً عن ابن جني.

[٦٢٨] د. إبراهيم السامرائي: التركيب والبناء في العربية، مجلة المجمع العراقي ٢٨٧/٦.

[٦٢٩] د. مصطفى جواد: المباحث اللغوية في العراق ٨٨.

[٦٣٠] ابن جني: المصنف ٣٤/١.

[٦٣١] ابن فارس: مقاييس اللغة ٣٢٩/١.

[٦٣٢] المصدر نفسه.

على وزنِ الرباعي، وهو من الثلاثي على ما ذكرناه، لكنهم يَزيدون فيه حرفاً لمعنىً يريدونه من مبالغةٍ، كما يفعلون ذلك في (زُرْقُم وخَلْبَن)، لكن هذه الزيادة تقع أولاً وغَيْرَ أول»[٦٣٣].

ويبدو أن هذا الخلاف قديمٌ بين اللغويِّين إذ كان الإمام أحمد بن يحيى ثعلب يرى في (زَغْدَب) أنه من (زَغَد) والباء زائدة، وكان محمد بن حبيب يرى في (عَنْسَل) أن أصله (عَنْس)؛ لكن ابن جني في الكلام على (بُغْثُر بن لقيط) قال: «كأنه من معنى (الأَبْغَث)، ولست أقول إن الراء زائدة كما قال أحمد بن يحيى إن الباء من (زَغْدَب) زائدة، لأنه أخذَه من (الزَّغْد) وهو الهدير يُقَطِّعه البعيرُ من حَلْقه، هذا ما لا أستجيزه وأعوذُ بالله من مثله»[٦٣٤].

وعلى مذهب ابن فارس في الخَلْط بين المنحوت والمزيد إلحاقاً سار د. صبحي الصالح إذْ قال: «فمن الأفعال المنحوتة تصديراً بزيادة حرفٍ معبِّر في أولها (بَحْظَلَ الرجلُ بَحْظَلَة): قفز قَفَزان اليُربوع، فالباء زائدة على حظَل»[٦٣٥].

إننا وانطلاقاً من تعريف ابن فارس نفسِه للنحت لا نَعُدُّ أمثالَ هذه الحالة نحتاً، فإنْ هي إلا نوعٌ من الإلحاق الذي سنعقد له فقرةً لاحقة.

ب- أمَّا من جهة التركيب المزْجيّ فقد خَلَطوا بينه وبين النحت أيضاً؛ وكثيراً ما استَشهد الباحثون بكلماتٍ مثل (بَرْمائي ورَأْسمالي) التي هي تراكيبُ مزجية وليست نَحْتاً[٦٣٦]. كما استَشْهدوا بمصطلحاتٍ مثل اللاأَدْرية واللاَّمتناهي[٦٣٧] واللاَّسلكي؛ وهذه ليست إلا تراكيبَ مزجيَّة على حدِّ التركيب المزجي بأنه «ضَمُّ كلمتَيْن إحداهما إلى الأخرى وجَعْلُهما اسماً واحداً إعراباً وبناء، سواءٌ أكانت الكلمتان عربيَّتَيْن أم معرَّبتين»[٦٣٨]. إننا نَعُدُّ نحو (صِلْدِم وضِبَطْر) من الإلحاق لا من النحت الوصفي كما عدَّها ابن فارس، وإن القول بنحت الرباعي من اسمين ثلاثيين ليس إلا من قبيل الغيبيَّات اللغوية والتخمينات التي يُغذِّيها خيالٌ لغوي خصيب.

٢) النحت من السماع إلى القياس:

المتقدمون على أن النحتَ سماعي فيوقَفُ عند ما سُمِع، وليس لنا أن نَنْحت؛ ولم يُنْقل عنهم ما يبيح قياسيَّتَه، إلا شيئاً يسيراً ورد عن نُحاة متأخرين، فقد «قال الخضري في حاشيته على ابن عَقيل: ونُقل عن فقه اللغة لابن فارس قياسيَّته، ومثل ذلك نقل الأشموني»[٦٣٩]. لكن عبارة ابن فارس في (فقه اللغة) كما نقلها السيوطي لا تنص على قياسيته، وهي: «العربُ تَنْحَت من كلمتين كلمةً واحدة، وهو جنسٌ من الاختصار، وذلك نحو (رجل عَبْشَمي) منسوبٌ إلى

---

[٦٣٣] المصدر السابق ٣٣٢/١.

[٦٣٤] عبد الله العلايلي: مقدمة لدرس لغة العرب ٢٣٢.

[٦٣٥] د. صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة ٢٨٥.

[٦٣٦] محمود شلتوت ومصطفى الشهابي: تعليق على بحث النحت، مجلة مجمع القاهرة ٧٧/١٣.

[٦٣٧] ساطع الحصري: في اللغة والأدب ٨٧-٨٨.

[٦٣٨] ينظر: ثلاثة قرارات لمجمع القاهرة: مجلة مجمع دمشق ٣/٤٠: ٧١١.

[٦٣٩] مجمع القاهرة: تقرير لجنة النحت، مجلة مجمع القاهرة ٢٠٣/٧.

اسمين... وهذا مذهبُنا في أن الأشياءَ الزائدة على ثلاثة أحرف فأكثُرها منحوت». هذه العبارةُ لا تجيز القياس إلا على مذهبِ ابن فارس في أنَّ ما فوق الثلاثي معظمُه منحوت. وهي فرضيَّة لا يُقرُّه عليها غالبيةُ اللغويين، لأنه قد «رَكب التعسُّف والشَّطَط في حَمْل ما زاد على ثلاثة أحرف على النحت»[٦٤٠]. كما نَقَل السيوطي عن ابن مالك قياسيته، إلا أن عبارة التسهيل لا تقرِّر قياسيته فهو يقول: «قد يبنَى من جزأَيْ المركَّب (فَعْلَل) بفاء كل منهما وعينه، فإن اعتلت عينُ الثاني كُمِّل البناء بلامه أو لام الأول ونُسب إليه»[٦٤١]. وفي الصفحة ذاتها ينقل السيوطي منعَ قياسه عن أبي حيان، قال: «قال أبو حيان في شرحه: وهذا الحكمُ (أي حكم ابن مالك) لا يَطَّرد، إنما يُقال فيه ما قالته العرب، والمحفوظُ منه: عَبْشَمي وعبدري ومُرْقُسي وعَبْقَسِي وتَيْمَلي»[٦٤٢].

هذا ما قاله القدماء عن النحت، وهو لا يُقَرِّر قياسيته؛ فماذا كان من المحدَثين؟

إن اللجنة التي شكلها مجمعُ القاهرة سنة ١٩٥٣ والتي لا تَضُمُّ سوى واحدٍ من اللغويين على ما يبدو، ومن أسماء أعضائها (إبراهيم الحمروش ومحمود شلتوت وأحمد زكي ومصطفى نظيف وعبد القادر المغربي)، لم تَقْتَرح قياسية النحت، بل قالت بجوازه في العلوم والفنون[٦٤٣]. وعليه قرَّر المجمع «جوازَ النحت عندما تُلجئ إليه الضرورة العلمية»[٦٤٤] ولعل هذه القرار المقيَّد كانت وراءه آراءُ الأعضاء اللغويين كالشيخ أحمد الاسكندري الذي هدَّد بمغادرة الجلسة إن أُقِرَّ النحتُ وسيلةَ توليدٍ لغوي[٦٤٥]. وفي سنة ١٩٦٥ وبعد ثلاثين سنة من أول طرحٍ لقضية النحت اتَّخذَ المجمع قراراً أكثرَ حَسْماً يقول فيه: «النحتُ ظاهرةٌ لغوية احتاجَتْ إليها اللغة قديماً وحديثاً، ولم يُلْتَزم فيها الأخذُ من كلِّ الكلمات ولا موافقة الحركات والسكنات، وقد وردَتْ من هذا النوع كثرةٌ تجيز قياسيَّته. ومن ثم يجوز أن يُنْحَت من كلِّ كلمتين أو أكثر اسمٌ أو فعلٌ عند الحاجة، على أن يُراعى ما أمكن استخدامُ الأصلي من الحروف دون الزوائد، فإن كان المنحوتُ اسماً اشتُرط أن يكون على وزنٍ عربي، والوصفُ منه بإضافةِ ياء النسب، وإن كان فِعْلاً كان على وزن (فَعْلَل أو تَفَعْلل)، إلا إذا اقتضت غيرَ ذلك الضرورةُ، وذلك جرياً على ما ورد من الكلمات المنحوتة»[٦٤٦].

لقد نجح أنصارُ النحت بتقييسه على الرغم من الإحساس العام بأن النحت ليس من أصولِ العربية، بدليلِ أن ابن جني لم يَعُدَّه من أصولها ولا من خصَائصها فلم يذكره في كتابه (الخصائص)[٦٤٧].

[٦٤٠] مجمع القاهرة: تقرير لجنة النحت، مجلة مجمع القاهرة ٢٠٣/٧.

[٦٤١] السيوطي: المزهر ٤٨٥/١.

[٦٤٢] المرجع السابق نفسه.

[٦٤٣] مجمع القاهرة: تقرير لجنة النحت، مجلة مجمع القاهرة ٢٠٣/٧.

[٦٤٤] مجمع القاهرة: قرارات الدورة (١٤)، مجلة مجمع القاهرة ١٥٨/٧.

[٦٤٥] د. محمد رشاد الحمزاوي: أعمال مجمع القاهرة ٣٣٠.

[٦٤٦] مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية ٢٠٤.

[٦٤٧] د. أحمد مطلوب: حركة التعريب في العراق ١٧٢.

أمَّا لجنة اللغة العربية في المجمع العلمي العراقي، فقد كانت أكثرَ تشدُّداً في قرارها: «عدمَ إجازة النحت إلا عند عَدَم العثور على لفظٍ عربي قديمٍ واستنفاد وسائلِ تنمية اللغة، على أن تُلجئَ إليه ضرورةٌ قصوى وأن يُرَاعى في اللفظ المنحوت الذوقُ العربي وعدمُ اللبس»[٦٤٨].

٣) النحت لدى المحدثين:

لم يكثر الحديثُ والجدل في وسيلة من وسائلِ التوليد اللغوي كثرتَه حول النحت. لقد تَمَيَّز موقفُ أنصار النحت بالجَمْع بين النظرية والممارسة:

١- يُعَدُّ ساطع الحصري في طليعةِ المدافعين عن النحت وسيلةَ توليدٍ لغوي، يقول: «قَلَّما رأينا إقداماً على الاستفادة من النحت بصورة فعلية، ونحن نعتقد أن الضرورةَ ماسةٌ لذلك، إننا نُعَبِّر عن كثير من المعاني العلمية بتراكيب متنوعة، فإذا كانت هذه التراكيب قصيرةً وسهلة فيمكننا أن نستمر في استعمالها على حالها، أمَّا إذا كانت طويلةً صعبة فمن مصلحة العلم واللغة أن ننحتها لأجل تسهيلِ استعمالها وانتشارها»[٦٤٩]. ومن منحوتاته: (قَبْتَاريخ) مقابل المصطلح الفرنسي (histoire|pr) أي (قبل التاريخ)، فيقال على مذهبه: الإنسان القَبْتاريخي، وآثارٌ قَبْتَاريخيَّة؛ وطريقته هنا هي اختزالُ الظروف؛ يقول: «وكذلك يمكننا أن ننحت كلمات (خارج، فوق، تحت) على شكل: (خا، فو، تح) ونقول: خَامَدْرَسي، وفَوْسوِي وتَحْشُعوري»[٦٥٠] بدل: خارج المدرسي وفوق السوي وتحت الشعوي. ويرى ترجمةَ السابقة الفرنسية (post) بالظرف (غِبّ) بدل (بَعْد) ومن ثم ترجمةَ ما رُكِّب معها بكلمةٍ منحوتة نحو (غِبْمَدْرَسي وغِبْجَليدي وغِبُّلُوغ)[٦٥١]. ومن منحوتاته غير الظرفية كلمة (السَّرْمَنَة) لحالة (السَّيْر في المنَام)[٦٥٢]. وقد حاول الحصري أن يُقَعِّد للنحت مستنبطاً ذلك مما ورد عن العرب من نماذجه.

٢- وممن أَجْلَب في الدعوة إلى النحت وأكثرَ من ممارسته الدكتور صلاح الدين الكواكبي، فهو بحكم تخصُّصه في الكيمياء كان أكثرَ تَقَبُّلاً لهذه الظاهرة من غيره، يقول: «فدفعَتْني الحاجةُ الملحة إلى النحت مثلَما فَعَل الغربيون في مصطلحاتهم العلمية، لأني وجَدْت فيه حَلًّا للمُعْضلة وتَيْسيراً لاجتياز العَقَبات التي تَعْتَرِض المؤلفَ والمترجم، وذلك لمرونةِ وسهولةِ الاشتقاق والوصفِ من الكلمة المنحوتة؛ وإليكم البرهان في المصطلحات العلمية التي وضَعْتُها نحتاً لِما يقابلها من الكلمات الإفرنجية وأكثرها مما أَلِفَتْه الأسماع وشاع استعماله في البيئات العلمية:

خَلْمَهة: تحليل خَلِّي من (خلّ وإماهة)

حَمْضَئيل: حامض كحول، من (حمض ومائيل)

---

[٦٤٨] المرجع السابق: ٨٢.

[٦٤٩] ساطع الحصري: في اللغة والأدب ٨٧.

[٦٥٠] المرجع السابق: ٨٩.

[٦٥١] المرجع السابق: ٨٨.

[٦٥٢] د. مصطفى جواد: المباحث اللغوية في العراق ١٠١.

حَمْضَئيد: حامض أَلْدَهيد، من (حمض وغوليد)

حَمْضَلون: حامض خَلُّون، من (حمض وخَلُّون)

غَوْسَل: من (غول وعسل)، واشتق منها (مُغَوْسَل)[٦٥٣].

ثم يعرض الكواكبي في الجزأَيْن ٣ و٤ من المجلد (٣٩) لمجلةِ مجمع دمشق (١٠٧) مئةً وسبعة مصطلحاتٍ كيماوية منحوتة على هذه الشاكلة.

٣- أما عبد الله أمين فيرى أن الكلمة المنحوتة التي توفَّرت فيها شروطُ النحت «هي عربيةٌ على القاعدة التي وضعها المازني وتابَعَهُ عليها الفارسي ثم ابن جني؛ وهي: (ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم)»[٦٥٤]. ويُضيف أن «الكلمة المنحوتة على نحوٍ من الأنحاء السابقة هي خيرٌ من استعارة كلمة أعجمية بمعناها... لأنها وإن لم تُوْضَع وضعاً لُغَوياً أصيلاً، فإنها قد وُضِعَت على أسسٍ عربية»[٦٥٥]. وتطبيقاً لقواعده في النحت فقد اقترح لبعض المركبات الإضافية أربعَ كلمات ليُصار إلى ترجيحِ بعضها، فاقترح:

لِفَحْم السكر: فَحْمَس وفَسْكَر وفَحْسَك وفَحْكَر

ولقلم الحبر: قَلْمَح وقحْبَر وقلْحَب وقَلْبَر

ولِسُم الفَأْر: سَمْفَر وسَفْأَر وسَمْأَر وسَمَّف.

ثم عرض بعضَ منحوتات مجلة مجمع القاهرة في علم الكيمياء نحو: كَبَنْحَس لكبريتور النحاس، وأَزَاقفض لآزوت الفضة[٦٥٦].

٤- ومِمَّن مارس النحت في المصطلحات العلمية لجانُ مجمعِ القاهرة، ومن منحوتاتها: (رباط خَلْفَمامي)[٦٥٧] نحتاً من خَلْفي وأَمامي، وقالت عن المحاريات: (بُلْطَقَدَمِيَّات) وعن الوَدَعيَّات: (بَطْنَقَدمِيَّات) وعن رأسيات القدم (رَسْقَدَمِيَّات). وإن كان مؤتمرُ المجمع قد ردَّ هذه المنحوتات عندما عرضَتْها عليه اللجنة المختصة[٦٥٨]. ومن منحوتات المجمع (شِبْقِلي) من شِبْه قِلْي و(حَلْمَأ) من حَلَّل الماءَ، و(فَحْمَائيات) من فَحْم وماء تعبيراً عن (carbohydrates)[٦٥٩].

٥- وقد أفاد من النحت مصنِّفو معجم الرياضيات المعاصرة، فنَحَتُوا (تَدَاكُل) من تَشاكُل داخلي، ونَحَتوا لمصطلحِ (إيزومورفزم): (تَمَاكُل) ولمصطلح (أوتومورفيزم): (تَذاكُل)، ولمصطلح (هيومورفزم): (تَصَاكُل). وعقَّبوا على منحوتاتهم

---

[٦٥٣] صلاح الدين الكواكبي: النحت والمصطلحات العلمية، مجلة مجمع دمشق ٣/٣٩: ٥٠٨-٥٠٩.

[٦٥٤] عبد الله أمين: الاشتقاق ٤٤٦.

[٦٥٥] المرجع السابق نفسه.

[٦٥٦] المرجع نفسه: ٤٤١.

[٦٥٧] مجمع القاهرة: مجموعة المصطلحات العلمية ٧/٦.

[٦٥٨] المرجع نفسه: ٩.

[٦٥٩] د. محمد رشاد الحمزاوي: أعمال مجمع القاهرة ٣٣٤.

بقولهم: «ونكون بذلك قد جرَيْنا مع الزملاء في قسم الكيمياء في جامعة دمشق حيث اختاروا كلمة (تَمَاكُل) لمصطلح (ايزومورفزم)» [٦٦٠].

٦- ومِمَّن بحث أو كتب مؤيداً استخدامَ النحت، جرجي زيدان في كتابه (الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية)، وهو يذهب إلى وقوع النحت في الأفعال والأدوات أيضاً. ومنهم محمود شكري الآلوسي في كتابه (بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب). وعبد القادر المغربي في كتابه (الاشتقاق والتعريب). ومصطفى صادق الرافعي في كتابه (تاريخ آداب العرب). ود. رمسيس جرجس فيما كَتَبَه في الجزء /١٣/ من مجلة مجمع القاهرة عام ١٩٦١. والدكتور أحمد عيسى في كتابه (التهذيب في التعريب) [٦٦١].

أما مَنْ عارض النحت فقد ذهب في معارضته مذاهب شتى:

١- فالأب أنستاس ماري الكرملي يقول: «ولغتنا ليست من اللغات التي تقبل النحتَ على وجه لغاتِ أهل الغرب» [٦٦٢] وقال في اعتراضه على خُطة المجمع بعد أن ذهب معظمُ أعضائه إلى قبول النحت في هذا العصر: «لا أرى حاجةً إلى النحت، لأن علماء العصر العباسي مع كل احتياجهم إلى ألفاظ جديدة لم ينحتوا كلمةً واحدة علميَّة، هذا فضلاً عن أن العرب لم تنحت إلا الألفاظ التي يكثُر تردُّدها على ألسنتهم، فكان ذلك سبباً للنحت، وأما التي لا يكثر تردُّدُها على ألسنتهم فلم يَحكُموا بنحتها» [٦٦٣]. وتابعه على هذا الدكتور مصطفى جواد مُعْتَلًّا بأنه «لا يصحُّ التفريطُ في الاسم بإضاعة شيء من أحرفه، كأن يُقال: (النَّفْسَجي) في النفسي الجسمي، أو (النَّفْسَجِسْمي) مِمَّا يُبْعد الاسم عن أصله» [٦٦٤].

٢- ونَحا المجمعي مصطفى الشهابي بمعارضتِه النحتَ في استصدار قرارٍ من مجمع القاهرة «بأن لا مجالَ للنحت ولا التركيب المزجي في تصنيف المواليد، ولا حاجة إليهما» [٦٦٥]. «فالمِسْجَنيَّات أو المِسْجَنَاحِيات بدلاً من مستقيمات الأجنحة، وغُضْرغُنْفِيَّات بدلاً من غُضْرُوفيَّات الزعانف، وأشباه هذه الرَّطانات المستهجَنة التي يَلْجأ إليها بعضُ المؤلفين لا حاجةَ إليها البتةَ، وكلمتان هنا أصلحُ بكثيرٍ من كلمةٍ نابية تَشُذُّ عن التراكيب العربية ويَسْتَغلق فيها المعنى» [٦٦٦].

٣- ولا يرى أمين الخولي النحتَ من وسائل نماءِ اللغة؛ لأن نماءها إنما يكون «بزيادةٍ داخلية ذاتية من كيانها ومادتِها لا بتعريبٍ من كلماتِ غيرها، ولا بنحتٍ مصطنعٍ من كلماتها» [٦٦٧].

---

[٦٦٠] د. صلاح أحمد وموفق دعبول وإلهام حمصي: معجم الرياضيات المعاصرة ٧.

[٦٦١] د. أحمد عيسى: التهذيب في التعريب ١١٩.

[٦٦٢] د. مصطفى جواد: المباحث اللغوية في العراق ١٠٣.

[٦٦٣] المرجع نفسه: ٨٨.

[٦٦٤] المرجع نفسه ٨٨-٨٩.

[٦٦٥] مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية ١٦٢، ٢٠٥.

[٦٦٦] المرجع نفسه: ١٥٧.

[٦٦٧] د. أسعد علي: تهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي ١٢٥ (عن مشكلات حياتنا اللغوية).

٤– وكان المجمعي المهندس وجيه السمان مَيّالاً إلى معارضة النحت على الأغلب، لما في المنحوتات من مجافاة للدقة والوضوح وهما أهمُّ خصائص اللغة العلمية، يقول: «وفي اعتقادي أن النحت مُسْتَثْقَل على الأغلب وينبغي ألاَّ يُسْتَعمل إلا عندما تدعو إليه الضرورة، ولا سيما عند ترجمة المصطلحات التي هي مركَّبة في اللغات الأجنبية»[٦٦٨]. ويرى أن بعض الغموض في المصطلح مردُّه إلى النحت. وعاد إلى النحت في مقالةٍ أخرى فقال: «وعلى كلّ حال ينبغي أن يَظَلَّ النحتُ قليلَ الاستعمال حديثاً لأن اللغة العربية لا تَتَقَبَّله بسهولة؛ وخيرٌ للمصطلحِ أن يتألف من كلمتين مضافتين أو من ثلاثِ كلمات أحياناً، من أن يُنْحَت نحتاً مُسْتَثْقَلاً..... ومن العجيب أن بعض أصحابِ النظر في اللغة ومِمَّن أَلَّفوا فيها مؤلفاتٍ حسنةً عالجوا النحت، فجاءَتْ منحوتاتُهم رديئةً سقيمة لا يقبلها أحد»[٦٦٩]. واستشهد على ذلك بما اقتُرح لِفَحْم السكر من منحوتات مثل: فَحْمَس، فَسْكَر، فَحْسَك، فَحْكَر مِمَّا كنا ذكرناه.

وممن عارض هذا اللونَ من الاشتقاق المستشرقُ (هنري فليش) الذي «أنكر وجودَ النحت والعملَ به في اللغة العربية وقال: إن نظام العربية يجعلُها غيرَ قادرة على وَضْع الكلمات المنحوتة بصورة سوية، ولا يمكنها كذلك وَضْعُ سوابق ولواحق جديدة ذلك أن طريقتَها الأساسية في ابتكار المفردات هي التَّحْوير الداخلي»[٦٧٠].

لكن مواقفَ هؤلاء المعارضين كانت في غالبيَّتِها تَتَّسم بالتحفُّظ أكثرَ منه بالإنكار. فلم يكن رائدُ هؤلاء المعترضين – ولا سيما المعرِّبين من العلميين كالشهابي ووجيه السمان – ردَّ هذه الظاهرة كليَّةً؛ بل التوجيهُ إلى حسن استخدامها كأداةِ توليدٍ لغوي، وإن كانت «أداةً صغيرةَ الأثرِ إذا ما قيست بالأدوات السائدة من اشتقاقٍ وتضمينٍ وتعريب»[٦٧١]؛ وليس كما يُدَّعى من أنها من أكبرِ الوسائل المُفْضِية إلى نموّ اللغة وتقدُّمها.

٤) ضوابط النحت وشروطه:

في محاولةٍ لتَفْعِيل هذه الأداة وتحسين مردودها الاشتقاقي وضَعَ بعضُ اللغويين والمعرِّبين من الضوابط ما رأَوه ضرورياً للوصولِ إلى منحوت لغوي يخدم الإبانةَ والإفصاح دون أن يَخْدِش الأسماع أو الأذواق.. ولقد استعملنا كلمة (ضوابط) بدلاً من قواعد لأنها لا ترتقي إلى أحكام القواعد القياسيَّة.

وما نظن أن بالمستطاع وضعَ قواعد للنحت، ليس لأنه لم تُوْضَع له قواعد حتى الآن[٦٧٢]، بل «لأنه لا سبيل إلى إيجاد قواعد للنحت يمكن تطبيقُها في كل الحالات»[٦٧٣]. ومن يتابعْ ما كُتب حول موضوع النحت في مجمع القاهرة يستخلص «انعدامَ قواعدَ واضحة يُعَوَّل عليها لوضع المنحوتات»[٦٧٤]. وهذه الضوابط هي:

---

[٦٦٨] وجيه السمان: الدقة والغموض في المصطلح العلمي، مجلة مجمع دمشق ٤٩/١: ٨٥.

[٦٦٩] وجيه السمان: النحت، مجلة مجمع دمشق ٥٧/٣: ٣٤٩.

[٦٧٠] د. محمد المنجي الصيادي: التعريب وتنسيقه في الوطن العربي ٦٧.

[٦٧١] مصطفى الشهابي: النحت في العربية، مجلة مجمع دمشق ٣٤/٣: ٥٥١.

[٦٧٢] د. رمسيس جرجس: النحت في العربية، مجلة مجمع القاهرة ٦٣/١٣.

[٦٧٣] مصطفى الشهابي: تعليق على بحث النحت في العربية، مجلة مجمع القاهرة ٧٧/١٣.

١- يُؤْخَذ الحرفان الأوَّلان من الكلمة الأولى والحرفان الأوَّلان من الكلمة الثانية، وإذا كان الحرف الثاني في أيٍّ منهما معتَلًّا تُجُووز إلى الحرف الثالث نحو: عَبْشَمي من عبد شمس وعَبْقَسي من عبد القيس وحَصْكَفي من حصن كيفا.

٢- تُسْقط همزةُ الوصل عند النحت نحو: مُرْقسي من امرئ القيس.

٣- تُسْقَط ألف التعريب عند النحت نحو: عَبْدَري من عبد الدار.

٤- قد يُؤْخَذ ثلاثةُ أحرف من الكلمة الأولى وحرفٌ من الثانية نحو: تَيْملي من (تيم الله)، وبَسْمَلَ من (بسم الله). ويُلْحظ أن الياء قد ثَبَتَتْ في (تيملي) لأنها ليست حرفَ مدٍّ هنا، بل حرف لين، فعُومِلت معاملة الحرف الصحيح.

٥- المعَوَّل عليه في النحت هو حروفُ التركيب الأصليَّة، ولذا فإن الضمائر والحروف الزائدة المتَّصلة بكلماتِ التركيب تَسْقُط عند النحت نحو: حَسْبَل من حسبي الله، وسَبْحَل من سبحان الله.

٦- قد لا يُؤْخَذ من بعضِ كلماتِ التركيب أيُّ حرف، كما في (حَوْلَق) من قولهم: لا حولَ ولا قوة إلا بالله. فلم يُؤْخذ من لفظِ الجلالة أيٌّ من حروفها.

٧- قد تُبْقى حروفُ الكلمتين كلُّها وتتغيَّر فيهما الحركاتُ والسَّكَنات فقط نحو: شَقَحْطَب من (شقّ حَطَب).

وشَذَّتْ عن هذه الضوابط منحوتاتٌ مثل: دَرْبَخيّ نحتاً من دار البطِّيخ، وسَقْزَني نحتاً من سوق مازن، وكان الضابط يقتضي (دَرْبَطي وسَقْمَزي)[٦٧٥].

ومهما كانت ضوابطُ النحت فلا بد من توفُّر شروطٍ هي:

أ- ألا يَلْتَقي في الكلمة المنحوتة حرفان متنافران كالذال والسين والهاء والعين، مما سنذكره مفصلاً في فصل التعريب. وأضاف بعضُهم أن يكون في الكلمة الرباعية أو الخماسية حرفٌ من حروف الذلاقة[٦٧٦]. ونرى أن هذا يعود لحروف التركيب المنحوت منه، وغالباً ما يتوفر هذا الشرط، لأن احتمال غيابِ حرف من حروف الذلاقة[٦٧٧] التي هي أكثرُ من خُمس حروف الهجاء العربي، من تركيبٍ هو أمرٌ نادر، نحو قولنا: (قَطْعَصَة) لعمليَّة قَطْع العَصَب – مثلاً – قياساً على من نحت (قَطْشَرة) لعملية قطع الشِّريان[٦٧٨].

ب- مراعاةُ الوزن العربي، وهو وزن (فَعْلَلَ) للفعل الرباعي، أمَّا الاسم فقد يأتي على أيِّ وزنٍ عربي تستدعيه الحالةُ النحتية، فقد يأتي على (فَعْلَل) نحو (حَبْقر) من حَب القَر، وهو البَرَد، أو (فَعْلَلَة) نحو البَلْكَفَة والفَذْلكة من (بلا كيف)، ومن قولِهم في الحساب: (فذلك يكون كذا...) أو (فَعْلَل) منسوباً نحو: عَبْشَمي، أو فِعَّوْل نحو: جِلَّوْز من جوز ولوز، أو فِعْلَول نحو مِشْلَوز من مشمش ولَوز.....

---

[٦٧٤] د. محمد رشاد الحمزاوي: أعمال مجمع القاهرة ٣٣٤.

[٦٧٥] مجمع القاهرة: تقرير لجنة النحت، مجلة مجمع القاهرة ٢٠٢/٧.

[٦٧٦] عبد الله أمين: الاشتقاق ٤٣٤.

[٦٧٧] حروف الذلاقة هي (ف- ر- م - ل- ن- ب). وينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي: العين ٥١/١-٥٢.

[٦٧٨] د. رمسيس جرجس: النحت في العربية، مجلة مجمع القاهرة ٦٦/١٣.

ج- مراعاةُ ترتيبِ حروف كلمات التركيب المراد النحتُ منه، ولذلك أنكر (ابنُ دحية) أن تكون (الحَوْقَلة) نحتاً من قولنا (لا حول ولا قوة إلا بالله) لأن الترتيب يقضي أن يقال: حَوْلَقة. أما الحوقلة فهي مِشيَة الشيخ الضعيف[٦٧٩]، على أن (الحوقلة) أُجيزت وشاعَت. وعِيبَ على الخفاجي ذِكرُه (الطَّبْلَقة) نحتاً من (أطال الله بقاءك) لأن الترتيب يقتضي أن يقال: (الطَّلبَقة)[٦٨٠]. كما خُطِّئ من قال: (الجَعْفَلة) نحتاً من (جُعلت فداك)، وإنما هي (الجَعْفَدَة) بحسب ترتيب الحروف. ولتسويغ عدمِ التزامهم الترتيب نسَبوا إلى أحد العلماء قولَه: إن عدمَ الترتيب يكون تَفَنُّناً[٦٨١].

وعلى الجملة فإنه لم يُوضَع ضابطٌ أو شرطٌ إلا وقد خُرق.

٥) موقفنا من النحت:

أما نحن فإننا نُنْكِر مع الشيخ أحمد الاسكندري أن يكون النحتُ وسيلةَ توليدٍ لغوي، ونقر بأنه كان وسيلةَ اختزالٍ ليس غير؛ وأدلَّتُنا على ذلك ما يلي:

١- إن ابن فارس أكبرَ القائلين بالنحت، لم يَعُدَّه وسيلة توليدٍ بل وسيلة اختصار إذْ قال: «العربُ تنحت من كلمتين كلمةً واحدة، وهو جنسٌ من الاختصار»[٦٨٢] وكل المنحوتات المتداولة - ومعظمُها من بعدِ عصر الاحتجاج - لم يكن فيها معنى جديد، وإنما هي اختصارٌ لتركيبٍ طويل مألوف كأنْ يقال: عَبْشَمي بدل (عبد شمسي)، أو هي وسيلةٌ لإزالة اللَّبْس كأن يقال (بَهْشَمي)[٦٨٣] بدل قولهم: (أبو هاشمي) نسبةً إلى (أبي هاشم) أحد أصحاب الفِرَق.

٢- إنَّ ما استقرَّت عليه العربيةُ هو الجذرُ الثلاثي، وقد صارت الثلاثيَّةُ من خصائصها، عليها بُنِيتْ معاجمُها، وعليها بُني ميزانُها الصرفي، وعليها بنيت تقاليبُها الستة عند من يعتقدها، ويَأْنَسُ بها لمعرفةِ معاني كلمات غريبة من الجذر ذاته. إن السليقةَ العربية أو الذهن العربي سَرْعَان ما يَلْجأ إلى هذه الثلاثية لمعرفة الدلالات العامة لكلمةٍ ما، فعندما يمر بكلمةٍ مثل (ملاذات) مثلاً، يردها عفويّاً إلى الثلاثي (لاذ) الذي يعطيه المُنْطَلق الدلالي للكلمة وما تحمله من معنى اللجوء إلى الشيء أو النزوعِ إليه أو الاحتماء به. وكذا عندما يَسمع كلمة (مُدَرَّعة) فإنه يردها عفويّاً - إن كان لا يعرف معناها - إلى الجذر الثلاثي (درع). هذه الطريقة من التحليل فرضَتْها خصائص اللغة العربية على الذهن العربي. من هنا تبدأُ مشكلتنا مع المنحوتات في أنها كَسْرٌ لهذه الخاصية الثلاثية للجذر العربي الذي تقومُ عليه غالبيةُ اللغة، فالإنسانُ العربي عندما يمر بكلمة مثل (النَّقْحَرَة)[٦٨٤] لا يجدُ سبيلاً لفهمها إلا إعادَتها إلى الثلاثي فيجد أمامه (نَقَح أو نَقَر) وأين هذه الجذور مما أراده الناحتُ من تحميلها معنى (نَقْل الحروف) من اللغات الأجنبية إلى العربية. وكذا لو مَرَّ بالنحيتة

---

[٦٧٩] مجمع القاهرة: تقرير لجنة النحت، مجلة مجمع القاهرة ٢٠٢/٧. وينظر: المزهر ٤٨٣/١.

[٦٨٠] المرجع السابق: ٢٠٢/٧.

[٦٨١] المرجع نفسه: ٢٠١/٧.

[٦٨٢] ابن فارس: الصاحبي ٢٢٧، والمزهر ٤٨٢/١.

[٦٨٣] د. سليم النعيمي: النحت، مجلة المجمع العراقي ٩٠/٢٣-٩١.

[٦٨٤] د. محمد رشاد الحمزاوي: أعمال مجمع القاهرة ٢١٣.

(صَلْكَل)[٦٨٥] ، فإن ذهنَه سينصرف إلى الجذور (صلك، صكل) وأنَّى له أن يعرف أن مُراد الناحت بها هو (استأصل الكلية). قد يُعترض علينا بأن شرح المصطلحات يبين المراد منها، وجوابُنا أننا نولِّد كلماتٍ جديدة لنُفْهِم ونُبين، ومتى احتاج المولَّد – لفظاً حضارياً أو مصطلحاً – إلى تعريفٍ فَقَدَ مُسَوغَ توليدهِ وهو الإيضاح والتبيين، ومن أهم شرائط اللفظ المولَّد أن يشف – ولو يسيراً – عن دلالته.

٣– إن في النحت خروجاً على الخاصية الأساسية في اللغة العربية وهي الخاصيَّة الاشتقاقية، لأن النحت تركيبٌ لَصْقي. وتحليلُ المنحوت بغيةَ فهمه لا يكون بإرجاعه إلى جذوره وبنائه، بل بإرجاعه إلى جُزْأَيْ أو أجزاءِ التركيب؛ وإن العَرَب عندما أرادوا التعبير عن المعاني المركَّبة لم يلجؤوا إلى النحت بل إلى الاشتقاق؛ لقد قالوا مثلاً (أَشْعَر) لِمن كان غزيرَ الشعر أو كثيفَه، لكن عندما أرادوا أن يُبيِّنوا أن كثافة الشعر في الرأس قالوا: (شَعْرَاني)، ولم يقولوا: (شَعْسِي أو شَعْرَسي) نحتاً من شعر ورأس. كما يذهبُ بعضُ دعاة النحت المعاصرين.

٤– إنَّ عقدَ مقارنة بين مصطلحاتٍ منحوتة وأخرى مركَّبة وصفياً أو إضافياً تُبَيِّن ما هو أدخلُ في العربية منها. لقد وضع الأستاذ عبد الحق فاضل مجموعةَ مصطلحاتٍ حول صيانة الطبيعة في المجلد (١٢) من مجلة اللسان العربي بطريقتَيْ النحت والتركيب الإضافي والوصْفِي، فكان ما يلي[٦٨٦]:

المصطلح المنحوت	المصطلح المضاف	المصطلح الأجنبي
الأغْلِرضَانيَّة	الأغلِفة الأرْضانية	geosphére
التنظطبيعي	التناظُم الطبيعي	ecosystéme
الكثاسَكَن	كثافة السكان	Population density
نَعْتَوطن	نوع مستوطن	endemic
العمطبيعة	العوامل الطبيعية	Natural factors
المصطلاجدة	المصادر الطبيعية – اللامتجددة	Non rénauvelable - Resourses

وعلى القارئ أن يحكُم بنفسه على النحت طريقةَ توليدٍ وأداة تعبير، بالقياس إلى التركيب الوصفي أو الإضافي. إن ما رأيناه من أشكال النحت جَعَلنا نظنُّ كأن الناحتين يريدون إبطالَ المركَّبات الإضافية والوصفيَّة، وهي قياسيَّةٌ ولا تحصى في لغتنا، وتعويضَها بصياغاتٍ نحتية ما ثبتَ منها في لغتنا لا يجاوز العشرات.

٥– إن أهمَّ وظائف الكلمة هي الإبانة والتوضيح؛ بل هي مهمة اللغة إجمالاً. وما رأيناه من المنحوتات أو معظمِها يُلْغِي هذه الوظيفة الدلالية الميسورة للكلمة. وإن وضوحَ الدلالة في بعض المنحوتات ليس مردُّه إلى وضوح المنحوت بل إلى أحد أمرين:

[٦٨٥] د. رمسيس جرجس: النحت في العربية، مجلة مجمع القاهرة ٦٦/١٣.

[٦٨٦] وجيه السمان: النحت، مجلة مجمع دمشق ٣/٥٧: ٣٥٢.

أ- إمَّا أُلْفَةُ بعض المركبات أو العبارات المنحوتة منها وتكرارُها على الألسنة، مِمَّا يجعل ذكرَ جزءٍ منها يستدعي معناها، وذلك كالنحيتات: بَسْمل وحَوْلَق وعَبْقَسي.

ب- وإما قِلَّةُ الحروف المحذوفة من المنحوتات كما في قولنا (كَهْرَطيسي)، وكلَّما قلَّ الحذف كان المنحوت أوضحَ دلالةً. ولعلَّ هذا علةُ قبول بعض المنحوتات الظرفية كقول الحصري (قبتاريخ)[٦٨٧] نحتاً من (قبل التاريخ) و(غِبُّلوغ) نحتاً من (غِبّ البلوغ)، فلم يُحذف من هذين التركيبَيْن الإضافيين إلا حرفٌ واحد هو اللام من (قبل) والباء من (غب).

٦- قلنا إنه كلَّما قل الحذف من جزأيْ التركيب المنحوت منه كان معنى المنحوت أوضح، وانعدامُ الحذف يوصلنا إلى التركيب المزجي الذي هو أوضح دلالةً من النحت، فالنَّفْسَجِسْمي أوضح من النَّفْسَجي. نحن لا نقول بالتركيب المزجي خاصيَّةً من خصائص لغتنا، لكنه نوعٌ من التراكيب العربية المعبرة، وإن كانت أهميته ضئيلة جداً في لغتنا العربية بالقياس إلى التركيبَيْن: الوصفي والإضافي، ذلك لأن ما ورد منه لم يتجاوز أسماء أعلامٍ كحضرموت وبعلبك، فهو يمثل مَتَارِكَ مرحلةٍ لغوية قديمة على الأرجح. لكنه على ما فيه أسلم مَرْكَباً عند الضرورة من النحت.

٧- إذا كان مسوغُ النحت عند القائلين به هو قابليةَ المنحوت للاشتقاق والتصريف، فإن هذا الاشتقاق لن يَمُرَّ دون إشكالات، فلو أرَدْنا أن نشتق من (ماغول) فِعْلاً لوجب أن نقول (مَغْولَ)، فماذا بقي من هذه الكلمة مِمَّا ينم عن أصلها؟ ثُمَّ أَلا يُفْرز هذا الاشتقاق كلمةً مُلْبِسة مشتركة مع الفعل الممكن اشتقاقه من اسم العلم (المغُول). نحن لا نُنكر وجودَ المشترك اللفظي كما قدَّمنا، لكننا نكرر أنه إذا كان بمكنتنا تجنُّبُه فإننا خيراً نفعل. ثم هَبْنا أرَدْنا الاشتقاق والتصريف من النحيتة (نَقْصَوة) بمعنى نقل الأصوات عند ناحتِها، فهل نقول (نقْصَ) أم (نَقْصَى)؟ وهل في العربية أندرُ من هذا البناء، أو مثل هذا البعد بين لفظ الفعل وما أُريدَ له؟. ولو أردنا أن نشتق من النحيتة (المتَبَرْجِعين)[٦٨٨] فعلاً، أو نعيدها إلى أصلها فهل نقول (تَبَرْجَع)؟ ومَن مِنّا يمكن أن يقدر أن معنى هذا الفعل هو: سَلَك مَسْلَك سُكَّان البروج العاجيَّة؟

٨- أمَّا ما شَرَطَه بعضُ الباحثين الوسطيِّين من وجوبِ تحكيم الذوق اللغوي في المنحوتات، فما ندري من يملك المقدرة على تقييس الأذواق وتمييز ما تقبله الأذن العربية مِمَّا تنفِر منه. إن بعضاً من كبار لغويِّي العصر لم تَنَلْ منحوتاتُهم حظاً أكثرَ من الرفوف.

مُجْمَل ما خَلَصْنا إليه أن النحتَ أداةُ اختصارٍ واختزالٍ لا أداةُ توليد لغوي. وإذا حَمَلَتْنا الضرورةُ على ركوبه فما أوعرَه من مركب! يؤيد موقفَنا هذا أن المصطلحات المنحوتة في ثلاثة معجمات صادرة عن مكتب تنسيق التعريب هي معجم الفيزياء ومعجم النفط ومعجم الطب لا تضم إلا (١٣) ثلاثة عشر مصطلحاً منحوتاً من مجموع (١١٢٣٢) أحد عشر ألفاً ومئتين واثنين وثلاثين مصطلحاً، بنسبة لا تكاد تُذكر، تقرب من الواحد بالألف[٦٨٩]. وليس إنكارُنا للنحت سببُه أن ما ورد من منحوتاتٍ عربية لا يتجاوز الستين كلمةً، وصلت عند بعضهم إلى مئة وثلاث، وأن هذا العدد ليس من الكثرة بحيثُ يقاس عليه، إذ إننا لا ننكر أبداً القياسَ على القليل في وضع المصطلحات، بل نحن مع ذلك كما قدمنا؛ ولكن

[٦٨٧] ساطع الحصري: في اللغة والأدب ٨٩.

[٦٨٨] د. إبراهيم السامرائي: فقه اللغة المقارن ١٥٥، والكلمة المنحوتة هي لبعض الكتاب المحدثين.

[٦٨٩] د. وجيه عبد الرحمن: اللغة ووضع المصطلح، مجلة اللسان العربي ١٩/١: ٧٣.

سبَبه أن أهم خصائص اللغات هي الإبانةُ والتوضيح، ولا سيما اللغة العلمية، وأيُّ مسلكٍ لغوي يتعارض مع الإفصاح والوضوح فهو حريٌّ بالتخلي عنه.

(٥) الاشتقاق الإلحاقي

١) مفهوم الإلحاق:

يقول ابن جني في المنصف: «اعلم أن الإلحاقَ إنما هو بزيادةٍ في الكلمة تبلُغ بها زِنَة المُلْحَق به لضربٍ من التوسُّع في اللغة، فذواتُ الثلاثة يُبْلَغ بها ذواتُ الأربعة والخمسة، وذواتُ الأربعة يُبْلَغ بها الخمسةُ، ولا يَبْقَى بعد ذلك غرضٌ مطلوب. فكَوْثَر من معنى كَثير، وجَدْوَل الواو فيه زائدة لأنه النهر، وهم كثيراً ما يَصِفُونه بالتَّلَوِّي ويشبِّهونه بالحيَّة... والجَدْلُ طَيُّ الخَلْق وشدة الفَتْل، والحيَّة أشبهُ شيء بالجديل، فالجَدْوَل راجعٌ في المعنى إلى الجَدْل والتَّلَوِّي»[٦٩٠]. ويقول الرضي الأستراباذي: «ومعنى الإلحاق في الاسم والفعل أن تزيد حرفاً أو حرفَيْن على تركيبٍ زيادةً غيرَ مطَّرِدة في إفادة معنى، ليصير التركيبُ بتلك الزيادةِ مثلَ كلمةٍ أخرى في عددِ الحروف وحركاتِها المعيَّنة والسكنات، كلُّ واحدٍ في مثل مكانه في الملحَق بها وفي تصاريفها، في الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل، إنْ كان الملحَق به فعلاً رباعيّاً، ومن التصغير والتكسير إن كان الملحَق به اسماً رباعياً لا خماسياً»[٦٩١].

وإذا كان القدماء يعرِّفون الظاهرة اللغوية بطريق التمثيل لها غالباً، فإنَّ المحدَثين أميلُ إلى وَضْعِ الحدود لها. فمِمَّا عُرِّف به الإلحاق لديهم: «هو أن تزيدَ على الحروف الأصلية في الاسم أو الفعل حرفاً أو حرفَيْن زيادةً غيرَ مطردة في إفادة معنى، ليصير المزيدُ بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى أكبر منها في عدد حروفها وحركاتها وسكناتها، على ترتيبها وفي تصاريفها في الماضي والمضارع والأمر والمصدر إنْ كان الملحق به فعلاً، ومن التثنية والجمع وغيرها إن كان الملحق به اسماً»[٦٩٢] ويمثِّلون له في الأسماء بالحَوْقَل وهو الشيخ المسِن، والجَدْوَل وهي ملحقة بجَعْفَر، وفي الأفعال بـ (رَهْوَك) إذا اضطرب في مشيته، و(جَوْرَب) إذا ألبسه الجورَب. وهي ملحقة بدَحْرَجَ.

إنَّ ما قيل حول الإلحاق من تَفْسيرات وتَفْصيلات – من القدماءِ أو المحدثين – يُرْبك الدارسَ ولا يُقْنِعه بكثير مما قالوا. ولا ندَّعي أننا قادرون على تخليص هذه الظاهرة وتحديدها تماماً، ولكننا ندعي أن ما سنُقدِّمه حولها هو مقاربَةٌ إنْ لم تكن دقيقةً تماماً فهي تحمل من الدقة ما يدعو للتلبُّث والتأمل قبل دفعها.

لقد قادَتْنا مقاربتُنا لهذه الظاهرة إلى القول:

١– بأن الأصلَ الذي استقرت عليه العربية هو الثلاثي غالباً والرباعي قليلاً والخماسي نادراً. فالثلاثي والرباعي في الأفعال والأسماء، وانفردت الأسماء بالخماسي.

---

[٦٩٠] ابن جني: المنصف ١/٣٤–٣٥.

[٦٩١] الرضي الأستراباذي: شرح الشافية ١/٥٢.

[٦٩٢] عبد الله أمين: الاشتقاق ٤١٤. وينظر: د. مزيد نعيم: الصيغ الرباعية والخماسية ٢٣٦. ود. ناصر حسين علي: الصيغ الثلاثية ٢٢٦.

٢- وأن هذه الأصول الثلاثية والرباعية والخماسية تعتمد على حروفٍ صامتةٍ في معظمها نحو: (دَخَلَ ودَحْرَجَ، وجَبَل وجَعْفَر وسَفَرْجَل). إلا بعضَ الأصول التي جاءت حروفُ العلة الصائتة جزءاً منها نحو: وَعَد وقال ويَسِر، وفَتَى....

٣- وأَنَّ هذه الأصول المجرَّدة يحمل كلٌّ منها دلالاتٍ أوليَّة محدَّدة، على نحوِ ما نجد في مقاييس ابن فارس.

٤- وأن العربيةَ قد لجأت إلى زيادةِ حروفٍ على تلك الأصول المجرَّدة لإكسابِها تنويعاً في الدلالة تَخْصيصاً أو تَعْميماً.

٥- وأنَّ هذه الزيادات التي تدخل على تلك الأصول هي الحروفُ الصائتة (الواو والياء والألف) غالباً، مع حروفٍ مخصوصة هي الهمزةُ والميمُ والسين والتاء واللام والهاء والنون بدرجةٍ أقلّ، وتجمع هذه الحروف كلمة (سألتمونيها). وقد تُزادُ حروفٌ غيرها. كما أن كلَّ الحروفِ قابلةٌ للزيادة عن طريق التَّضعيف.

٦- أن هذه الزياداتِ في الحروف تتفرَّع إلى زياداتٍ تصريفيَّة وزيادات إلحاقيَّة[٦٩٣]:

آ- فالزياداتُ التصريفيَّة: هي تلك التي تدخل على الأفعال في الماضي والمضارع والأمر، نحو: تفَاعَل واستفعل، وعلى الأسماءِ لصياغةِ المشتقات نحو: مُسْتَفْعِل، مِفْعَل، أَفْعَل، أو للتصريف من مفردٍ إلى جمعٍ أو نسبٍ أو تصغير. وهذه الزياداتُ التصريفية قياسيَّة؛ بمعنى أنها تزاد في مواضع محدَّدة من الكلمة وتؤدي معاني ثابتة على الغالب؛ فالهمزة والسين والتاء تفيد الطلب وتزاد في أول الفعل. والألف التي تزاد بعد الحرف الثاني من الأصل الثلاثي تحوِّله إلى اسم يدل على الفاعلية نحو (كاتب)، والميم والواو التي تزاد أولاً وثالثاً على ذلك الأصل تحوِّله إلى اسم يدل على المفعولية نحو: مكتوب..... وهي أيضاً قابلةٌ للإسقاط، فتعود الكلمةُ بعدها إلى أصلها أو جذرها بناءً ومعنىً. وهذه الزياداتُ التصريفيةُ محصورةٌ بحروفِ (سألتمونيها) والتضعيف.

ب- والزياداتُ الإلحاقيَّة: هي زياداتٌ غيرُ محدَّدة الأحرف، فقد تُسْتَعمل فيها جميعُ حروفِ الهجاء العربي، وإن تكن أحرفُ (سألتمونيها) هي الغالبةَ عليها أيضاً. وليس لها موضعٌ محدَّد؛ فقد تُزاد في أول الكلمة (أُبْلُم) وفي وسطها نحو (جَهْوَر) وأصلها (جَهَر)، و(جَدْوَل) وأصلها: جَدْل، وفي آخرها نحو (عَبْدَل) وأصلها عَبْد، و(مِعْزَى) وأصلها مَعْز. ولا تُؤَدي هذه الزياداتُ الإلحاقية معانيَ مُطَّرِدة في الكلمة التي تُزاد عليها كالزيادات التصريفية. كما أن زيادتَها ليست مطَّرِدة في الكلمات المتشابهة فلا تُزاد الهاء في كلِّ كلمةٍ مثل (جَهَر)، فلا نقول في: جَبَر (جَبْوَر)، كما تزاد الهمزة اطراداً في الزيادات التصريفية فنقول في تَعِب: أَتْعَب، وفي سمع: أَسْمَع.

بهذا يكون الإلحاق وفقَ مقاربتِنا: زيادةَ حروفٍ زيادةً غير مُطَّرِدةٍ غالباً على أصول الكلمات في مواقعَ غيرِ محدَّدة لتأديةِ معان غير ثابتة، مُلْحِقَةً إياها ببناء مُجَرَّد أكثرَ حروفاً فتتصرَّفُ تَصَرُّفَه. فالواو التي زيدت إلحاقاً في (جَدْوَل) على كلمة (جَدْل) لا تُزاد في كلِّ كلمةٍ على وزنها حتماً، فلا نقول الآن في حَبْل: (حَوْبَل). ولا تُزَاد هذه الواو ثالثةً دائماً،

[٦٩٣] يذهب أبو عثمان المازني إلى أنه ثمة أنواع أخرى للزيادة، منها زيادة المد نحو واو عجوز وألف كتاب، ومنها زيادة المعنى كزيادة أحرف المضارعة. لكن ما سماه زيادات المد إنْ هي إلا زيادات بنائية وليست مجرَّد مدود فحسب. أما حروف المضارعة فقد عدَدْناها من الزيادات التصريفية. وينظر: ابن جني: المنصف ١/١٥.

فقد زيدت ثانية – مثلاً – في (حَوْقَل). والمعنى الذي أفادته في جَدْوَل وهو الانسياب – إذْ هو تشبيه النهر بالحيَّة المتلوِّية[٦٩٤] – ليس هو ما أفادَتْه في (حَوْقَل) إذْ دلَّت هنا على الكِبَر والهَرَم لأنَّ (الحَقْلة) هو نُفاية التمر، فكأنَّ الشيخَ الحوقلَ لم يبق منه إلا نُفايتُه[٦٩٥].

٢) أنواع الإلحاق:

قَسَّم القدماء الإلحاقَ بحسب الحروف الملحَقة إلى قسمَيْن: مُطَّرد وغير مُطَّرد.

١– الإلحاق المطَّرد : ويكون بتكريرِ لامِ الكلمة على ما ذَكر أبو عثمان المازني، وجَعَل منه (رَمْدَد) للرماد الكثير، و(قُعْدُد) لقريبِ النسب من الجد. وجَعَل الإلحاقَ بغير تكرير اللام شاذاً، بينما جَعَل أبو علي الفارسي من الإلحاق المطَّرد زيادةَ النون وسطاً نحو (ضَرَنْبَى)، وقد يكون من هذا النوع الإلحاقُ بتشديد الحرف الثالث من الرباعي الذي قال فيه الفارابي: «ومما أُلْحِق من الرباعي بالخماسي بتشديد الحرف الثالث منه: الحَفَلَّج: الأفْحَج، والعَمَرَّس: الشديد، والعَمَلَّس: السريع، والعَشَنَّط: الطويل، والعَشَنَّق: الطويل أيضاً»[٦٩٦]. على أن الفارابي لم يذكر أن هذا الإلحاق مطرد.

٢– الإلحاق غير المطرد : وهو ما زيد فيه بعضُ أحرف (سألتمونيها) نحو (دَهْوَر) زيدت فيه الواو لإلحاقه بدَحْرَج، ونحو (إنْزَهْو) – محب الزَّهْو – زيدت فيه الهمزةُ والنون لإلحاقه بجِرْدَحل.

وقد نُقِل أن بعض القدماء ذهبوا إلى أن الإلحاق كلَّه مطرد، وحجتُهم في ذلك أن الألفاظ الأعجمية قد قُبِلت في العربية، وهي على غير أبنيةِ العرب، نحو خراسان وآجُر، «ولذلك يجوز إدخال الألفاظ المصنوعة عن طريق الإلحاق في كلام العرب»[٦٩٧].

وبعد: فإن لنا حول حروف الإلحاق بعضَ الملاحظات:

آ– عَدَّ كثيرٌ من القدماء من حروف الإلحاق ما ليس منها: فقد جَعَلُوا الباء في (جَلْبَبَ) مُلْحَقَة، وكذلك الواو في (جَوْرَب). وما نراه أن مثل هذه الحروف ليست مزيدةً إلحاقاً وإنما هي من أصل الفعل، إذْ اشتق (جَلْببَ) من جِلْباب، فالباء الثانية هي إحدى باءَيْ الاسم، ودليلُ اشتقاقه من جلباب أن معنى (جَلْبَبَ) ألبسَه الجلبابَ، ومِمَّا لا يُعْقَل أن نزيدَ حرفاً على (جَلَب) الثلاثي ليصبح (جَلْبَبَ) ثم نَشْتَق منه اسم (الجِلْباب)[٦٩٨]. أما (جورب) فالحُجَّة فيه أبينُ، إذْ هو مُشْتَق من الاسم المعرَّب (جَوْرَب)[٦٩٩] ، وحروفُ المعربات كلُّها أصولٌ، لأننا لا نستطيع أن نَطْرد عليها القاعدة العربية

---

[٦٩٤] ابن جني: المنصف ١/٣٤–٣٥.

[٦٩٥] نفسه ١/٣٨. وفي لسان العرب أن (الحقيلة) هي نُفاية التمر.

[٦٩٦] الفارابي: ديوان الأدب ٢/٨٧–٨٨.

[٦٩٧] د. مزيد نعيم: الصيغ الرباعية والخماسية ٢٤١ (عن اللمع ٢/٢١٧).

[٦٩٨] السيوطي: المزهر ٢/٤١.

[٦٩٩] الجواليقي: المعرب ١٤٩.

بالزيادةِ والتجرُّد لأنها ليست عربيَّة أصلاً. ومن هذا القبيل ما ذَهب إليه صرفيُّون من أن النون في (نَرْجَسَ) مزيدةٌ إلحاقاً[٧٠٠]، وهذا يعني أن أصلها (رَجَس)، وهو قول ظاهرُ الفساد، لأن (نَرْجَسَ) فعلٌ مشتق من الاسم المعرَّب (نَرْجِس) بمعنى: وضَعَ في الدواء نرجساً.

ب- لم يُسلِّم كثيرٌ من اللغويين بحَصْرِ حروف الإلحاق في لام الكلمة أو حروفِ (سألتمونيها)؛ فمن القدماء، يرى ابنُ فارس «أنه من الممكن زيادةُ أي حرفٍ من حروفِ الأبجدية على الأصل الثلاثي ما دام هناك دليلٌ يسوغ تلك الزيادة، أي إنه لم يفرِّق بين الحروف الزائدة التي تُزَاد بشكل مطرد (سألتمونيها)، وبين الحروفِ التي تُزاد زيادةً غيرَ مطردة أو حُرة»[٧٠١]. يعمِّق هذا التَّوَجُّه ما ذكره د. حسين نصار في تعليقه على حَصْر حروف الزيادة: «لكنَّ البحثَ المقارن اللغات السامية جميعاً يهزأ من هذا الحصر ويرى أنه من الممكن زيادةُ غيرها من الحروف»[٧٠٢] ويُعقِّب على كلامِ ابن فارس بأنَّ بعض الكلمات قد وُضِعَت عن طريق زيادة بعض الحروف: «فنحن إذا تَتَبَّعْنا دراساتِه خَرَجْنا بأن الحروف التالية كانت من حروف الزيادة عند العرب: (ب، ج، ح، خ، د، ذ، ر، ز، ش، ص، ط، ع، ف، ق، ك)، مع غَضِّ النظر عن حروف سألتمونيها، فلا يتبقى إذن من حروف العربية غير (ث، ض، ظ، غ)، ولعلَّ البحثَ الدقيق يُؤدِّي إلى أنها تُزاد بدورها في بعضِ الأحيان»[٧٠٣]. وقد بين الدكتور مزيد نعيم أن الزيادة قد جاءت في حروفٍ أخرى غير حروف (سألتمونيها)، ومثَّل على زيادة العين إلحاقاً بكلمة (البَعْثَقَة) وهي خروج الماء من الحوض، والأصل (بَثَق). وعلى زيادة الباء بكلمة (بِرْقِش) لطائرٍ، والأصل (رَقْش)؛ ولزيادة الراء بكلمة جُذْمور والأصل (جِذْم)، ولزيادة الدال بكلمة (الهردب): الجبان، وأصله (هرب)[٧٠٤]. وكان هدف الدكتور نعيم أن يُثبت أن ما وُلِّد من الألفاظ بالإلحاق أكثرُ بكثيرٍ مما وُلِّد بالنحت على مذهب ابن فارس. وهذا ما ألمحنا إليه في دراسة سابقة حول النحت. وعلى النقيض من ابن فارس، قدَّر لغويون محدَثون أن الرباعي المجَرَّد يُرَد إلى الثلاثي المزيد فيه حرفٌ إلحاقاً، فدَحْرج عندهم أصلها (دَحَر)، وعَرْقَل أصلُها (عَقَل)؛ وهذا ما يُعَزِّز ثلاثيَّة الكلمة العربية[٧٠٥].

ج- يُعَدُّ بحثُ الإلحاق وحروفِه من البحوث الشائكة التي أَطْلَق فيها علماء أثباتٌ أحكاماً تبدو لنا غيرَ علمية أو متناقضة: فمن الأولى - مثلاً - إلحاقُهم العَرَبي بالمعرَّب، كإلحاقهم (عِذْيَوْط) وهي كلمة عربية؛ بفِرْدَوْس المعَرَّبة، وإلحاقُهم (جِدْوَل) - وهي لغة في جَدْول - العربية، بدِرْهَم المعرَّبة[٧٠٦].

---

[٧٠٠] السيوطي: المزهر ٢/٤٠.

[٧٠١] د. مزيد نعيم: الصيغ الرباعية والخماسية ١٦٢.

[٧٠٢] د. حسين نصار: المعجم العربي ٢/٧٥٦.

[٧٠٣] د. حسين نصار: المعجم العربي ٢/٧٥٦.

[٧٠٤] د. مزيد نعيم: الصيغ الرباعية والخماسية ١٦٤.

[٧٠٥] د. تمام حسان: مناهج البحث في اللغة ١٨٥-١٨٦.

[٧٠٦] ابن جني: المنصف ١/١٣-١٤.

ومن الثانية أن بعض العلماء وهو محمد بن حبيب (٢٤٥هـ) قد عَدَّ اللام هي الزائدة في (عَنْسَل) مشتقاً إياها من (العَنْس) مثل عَبْدَل، وبعضهم – وهو سيبويه – عدَّ النون هي الزائدة فيها أخذاً من (العَسْل) والعَسَلان، وهو مِشيَةُ الذئب[٧٠٧]. وأن الفارابي عدَّ نحو (رَعْشَن وخَلْبَن وضَيْفَن) مُلْحَقةً بجَعْفَر بزيادة النون آخراً[٧٠٨] في حين عدَّها بعضُ المحدثين زيادةً لغيرِ الإلحاق وسمَّاها زيادة تَوَسُّع[٧٠٩]، وفي هذا مدعاة لنا لأن نأخذ أنفسَنا بالرَّيْث والحذر في معالجة هذه الظاهرة.

٣) الإلحاق الدلالي:

الذي عليه جمهورُ القدماء أن الإلحاق ليس له غَرَضٌ دَلالي وأنه للتوسُّع في اللغة فحسب. ومعنى التوسُّع عندهم سَدُّ حاجةِ شاعرٍ أو ساجع. قال ابن جني: «ومعنى قوله: إن باب مَهْدَد وجَلْبَب مُطَّرد، وباب كَوْثَر وجَهْوَر غيرُ مطرد؛ يريد أنك لو احْتَجْت في شعرٍ أو سجعٍ أن تشتق من (ضَرَب) اسماً أو فِعْلاً أو غيرَ ذلك لجاز وكنت تقول: ضَرْبَبَ زيدٌ عمراً، وأنت تريد (ضَرَب)، وكنت تقول: هذا ضَرْبَبُ قد أقبلَ، إذا جَعَلْتَه اسماً، وكذا ما أشبه هذا. ولم يكن يجوز لك أن تقول: ضَوْرَب زيدٌ عمراً، ولا: هذا رجلٌ ضوربٌ، لأن هذا الإلحاق لم يطرد اطرادَ الأولِ، فلا تقسه»[٧١٠]. ويقول (ابن فارس): «العربُ تبسُط الاسم والفعل فتزيدُ في عدد حروفهما، ولعل أكثرَ ذلك لإقامةِ وزنِ الشعر وتسويةِ قوافيه»[٧١١] وإلى مثل هذا يذهب (ابنُ يعيش) حين يقول: «وإن ما زيد للإلحاق ليس الغرضُ منه إلا إتباعَ لفظٍ للفظٍ لا غير، فهو شيءٌ يخصُّ اللفظَ من غيرِ أن يُحْدِث معنى»[٧١٢]، «وكلُّ هذه الأقوال تبين لنا أن الإلحاق يؤدي غرضاً لفظياً يرتبط بموسيقى الألفاظ بالإضافة إلى تكثيرِ الألفاظ والتوسُّع في اللغة»[٧١٣].

وقد رجَّح بعض الباحثين أن يكون لحروف الإلحاق معان[٧١٤]. أما نحن فنرى أنه يجب أن يكون لحروفِ الإلحاق دلالاتٌ تؤديها، زيادةً على معنى الاسم المزيدة فيه. إننا نذهب إلى أن الإلحاق هو نوعٌ من الاشتقاق، وأنه وُجد لغرضٍ دلالي لا لِغرض لفظي. ودليلُنا على أن الإلحاقَ اشتقاقٌ ما ورد على لسان ابن جني عندما ذكر (الحوقل) وهو الشيخ الفاني فقال: «ويجوز عندي أن يكون اشتقاق (حَوْقل) من (الحَقْلَة)، وهو ما بَقي من نُفايات التمر، لأن قولهم: (قد

---

[٧٠٧] ابن جني: الخصائص ٤٩/٢.

[٧٠٨] الفارابي: ديوان الأدب ٣٤/٢.

[٧٠٩] عبد الله أمين: الاشتقاق ٤١٦.

[٧١٠] ابن جني: المنصف ٤٣/١.

[٧١١] ابن فارس: الصاحبي ١٩٣.

[٧١٢] د. ناصر حسين علي: الصيغ الثلاثية ٢٥١ (عن شرح التصريف الملوكي، الورقة: ٢٤).

[٧١٣] د. مزيد نعيم: الصيغ الرباعية والخماسية ٢٣٧.

[٧١٤] د. ناصر حسين علي: الصيغ الثلاثية ٢٧٠.

حَوْقَل) معناه: كَبُر وضَعُف فصار كأنه لم يبق منه إلا نفايته»[٧١٥]. كما أن الإلحاق يدخل في حد الاشتقاق «وهو أخذ كلمة من كلمة أو أكثر مع تناسب بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ والمعنى جميعاً».

أما قولنا إنه لِغرضٍ دلالي معنوي فمن أدلتنا عليه:

١– قولُ أبي الفتح بن جني: «فإذا كانت الألفاظُ أدلةَ المعاني، ثم زيد فيها شيء أوجبَت القسمةُ زيادةَ المعنى به، وكذلك إن انحرف به عن سَمْتِه كان ذلك دليلاً على حادثٍ متجدِّد له»[٧١٦]. ونقلُه عن أبي عثمان: «فما يُزاد يُلحِق بناءً ببناء... ومنه ما يُلْحَق للمعنى»[٧١٧].

٢– قولُ الرضي الأستراباذي: «ولا نُحَتِّم بعدمِ تَغْيير المعنى بزيادةِ الإلحاق على ما يُتَوَهَّم، كيف وإن معنى (حَوْقَل) مخالف لمعنى (حَقَل)، وشَمْلَل مخالف لمعنى شمَل، وكذا (كوثر) ليس بمعنى كثير؛ بل يكفي ألا تكون تلك الزيادةُ في مثل ذلك الموضع مُطَّرِدَة في إفادة المعنى»[٧١٨].

٣– إذا كانت العربية تعطي لتَغْيير الحركاتِ في الكلمة معنى جديداً فَلأَنْ تعطيَ ذلك لزيادةِ حرفٍ أَوْلَى.

٤– إذا كان القدماء قد أجازوا لشاعرٍ أو ساجع أن يزيد إلحاقاً، لغرضٍ لفظي كَمَاليٍّ فَلأَنْ يجيزوا ذلك لواضِع المصطلحِ لغرضٍ دلالي وحَاجِيٍّ أَوْلَى وأجدى.

٥– إن كلَّ الملحقات التي ذكرها القدماء لا تحمل معنى الأصل المجرَّد فقط، بل تحمل معناه وزيادةً عليه. فالضَيْفَن ليس هو الضيف، بل هو من يحضُر معه بشكلٍ من التَّطَفُّل[٧١٩]. ولا يقال (رَعْشَن) ولا يُوصَف به إلا من بَلَغ من الرعشة والاهتزاز مبلغاً، والسِّمْعَنَّة النِّظْرَنَّة ليست هي السَّامِعة والنَّاظِرة فحسب، بل هي «التي إذا تَسَمَّعَتْ أو تَبَصَّرَتْ فلم ترَ شيئاً تَظَنَّنَتْه تَظَنُّناً»[٧٢٠]. و(الجَحَنْفَل) الغليظ الشفة، وهو رباعي مُلْحَق بالخماسي بالنون[٧٢١]، ليس هو (الجَحْفَل) بمعنى مشافر الحيوان وهي كالشفاه للإنسان، فكأنَّ الجَحَنْفَل يحمل معنى التشبيه بالحيوان إضافةً إلى غِلَظ الشفة. و(بَيْطَر) ليس معناها (بَطَر)، لأن هذه الأخيرة معناها الشق، بينما معنى الأولى المعالجة التي قد يكون الشق والجرح بعضَ مستلزماتها. «ويقال: ناقة ضِرْزِم: إذا كانت قليلةَ اللبن. قال: ونرى أنها من قولهم: رجل ضِرْز: إذا كان بخيلاً»[٧٢٢]،

---

[٧١٥] ابن جني: المنصف ٣٨/١.

[٧١٦] ابن جني: الخصائص ٢٦٨/٣.

[٧١٧] ابن جني: المنصف ١٣/١.

[٧١٨] الرضي الأستراباذي: شرح الشافية ٥٢/١.

[٧١٩] ابن منظور: لسان العرب – ضفن.

[٧٢٠] هفنر: الكنز اللغوي – الإبدال لابن السكيت ٦١.

[٧٢١] الفارابي: ديوان الأدب ٨٥/٢.

[٧٢٢] هفنر: الكنز اللغوي – الإبدال لابن السكيت ٦٢.

«والخيشوم أقصى الأنف»، وليس الخَشْم تماماً...[٧٢٣] ولو أرَدْنا مزيداً من الشواهد لما أُحْصِرنا. وإذا لم تَنْقَد بعضُ شواهدِ الإلحاق إلى مذهبنا، فذلك يعودُ إلى خفاء العلاقة بين المُلْحَق والمُلْحَق به لا إلى انعدامها.

٦- لو كان تقديرُهم أنَّ الإلحاقَ إنما يأتي لغرضٍ لفظي، هو إقامةُ وزنٍ أو تسويةِ قافيةٍ صحيحاً، لَلَزِم ألاَّ تأتيَ الملحقاتُ إلا في ضرورةِ وزنٍ أو قافية، ولكنَّ الذي رأيناه أن الملحقاتِ جاءت كلُّها في السَّعة، وأنها كانت مقصودةً لدلالةٍ خاصة فيها، فهل يُقْبَل من أحد أن يقول: إن (الكوثر) قد استُعملت في القرآن الكريم لضرورة؟!

٧- إذا كانت الضرورةُ اللفظيَّةُ قد أَجاءَت الشعراءَ والسجَّاعَ إلى الإلحاق كما يزعُمون، فهل أَجاءَتْهم أيضاً إلى أن يُصرِّفوا الكلمةَ الملحقة أيضاً؟ فإذا كانوا قد أَلْحَقُوا (بَيْطَر)[٧٢٤] بدَحْرَج لضرورةٍ، فهل تلك الضرورةُ دَفَعَتْهم إلى اشتقاقِ بَيْطار ومُبَيْطِر، مع أن (بَيْطار) قد تكونُ أقدمَ وَضْعاً من فِعْلها؟

٨- قولُ الرضي الأستراباذي، وهو من العلماء المحقِّقين، بأن «الإلحاقَ زيادةٌ غيرُ مُطَّرِدة في إفادةِ معنى»[٧٢٥] وهذا قولٌ في غاية الدقَّة، وفيه تصريح واضحٌ أن الزيادة الإلحاقية تكونُ لمعنىً، ولكن هذا المعنى غيرُ مُطَّرد، فإذا كانت الألف في الزيادات التصريفية قد أفادت معنى الفاعلية في نحو (صانِع وكاتِب) وأمثالهما مما جاء على (فاعِل)، فإنها في (فِرْناس) – صفة للأسد – أفادت معنى المبالغة في الشدَّة، وهو ما لم تُفِده في كلمة (عِصْواد) المُلْحَقة وهي بمعنى أمرٍ محيِّر[٧٢٦].

فهل نَعدو الحقيقةَ إذا قرَّرْنا – والحالةُ هذه – أنَّ الإلحاق ذو غرضٍ دلاليّ أكيد، وأنَّ هذا الإلحاق الدلالي أداةُ اشتقاق؟

٤) الإلحاق الدلالي لدى المحدثين:

الذي يُرَجِّحه معظمُ المحدَثين الذين تطرقوا لدراسةِ هذه الظاهرة أن الإلحاق يمكن استخدامه للتوليدِ اللغوي الجديد. وهذه رؤية ذرائعيَّة تُحَتِّمها متطلباتُ التجديد اللغوي. فهَبْنا سلَّمنا أن القدماء استخدموا الإلحاق لضرورةٍ من ضرورات زمانِهم وهي إقامةُ الأوزان وتسويةُ القوافي، فإن ضرورات زماننا ليست هي القوافي والأوزان، بل هي وَضْعُ المصطلحِ العربي للمُسَمَّى الأجنبي الوافد الذي إن لم نُولِّد له اللفظ العربي ولَّد لنا أدواء قد يتعذَّر على لغتنا البرءُ منها.

ومِمَّن وجَدْنا له قولاً في هذا المنحى المهندس حسن حسين فهمي في كتابه حول تعريب المصطلحات إذ يقول: «فَعْلَلَ: صَهْرَرَ قياس مستحدَث على الرباعي المجرد. ويمكنُ ابتكارُ معنى للحدَث لهذا الوزن بمعنى التَّغَلْغُل أو الاحتواء أو الانتشار مثلاً، فيقال: (صَهْرَرَ الصانعُ المعدن) أي صَهَره ونَشَره، أو صَهَره وكسا به شيئاً آخر»[٧٢٧].

---

[٧٢٣] الفارابي: ديوان الأدب ٦٢/٢.

[٧٢٤] ينظر السيوطي: المزهر ٤١/٢.

[٧٢٥] الرضي الأستراباذي: شرح الشافية ٥٢/١.

[٧٢٦] الفارابي: ديوان الأدب ٧٣/٢.

[٧٢٧] حسن حسين فهمي: المرجع في تعريب المصطلحات العلمية والفنية والهندسية ٣٤٤.

ومِمَّن دعا إلى استخدام الإلحاق في توليدِ المصطلحات العلمية الدكتور محمود الجليلي إذْ يقول: «إن إضافة الحروف لتكوين صيغ جديدة أمرٌ من صميم اللغة العربية وعامٌّ فيها... وإن الاعتراض على القياسِ على هذه الصيغة أو تلك ليس سبباً في العدول عن ذلك، فلقد اختلف الكوفيون والبصريون في أمور اللغة الأساسية وهذا أمرٌ لا مفر منه... إن القياس على المسموع في اللغة أمرٌ مطرد في جميع العصور، وإن الحاجة إلى المصطلحات الطبية الكثيرة توجب الاستفادة من ذلك»[٧٢٨].

ويذهب عبد الله العلايلي من اللغويين إلى أن تَشَكُّل الرباعيات لم يكن بطريقة النحت كما ذهب ابنُ فارس، لأن النحت ظاهرةٌ من «طفوليَّة اللغة» بل «استحصل العربيُّ على الرباعي من الثلاثي بإضافة حروفِ الجَدْوَل ذات الدلالات العمومية لديه، وجعل ذلك قانوناً في وَضْعه». ويمثِّل لمقولته بكلمة «(قِرْطاس) فهي قِرْط + س، والقرط هو ورق الكراش، والسين تفيد معنى السعة... و(خَتْلَم) موضوعةٌ لأخْذ الشيء خفية: ختل + م»[٧٢٩] وكما يُرى فإن العلايلي يَرْفَع الزياداتِ الإلحاقية إلى مستوى القانون اللغوي الذي لا يتخلف؟

ومِمَّن وصل إلى هذه النتيجة مخالفاً غالبية القدماء الدكتور ناصر حسين علي الذي يقول: «ويُعَدُّ الإلحاق أحدَ وسائلِ تكثير مفردات العربية وتنميةِ ألفاظها، وتنويع كلماتها، فبوساطة زيادة بعض الأحرف لغرض الإلحاق يمكن إنتاج كلمات مختلفة من أسماء وأفعال ضمن صيغ العربية المعروفة»[٧٣٠] ويمثِّل الباحث لقوله بأن فِعْل «(صَمِع) معناه صَغُرت أذنه، أَوْجَدوا الفعل (صَوْمَع) عن طريق زيادة الإلحاق واستعملوه في مجالاتٍ أخرى لا يمكن أن يُؤديها الفعل (صَمِع)»[٧٣١].

إننا وإنْ كنا نتفق مع هؤلاء المحدثين بأن الإلحاق ذو قيمة دلالية، وأنه من وسائلِ توليد الألفاظ والمصطلحات بتخصيص المُلْحقات بدلالاتٍ نريدها، وقد نتحكم بها، فإننا لم نجد من المعرِّبين واضعي المصطلحاتِ من أفاد منه، خلا ما ذكرناه من اقتراح تخصيص فعل (صَهْرَر) بمعنى إضافي لما يحمله الفعل (صهر).

أما القولُ بقياسيَّة هذا النوع من الاشتقاق فلا مُسَوِّغ للحديث عنه إلا إذا انتقل التنظير فيه إلى الممارسة، وإلا إذا كَثُر كثرةً تجعل منه أمراً واقعاً. ولعل أكثر ما يمكن أن يُقال عن هذا الاشتقاق الإلحاقي إنه رصيدٌ احتياطي من وسائل التوليد اللغوي قد نُفيد منه في قابل الأيام.

وبعد: فهذه هي أنواعُ الاشتقاق، أحدِ أهمِّ خصائص لغتنا وأهم طرق التوليد فيها. عرَضْناها – بحدود ما يتطلب البحث – فبيَّنَّا أن الاشتقاق التصريفي هو أعلاها سهماً في إنتاج الألفاظ والمصطلحات. وأظهَرْنا ميل المحدثين للإفادة من الاشتقاق الإبدالي، ونماذج من استخدامهم إياه. وأشرنا إلى إمكانية توظيف الاشتقاقَيْن

---

[٧٢٨] د. محمود الجليلي: صيغ للمصطلحات الطبية، مجلة المجمع العراقي ٣/٣٤: ٧٧-٧٨.

[٧٢٩] د. أسعد علي: تهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي ٧٣-٧٤. وينظر: د. مزيد نعيم: الصيغ الرباعية والخماسية ١٦٢.

[٧٣٠] د. ناصر حسين علي: الصيغ الثلاثية ٢٢٧.

[٧٣١] المرجع السابق نفسه. وإن كنا لا نرى بالضرورة أن يكون (صَوْمَعَ) مزيداً بالإلحاق على (صمع)، بل لعله مشتق من الاسم (صومعة)، بمعنى جعل الشيء كالصومعة.

التقليبي والإلحاقي في التوليد اللغوي وإن لم يدخلا حَيِّزَ الاستخدام الفعلي بعد. وأنكَرْنا أن يكون الاشتقاق النحتي – إلا لضرورةٍ قصوى – أداةَ توليد، لأنه أداةُ إيجاز واختصار.

لَحَق – الارتجال

كنا قدمنا في بداية هذا الفصل عن التوليد أننا لا نَعُدُّ الارتجال من طرائق التوليد، وكان بِودِّنا ألاَّ نعرِض له في طرق التوليد، لكنَّ الأمانة للبحث تقتضينا أن نذكره ما دام بعضُ اللغويين المحدَثين قد عَدَّه طريقةَ توليد، وإن كنا لا نعتقدها.

جاء في المعجمات أن ارتجال الكلام هو التكلُّم به من غير تهيئة[٧٣٢]. لكنَّ هذا التعريف ينطبق على المعنى العام للارتجال وهو الارتجال الأدبي، نحو ارتجال خطبةٍ أو حديث. أمَّا الارتجال اللغوي فله مفهومٌ آخر نستنبطه من نصوصٍ قليلة نُقلت عن القدماء، أهمُّها ما نُقل من قولهم: «فإن الأعرابي إذا قويت فصاحتُه وسَمَتْ طبيعته تصرَّف وارتجل ما لم يسبقه إليه أحدٌ قبله. فقد حُكي عن رؤبة وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظاً لم يَسْمعَاها ولا سُبِقا إليها»[٧٣٣]. بيد أنه من السهل تفسيرُ هذه الظاهرة التي سمّوْها ارتجالاً بأنها اشتقاقٌ غيرُ مَسْبوقٍ؛ فقد عُدَّ قولُ العجّاج في الوصف بصغر الرأس (أَصْعَل) ارتجالاً[٧٣٤] في حين أن الجذر (صعل) موجود في العربية وورد فيه: «الصَّعْلَةُ من النخل التي فيها عِوَج، وهي جرداءُ أصولِ السَّعف... ويُقال للنخلة إذا دَقَّت (صَعْلة).. والصَّعْل والأصْعَل: الدقيقُ الرأس والعُنُق... وقد صَعِل صَعَلاً، واصْعَالَّ... وفي حديث عليّ: استكثِروا من الطواف بهذا البيت قبل أن يحولَ بينكم وبينه من الحَبَشة رجلٌ أَصْعَل أَصْمَع..»[٧٣٥] ولعل بعض الرواة قدروا أن أحداً لم يَسبق العَجاجَ إلى بناء (أفعل) من هذه المادة، فسموا صنيعه ارتجالاً. وأوضحُ مِن هذا في تبيين مفهوم الارتجال ما نستخلِصُه من تعريف القدماء للاشتقاق إذْ قالوا عنه «هو بُنْيانُه من المرْتَجل»[٧٣٦]. ويؤخذ من هذه العبارة أن المرْتَجل هو ما وُضِع بداءةً في مرحلة متقدِّمة من حياة اللغة وَضْعاً غير اشتقاقي، وهي المسَمَّيات الأولى فيها؛ ومن هذه المسَمَّيات اشتُقت الأفعال والصفات؛ فوَضْعُ كلمةِ (الحَجَر) مثلاً، لمقابلةِ مدلوله المادي المعروف هو الارتجال، ومثله وَضْع كلمات: جَبَل وبَحْر وشَرَف؛ ولكن قبل أن تكتسب الكلمة مدلولاً مجازيّاً بفعل التطوُّر الدلالي. فالارتجال هو الطريقة الأولى لوَضْع الألفاظ، وهي طريقةٌ تتسم بالعفوية والاعتباطية، ومهمتُها التاريخية تكوين كُتْلةٍ من المفردات كافيةٍ لتلبية متطلبات التعبير اللغوي، في حدِّه الأدنى عند الجماعة. وبعدها تتكفَّل قوانينُ التوليد اللغوي من اشتقاق ومجاز بتَلْبِية مستلزماتِ التطوُّر اللغوي المتجدِّد. وقريبٌ من هذا قولُ النحاة عن العَلَم إنه صِنْفان: منقولٌ ومرتجل.

وكان ابنُ فارس قد أِشار إلى الارتجال في معرض حديثه عمَّا جاء على أكثر من ثلاثة أحرف إذْ قال: «وذلك على أضرب: فمنه ما نُحت من كلمتين صحيحتَي المعنى مطَّردتَيْ القياس، ومنه ما أصلُه كلمةٌ واحدة، وقد أُلْحق بالرباعي

---

[٧٣٢] ابن منظور: لسان العرب – رجل. ومثله في تاج العروس.

[٧٣٣] ابن جني: الخصائص ٢/٢٤–٢٥.

[٧٣٤] السيوطي: المزهر ١١٧/١، د. عبد الحفيظ السطلي: العجاج، حياته ورجزه ٤٢٢–٤٢٣.

[٧٣٥] ابن منظور: لسان العرب – صعل.

[٧٣٦] ابن منظور: لسان العرب – شقق، ومثله في تاج العروس.

والخماسي بزيادة تدخلُه، ومنه ما وُضِعَ كذا وَضْعاً»[٧٣٧]. وهذه العبارةُ الأخيرةُ تعني الارتجال، وهو يمثِّل له بأسماء مثل: البُخْنُق، البُهْصُل: الجسيم، الجُخْدُب: الضخم، الضَّمْعَج للناقة الضخمة، الطَّفَنَّش للواسع صدور القدمين[٧٣٨]. وبأفعال مثل: طَرْسَم، طَلْسَم، طَرْبَل، وبأسماء خماسية مثل القِطْمير والقُرْبُوس[٧٣٩].

وقد ظهرت حيرةُ ابن فارس في تعريفه لهذا المرتجل الموضوع وضعاً، ولم يستقر على رأي فيه[٧٤٠].

وقد توقف الارتجال في العربية بشكلٍ عام قبل نهايةِ عصر الاحتجاج، أي منتصف القرن الهجري الثاني، ودليلُ ذلك أن اللغويين والرواة أشاروا إلى خاصيَّة امتاز بها الراجزان العجَّاج وابنُه رؤبة، وبعضُ الأعراب كابن أحمر الباهلي[٧٤١]، وهي أنهم كانوا يرتجلون ألفاظاً لم تُسْمَع من غيرهم. ولو كان الارتجال يُسْمَع من عامة عصر الاحتجاج لَما عُدَّ ذلك خاصيَّةً للعجاج وابنه وابن أحمر، في حال ثبوتِ أنَّ ما نُسب إليهم من ارتجال هو ارتجالٌ لا اشتقاقٌ غيرُ مسبوق.

ولا نَعْدَم من المحدَثين من يُنكر وجود الارتجال أصلاً، إذ يقول: «ليس عندنا شيء غيرُ منقول، وما زعموه من الارتجال تَوَهُّم محضٌ جاءهم من عدم الحفظ لمادة الاشتقاق، أو مِن المجيء على خلاف القياس. والحالُ أن القياسَ معناه ما استقرت عليه العربيةُ بعد تطورات طويلة، فما يسمونه مُرْتَجَلاً هو من البقايا الأثرية»[٧٤٢]. كما أن مجمع القاهرة كان ينظر إلى الارتجال على أنه «مَظْهَرٌ تاريخي من مظاهر اللغة يُحْفَظ ولا يُقاس عليه»[٧٤٣].

دعا إلى الارتجال، طريقةً للتوليدِ، قِلَّةٌ من الباحثين أبرزهم د. إبراهيم أنيس الذي قدم دراسةً واسعةً حول الموضوع، يرى فيها أن الارتجالَ اختراعٌ لغوي بَحْت ليس له صلة بالمعجم ولا بالصرف، وهو يعادل ما يُسَمَّى باعتباطيَّة الكلام[٧٤٤]. لكن «المنهج الذي عُرِض فيه الارتجال، قد حَكَم عليه بالإعدامِ وحَرَم اللغةَ من لغةِ أصحاب الحرف المحدَثين، ومن لغةِ مجتمعاتٍ وطبقاتٍ اجتماعية معينة»[٧٤٥]، على حد تعبير الكاتب. فإن كان د. إبراهيم أنيس يرى فَتْحَ باب الارتجال واسعاً، فإن الدكتور أحمد مطلوب يرى فتحَه باقتصادٍ ولضرورةِ المصطلحات العلمية[٧٤٦]. ولعلَّه كان ينظر في هذا إلى قول ابن السراج: «يجوز أن يَخْتَرِع المسمِّي اسماً لم يَسْمَعْه، وأن يُسَمِّي بالاسم الأعجمي، لأن بابَ التسميةِ غيرُ مَحْظورٍ على أحد»[٧٤٧].

---

[٧٣٧] ابن فارس: المقاييس ٥٠٥/١-٥١٣.

[٧٣٨] المرجع نفسه: ٤٥٨/٣. طرسم: أطرق، طلسم: كره وجهه.

[٧٣٩] المرجع نفسه: ١١٩/٥. القطمير: حبة في بطن النواة. القربوس: السرج.

[٧٤٠] د. مزيد نعيم: الصيغ الرباعية والخماسية ١٦٨-١٦٩.

[٧٤١] السيوطي: المزهر ١١٧/١.

[٧٤٢] د. أسعد علي: تهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي ١٨٦.

[٧٤٣] د. محمد رشاد الحمزاوي: أعمال مجمع القاهرة ١٧٦.

[٧٤٤] المرجع السابق نفسه.

[٧٤٥] المرجع السابق نفسه.

[٧٤٦] د. أحمد مطلوب: دعوة إلى تعريب العلوم ٨٢-٨٣.

[٧٤٧] ابن السراج: الاشتقاق ٢٤.

كما دعا إليه – ولم يسمِّه – المهندس (خير الدين حقي) إذْ أشار إلى «استخدام الحاسوب في البحث عن مفرداتٍ عربية جديدةٍ، تُسْتَخدم كمصطلحاتٍ علمية»[٧٤٨] للمعاني الجديدة اعتماداً على القيمة التعبيرية للحروف العربية، «فيقوم الحاسوبُ بمَزْج الحروف الملائمة لتأديةِ هذا المعنى بحسب خصائصها، فإذا لم يكن الحلُّ مستساغاً أُعيدت الكرة بحروفٍ أخرى، وهكذا حتى نصلَ إلى الكلمة المنشودة»[٧٤٩] وسرعان ما أيَّد هذه الدعوةَ بعضُ الدارسين كالدكتور (علي حلمي موسى) وشَفَعها بدعوةٍ أخرى لقيامِ هيئةٍ علمية لغوية تشرف على هذا المشروع، مقترِحاً خطواتٍ لعملها.

وأهمُّ ما رَشَّح هذه الدعوة لأن تَموت في مهدِها اعتمادُها على مرتكزاتٍ غيرِ ثابتة أصلاً. فمقولةُ القيمة التعبيرية للحرف العربي ما زالت فرضيَّةً فيها من الخيال أكثرُ مما فيها من الواقع، وظاهرةُ الارتجال مردودَة وغيرُ مقرَّرةٍ؛ إذْ تجاوزها الزمن طريقةَ توليد.

أمَّا نحن فإننا نُنْكر أشدَّ الإنكار أن يُسْلَك للتوليد مثلُ هذا المسلك الذي انتهَتْ مرحلتُه التاريخية منذ زمن بعيد، والذي لا تَحُدُّه أية معالم أوضوابط، والذي تُغْنِي عنه طرائقُ التوليد القياسيَّة في لغتنا العربية.

وأما ما حرِمَتْه اللغةُ من ارتجالِ أصحابِ الحرفِ والطبقاتِ الاجتماعية الأخرى فهذه نماذج منه: (طرطيرة) للشاحنة الصغيرة، (قرنبع) للسيارة القديمة، و«تطنيش»[٧٥٠]، مما لا يستوجب ضياعُه أسفاً. وأما مَقولةُ ابن السراج فيمكن تفسيرُها بجواز التسمية بالمولَّد، وهو الكلمات والأسماء التي وضَعَها العربُ بعد عصر الاحتجاج.

[٧٤٨] د. علي حلمي موسى: إحصائيات جذور معجم لسان العرب ٣٠.

[٧٤٩] المصدر السابق: ٣٠-٣١.

[٧٥٠] شفيق جبري: مهمة رجال اللغة، مجلة مجمع دمشق ١/٤٣: ١٦.

ثانياً – المجاز

١) مفهوم المجاز:

كنا رَجَّحْنا أن اللغة وضعت ارتجالاً أولاً، إلى أن تجمَّع لديها مخزونٌ كاف للتعبير عن الحد الأدنى لمتطلباتِ الجماعة، ثم بدأت مرحلةُ تنمية اللغة بطرائق التوليد من اشتقاق ومجاز، للتعبير عن المتطلبات التعبيرية المتجددة.

و(المجاز) اسمٌ على بناء (مَفْعَل)، وهو اسم مكان من (جازَ الموضعَ): إذا سار فيه وسلَكَه[٧٥١]. فالمجازُ لغةً هو المسار أو المِسْلك أو الممَرُّ، ويصحُّ أن يكون مصدراً ميميّاً من الفعل بمعنى الجواز أو المرور. أما اصطلاحاً فقد استُعمل بعدة معانٍ هي:

أ- بمعنى التفسير أو التقدير أو التأويل. وبهذا المعنى جاء استعمال أبي عبيدة معمر بن المثنى (٢١٠هـ) في كتابه (مجاز القرآن)[٧٥٢]، يقول – مثلاً –: «قال جلَّ ثناؤه: {إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ *} [القيامة: ١٧/٧٥] مجازه: تَأْليفُ بعضِه إلى بعض»[٧٥٣].

ويقول: «{إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا} [يونس: ٦٨/١٠] مجازه: ما عندكم سلطانٌ بهذا، وهي من حروف الزوائد، ومجازُ سلطان هاهنا: حُجَّة وحَقٌّ وبُرهان»[٧٥٤]. وقد يَسْتغني أبو عبيدة عن كلمة (مجاز) ويذكر التفسير مباشرة فيقول: «{سِحْرٌ مُسْتَمِرٌّ} [القمر: ٢/٥٤] : شديد... و{مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ} [القمر: ٨/٥٤] : مُسْرِعين»[٧٥٥].

ب- بمعنى طريقِ القول ومَأْخذِه، وهو مفهومُ ابن رشيق القيرواني، ويجعل منه التشبيه والاستعارة[٧٥٦].

ج- بمعنى اللفظ المستعمل في غير ما وُضع له. يقول الإمام عبد القاهر الجرجاني: «كلُّ لفظ نُقِل عن موضوعه فهو مَجاز»[٧٥٧] وهو بهذا المعنى يقابل مصطلح (الحقيقة)؛ لأن الكلام في العربية حقيقة ومجاز، «فالحقيقةُ هي الكلمة المستعمَلَة لما وُضِعت له في اصطلاح التخاطب... والمجازُ هو الكلمة المستعملة في غير ما وُضِعَت له في اصطلاح التخاطب على وجه يصحُّ مع قرينة عدمِ إرادته»[٧٥٨]. ومما قيل في حدِّهما: «الحقيقةُ هي القولُ الدال بصيغة اللفظ الذي لم يُغَيَّر عن أصلِه المسْتَغني في الإبانة عن وسيطةٍ من مراجعةِ شيءٍ يكون أصلاً لذلك اللفظ... أما المجازُ فهو القول المعبِّر عن أصله

---

[٧٥١] الزبيدي: تاج العروس – جوز.

[٧٥٢] أبو عبيدة: مجاز القرآن، مقدمة المحقق ١٨-١٩.

[٧٥٣] أبو عبيدة: مجاز القرآن ٢/١.

[٧٥٤] أبو عبيدة: مجاز القرآن ٢٧٩/١.

[٧٥٥] أبو عبيدة: مجاز القرآن ٢٤٠/٢.

[٧٥٦] ابن رشيق القيرواني: العمدة ٢٦٦/١.

[٧٥٧] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز ٦٦.

[٧٥٨] الخطيب القزويني: التلخيص في علوم البلاغة ٢٩٣-٢٩٤.

الدال بتقديرِ الأصل، المفتقِر في الإبانة إلى وسيطة مراجعةِ شيءٍ يكون أصلاً لذلك اللفظ»[759]. فإذا قلت: (ميزان الصيدلي دقيق) فقد استعملت كلمة (الميزان) على الحقيقة، وهو المعنى الذي وُضعت له هذه الكلمة للدلالة على ذلك الشيء المادي المحسوس المتعارف عليه. أما إذا قلت: (أبو تمام والبحتري في الميزان) فقد استعملت كلمة (الميزان) على المجاز، لأنها هنا لا تعني الميزان الحقيقي المحسوس، بل تعني مدلولاً آخر مجرداً هو المقارنة.

وبهذا المعنى استعمله الشريف الرضي (٤١٠هـ) في كتابه (المجازات النبوية)، الذي أورد فيه (٣٦١) حديثاً في كلٍّ منها استعمالٌ مجازي، كما في قوله: «ومن ذلك قولُه عليه الصلاة والسلام: «المسلمون تتكافأُ دماؤهم ويسعى بذمَّتِهم أدناهم، ويرد عليهم أقصاهم، وهم يدٌ على مَنْ سِواهم» فقوله عليه الصلاة والسلام «هُم يَدٌ على مَنْ سواهم» استعارةٌ ومجاز»[760].

وهذه الظاهرة من خصائص العربية. لا نعني أنه ليس في غير العربية مجاز، بل نعني أن كثرتَه في العربية جعلَتْ منه خاصيَّةً لا يمكن تجاوزُها لفهم لغتنا. ومع ذلك فقد أَطْلَع التمنطقُ اللغوي من يقول: «لا مجازَ في لغة العرب»[761] زاعماً أن الواضعَ وضع (الأسد) للرجلِ الشجاعِ كما وضَعَه للحيوان المفترس، ووَضَع (الغيث) للنبات كما وضَعَه للمطر. وهو قول بَيِّن الفساد. وأَطلع أيضاً من تساءل: هل نُقلت الأسامي – كالصَّوم والصلاة والزكاة – من اللغة إلى الشرع أم بقيت على وَضْعِها اللغوي؟ فأجاب (ابنُ برهان): «والأول هو الصَّحيح، وهو أن رسول الله نقَلَها من اللغة إلى الشرع، ولا تَخرُج بهذا النقلِ عن أحد قسمَيْ كلامِ العرب وهو المجاز. وكذلك كلُّ ما استحدثه أهلُ العلوم والصناعات من الأسامي كأهلِ العروض والنحو والفقه»[762].

٢) أنواع المجاز:

لعل أوضح تعريف للمجازِ هو أنه كلمةٌ مستعمَلَة في غير معناها الأصلي لعلاقةٍ، مع وجودِ قرينةٍ مانعةٍ من إرادة المعنى الأصلي. وهذا التعريف يقتضي شيئَيْن:

آ– وجود علاقةٍ بين المعنيين الأصلي والمجازي، أو القديم والجديد، كاستعمالنا كلمة (القَصْف) لرَمْي المدفعية مجازاً، ومعناه الحقيقي لصوت الرعد، والعلاقةُ بينهما واضحةٌ وهي الدويُّ الشديد. وهذه العلاقة يجب أن تكون ظاهرةً أو قريبةً من الأفهام، وإلا انقلب المجاز إلى لُغْز، فلا يصحُّ أن نتجوَّز بكلمة (قَصْف) لرمي الورود مثلاً، لانعدامِ العلاقة بين المعنيَيْن. وهذه العلاقة قد تكون للمشابهةِ بين المعنيَيْن كما مثَّلنا، وقد لا تكون للمشابهةِ كقوله تعالى: «{وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الآخِرِينَ *} [الشعراء: ٢٦/٨٤] أي ذِكْراً، فقد تَجَوَّز لمعنى (الذِّكر) باللسان، والعلاقة بينهما هو أن

---

[٧٥٩] ابن خلف: مواد البيان ١٤٩.

[٧٦٠] الشريف الرضي: المجازات النبوية ١٧–١٨.

[٧٦١] السيوطي: المزهر ٣٦٥/١. والقائل هو أبو إسحاق الأسفراييني.

[٧٦٢] السيوطي: المزهر ٢٩٩/١.

اللسان آلةُ الذكرِ ووسيلتُه»[٧٦٣]. وكقولنا (أمين السر) عن موظَّف إداري، مع أن حفظ سرِّ الإدارة ليس إلا جزءاً من عمله، فالعلاقة بين المعنيَيْن هنا هي علاقة الجزئية.

ب- وجود قرينةٍ مانعةٍ من إرادة المعنى الأصلي. وهذه القرينة تُفْهم من سياق المعنى، لأن المعنى الحقيقي ليس مقصوداً البتَّةَ في المجاز، كما في قولنا (ذِراع الآلة وعَقربُ السَّاعة)، ولو قصد المعنى الحقيقي في هذا التعبير المجازي لكان الكلامُ كذباً، إذ ليس للآلة ذراع أصلاً لأن الذراع للإنسان، وليس للساعة عقرب على وجه الحقيقة. يقول القزويني: «والاستعارة تفارق الكذب بالبناء على التأويل ونصب القرينة على إرادة خلافِ الظاهر»[٧٦٤].

وقد قُسِّم المجاز بحسب العلاقة بين معنيَي الكلمة، الحقيقي والمجازي إلى قسمَيْن: استعارةٍ ومجازٍ مرسل.

١) الاستعارة:

وهي كلمةٌ مستعمَلَةٌ في غير معناها الأصلي لعلاقةِ المشابهة، مع وجودِ قرينةٍ مانعةٍ من إرادة المعنى الأصلي. أو باختصار: هي مجازٌ علاقتُه المشابَهَةُ. كقولنا: (أطلق مركز الأبحاث قمراً للاتصالات)، فكلمة (قمر) لها معنيان حقيقيٌّ قديم وهو قمر الطبيعة، ومجازيٌّ جديد وهو ذلك الجهاز التقني الموضوع في مدار حول الأرض، والعلاقةُ بينهما هي المشابهة، فكلاهما جِرم مادي يسبح في الفضاء الخارجي ويدور حول الأرض. وهذا النوع من الاستعارات يسمى لدى البلاغيِّين بالاستعارة التصريحيَّة، لأن التركيب في الأصل مشبَّه ومشبَّه به، حُذف المشبه وصرح بذكر المشبه به. وهي التي تعنينا عند ذكر الاستعارة، لأنها وسيلةُ توليدِ المفردات والمصطلحات الجديدة، أما الأنواع الأخرى للاستعارة فلا تعنينا لأنها أدخلُ في باب البلاغة، وثَمَّ مظانُّها[٧٦٥].

٢) المجاز المُرسل:

وهو كلمةٌ مستعمَلَةٌ في غير معناها الأصلي لعلاقةٍ غير المشابَهَةِ، مع وجودِ قرينةٍ مانعةٍ من إرادةِ المعنى الأصلي، وهذه العلاقة قد تكون:

آ- علاقةً سببيةً: كتسمية العرب النبات بالغيث في قولهم (رعَيْنا الغيثَ) أي: رعَيْنا النباتَ الذي سببُه الغيث[٧٦٦].

ب - أو علاقة جزئية: كتسمية النَّفْس بالرَّقَبَة في قوله تعالى: {فَكُّ رَقَبَةٍ *} [البلد: ١٣/٩٠] أي تحريرُها، والتحرير لا يكون للرقَبَة دون سائر النفس.

جـ - أو علاقة مُسَبِّبِيَّة: كتسمية المرض الشديد بالموت لأن الموت مسبَّبٌ عنه[٧٦٧].

---

[٧٦٣] الخطيب القزويني: التلخيص في علوم البلاغة ٢٩٦-٢٩٩.

[٧٦٤] المرجع نفسه: ٣٠٦-٣٠٧.

[٧٦٥] ينظر مثلاً: القزويني: التلخيص في علوم البلاغة ٣٠٨ -٣٢٠

[٧٦٦] المصدر السابق ٢٩٦- ٢٩٩.

[٧٦٧] السيوطي: المزهر ٣٥٩/١.

د – أو علاقةَ اعتبارِ ما سيكون، كقوله تعالى: {إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا} [يوسف: ٣٦/١٢] أي أعصر عِنَباً سيصير خَمْراً[٧٦٨].

هـ – أو علاقةَ اعتبارِ ما كان: كقوله تعالى: {وَآتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ} [النساء: ٢/٤] فهؤلاء الذين بَلَغُوا سِنَّ الرُّشد وسُلِّموا أموالهم لم يعودوا يَتامى، بل كانوا كذلك[٧٦٩].

و – أو علاقةً محليَّةً: كقوله تعالى: {فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ *} [العلق: ١٧/٩٦] أي أهلَ ناديه، باعتبار أن النادي هو محلُّ اجتماعِ الأهل والأصحاب[٧٧٠].

ز – أو باعتبارِ آلتِه: كما مر في قوله تعالى: {وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الآخِرِينَ *} [الشعراء: ٨٤/٢٦] .

ويمكن تعدادُ الكثير من أنواع العلاقات التي لا تقوم على المشابَهة في العلاقة المجازية والتي يصعب حصرُها[٧٧١].

والمهم في ذلك كله أن يكون ثَمَّة سببٌ وملابسة بين معنيَي الكلمةِ المتجوَّز بها: الحقيقيّ والمجازي. ومما يدعَم هذا قولُ (ابن فارس): «قال علماؤنا: العربُ تسمي الشيءَ باسم الشيء إذا كان مجاوراً له أو كان منه بسبب. من ذلك تسميتهم السحابَ (سماءً) والمطرَ (سماءً)، وتجاوزوا ذلك إلى أن سَمَّوْا النبتَ سماءً، وربما سَمَّوْا الشَّحْمَ (نَدى)، لأن الشحمَ عن النبت، والنبت عن الندى... ومن هذا الباب قول القائل: (قد جَعَلْتُ نَفْسِي في أديم)، أرادَ بالنفس الماءَ، وذلك أن قوام النفس بالماء»[٧٧٢].

ولعلَّ تعميمَ الخاص، وتخصيصَ العام من أهم أشكال المجاز، فمن التعميم أن «أصلَ (الوِرْد) إتيانُ الماء، ثم صار إتيانُ كلِّ شيء وِرْداً»[٧٧٣]. ومن التخصيص أن (الحَجَّ) أصلُ معناه القصدُ إلى مكان عظيم، ثم خُصِّص بقصد مكة في أيام معلوماتٍ لأداء مناسك معينة.

ومما يجدر ذكرُه أن بعض اللغويين قد ذهب إلى عَدِّ (التضمين) من ضروب المجاز. لكن، دون النظر إلى كونه مجازاً أم لا، فإنه لا يُعَدُّ من وسائل توليد المصطلحات، لأن مدار بحثِها على الأسماء، في حين أن مدار بحث التضمين إنما هو على الأفعال[٧٧٤].

---

[٧٦٨] القزويني: التلخيص في علوم البلاغة ٢٩٦.

[٧٦٩] المصدر السابق نفسه.

[٧٧٠] المصدر السابق نفسه.

[٧٧١] ينظر مثلاً: السيوطي: المزهر ١/٣٥٩-٣٦٠ ومن المحدثين: د. أحمد مختار عمر: علم الدلالة ١٦٢.

[٧٧٢] ابن فارس: الصاحبي ٦٣.

[٧٧٣] المصدر السابق ٦٤.

[٧٧٤] ينظر: صلاح الدين الزعبلاوي: التضمين، مجلة مجمع دمشق ٥٥/ ١: ٦٩.

٣) المجاز والتطوُّر الدلالي:

إن الكلم الذي حافظ على معناه الوَضْعي الأوليّ في اللغة قليلٌ. ذلك أن مفرداتِها تخضع لتطوُّر دلالي مستمر، بغية الوفاء بحاجاتِ المجتمع التعبيرية المتجدِّدة. فلو نظَرْنا إلى مفردات عربيَّتِنا المعاصرة لوجدنا أنَّ معظمَها لم يبقَ على دلالته الأولى، بل تغيَّر بدرجةٍ أو بأخرى؛ والقانون اللغوي الذي يُنظِّم هذا التغيُّر كيلا تفقد الدلالةُ الفرعُ صلتَها بالدلالةِ الأصلِ إنما هو المجاز. لنأخذ على سبيل التمثيل عباراتِ (جامعة دمشق –كليَّة الآداب – قسم اللغة العربية)؛ ولنُعارضها بمدلولاتِها الوَضْعيَّة القديمة، إننا واجدون بعدَ المعارضة أنَّ هذه الكلمات (جامعة –كلية – قسم) لا يجمعُها بمعناها الوضعي القديم إلا خيطٌ رفيعٌ – لكنه متين – من المجاز. (فالجامعة) هي الغل لأنها تجمع ما بين يدَيْ المغلول وعنقه، والقِسْم هو النصيب، و(الكليَّة) لم تدخل اللغَة العامة حتى مطلع القرن الهجري التاسع، إذْ لم يذكرها الفيروزبادي في محيطه، وعندما استعملها (الكَفَويّ) في القرن الهجري الثالث عشر عنواناً لكتابه لم يقصد بها ما خصصْناها له في جامعاتنا[٧٧٥]. لكن لا يُنكر الرابط المجازي بين (الجامعة) بمعناها الحقيقي وهي اسمٌ لما يَجْمَع بين عناصر مختلفة، وبين معناها المجازي اليوم وهي أنها تجمع بين أصنافِ العلوم والمعارف، وبين مختلف الكليات والأقسام فيها. كما لا يُنكر الرابط المجازي ما بين (القسم) بمعنى النصيب أو الجزء، وبين معناه المجازي اليوم وهو أنه جزء من مؤسسة أكبر هي الكلية. وللتوضيح أكثر نقول: لو بُعث الآن أعرابيٌّ من الجاهلية وقدر له أن يقرأ أو يسمع هذه الكلمات فماذا كان سَيَفْهم منها؟ إن جامعتَه غيرُ جامعتنا، وكليَّتَه غيرُ كليتنا وآدابَه ليست بمعنى آدابنا، وقِسمَه غيرُ قِسْمنا، حتى مدلول (اللغة) عنده ليس هو ما عندنا، ولعلَّه يُدْهَش أن تحَوَّلَت لغاتُ العرب إلى لغة واحدة، إذ اللغة عنده هي اللهجةُ عندنا، أما ما نعنيه باللغة، فهي عنده اللسانُ. إن ما طرأ على كلمات (جامعة –كلية – قسم – لغة – آداب) إنما هو تطور دلالي واضح اتخذ المجاز أداةً له. وهكذا تبدو الصلة وثيقةً بين هذين المفهومَيْن وهي الصلة بين الشيء وأداته. وقد أدرك اللغويون هذه الحقيقة منذ القديم إذْ قال ابن جني: «اعلم أن أكثرَ اللغة مع تأمُّلِه مجازٌ لا حقيقة»[٧٧٦] وكرَّر ذلك في أكثر من موضع[٧٧٧].

هذا، وإن الكلمات التي تطوَّرت دلالياً عن طريق المجاز قد يَغْلُب عليها المعنى المجازي تماماً فلا تكاد تُذكر معانيها الحقيقية، فيسمى المجازُ عندئذ (نَقْلاً)، ومثال ذلك أسماءُ العباراتِ التي لا يتبادرُ إلى الذهن إلا مدلولُها المجازي. وأكثر من ذلك فقد يَبْلُغ من شيوع المجازِ أن يصير هو الأصلَ والحقيقة، وأن تصير الحقيقةُ هي المجاز. يقول أبو هلال العسكري: «الفرقُ بين الاسم العُرْفي والاسم الشَّرْعي أن الاسم الشرعي ما نُقِل عن أصله في اللغة فسُمِّي به فِعْلٌ أو حُكْم أو حَدَث في الشرع نحو الصلاة والزكاة والصوم والكفر والإيمان، وما يقرب من ذلك. وكانت هذه الأسماءُ تجري قبل الشرع على أشياء، ثم جرَت في الشرع على أشياء أُخَر، وكثر استعمالُها حتى صارت حقيقةً فيها، وصار استعمالُها على الأصل

---

[٧٧٥] ينظر: الفيروزبادي: القاموس المحيط – جمع، قسم، كلل.

[٧٧٦] ابن جني: الخصائص ٢/ ٤٤٧.

[٧٧٧] ينظر مثلاً: ابن جني: الخصائص ٢٤٧/٣.

مجازاً، ألا ترى أن استعمال الصلاة اليوم في الدعاء مجازٌ وكان هو الأصل؟[٧٧٨]». ويَنْسب السيوطي إلى الإمام الرازي قولَه: «فالحقيقةُ متى قَلَّ استعمالُها صارت مجازاً عُرْفاً، والمجازُ متى كَثُر استعماله صار حقيقة عرفاً»[٧٧٩]. ويعلّل الكفوي هذا الحكم قائلاً: «والحقيقة إذا كانت مستعملةً والمجاز أكثر منها، فالعَمَلُ بالمجازِ على وجه يصيِّر الحقيقة فرداً منه أَوْلى... إذْ الحقيقةُ متى قَلَّ استعمالها لا تَتَسارعُ الأفهام إليها، فالعِبْرةُ للمجاز تحقيقاً لغرضِ الإفهامِ بأبلغ الوجوه[٧٨٠]». وهكذا يغيِّر التطوُّر الدلالي من طبيعة الكلمة بالإضافة إلى مدلولها.

٤) المجاز والمصطلح لدى القدماء:

عندما جاء الإسلام وحدثت معه النقلةُ الثقافية والحضارية الكبرى، جَدَّت مفاهيمُ وأشياء، كان لا بد من توليدِ ألفاظٍ ومصطلحاتٍ لتعبر عنها. وكان المجاز هو أداةَ التوليد اللغوي الجديد. وكانت ألفاظٌ مثل الإيمان والرسول والزكاة والقرآن من أوائل الكلمات التي اتخذت شكلَ مصطلحاتٍ ذات دلالاتٍ جديدة مغايرةٍ لدلالاتها الوَضْعيَّة. وقد تم توليدُها بطريقةِ المجاز كما يُرى؛ والغالبُ عليها هو تخصيص المعنى العام، فالإيمان هو التصديق مُطْلَقاً، فخُصِّص بتصديق الوحدانية، والرسول هو المبعوث والموفد أصلاً، فخُصِّص بالمبعوث من لدن ربِّ العالمين، والزكاة هي النماء إطلاقاً، فخُصِّصت بالمالِ الذي يدفعه مَنْ مَلَك النصاب تطهيراً لمالِه ورغبةً في نمائه، والقرآنُ هو القراءةُ أو المقروء مُطْلَقاً فخُصِّص بكلامِ الله المنزل على رسوله محمد ﷺ. وقد سادَتْ هذه المصطلحاتُ بمعناها المجازي الجديد حتى كاد يُنسى المعنى الحقيقي لها لو لم تحفظه كتبُ اللغة. ومتى شاع المصطلح وانتشر انتقل من لغةِ الاصطلاح إلى اللغة العامة؛ وهذا ما حَصَل لهذه الكلمات التي كان ينطبق عليها في بادئ الأمر حدُّ الاصطلاح، وهو اتفاقُ جماعةٍ مخصوصة على أمرٍ مخصوص، ثم انطبق عليها حَدُّ (النقل) وهو غَلَبةُ الدلالة المجازية عليها.

ولما بدأت الحضارةُ العربيَّة الإسلامية تؤتي ثِمارها العلمية، وقف العلماء أمام قضية المصطلح الذي يُعبِّرون به عن المستحدثات الفكرية والتَّقَنيَّة؛ وهنا لم يجدوا أمامهم أفضلَ من التطوير الدلالي للكلماتِ القديمة وإعطائِها المدلولَ الجديدَ عن طريق المجاز. وهكذا تَجَوَّز الأطباءُ بالكلام الحقيقي فقالوا: (الوِرْد) للحُمَّى التي تأتي كل يوم و(الغِبّ) للحمى التي تنوب يوماً ويوماً و(الرِّبْع) للتي تنوب ثلاثة أيامٍ ثم تعود... وهذه الأسماء مستعارةٌ من أَوْراد الإبِل[٧٨١]. كما تَجَوَّز الرياضيون باستعارةِ الجَذْر والأُسّ، وتَجَوَّز النحاةُ باستعارةِ النَّصبِ والجر والبناء... وتَجَوَّز العَروضيُّون باستعارةِ البَحْر والشطر والخَبْن والتَّذْييل، وكلُّها دوال ذاتُ دلالاتٍ حقيقيةٍ حسية مُستمَدَّة من حياة البدوي والبادية. ويصدُق مثلُ هذا على الفقهاء

---

[٧٧٨] أبو هلال العسكري: الفروق في اللغة ٥٦-٥٧.

[٧٧٩] السيوطي: المزهر ١/٣٦٧.

[٧٨٠] أبو البقاء الكفوي: الكليات ٢/ ١٩٣.

[٧٨١] الثعالبي: فقه اللغة ١٢٩.

والمتكلمين والصنَّاع والحِرَفيين. وقد كثُرت المصطلحاتُ التي اعتَمدت في معظمِها على المجاز كثرةً جعلت العلماءَ يصنفون الكتب فيها لتبيين مدلولاتِها التي كانت تخفَى على من لم يَتعاطَ العلومَ، حتى إن كان مبرزاً في الأدب[٧٨٢].

٥) المجاز والمصطلح لدى المحدثين:

إذا كان المجاز طريقةً للأوائل في توليدِ الألفاظ والمصطلحات فإنَّ المحدثين هم أحوجُ منهم إليه. وقد بلغت نسبة المجاز في مصطلحاتِهم نحو ١٢%. لكن هذه النسبة ليست واحدةً في جميع المعجمات المصطلحيَّة، لأن ذلك مرتبطٌ بمنهجيَّة الجهة الواضعة ومصادرِ ثقافةِ أعضائها، وطبيعة العلم الذي تعالجه.

ففي المعجم الطبي الموحَّد – حرف الفاء – كانت نسبةُ المجاز $\frac{٢٥}{٤٨٠}$. ويمثل البسط عدد المصطلحات المجازية، والمقام مجمل عدد المصطلحات التي تبدأ بذلك الحرف[٧٨٣].

وفي معجم العلوم البحرية كانت النسبة – في حرف الجيم – $\frac{٢٤}{١١٦}$، منها (شِكام، دِثار، دِسار)[٧٨٤].

وفي معجم الطيران المدني كانت النسبة – في حرف الجيم أيضاً – $\frac{٥}{١١}$، منها (مِفْصَل، نَفَّاث)[٧٨٥].

وفي معجم العلوم الزراعية – حرف الكاف – كانت النسبة $\frac{٧}{١٤٤}$. ولعل انخفاض النسبة هنا يعود إلى أن مصطلحاتِ الزراعة وألفاظَها كثيرةٌ في لغتنا العامة مما قَلَّل الاعتماد على المجاز، ولا سيما أن واضعَ المعجم المجمعي مصطفى الشهابي، كان أوسعَ الناس اطلاعاً على هذه المصطلحات.

وفي مصطلحات الإلكترونيات كانت النسبة $\frac{٦٢}{٢٦٠}$ ، منها (صَمَّام، سَحابَة، شَبَكة، مرقب، حُزْمَة – مَسْح)[٧٨٦].

وقد بلغت النسبة في هذه العينة العشوائية من تلك المعجمات $\frac{١٢٣}{١٠٢١}$.

تقوم المجازاتُ لدى المحدثين في معظمها على الاستعارة أي على علاقة المشابهة، ومع ذلك فقد استُخدم المجاز المرسل في توليد بعض الألفاظ، كاستعمالهم (القهوة) للمكان الذي تُشرب فيه، وهي مجاز مرسل علاقته المحليَّة[٧٨٧].

يحتل المجاز المكانةَ الثالثة في وضع المصطلحات بعد الترجمة والاشتقاق. وقد لاحَظْنا أن الميل إلى استخدام المجاز عند الجهات العلمية أكثرُ منه عند الجهات الإدارية أو العامية. فقد عَرَضتْ مجلة المجمع العراقي (مصطلحات نقل الرَّكَّاب) كما أقرَّها المجمع العلمي العراقي، وكما وردَتْ من مصلحة نقل الركاب، وكما تستعملها العامَّة، فوجَدْنا بعد المقارنة أن المجمع استخدم المجاز بنسبة $\frac{١٠}{١٦٦}$ واستخدمَتْه المصلحة الإدارية بنسبة $\frac{٣}{١٦٦}$، والعامَّةُ بنسبة $\frac{١}{١٦٦}$ ، مما يدل على أن استخدام المجاز يحتاج إلى حصيلة لغوية وافرة.

---

[٧٨٢] ينظر مثلاً: محمد بن أحمد الكاتب الخوارزمي (٣٨٧ هـ): مفاتيح العلوم ١٣-١٤.

[٧٨٣] المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: المعجم الطبي الموحد ٢٤٢ - ٢٨٣.

[٧٨٤] الأكاديمية العربية للعلوم البحرية: معجم العلوم البحرية ٢٩١-٢٩٤.

[٧٨٥] جامعة الدول العربية: مجلس الطيران المدني، معجم الطيران المدني ١٥٤-١٥٥.

[٧٨٦] مجموعة المصطلحات العلمية التي أقرها المجمع ٢/٦٣-٧٩.

[٧٨٧] د. مصطفى جواد: المصطلحات العلمية والفنية، مجلة المجمع العراقي ٢/٢٢٧.

وُيَعدُّ إحياء الألفاظِ القديمة المهمَلَة أو المِمَاتة أهمَّ مصادرِ المجاز لدى المحدثين، فهي تُسْتَحيا وتُشْحَن بدلالاتٍ جديدة لم تكن لها. لقد أُحييَتْ كلمات مثل (الوشيعة)، وهي خشبةٌ كان يلُف عليها النسَّاجُ الخيوطَ، وتُجُوِّز بها الآن لمجموعةِ الأسلاك الكهربائية التي تُلَف حول محور. وكان مَنْ قَبْلَنا أحيوا كلمةَ (الصُّنبور)، وهي في الأصل سَعْفَة تنبت في أصلِ النخلة[٧٨٨]، وتجوزوا بها للأداة المعروفة اليوم بالحَنَفيَّة.

ولعل هذا الإحياءَ من أكبر الحجج على أهمية الاحتفاظ بالمفردات القديمة المهمَلة، فهي معينٌ ثَرٌّ لا ينضب للاستعمال المجازي. ولو عَمِلْنا برأي دعاة إماتة المهمَل وعدمِ حفظه لخسرْنا مصدراً هاماً من مصادر التوليد اللغوي.

لا يعني هذا أن جميع الألفاظ المحياة ذات استعمال مجازي، فقد تُستعمَل الألفاظ القديمة بمعناها الحقيقي كما في كلمات مثل: (خُرْس، ضوانئ) بمعنى الأمهات اللواتي سَبق أن وَضَعْنَ، (العُوْط) للأَّتي لم يَضَعْن قط[٧٨٩]. وقد تستعمل بمعناها اللغوي الاشتقاقي كالغَوَّاصة والطَّيارة، بخلاف من عدَّها مجازيَّة بقوله إن الطيارة مجازٌ وأصلها الفَرَس السريعة[٧٩٠].

تناول المحدثون المجازَ من الجانبَيْن التأصيلي والتطبيقي؛ فمن الجانب التأصيلي كان المجاز موضوعَ رسائل جامعية درسَتْه ظاهرةً لغويةً وألمعَتْ إلى تطبيقاته المِمْكِنة[٧٩١]. كما كان موضوعَ دراساتٍ وأبحاث في المجلات التخصصيَّة ومنذ الأعداد الأُوَل منها[٧٩٢].

أما الجانب التطبيقي فقد تولاه المعرِّبون والمصطلحيُّون داعِين إلى الإفادة منه وتوظيفِه في توليدِ الألفاظ والمصطلحات؛ ومن هؤلاء صاحبُ كتاب (المصطلحات العلمية قبل النهضة الحديثة) الذي بين أن المجاز كان أداةً لوضعِ طائفة من المصطلحات في العصور المختلفة، ودعا إلى القياس على صنيعهم[٧٩٣]. وإلى مثل هذا دعا الدكتور أحمد عيسى صاحب كتاب (التهذيب في التعريب)[٧٩٤]. أما المجمعي المصطلحي مصطفى الشهابي فقد قال: «ولا بد لنا من الرجوع إلى المجاز في وَضْع عددٍ كبيرٍ من مصطلحات العلوم والمخترعات الحديثة كالقطار والشاحنة»[٧٩٥]. وإلى مثل هذا ذهب صاحبُ كتاب (التعريب وتنسيقه في الوطن العربي)[٧٩٦].

---

[٧٨٨] الزبيدي: تاج العروس: صنبر. وينظر: الفيروزبادي: القاموس المحيط ٧٣/٢.

[٧٨٩] د: عبد الكريم اليافي: تجربتي في التعريف، مجلة مجمع دمشق ٨٠٠/٥٣.

[٧٩٠] شحادة الخوري: دراسات في الترجمة والتعريب والمصطلح ١٧٤.

وينظر الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية ١٧.١٦، حيث عد الغواصة منها.

[٧٩١] ينظر مثلاً: د. محمد بدري عبد الجليل: المجاز وأثره في الدرس اللغوي.

[٧٩٢] ينظر: محمد الخضر حسين: المجاز والنقل، مجلة مجمع القاهرة ٢٩٦/١.

[٧٩٣] ضاحي عبد الباقي: المصطلحات العلمية قبل النهضة الحديثة ٥٢.

[٧٩٤] د. أحمد عيسى: التهذيب في التعريب ١١٨.

[٧٩٥] مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية ١٧.١٦.

[٧٩٦] د. محمد المنجي الصيادي: التعريب وتنسيقه في الوطن العربي ٣٨.

لكن كان المجازُ – وكأيّةِ ظاهرةٍ لغوية – موضعَ جدالٍ بين السَّماعيّين المتشدِّدين والقياسيّين المتَسمِّحين.

فالمتشدِّدون لم يُبيحوا للمحدَثين «ولو عند تحقُّقِ العلاقة، إجراءَ أيِّ لفظ شاؤوا مَجْرى المجاز... وجَعَلوا حظَّهم من هذا الفن البديع لا يزيد على استعمال الألفاظ التي نَطَق بها العرب من قَبْل؛ كالأسد للرجلِ الشجاع، والغيث للنبات، واليد لِلنعْمَة، وهذا المذهبُ صريحٌ في أن المولَّد لا يُباح له نقلُ لفظٍ من معنى إلى معنى لم ينقُلْه إليه العرب، وإن كان بين المعنيَيْن علاقة من تلك العلاقات»[797]. ولكن القياسيِّين يسفهون هذا المذهب، وهو حقيق بذلك، فيقول المجمعي محمد الخضر حسين عنه: «وهذا المذهبُ (أي منعُ المولَّدين من استخدام المجاز) ساقطٌ بنفسه، ولا أظنُّك تجدُ له نظيراً بين علماء لغةٍ يجري في عروقها دمُ الحياة... وليس هذا المذهبُ بأقربَ ولا أنفعَ قليلاً من مذهب من يُنْكر وجودَ المجاز في اللغة»[798].

لم نَجدْ بين المحدثين من أنكرَ أهميَّةَ المجاز في وَضْع المصطلح الحديث. ولكننا وجَدْنا من انتقد أسلوبَ التجوُّزِ الذي مارسته الجهاتُ العاملة في وَضْعِ المصطلح آخذاً عليها ما يلي:

آ– «إن هذا المجاز الداعي إلى إحياء رصيدنا من التراث لا يعتمد على قواعد مركَّزة، بل يستمد نفسَهَ من موسوعيَّة استأثَرَتْ بها مصطلحاتُ البَداوةِ والعلومِ القديمة المحافظة على جلالِ قدرها»[799]، و«أن غالبيَّة مصطلحاتِه تعتمد على مجموعةٍ من كلماتِ البدوِ أو الرعاة»[800]. وأن اعتراضات بعض المجمعيِّين لم تَمْنَع «تفضيلَ المصطلحاتِ القديمة والمهجورة على المصطلحات الحديثة. وهكذا تَيَسَّر استعمالُ (الكَشْوة) تعبيراً عن (Toilette) بدلاً من كلمة (تسريحة) التي كادت أن تُقَر، فانقرضت الأولى (الكشوة) واستُعملت التسريحة»[801]. ومن هذا القبيل استعمال كلمة (المِثْعاب) للدلالة على (Siphon)، و(الكَوْثَل) للدلالة على دُفَّةِ توجيه السفينة (gouvernail)[802]. وقد كان مثلُ هذا التوجُّه التراثي في اختيار المصطلح واضحاً عند محمود تيمور في مصنَّفه (معجم ألفاظ الحضارة).

ب – عدم وجودِ منهج واحد في هذا الميدان[803]، فقد تُرِك استعمالُ المجاز للُغويِّين موسوعيِّين «كان علمُهم الفوضوي يُسيء أكثرَ مِمَّا يُفيد»[804] على حدِّ تعبير الكاتب. وعلى سبيل المثال فقد اقترح المجمع ترجمة (Ciel - gratte) بكلماتٍ (طِرْبَال أو صَرْح أو أُطُم)، في حين ترجمَتْه الصحافةُ العربية بكلمة (ناطِحات السَّحاب) التي راجت. ولما كانت كلمتا (طِرْبال وأُطُم) معرَّبتَيْن على رأي بعضِهم، وكانت كلمةُ الصرحِ عامَّةً، فقد اتُّخِذ هذا التجوُّز مَقْدَحَةً في

---

[797] محمد الخضر حسين: المجاز والنقل، مجلة مجمع القاهرة ٢٩٣/١.

[798] المصدر السابق نفسه، وينظر ص ٢٢٠ من هذا البحث.

[799] د. محمد رشاد الحمزاوي: أعمال مجمع القاهرة ٤١٢.

[800] المرجع السابق: ١٧٢.

[801] المرجع السابق: ٤٠٦.

[802] المرجع السابق: ٤٠٦.

[803] المرجع السابق: ٤٠٨.

[804] المرجع السابق: ٤٠٨.

منهجيَّة دُعاة المجاز في مجمع القاهرة، لأنه «أقرَّ منهجيَّةَ التسيُّب الموسوعي على حسابِ الدقة العلمية والقضايا العاجلة المطروحة»[٨٠٥].

ج – غياب المختصِّين العلميِّين عن المشاركة في الوضع المجازي، مِمَّا أدى – على حدِّ زعم الكاتب – إلى (مصطلحاتٍ معقَّدة تكاد تكون مُضْحكةً، مثل مصطلحات (مِسَرَّة وإرزيز ومِقْوَل) التي اقتُرحت للتعبيرِ عن مصطلَح واحد هو (Telephone)، فضلاً عن كلمة (هاتف) المخصَّصة له أيضاً في الاستعمال العربي المعاصر[٨٠٦]. «لأن هذه المصطلحات المقترحة كانت في جُلِّها من وَضْع موسوعيِّين من غير المختصين من أمثال الكرملي والإسكندري ومحمد الخضر حسين»[٨٠٧].

د – إن اختيار المجاز كان ناشئاً – عند بعضهم – «من خَشْية المترجمين من مصطلحاتِ العمال وأبناءِ الشعب، وهكذا فإن (صُنْبُور) تُنافس (حَنَفيَّة)، و(صينية) تنافس (نَضَد)، و(حديقة) تنافس (جُنَيْنَة) و(جَمَّاز) تنافس (تراموای)... فكان من نتيجة هذا المنهج وضعُ مصطلحاتٍ حوشيَّة لم يُكتب لها النجاحُ مثلما هو شأنُ المصطلحات التالية التي نأتي بها نماذج، فمن ذلك: الوَشيعة (grillage)، والسحَّاح: (La dauche)، و(الزَّفوف) للتعبير عن القطار السريع. و(الفاخر) للتعبير عن (Train de luxe)[٨٠٨].

هذه مجملُ الانتقادات التي وُجِّهت إلى أسلوب التجوُّز لدى الجهات العاملة في التعريب، ولا سيما مجمعُ القاهرة. ويرى المنتقدون أن اعتماد المجاز والتراث يستوجب خبراء متخصِّصين فيه من ذوي اللغتَيْن، ومعرفةً دقيقةً بالمفاهيم اللغوية الحديثة ليُسْتَثمر المجازُ استثماراً حسناً[٨٠٩]. كما يرون أنَّه لا بد من إقرار مناهجَ ومعايير في البحث والتنقيب من شأنها أن تُقِرَّ نظاماً يَعْتمد عليه المجاز الذي تستعمله جميعُ اللغات[٨١٠].

ولنا حول هذه الانتقادات ملاحظ:

آ– إن الحلول التي قرَّرها المنتقدون هي حلول نظرية بحتة، إذْ لم يحاول المنتقدون تطبيقَ فرضيَّتهم هذه والانتقالَ بها إلى الممارسة الفعلية لوضع مصطلحاتٍ مجازية أوفرَ حظاً من القبول من تلك التي جَرَحُوها. إن الاكتفاء بالمراهنة على أغلاط الآخرين دون تقديم البديلِ الأفضل لا يُعَدَّ منهجاً علمياً سليماً في البحث.

ب – لا ندري ما الذي يَشين المصطلحاتِ إنْ كانت تعتمد على كلماتٍ بدوية أو رعوية، ولماذا لم يُوَجَّه هذا النقد – مثلاً – للمصطلح الغربي (Avion) للطائرة، الذي استمدَّه واضعُه من اسمٍ لطائرٍ قديم، وردَ في اللغة اليونانية

---

[٨٠٥] د. محمد رشاد الحمزاوي: أعمال مجمع القاهرة ٤٠٨.

[٨٠٦] المرجع السابق: ٤٠٩.

[٨٠٧] المرجع السابق نفسه.

[٨٠٨] المرجع السابق: ٤١٢– ٤١٣.

[٨٠٩] د. محمد رشاد الحمزاوي: أعمال مجمع القاهرة ٤١٢–٤١٣.

[٨١٠] المصدر السابق: ٤١١.

القديمة[٨١١]، في مرحلة بداوتها ورعويَّتها؟! ولماذا لم يُوَجَّه هذا النقد أيضاً لمصطلح (Salaire) الأجنبي بمعنى الأجر أو المرتَّب، ولم يكن يعني أولاً غيرَ حُصَّةِ الجندي من (المِلْح). ثم عُمِّم ليدل على ما يُعطَى الجندي من أجرٍ عَيْنيّ[٨١٢]؛ وهو يعود بلا شك لمرحلةٍ حضارية قديمة قِدَمَ البداوة والرعي. وإذا كنا لا نريد إحياء الكلام البدوي فأيّ كلامٍ نُحْيي؟ وكلامُنا في معظمه نتاجُ بيئة بدوية، وكذلك معظمُ الأمم غيرنا.

ج – إننا لا نرى منهجاً للتجوُّز إلا مَنْهَجَ العربية الذي استقرأه علماؤها، والذي يقوم في الأساس على إدراك العلاقة بين عنصرَي الحقيقة والمجاز. وقد حُدِّدَتْ علاقةُ المشابهة بين المسْتَعارِ والمستعارِ له، وعلاقة السببيَّة أو الكُليَّة أو الجزئية أو المكانية أو.... بين المجاز المرْسَل وأصلِه.

أما أنَّ بعض المصطلحات المجازية قد جاءت مُضْحِكة أو معقَّدة، فإن ما يضحك أكثر جهلُ المنتقدين أن تلك المصطحات التي احتجوا بها وهي (مِسَرة وإرزيز ومِقْوَل) للتعبير عن (Telephone) ليست مجازاتٍ أصلاً، إنها توليدٌ اشتقاقي جاء على صيغ اسم الآلة.

إن التعقيد والحوشيِّة في بعض المجازات الحديثة لا يُحَلُّ إشكالها عن طريق وَضْع منهجية جديدة للمجاز، بل عن طريق تطبيق مبادئ الفصاحة العربية في اختيار اللفظ، ومن أهمها: خُلُوُّه من التعقيدِ والغرابةِ وتنافرِ الحروف ومخالفةِ القياس. ولكلٍّ من هذه الكلمات معناها المحدَّد لدى البلاغيين، وإن كنا اليوم لا نرى الغرابةَ مغْمَزاً في فصاحة المصطلح خاصة. على أن تطبيقَ قواعدِ الفصاحة هذه لا يتهيَّأُ لأيِّ أحد، بل لا بد للحَكَم فيها من الخبرة اللغوية والإحساس السليم، وإلا كانت أحكامه حول الحوشي والمألوف من نوع حُكْمهم على كلمة (الوشيعة) بأنها حوشية، مع أن رواجَها العلمي أكبرُ برهان على خطأ تقديرهم.

د – أمَّا أن يكون الدافعُ إلى تَجَوُّزِ المجامع هو التخوُّفَ من توليداتِ العامة المجازية، فلا مسوغ لمناقشته، لأن المهم هو أن يكون التجوُّز سليماً ومتقبَّلاً أيّاً كانت الجهة الواضعة، مؤسساتٍ أم أفراداً.

هـ – وأمَّا استئثار اللغويِّين دون المختصين العلميِّين بوضع المصطلحات المجازية، فهذا – حيثما وقع – أسلوبٌ غير علمي، لا في المجاز وحدَه، بل في كلِّ طرائق تعريب المصطلح. ومهما كانت الطريقةُ المتبعة فإن التعاون الوثيق بين اللغويِّين والمختصِّين العلميِّين كفيلٌ بأن يُقدم المصطلح الأفضل على الأغلب.

---

[٨١١] د. مصطفى جواد: المصطلحات العلمية والفنية الحديثة، مجلة المجمع العراقي٢/٢٠.

[٨١٢] د. أحمد مختار عمر: علم الدلالة ٢٤٣.

الفصل الثالث

الاقتراض

مفهوم الاقتراض ونوعاه:

قدَّمْنا أن طرائق وضعِ المصطلح لدى المحدثين ثلاث هي: الترجمة فالتوليد ثم الاقتراض.

فالاقتراضُ هو الطريقةُ الأخيرة التي يَلْجأ إليها المعرِّبُ أو المصطلحيّ بعد العجز عن العثور في معجماتِنا وكتبِنا القديمة، على كلمةٍ مقابلةٍ للمصطلح أو الكلمة الأجنبية، وبعد العجز عن توليدِ مصطلحٍ جديد بالاشتقاق أو التجوُّز.

والتقارضُ بين اللغات المتعاصرة ظاهرةٌ عامة فيها، أقام عليها فقهاءُ اللغة المحدثون أدلَّة لا تُحصى[٨١٣]. لقد «اقتبست سبع وثلاثون لغةً من اللغة العربية، ويقدَّر ما اقتبسَتْه اللغاتُ الأوربية من العربية من كلماتٍ بالآلاف، حدَّدها قاموس (ليتري) في ملحَق، تحديداً جزئياً فحسب»[٨١٤]. وقد بحث لغويُّون غربيون في الكلمات التي دخلت لغاتهم من العربية أو الفارسية أو التركية وألَّفوا فيها مُصَنَّفات، نحو كتاب: ملاحظات على الكلمات الفرنسية المشتقة من العربية (لهنري لا مانس)، وملحق معجم اللغة الفرنسية (لمارسيل دوفيك) ومعجم (دوزي) في الكلمات الإسبانية والبرتغالية المشتقة من اللغة العربية، والألفاظ السامية الدخيلة في اليونانية (لهنريش ليفي)[٨١٥].

ويُذكر «أن الدراسات اللغوية تبيِّن أن أكثر من نصفِ ألفاظ اللغة الإنكليزية ليست إنكليزية الأصل، وأن أقلَّ من نصف كلماتِ اللغة الفرنسية من أصل لاتيني، والباقي من أصول أخرى»[٨١٦].

ولم تكن العربية لتشُذَّ عن هذا القانون اللغوي العام. ويقدِّر باحثون معاصرون أن العربية قد أخذت من اليونانية (٢٥٠) كلمةً ومن اللاتينيَّة (٢٧٧) كلمة[٨١٧]. كما أخذت من الفارسية نحو (١٤٠٠) كلمةً، ومن التركية نحو (٢٥٠) كلمة[٨١٨]. وأخذت حديثاً من الإيطاليَّة والإنكليزية والفرنسية. وهذا التقارض اللغوي من أوضح آثار التقاء الحضارات واحتكاكِها.

٨١٣] د. صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة ٣٦١.

٨١٤] د. محمد المنجي الصيادي: التعريب وتنسيقه في الوطن العربي ٦٣.

٨١٥] د. أحمد عيسى: التهذيب في أصول التعريب ١٢٤.

٨١٦] د. عبد الكريم خليفة: اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث ٢٢٥.

٨١٧] د. محمد المنجي الصيادي: التعريب وتنسيقه في الوطن العربي ٦٢.

٨١٨] د. نشأة ظبيان: حركة الإحياء اللغوي في بلاد الشام ١٦٧.

قد تندمج المفرداتُ المُقْتَرَضة في اللغة العربية خاضعةً لمعاييرها الصوتية والصَّرْفية فنسميها (المُعَرَّب)، وقد تَشُذّ عن تلك المعايير فنسميها (الدَّخيل). ولكنَّ القدماء لم يكن لديهم مثلُ هذا التصوُّر الواضح لنوعَي المُقْتَرَض، إذْ اختلَطَ مفهومَا المُعَرَّب والدَّخيل عندهم؛ «فاستعمل جمهورُهم المعرَّب والدخيل بمعنى واحد»[٨١٩]. ولا يخرج عن هذا المعنى تعريفُ الكفوي للدخيل بأنه «كلُّ كلمةٍ أُدخلَت في كلام العرب وليست منه»[٨٢٠]. وقد أحصى الدكتور إبراهيم بن مراد الكلمات المقترَضة في حرف الباء من لسان العرب فتبيَّن له أن المؤلف غيرُ مستقِرٍّ على تسميةٍ واحدة لظاهرةِ الاقتراض اللغوي، فقد استعمل (١٧) مرة مصطلح (مُعَرَّب) وثماني مرات مصطلح (دَخِيل). وخمس مرات مصطلح (أَعْجَميّ) وأربع مرات مصطلح (أعجَميّ مُعَرَّب). على أنه قد يَجمع بين هذه المصطلحات جميعاً في وصفِ لفظٍ واحد، مثلاً: لفظ (بخت): دخيلٌ في العربية أعجمِيٌّ معرَّبٌ؛ كما أنه يَستعمل تسمياتٍ أخرى عامة جداً مثل: لا أحسب الكلمةَ عربيةً أو: ليس في كلام العرب[٨٢١]. حتى (الجواليقي) صاحب أهم معجم للمعرَّبات في عصره يجعل المعرَّب من الدخيل إذْ يقول في مقدمة كتابه: «هذا كتابٌ نذكر فيه ما تكلَّمت به العربُ من الكلام الأعجمي ونَطقَ به القرآنُ المجيد.... ليُعْرَف الدَّخيلُ فيه من الصَّريح»[٨٢٢].. وزاد عليه الخفاجي خَلْطاً آخر إذْ عدَّ المولَّد من الدخيل كما بينَّا في الفصل الثاني، وذهَبْنا إلى دفعه[٨٢٣]. ووَهِم بعضُ المحدَثين الذين تابعوا القدماء عندما قال أحدهم: «اعلم أن المعرَّب يُعبَّر عنه بالدخيل، والدخيلُ يدخل فيه المولَّدُ والمصنوعُ»[٨٢٤].

وإذا كان المتقدمون لم يَروا ضرورةَ التمييز بين المعرَّب والدخيل «وجَعَلوهما في غِمْدٍ واحد»[٨٢٥] فإن معظم المحدثين فرَّقوا بين هذه المصطلحات الثلاثة: المعرَّب والدَّخيل والمولَّد. لأنَّ عدم التفريق بينها يضع كلمات مثل (مِدْفع) العربية المولَّدة و(جغرافية) المعرَّبة و(كمبيوتر) الدَّخيلة على صعيد لغوي واحد، على اختلاف ما بينها من حيث الجذر والبنية الصوتية. ولعل الدافعَ وراءَ عدمِ التفريق بين المعرَّب والدخيل عند القدماء، أنهم نظروا للاقتراض من زاويةٍ تاريخيَّة أملَتْها قضيَّةُ الاحتجاج، وبهذا المنظور فإن كلَّ ما اقترضَتْه العربية بعد عصرِ الاحتجاج هو دخيلٌ وليس محلَّ استشهاد، فلا أهمية – والحالةُ تلك – للتمييز بين أنواعٍ لا يُبْنى على التمييز بينها أيُّ مَطْلَبٍ لغوي.

أمَّا المحدَثون فقد بحثوا المسألةَ من منظورٍ صَرْفي صوتيّ، إذ ليس المهمُّ عندهم احتِجاجيَّةَ هذه الكلمة أو تلك، بعد أن فات عصرُ الاحتجاج، بل المهم هو مدى إمكانيةِ دَمْج الكلماتِ المقترَضة في النظام الصوتيّ للعربية، بعد أن صار الاقتراض مِمَّا لا يمكن تَجَنُّبُه. فإنْ كان بمقدورِ القدماء أن يَنْفُوا من العربية الفصحى ما شاؤوا ويَضَعُوه خارج الحرم اللغوي،

٨١٩] د. مسعود بوبو: أثر الدخيل على العربية في عصر الاحتجاج ٤٤ – ٤٥.

٨٢٠] أبو البقاء الكفوي: الكليات ٢/٣٢٠.

٨٢١] د. محمد رشاد الحمزاوي: دور التعريب في تطوير اللغة العربية ٤٠.

٨٢٢] الجواليقي: المعرب من الكلام الأعجمي٥١.

٨٢٣] ينظر: ص ٦٩ من هذا البحث.

٨٢٤] سعيد الكرمي: اللغة والدخيل فيها، مجلة مجمع دمشق مجلد ١/٥: ١٣٣.

٨٢٥] د. مسعود بوبو: أثر الدخيل على العربية في عصر الاحتجاج ٣٤.

ويُغلقوا أبواب المعاجم دونه، فإنَّ المحدثين لا يَدَّعون أنَّ بمكنتهم أو إرادتهم فعلَ ذلك، إذْ ليس هدفُهم الحفاظَ على مفرداتِ اللغة فقط – وهي من المتحوّلات – بل الحفاظُ على نظامِ اللغة، وهو من الثوابت.

ويكاد يُجْمع المحدثون على أن يُطْلَق المعَرَّب على «كلِّ كلمةٍ أجنبية دخَلَت العربيةَ قديماً أو تدخل اليومَ أو غداً، على أن تكونَ خاضعةً لمقاييس العربية وأبنيتِها وحروفِها، ويدخل فيه قسمٌ كبيرٌ مما عرَّبه القدماء أو المعاصرون، ونسمي هذا النوع مُعَرَّباً لأن الروح العربية سَرتْ فيه وأصبح جزءاً من البناء العربي، وأن يُطْلق (الدَّخيلُ) على اللفظة الأجنبية التي لم تَخْضَع لمقاييسِ العربية وبنائها وجَرْسِها سواءٌ أكانت قديمةً أم حديثة»[٨٢٦]. إن هذا المفهوم للدخيل واضحٌ لا خِلاف فيه، أما مفهومُ المعَرَّب فهو – على صِحَّتِه النسبية – يحتاجُ إلى مزيدٍ من التدقيق والتحديد وهو ما سنحاوله في الفقرات القادمة.

ومما يجدُر ذكرُه أن المتقدِّمين لم يستعملوا مصطلح (المقْتَرَض)، بل أطلقوا على ما ليس عربياً عبارةً (الأسماء الأعجميَّة)، سواء في ذلك ما خَضَع للبُنية الصوتية العربية بتغييرٍ فيه أم لم يَخْضَع[٨٢٧]. أمَّا المحدَثون فإن مصطلح (الاقتراض) عندهم يعني التعريبَ اللفظي والتَّدْخيل.

(١) التعريب اللفظي

ما نعنيه بالتعريب في هذا الفصل إنما هو التعريب بمعناه الاصطلاحي لدى القدماء، الذي خَصَّصْناه باسم (التعريب اللفظي) تمييزاً له من بقية مفهومات التعريب «**وهو أن تَتَفَوَّه العَرَبُ بالكلمة الأعجمية على منهاجها**»[٨٢٨] .

لاحظ اللغويون القدماء أنَّ ثمة كلماتٍ ليس لها أصلٌ في العربية، ولا اشتقاق لها من جذورها، وأن العرب تستعملها في تخاطُبها اليومي حتى صارت مِمَّا لا يُستَغنَى عنه للتفاهم بين الناس، فأطلقوا على هذه الكلمات اسم (المعَرَّبات) وعلى جنسها مصطلح (المعَرَّب)، مقابلاً لمصطلحِ (العَرَبيّ) للكلماتِ ذاتِ الجذور والاشتقاقِ في لغتهم.

وقد أثارَ وجودُ بعضِ الكلمات المعرَّبة في القرآن الكريم جدلاً كبيراً بين الفقهاء القائلين بوجود المعرَّب في القرآن وبين اللغويين المنْكِرين له. وينقل أبو عبيد القاسم بن سلام هذَيْن الرأيين في هذا النص الذي تناقلته كتب المعرَّب بروايات متشابهة، قال: «أما لغاتُ العَجَم في القرآن فإن الناس اختلفوا فيها، فرُوي عن ابن عباس ومجاهد وابن جبير وعكرمة وعطاء وغيرهم من أهل العلم أنهم قالوا في أحرف كثيرة إنها بلغاتِ العَجَم، منها قولُه تعالى: اليَمّ والطُّور والرَّبانِيُّون فيقال إنها بالسريانية، والصِّراط والقِسْطاس والفِرْدَوس يُقال إنها بالرومية، ومِشْكاة وكِفْلَيْن، ويُقال إنها بالحَبَشِيَّة... قال: فهذا قولُ أهلِ العلم من الفقهاء. قال: وزَعَم أهلُ العربية أن القرآن ليس فيه من كلامِ العَجَم شيءٌ؛

---

[٨٢٦] د. أحمد مطلوب: حركة التعريب في العراق ٢٦. وينظر: د. حلمي خليل: المولَّد والدخيل في اللغة العربية ٢٣٣ – ٢٣٥. وإبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ ١٤٩.

[٨٢٧] السيوطي: المزهر ١/ ٢٦٩، وعبارته لأبي حيان الأندلسي من (ارتشاف الضرب).

[٨٢٨] لمزيد من التفصيل ينظر: د. ممدوح محمد خسارة – التعريب والتنمية اللغوية: ١٤.

لقوله تعالى: {قُرْآناً عَرَبِيًّا} [الزمر: ٣٩/٢٨] وقوله: {بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ *} [الشعراء: ٢٦/١٩٥][٨٢٩]. أمَّا أهلُ العربية الذين نقل أبو عبيد قولَهم واصِفاً إياه (بالزَّعْم) فيمثلهم شيخهُ أبو عبيدة معمر بن المثنى الذي يقول: «من زَعَم أن في القرآنِ لِساناً سوى العربية فقد أعظَمَ على الله القولَ». وينسُب الشهاب الخفاجي إلى أبي منصور الجواليقي مذهباً توفيقيَّاً يقول فيه: «والصوابُ عندي مذهبٌ فيه تصديقُ القولَيْن جميعاً، وذلك أنَّ هذه الحروفَ أصولُها أعجميَّة كما قال الفقهاء، إلا أنها سقطَتْ إلى العرب فأعربَتْها بألسنتِها وحَوَّلتها من ألفاظِ العجَم إلى ألفاظِها، فصارت عربيَّةً، ثم نَزَل القرآنُ وقد اختلطت هذه الحروف بكلامِ العرب، فمن قال إنها عربيَّةٌ فهو صادق، ومن قال: عَجَميَّة فهو صادقٌ»[٨٣٠]. وهذا القولُ الصائبُ أعاد القضية إلى أصولها وهي قضيَّةُ التقارُضِ بين اللغات، مُوضِّحاً أن المعرَّب موجودٌ في لغةِ العرب قبل القرآن، وأنَّ القرآن إنما استعملَ ما استقرَّ عليه اللسانُ العربي، والمعرَّبُ جزءٌ منه بطبيعة الحال. وتأسيساً على هذا الفهم حَدَّ الجوهريُّ التعريبَ في صِحاحه بقوله: (تعريبُ الاسم الأعجمي أن تَتَفَوَّه به العربُ على مِنْهاجِها)[٨٣١].

لم يَخْلُ عصرٌ من العصور من مُعَرَّبات، فمن العصر الجاهلي كلماتٌ مثل (سَجَنْجَل) للمرآة، و(دِرْهَم ودينار) و(سَمَوْأَل) لاسمِ العَلَم السُّرياني (شَمْوِيْل)[٨٣٢]. ومن المعرَّبات القرآنية كلماتٌ مثل (الفِرْدَوس) من الرُّومية[٨٣٣]، و(كافور) من الفارسية أو السُّريانية[٨٣٤]. و(سِجِّيل) من الفارسية[٨٣٥] و(الصِّراط) من الرومية[٨٣٦]. ومن معرَّبات العصر العباسي كلماتٌ مثل: فَلْسَفَة وزِنْديق[٨٣٧]. ومن معرَّبات العصر التركي كلماتٌ مثل: أسْتَدار وبَنْدَقْدار وجَمَدَار وطَقْم[٨٣٨].

١) مكانة التعريب اللفظي بين وسائل تنمية اللغة:

يدل ما سبق على أن التعريب كان دائماً عنصراً من عناصرِ نماء اللغة وتكثيرها. لكن لا بد من التنبيه على أنه لم يكن العنصرَ الأهمَّ ولا الأَفْعَل في تطورها، بل إننا نرى أن التعريب كان وسيلةً محدودة جداً من وسائل نمو اللغة ليس أكثر، ودليلنا على ذلك أن كتاب المعرَّب للجواليقي المتوفى سنة (٥٤٠هـ) جمع فيه نحو (٩٠٠) تسع مئة كلمة منذ العصر الجاهلي حتى منتصف القرن الهجري السادس، فإذا قسَّمنا الكلمات المعرَّبة على ستة قرون فإن الناتج هو تعريب

---

[٨٢٩] الجواليقي: المعرب ٥٢-٥٣، والسيوطي: المزهر ١/٢٦٨.

[٨٣٠] الشهاب الخفاجي: شفاء الغليل ٢٤. وينسب السيوطي هذا المذهب إلى أبي عبيدة، وفيه نظر. ينظر: المزهر ١/٢٦٩.

[٨٣١] الجوهري: الصحاح – عرب.

[٨٣٢] الجواليقي: المعرب ٢٣٦، والخفاجي: شفاء الغليل ٤٧، وفيه (سمويل).

[٨٣٣] السيوطي: المهذب فيما وقع في القرآن من المعرب ١٢١-١٢٢.

[٨٣٤] المصدر السابق نفسه.

[٨٣٥] المصدر السابق: ٩٧.

[٨٣٦] المصدر السابق: ١٠٥.

[٨٣٧] ابن كمال باشا: رسالة في تحقيق الكلمة الأعجمية ٥٣.

[٨٣٨] ضاحي عبد الباقي: المصطلحات العلمية قبل النهضة الحديثة ٦٢.

ثلاث كلمات كل سنتين، وهذا مقدار نَزْر جداً[٨٣٩]، هذا إذا سلَّمنا بعُجمة أصولِ كل الكلمات التي زَعَمها معرَّبة؛ على أننا سنرى بعد قليل أن في كثيرٍ مما ادعَى عجمتَه نظَراً. أما الثعالبي فقد ذكر (٤٣) اسماً للأمراض، منها اثنان معرَّبان فقط[٨٤٠].

ومع ذلك فلعلَّ قائلاً يقول: إن القدماء فتحوا بابَ التعريب على مصراعَيه، لأنهم أدخلوا إلى لغتهم معرَّبات كان لها أسماء فيها، وكان بمقدورهم تلافيها لولا أنهم كانوا يتساهلون في قضية التعريب، فقد عرَّبوا (الهاوون) وكان عندهم مقابلُه العربي وهو المِنْحاز أو المِهْراس، وعرَّبوا (المِسْك) ومقابلُه المشموم، وعرَّبوا (السكَّر) ومقابلُه المِبْرَت. إلا أننا نرجح أن العرب لم تكن لتعرِّب (الهاوون) لو كان يقابل تماماً مدلولَ المنحاز أو المهراس، فلعلَّ هذه الأداة الجديدة كانت بمواصفاتٍ تختلف عمَّا كانوا يعرفونه، ولو كان السكر هو المبرت تماماً لما عرَّبوه، لكنَّ اختلافاً في النوع والمواصفات حَمَلهم على تخصيص المادة الجديدة باسمٍ معرَّب، إلا أنْ يحاول شاعرٌ أو متحدِّثٌ استعمالَ كلمةٍ أعجمية في النُّدْرة، تظرُّفاً، كما نُسب هذا إلى الأعشى وأبي نواس أحياناً[٨٤١]، أو تعالُماً، وأمثالُ هؤلاء موجودون في كلِّ عصر، أو أنْ يحاول شعوبيٌّ إشاعةَ كلماتٍ من لغته إيهاماً بعَجْزِ العربية عن التعبير. ولعل قائلاً آخر يقول: كان ذلك في عصرٍ لم يكن فيه مثلُ هذا السيل الذي نواجهه من المصطلحات الأجنبية، أمَّا الآن فالواقعُ مختلفٌ أمام تعاظُم الحاجة المصطلحيَّة. ولمعرفةِ مدى الحاجة إلى التعريب عمدنا إلى استخراج النسبة المئوية التي تمثّلها طريقة التعريب عند المحدَثين، بالقياس إلى طرق الوضع الأخرى، معتمِدِين عينةً من معجماتٍ تخصصيَّة متنوعة فكان ما يلي:

يضم كتاب (مصطلحات علمية) للدكتور صلاح الدين الكواكبي (٣٥٤) مصطلحاً، المعرَّب منها ٢٦ مصطلحاً بنسبة نحو ٧.٣%.

وفي (معجم الرياضيات المعاصرة)[٨٤٢] يضمُّ حرفُ الميم نحو (٢٧٥) مصطلحاً المعرَّب منها (٣) ثلاثة فقط، فتكون النسبة نحو ٠.٩%. واختَرْنا حرفَ الميم لأنه أكبرُ أقسام المعجم، وفيه نحو ١/٥ مصطلحاته.

– وفي (قاموس الكيمياء)، وهو جزءٌ من موسوعةِ الكويت، يضم حرفُ اللام (١١٦) مصطلحاً، المعرَّبُ منها كليَّاً هو (٣٣) ثلاثة وثلاثون مصطلحاً، وهنا قفزت النسبة إلى نحو ٢٨%، ويعود ارتفاعها إلى أنَّ علم الكيمياء – بطبيعته – علمُ مركباتٍ كيميائية، وهذه مما يَعْسُر توليدُ مصطلحٍ عربي لها. كما أن منهج واضعي أي معجم وثقافتهم لها أثرٌ في الميْل إلى التعريب أو عدمِه.

– وفي (معجم المصطلحات الأدبية)[٨٤٣] يضم حرف الهمزة (٩٤) مصطلحاً، المعرَّب منها (١١) أحد عشر مصطلحاً فتكون النسبة نحو ١٢%.

---

[٨٣٩] د. مصطفى جواد: المباحث اللغوية في العراق ١٢٠.

[٨٤٠] الثعالبي: فقه اللغة ١٢٥ وما بعدها، والكلمتان هما: القولنج، والماليخوليا، مع أنه ترجمهما أيضاً بانسدادِ المعي، وضربٍ من الجنون.

[٨٤١] ابن رشيق القيرواني: العمدة ٢٥٧/١.

[٨٤٢] معجم الرياضيات المعاصرة للدكاترة: صلاح أحمد وموفق دعبول وإلهام الحمصي، دمشق.

[٨٤٣] معجم المصطلحات الأدبية: إعداد إبراهيم فتحي، تونس.

هذه العينة من المعجمات متنوعةِ التخصُّصات تبيِّن أن نسبة التعريب بالقياس إلى مُجْمَل طرائق وضع المصطلح هي (١٢.٥%). وهي نسبةٌ تبدو أعلى مِمَّا ظهر في فصلٍ سابق، وعِلَّةُ ذلك أن النسبة السابقة أُخِذَت من أعمال المجامع اللغوية، بينما أُخِذت النسبة الحاليَّة من أعمال الأفراد، وطبيعيٌّ أن تكون المؤسسات العلمية أكثرَ تشدُّداً من قبول المعرَّب، وأكثرَ قدرةً على توليدِ المصطلح العربي المقابل اشتقاقاً أو تجوُّزاً.

على أن هذه النسبةَ آخذةٌ بالتناقص. وليس هذا ضرباً من النبوءاتِ اللغوية اللاَّعِلميَّة، بل هو حصيلةُ مقارنة بين معجمات تخصُّصيَّةٍ في العصر العباسي وبين معجماتٍ تخصُّصيَّة مماثلة عصرية بينَتْ ما يلي[٨٤٤]:

– يضم كتاب (المنتخب من كتاب الأدوية المفردة) للغافقي (١٩٢) مصطلحاً معرَّباً من مجموع (٢٤٨) تضمَّنها الكتاب.

– ويضم معجم (الجامع لمفرداتِ الأدوية) لابن البيطار (١٠٨٢) مصطلحاً معرَّباً من مجموع (٢٣٣٥) مصطلحاً.

ج – ويضم كتاب (الكَشْف) لابن حمادوش الجزائري (٤٦٧) مصطلحاً معرَّباً من مجموع (٩٩٠) مصطلحاً تضمنها الكتاب.

وعلى هذا تكون نسبة المعرَّب في كتب ذلك العصر هي (٤٨%). في حين نجدُ معجماً عصرياً تخصُّصياً مماثلاً هو (معجم المصطلحات الطبية كثير اللغات – كليرفيل) يضم (١٤٥٣٤) مصطلحاً منها (١١٢٣) مصطلحاً معرَّباً، بنسبة بلغت (٧.٧%) فقط. مع أن التدفُّق المصطلحي اليوم أغزرُ من تدفُّقه عصرئذٍ بما لا يُقارن.

٢) كُتبُ المعرَّب:

حظي المعرَّب، باعتبارِهِ أحدَ بحوثِ فقه اللغة، بعنايةِ مؤلِفين على مختلف العصور، إذْ لم يَخْلُ عصرٌ من لغوي بحثَ في المعرَّب. ولكن المُعْجَمَةَ كانت هي الغالبةَ على جهودِهم، ولم نجد من قَعَّدَ لهذه الظاهرة اللغوية ودرسَها من القدماء، سوى أحكامٍ متفرِّقة حول تعريفِ التعريب وكيفيَّةِ تمييزِ الكلمة المعرَّبة أو الدخيلة من الكلمة العربية. وكنا قدَّمنا أنَّ كتب المتقدمين تجمَع بين المعرَّب والدخيل دائماً، وتخلط معهما المولَّدَ أحياناً، وأنَّ معظمها اعتمد على الجَمْع، ولم يكن له من مَنْهَج في إثباتِ عُجْمةِ كلمةٍ ما إلا النقلَ عن المتقدِّمين، أما تحليلُ البنية الصوتية للكلمة فكانَ له مكانةٌ ثانوية في إثبات عروبةِ الكلمة أو عُجْمَتها، وأهمُّ هذه الكتب[٨٤٥]:

– المعرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم للجواليقي (٥٤٠هـ).
– حاشية ابن بَرِّي على المعرَّب للجواليقي (٥٨٢هـ).
– التَّذْييل والتَّكْميل لما استُعمل من اللفظ الدخيل للبشبيشي (٨٢٠هـ).
– المهَذَّب فيما وقع في القرآن من المعرَّب للسيوطي (٩١١هـ).
– رسالة في تحقيقِ تعريبِ الكلمة الأعجمية لابن كمال باشا (٩٤٠هـ).

---

[٨٤٤] ينظر: د. إبراهيم بن مراد: المصطلح الأعجمي في كتب الطب والصيدلة العربية ٢/ ٦.

[٨٤٥] عيسى إسكندر المعلوف: اللهجة العربية العامية، مجلة مجمع القاهرة ٣٥٤/١-٣٥٥.

- شِفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل للشهاب الخفاجي (٩٤٠هـ).
- قَصْد السبيل فيما في العربية من الدخيل لمحمد الأمين المحبي الدمشقي (١١١١هـ).
- الطِّراز المذهَّب في الدخيل والمعرَّب لمحمد النهالي الحلبي (١١٧٤هـ) وهو مخطوط.

وأهم ما يُؤْخذ على هذه الكتب:

آ- أنها اعتمدت النقل غالباً في تحديدِ عُجْمة الكلمة أو عروبتها دون أن يوضع النقل على محك النقد. جاء في معرَّب الجواليقي: «الخِيْرُ: الفَضْل والكرم، ذكر أبو عبيدة أنه فارسيٌّ معرب»[٨٤٦] مع أن ابن دُريد صاحب الجمهرة التي هي أحد مصادر الجواليقي قال: «وزَعَم أبو عبيدة أنه فارسي معرَّب»[٨٤٧]. والفرقُ واضحٌ بين مدلولَيْ كلٍّ من (ذَكَر، وزَعَم)، ولا يَخْفَى على مثل الجواليقي لو أراد تدقيقاً. وجاء في المعرَّب أيضاً «أخبرَنا جعفر بن أحمد بن عبد الباقي بن فارس عن ابن حسنون عن ابن عزيز في قوله تعالى: {طُوبَى لَهُمْ} قال: قيل طُوبَى اسمُ الجَنَّة بالهندية»[٨٤٨].

وقد ذكر الجواليقي هذا النقلَ دون أن يعارِضَه بأقوال النُّحاة في كلمةِ (طُوبَى) من أنها (فُعْلَى) من (الطِّيْب) وأصلُها (طُيْبَى) فقلبت الياء للضمة قبلها واواً، وعلى هذا البناء جاءت مصادر عديدة في العربية مثل (رُجْعَى).

ب - عدُم اعتماد المنهج الصوتي - إلا نادراً - في الحكم على أصالةِ الكلمة أو عُجْمَتها. والضوابط الصوتية التي كان الجميعُ عالةً فيها على الخليل وسيبويه، لم نجدْ من أعطاها الأهمية الكبرى في الحكم على الكلمات، اللهم إلا أن يذكروها في مقدّمات كتبِهم تمهيداً[٨٤٩].

ج - التسرُّع في ادعاء التعريب: وقد شارك القدماءَ في هذا المأخذِ بعضُ المحدَثين. فلو أخَذْنا بأقوالِ هؤلاء وأولئك جُمْلَةً لتوهَّمْنا أن العربية ما هي إلا خليطٌ من معرَّبات. هذا التسرُّع أدَّى إلى التَّعَجُّل في الحُكم على بعض الكلمات مثل كلمة (الكَنْز)، إذْ قال الجواليقي هو فارسيٌّ مُعَرَّب[٨٥٠]، فعَلَّق محقِّقُ كتابه الأستاذ أحمد محمد شاكر عليه في حاشيته: (وهي كلمةٌ عربية لم يَدَّعِ عجمتَها غيرُ المؤلف فيما أعلم. قال الراغب: وأصلُه من: كَنَزْت التمرَ في الوعاء)[٨٥١]. ومن هذا القبيل قولُ الجواليقي: «قال ابن دريد: اللوز المعروف معرب»[٨٥٢]، فعقب محقق كتابه: «لم يقل ابن دريد هذا، وإنما أخطأ المؤلِّف في فهم كلامِه، ففي الجمهرة: (واللَّوز عربيٌّ معروف) وإنما أوقع المؤلف في الوهم قول ابن دريد في الجمهرة (٣/ ٥٠٢) فيما أخذه العرب من السُّريانية: (واللَّوز الباذام) فهو يريد أن (الباذام) اسم اللوز في السُّريانية»[٨٥٣] ومنها

٨٤٦] الجواليقي: المعرب ١٧٦.

٨٤٧] المصدر السابق: حاشية (٩) للمحقق أحمد محمد شاكر.

٨٤٨] المصدر السابق: ٢٧٣، والكلمة من سورة الرعد الآية ٢٩.

٨٤٩] ينظر مثلاً: الخفاجي: شفاء الغليل ٢٧- ٢٨.

٨٥٠] الجواليقي: المعرب ٣٥٤.

٨٥١] المصدر السابق.

٨٥٢] المصدر السابق: ٣٤٧، والحاشية (٣) فيها.

٨٥٣] المصدر السابق نفسه.

«الأشائب: الأخلاط من الناس. قيل: إنها فارسية معرَّبة أصلُها (آشوب)[٨٥٤] ، مع أن جذر الكلمة وتَصْريفاته في العربية واضحةٌ نحو: شاب ويشوب وشائبة، وكلُّها تدور حول أصلٍ واحد هو الخَلْط والمزج»[٨٥٥].

ومن ادعاء التعريب على الشبهة ما جاء في (المعرَّب): «قال أبو بكر: قال قومٌ: التَّخْم واحدُ التُّخُوم، وهي حُدودُ الأرض، عربيٌّ صحيحٌ، وأنكر ذلك قومٌ وقالوا: التَّخْم أعجمي معرَّب، والأول أعلى وأفصح. وقال الكسائي وابن الأعرابي: هي التَّخوم بفتح التاء والجمع التُّخُم. وقال الفرَّاء: التخوم واحدها تخم. قال أبو عبيد: وأصحاب العربية يقولون هي التَّخوم بفتح التاء ويجعلونها واحداً، وأهل الشام يقولون: هي التُّخوم ويجعلونها جمعاً، الواحد تَخْم. يقال: هذه القرية تُتاخِم أرض كذا وكذا أي: تحادُّها»[٨٥٦]. إن كلَّ هذه الأقوال والنقول لم تشفع لكلمة (التّخم) عند الجواليقي، ولم تَحُل دون أن يطردَها من واحةِ العربية الفسيحة.

لكن تقحُّمات الجواليقي تبدو أقلَّ اعتباطيةً من تقحُّمات السيوطي في كتابه (المهَذَّب فيما وقع في القرآن من المعرَّب). إذْ عدَّ كلماتٍ مثل (يَصُدُّون) معرَّبة من الحبشية[٨٥٧] و(القَيُّوم) من السُّريانية[٨٥٨]، و(حَرام) من الحبشية[٨٥٩]، و(الرحمن) من العِبريَّة[٨٦٠] و(سُجَّداً) من السُّريانية[٨٦١] و(ابْلعي) من الهندية[٨٦٢].

ولم يكن له من سَنَدٍ في هذه الادِّعاءات إلا قولٌ أو نقلٌ عن مجهولٍ أو متسرِّع. وكان الأحرى بالسيوطي وغيرِهِ أن يَكُفُّوا عن مثل هذه الأحكام الفَطيرة، لا سيَّما عندما يتعلق الأمرُ بكتابِ الله الكريم المنزَّل بلسانٍ عربي مبين. لقد حاول محقق كتاب (المهذَّب) الدكتور التهامي الراجي الهاشمي أن يُعيد كلَّ كلمةٍ يعرفها إلى أصلها في اللغات التي درسَها وهي العبرانية والسريانية، محاولاً تسويغَ بعضِ مزاعم المصنِّف؛ مع أن اللغات التي يُدَّعى أنها عُرِّبت منها هي في الغالب لغات عربية قديمة يطلقون عليها اسم (السَّاميات) أو الجَزيريَّات، ومن أصعبِ الأمور الجزمُ بتأصيلِ مادة لغوية في واحدةٍ منها دون الأخرى، فما يُدرينا أن الساميَّات الأخرى هي التي أَخذت هذه الكلمات من أختها العربية؟ ونحن نميل إلى ذلك لأنَّ من مقاييسِ معرفةِ لغةِ الأصل لكلمةٍ ما، وفرةَ اشتقاقاتِها في تلك اللغة[٨٦٣].

فهل ثمة أكثرُ اشتقاقاً من مواد: (قام وسَجَد وحَرم وصَدَّ ورَحِم وَبَلَع) في العربية؟

٨٥٤] الجواليقي: المعرب ٧٥.

٨٥٥] ابن فارس: المقاييس – شوب.

٨٥٦] الجواليقي: المعرب ١٣٥ – ١٣٦، وفي لسان العرب: تخم: (التُّخوم.. وقيل: واحدها تَخْم وتُخم).

٨٥٧] السيوطي: المهذب ١٦٥.

٨٥٨] المصدر السابق: ١٣٤.

٨٥٩] المصدر السابق: ٨٢.

٨٦٠] المصدر السابق: ٩١.

٨٦١] المصدر السابق: ٩٥.

٨٦٢] المصدر السابق: ٦٧ من قوله تعالى: {وَقِيلَ يَاأَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ} [هود: ١١/٤٤] .

٨٦٣] د. مسعود بوبو: أثر الدخيل على العربية في عصر الاحتجاج ٩٧.

إنَّ التسرُّع في ادعاء التعريب أدَّى إلى إقحامهم في المعرَّب ما شَكَّ القدماء أنفسُهم في أنه معرَّب، وهو ما عبَّروا عنه بقولهم عن بعض المعرَّبات: «ليس بعربي مَحْض»[٨٦٤] أو «لا أحسِبُه عربياً صحيحاً»[٨٦٥].

وفي الجزء الثالث من مجلة مجمع القاهرة بحثٌ عن الكلمات اليونانية في العربية، لا يَقُلُّ غرابةً عما ذهب إليه السيوطي، إذْ يذكر كاتب المقال (١٢٩) كلمةً يذهبُ إلى أن أصلها يوناني، منها: (إزميل، بُرْج، بِطاقة، تُرس، تَرَف، جِنس، جِسر، جِزْية، زَكاة، زَوْج، قلم، قمَّة، قميص، كيس، منديل، نافورة...)[٨٦٦].

والذي يبدو لنا أنَّ ما من دارسٍ لِلُغةٍ أجنبيَّة ووجَدَ فيها كلمةً قريبة من العربية إلاَّ عدَّها أصلاً لنظيرتها العربية لا العكس. أَلَمْ نَقُل إننا لو سَلَّمْنا بكل ما يقوله مصنِّفو المعرَّب، لكان جُلُّ لغتِنا معرَّباً بل كلُّه على ما ذهب إليه المجمعي الصحافي عبد القادر المغربي!.

أجل، نحن نعتقد أن أصلَ اللغات واحدٌ، فالله سبحانه وتعالى قال: {وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا} [البقرة: ٣١/٢] ولكننا نعتقد أيضاً أن هذه اللغة الأم قد تباعدت إلى لهجات، وازداد التباعد على مرِّ العصور حتى غَدتْ كلٌّ منها لغةً قائمة بذاتها لها قوانينُها الصَّوتْية والصَّرفْية والنَّحْوية، وأنه في الحالة التي تصبح فيها اللهجةُ مُقَعَّدة ضمن أُطُرٍ تميِّزها من غيرها فإنها لا تعود لهجةً بل لغةً تزدادُ خصوصيةً مع الأيام، وتتباين من الأصلِ تبايُناً يصعُب معه تبيُّن الخصائص المشتركة فيما بينها.

د – حَشْرُ أسماءِ الأجناس والأعلام ضمن المعرَّبات مما يُكَثِّر عددها دون مسوِّغ؛ «حيث لا يَتَوهَّم أحدٌ أنها عربية»[٨٦٧] فقد حشدوا في كتب المعرَّب مثل (مَجُوس وسابُور وسَمَرْقَند)[٨٦٨]. إن حشر أسماءِ الأعلام في كتب المعرب، بالإضافة إلى ما لمِسْناه من تَمَحُّلٍ في تعريبِ أسماء المعاني، جعلَ نسبة المعرب أكبر من واقِعها الفعلي. ولو استثنينا أمثالَ هذه المعربات من (معرَّب الجواليقي) وغيرِه لانخفضَتْ نسبتُه عند القدماء إلى ما لا يزيد عن كلمةٍ معربة واحدة في العام.

هـ – عدمُ الدقة في تأصيلِ الكلمات المعرَّبة في لغاتِها، فقد نُسِبت كلمةٌ واحدة هي (القِنْطار) إلى السُّريانية والبَرْبرية والرُّومية[٨٦٩]. وقد لاحظ بعض القدماء مثلَ هذه المفارقات، وثَمَّة نصٌّ في فقه اللغة يصرِّح فيه الثعالبي بهذا النوع من الغَلَط إذْ يقول: «وكانت السادةُ من العرب تلبس العمائم (المهَرَّاة) وهي الصُّفر، فزعم الأزهري أن تلك العمائم المهَرَّاة كانت تُحْمَل من (هَرَاة) فاشتقُّوا لها وصفاً من اسمها. وأحسبه اخترع هذا الاشتقاقَ لِبلدِه (هَرَاة) كما زعم حمزةُ الأصبهاني أن (السَّام) الفِضَّة هو معرَّب من (سيم). وإنما تقوَّل هذا التعريبَ وأمثالَه تكثيراً لسوادِ المعرَّبات من لغاتِ الفُرس وتعصُّباً

---

[٨٦٤] الجواليقي: المعرب ٧١، وذلك قوله عن (الإقليم).

[٨٦٥] ابن دريد: الجمهرة ٢/ ٢٤٣. قال: فأما قول العامة خَمَّنْت كذا تَخْميناً إذا حزرته، فلا أحسبه عربياً صحيحاً.

[٨٦٦] ينظر: مجلة مجمع القاهرة ٣/ ٣٣٩ . ٣٤٨.

[٨٦٧] الجواليقي: المعرب ٥ مقدمة الدكتور عبد الوهاب عزام.

[٨٦٨] ينظر على التوالي: المعرب ٣٦٨، شفاء الغليل ١٤٧ و١٤٩.

[٨٦٩] الجواليقي: المعرب ٣١٨ (حاشية (٣) للمحقق أحمد محمد شاكر).

لهم، وفي كتب اللغة أن السَّام عروقُ الذهب»[٨٧٠]. نحن لا نَطلب من القدماء أن يؤصِّلوا بدقَّةٍ لكلِّ كلمةٍ معرَّبة؛ لكنَّ إطلاقَهم أقوالاً متناقضة يجعلُنا لا نطمئن كثيراً إلى مُجْمَل أحكامِهم حول التعريب.

هل تستطيعُ هذه المآخذُ على كتب المعرب أن تُقْنع الباحثين بأن يَلْتَمسوا دليلَ عروبة الكلمة وعجمتِها اعتماداً على منهجٍ صوتي صرفي، فيُحْكم على ما وُجِد له جذرٌ واشتقاقات في العربية الاحتجاجية بأنه عربي، مع صَرْف النظر عن وجودِ نظائر له في لغاتِ الآخرين، إذْ لا شيء يمنع أن تكون تلك اللغاتُ قد أخذته عن العربية. وأمامَنا حالاتٌ من هذا النوع منها كلمة (المِسْك) إذْ عدَّها بعض لغويِّي العرب فارسيةً معرَّبةَ، بينما يقول الفُرس هي عربية مُعَجَّمَة[٨٧١]. لقد تخلَّص لغويون قدماء من الشكِّ في أصول بعضِ المعرَّبات بالهربَ إلى مقولةِ (توافُق اللغات)، على ما ذهب الرازي في كلمات (فِرِنْد واستبرق وكوز)[٨٧٢] ، وما ذهب إليه غيرُه في كلمة (تَنُّور). والذي نظنُّه أن ذلك ليس توافقَ لغات، فقد تكونُ تلك الكلماتُ بقايا مِمَّا تقارضته أكثرُ من لغةٍ فيما بينها، وقد تكون بقايا رُسوسٍ قديمة كانت في اللغة الإنسانية الأم المُفْتَرَضَة، وانسابَت في عددٍ من اللغات الإنسانية البنات. ولعلَّ هذا التعليل يصدُق في بعض الكلمات المتشابهة في اللغة العربية واللغات الغربية نحو فعل (اشترى) العربي وفعل (Acheter) الفرنسي، وفعل (أغرى) العربي و(agreer) الفرنسي، وإن كان بعضُهم كالكرملي رَدَّ مثلَ هذه الكلمات إلى العربية، الأمر الذي دفعه الشهابي[٨٧٣].

٣) طريقة القدماء في التعريب اللفظي:

إنَّ عبارة (طريقة) القدماء، لا تبدو لنا دقيقة تماماً. لأنه لم يكن ثمة طريقةٌ واحدة ومحدَّدة لهم. فلا يمكن أن نَعُدَّ تعريب الجاهليِّين أو التعريب القرآني على سَوِيَّةٍ واحدة مع تعريب العباسيِّين. ذلك أنَّ التعريب الأول كان تعريبَ الطبعِ والسليقة العربية، لأنَّ الذين قاموا به عربٌ خُلَّص من قرون الاحتجاج، ولهذا صَعُبَ على كثيرٍ من الباحثين تمييزُ المعرَّب من العربي فيه. إنَّ كلمات مثل (أُطُم – للبناء الضخم – وقَلَم وسِجِّيل ودِرْهَم) قد عُرِّبت بطريقةٍ دمَجَتْها في اللسان العربي دَمْجاً يكاد يكون عُضويّاً.

أمَّا النوعُ الثاني وهو تعريبُ العصرَيْن العباسي والمملوكي، فقد كان أقربَ إلى التَّدخيل منه إلى التعريب، بمعنى أن المترجمين أخذوا الكلمة الأعجمية بعُجَرِها وبُجُرِها وألصقوها بجسم اللغة فبدَتْ غريبةً نابيةً. «فقد عرَّبوا في بادئ الأمر ألفاظاً مثل أرثما طيقي (علم العدد) وفيزيقي (الطبيعة)، وأسطَقْس (العنصر)»[٨٧٤]. يقول الدكتور محمد عمَّار عن تعريب هذين العصرَيْن: «ومِمَّا يُؤخذ على بعض الأقدمين في تَعْريباتهم وَلَعُهم بالإغراب الشديد فيما عرَّبوا، فكلمة (

---

[٨٧٠] الثعالبي: فقه اللغة ٢٤٣.

[٨٧١] د. مسعود بوبو: أثر الدخيل على العربية ٩٢.

[٨٧٢] المصدر السابق: ٢٣٠.

[٨٧٣] مصطفى الشهابي: ملاحظات على معجم الألفاظ الزراعية، مجلة مجمع دمشق ٢/٢٣: ٢٢٣-٢٢٤.

[٨٧٤] مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية ٢٨. جاء في الرسالة الجامعة (٨/١) أن الأرثماطيقي (علم العدد) وهو عند الشهابي (الحساب).

taraxocor) مثلاً، وهي نبات (اليَعْضِيد) عُرِّبَتْ بما يَنيف على الثلاثين تعريباً تشترك جميعُها بل تتبارى في الثِّقل والإغراب: طَرْخَشْقُون، تَلْخَشْكُوك، تَلْحَسْكوك، طُلِيخِم...»[٨٧٥] ، أمَّا تعريباتُ العصر المملوكي مثل (سَنْجَقْدار ويوزباشي وطابور) فقد سمَّاها المجمعي مصطفى الشهابي بالرَّطانات[٨٧٦].

لذا فإن أحكامَنا على طريقةِ القدماء سوف نستنبطها من معرَّبات العصر الجاهلي والإسلامي الأول التي أعطتنا كلماتٍ مثل (إبريق وسُنْدُس وكوز وجَرَّة) من الفارسية، و(فُلْفُل وشَطْرَنْج وصَنْدَل) من الهنديَّة[٨٧٧]. لا من مُعَرَّبات العصرَيْن العباسي والمملوكي التي أعطَتْنا مثل (بوطيقي) للشعر، (وريطوريقي) للخطابة، (وقاطيغوري) للمقولات، (وحَكَمْدار) لمنصب إداري.

إن دراستَنا لطريقة القدماء أدَّت بنا إلى استنباط أبرزِ الضوابطِ التي حكمت تلك الطريقة. وهي:

١- **استبدال الحروف العربية بالحروفِ التي ليست من لغتِهم**. وفي هذا يقول سيبويه في باب اطِّراد الإبدال من الفارسية: «يُبْدِلون من الحرف الذي بين الكافِ والجيمِ (الجيمَ) لقربها منها، ولم يكنْ من إبدالها بدٌّ لأنها ليست من حروفهم، وذلك نحو الجُرْبُز والآجُر والجَوْرَب، وربما أبْدَلُوا القافَ لأنَّها قريبةٌ أيضاً، قال بعضُهم (قُرْبُز) وقالوا كُرْبَق وقُرْبَق (للحانوت)... ويبدلون من الحرف الذي بين الباءِ والفاءِ (الفاءَ) نحو (الفِرِنْد والفُنْدُق). وربَّما أبدلوا الباءَ لأنهما قريبتان جميعاً. قال بعضهم (البِرِند). فالبدل مُطَّرد في كلِّ حرفٍ ليس من حروفِهم. يبدلون منه ما قَرُب منه من حروف الأعجميَّة»[٨٧٨].

أما الحروفُ التي كانت تُبْدَل من الحروف التي ليست للعرب فهي: الكافُ والجيم والقاف والباء والفاء. وينقُل السيوطي عن بعض اللغويين قولَهم: «الحروفُ التي يكون فيها البدَل في المعرَّب عشرة: خمسةٌ يطَّرِد إبدالُها وهي الكاف والجيم والقاف والباء والفاء، وخمسةٌ لا يَطَّرد إبدالُها وهي السين والشين والعين واللام والزاي، فالبَدَلُ المطَّردُ هو كلُّ حرفٍ ليس من حروفهم ، كقولهم (كُرْبَج) الكاف فيه بدلٌ من حرف بين الكاف والجيم، فأبْدَلوا منه الكاف والقاف نحو (قُرْبَق)، أو الجيم نحو (جَوْرب)؛ وكذا (فِرِند) هو بين الباء والفاء، فمرَّةً تُبدل منها الباء ومرة تُبدَل منها الفاء. أمَّا ما لا يَطَّرد فيه الإبدالُ فكلُّ حرفٍ وافقَ الحروفَ العربية، كقولهم إسماعيل، أبدلوا السين من الشين والعين من الهمزة وأصله (إشمائيل)؛ وكذا (قَفْشَليل) (للمِغْرَفة) أبدلوا الشينَ من الجيم، واللام من الزاي والأصل (كَفجَلِيز) أما القاف في أوَّلِه فتُبدل من الحرف الذي بين الكاف والجيم»[٨٧٩].

واضحٌ من هذا أن القدماء كانوا حريصين على ألاَّ يُدْخِلوا في حروف العربية ما ليس منها. على أنهم اختلفوا في طريقة إبدالِ هذه الحروف، فلم يكن لهم طريقةٌ واحدةٌ في نَقْلها، إذْ نقلوا الحرف الفارسي (ك) – الذي يُشبه صوتُه

---

[٨٧٥] د. محمد عمار: المصطلحات الطبية، مجلة مجمع القاهرة (٨/ ٤٢٠).

[٨٧٦] مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية ٢٦.

[٨٧٧] وجيه السمان: الدقة والغموض في المصطلح العلمي، مجملة مجمع دمشق ٤٩/١: ٨٥.

[٨٧٨] سيبويه: الكتاب ٤/ ٣٠٥- ٣٠٦. وعنه نقل الجواليقي في المعرب: ٥٤- ٥٥.

[٨٧٩] السيوطي: المزهر ١/ ٢٧٤.

صوت الجيم غير المعطَّشة في معظم مناطق مصر – إلى ثلاثة أحرف هي الجيم أو الكاف أو القاف، كقولهم في (كربك): كُرْبَج، قُرْبَق، كُرْبَك[٨٨٠]. أما الباء الفارسية التي هي بين الفاء والباء، فقد نقلوها مرةً باءً ومرة فاءً، فقالوا: في (بِرِند) بباء فارسية (بِرند) بباءٍ عربيَّة، وفِرِند[٨٨١]. وقد يُبْدلون الحرفَ ولو كان في لغتِهم فقد قالوا في (أرغوان): أُرْجُوان[٨٨٢]. بإبدال الغين جيماً، مع أن الغين من حروف العربية.

في العصر العباسي ازداد الاحتكاكُ الثقافي باللغتين الإغريقية واللاتينية، وازدادت نسبةُ المعرَّبات منها، وكان على المعرِّبين مواجهةُ حروف وأصوات هاتَيْن اللغتين، وكما وَجَدْنا المعرِّبين من اللغة الفارسية ينقلون الحرفَ الواحد إلى العربية بأكثرَ من حرف، كذلك رأينا عند المعرِّبين عن تينك اللغتَيْن مثل هذا التعدُّد، إذْ نُقل الحرف اللاتيني (C) إلى الأحرف العربية: (ق، ك، ج، س، ح، ف، ش)؛ ونُقل الحرف اللاتيني (Y) إلى تسعة أحرف[٨٨٣]. لكن، ومع ذلك، فثمة حالةٌ غالبةٌ لنقلِ كلِّ حرفٍ عند القدماء وهي كما يلي [٨٨٣] :

J = ج	**K** = ك	**X** = ش
P = ب	**Q** = ق	**H** = ء
V = ب	**T** = ط	**Z** = ز
C = ق	**W** = و	

أمَّا لماذا لم يَطَّرد إبدالُ الحروف ويجرِ على قاعدةٍ ثابتة، فلذلك أسباب عدَّة منها[٨٨٤]: تعدُّد اللغات التي أَخذت منها العربيةُ وتباينُ خصائِصها وطبائع أصواتها، ومنها التطوُّر الصوتي الذي يطرأ على اللغات بعامةٍ، ومنها التعريبُ عن لغةٍ ثالثةٍ وسيطة، «ومنها أَمْنُ اللَّبْس، فلو قالوا مثلاً (بادِيَةِ) لِوعاء، وهذا لفظُه بحروفِه ذاتها في الفارسية، وهي في غيرِ حاجةٍ للإبدال، لالتبست (ببادِيَة) أي الصحراء بالعربية، وربما من أجلِ هذا عدَلوا عن حروفها إلى (باطِيَة)»[٨٨٥].

ومهما يكن من أمر، فإن أهمَّ أغراض التبديل شيئان:

– تجَنُّب إدخالِ حرفٍ أعجمي إلى حروفهم العربية.

---

[٨٨٠] د. مسعود بوبو: أثر الدخيل على العربية ٨٢.

[٨٨١] الخفاجي: شفاء الغليل ٢٥.

[٨٨٢] المصدر السابق: ١٨٩، وأدِّي شير: الألفاظ الفارسية المعربة ٨.

[٨٨٣] د. إبراهيم بن مراد: المعرب الصوتي عند العلماء المغاربة ٢٢١.

[٨٨٤] د. مسعود بوبو: أثر الدخيل على العربية ١٩٧.

[٨٨٥] المصدر السابق نفسه.

– تجنُّب التنافرِ الذي يمكن أن يقع بين حروف الكلمة المعرَّبة، وتحقيقُ أكبرِ قدرٍ من التآلف والتَّوافُق بين أصواتها[٨٨٦]. وهذا الأخيرُ يفسِّر تبديلَ حروفٍ كانوا في غِنًى عن تبديلِها كتعريبهم (كاك) إلى (كَعْك)[٨٨٧] ، و(دشْت) إلى (دَسْت). فالواقعُ أن تردُّد السين في الموقع الثاني في الجذور الثلاثية أكبرُ من تردُّد الشين في الموقع نفسِه، إذْ إن النسبة المئوية لتردُّد السين هي (٣.٤٧٨%) وتردُّد الشين هو (١.٧٣٩%)[٨٨٨].

٢– تغييرُ الأصوات أو الحركات التي ليست في لغة العرب إلى حركاتٍ من لغتهم. يقول سيبويه: «ومثلُ ذلك تغييرُهم الحركةَ التي في (زور وآشُوبْ)، فيقولون (زُوْر وآشُوب)، لأن هذا ليس من كلامهم»[٨٨٩]. وتفسيراً لما قاله سيبويه يقول المجمعي طاهر الجزائري: «ومِمَّا وقَع فيه إبدالُ حركةٍ بحركة (زُوْر) بالضَّم – بمعنى القوة – فإنه معرَّب من (زَوْر) بضمَّةٍ مشوبة بالفتحة، فأبدلت هذه الضمة المشوبة بضمَّة خالصةٍ، وهذا الإبدال لازمٌ لعدمِ وجودِ الضمة المشوبة في العربيَّة»[٨٩٠]. ومثلُها كلمة (آشُوب) بمعنى التخليط.

٣– مراعاةُ أن يكونَ الحرفُ الأخيرُ في الكلمة المعربة ثابتاً تظهرُ عليه الحركة الإعرابية بسهولة ، فإذا كان الحرفُ الأخير من الكلمة الأعجمية مِمَّا لا يَثْبُت في كلام العرب، كالهاء التي تُلفظ هاءً وتاءً مثلاً، والياء التي لا تظهر عليها الحركاتُ، أبدلوه. يقول سيبويه: «ويُبْدلون مكان آخرِ الحرف الذي لا يَثْبُت في كلامهم إذا وَصَلوا الجيم، وذلك نحو (كُوسَة ومُوزَهْ) لأن هذه الحروف تُبْدَل وتُحرَّف في كلام الفرس همزة مرة وياءً مرة أخرى، فلما كان هذا الأمر لا يشبه أواخر كلامِهم صار بمنزلة حرفٍ ليس من حروفهم، وأَبْدَلوا الجيمَ، لأن الجيمَ قريبةٌ من الياء، وهي من حروفِ البدل. والهاء قد تشبه الياء، ولأن الياء أيضاً قد تقع أخيرةً، فلمَّا كان كذلك أبدلوها منها، كما أبدلوها من الكاف، وجَعَلوا الجيمَ أَوْلى، لأنها قد أُبدِلت من الحرف الأعجمي الذي بين الكاف والجيم، فكانوا عليه أمضى... وربما أُدخلت القافُ عليها، قال بعضهم (كَوْسَق)، وقالوا (كُرْبَق) وقالوا: قُرْبَق»[٨٩١]. أي إن هذه الكلمات الأعجمية كانت تنتهي بالهاء أو الياء بحسب قواعد لغتهم، ولما كان هذان الحرفان مما يثقل ظهورُ الحركة الإعرابية – المميِّزة للغة العربية – عليهما، فقد أُبدل بهما حرفٌ مجهور كالجيم والقاف. يقول المجمعي طاهر الجزائري: «فلو قال قائل: إن الجيم هنا أو القاف حرفٌ قد زيد في آخر ما فيه الهاء الرسمية لتهيئة الكلمة لقَبُولِ الإعراب الظاهر لم يكن مبعِداً، فإن للإعراب الظاهر شأناً عظيماً عند العرب، فتكون زيادةُ الجيم فيه مثلَ زيادتها في (الكَنْدُوج) وهو الخليَّة والخزانة، فإنه معرَّب (كَنْدُو)، فزيدت فيه الجيم لتهيئةِ الكلمة للإعراب الظاهر»[٨٩٢]. ولعل هذا ما يفسر أيضاً زيادة الجيم على آخر (تَسُّو) – لقطعةِ نقدٍ صغيرة –

---

[٨٨٦] د. مسعود بوبو: أثر الدخيل على العربية ١٣٤.

[٨٨٧] طاهر الجزائري: التقريب لأصول التعريب ٤١.

[٨٨٨] د. يحيى مير علم: المعجم العربي دراسة إحصائية ١٦٢ (الجدول ١٧).

[٨٨٩] سيبويه: الكتاب ٤/ ٣٠٦.

[٨٩٠] طاهر الجزائري: التقريب لأصول التعريب ٤٠.

[٨٩١] سيبويه: الكتاب ٤/ ٣٠٥.

[٨٩٢] طاهر الجزائري: التقريب لأصول التعريب ١٣.

لتصبح (طَسُّوج) القابلة للحركات الإعرابية بسهولة. ويذهب بعضُ الباحثين إلى أن هذا الإبدال مردُّه إلى طريقة نُطق هذه الكلمات في الفارسية القديمة التي عُرِّبت منها، والتي كانت بعضُ كلماتها تنتهي بالكاف نحو (دانك) بالفهلويَّة و(دانة) بالفارسية الحديثة[٨٩٣].

٤- عدمُ اشتراطِ الوزنِ العربي في الكلمة المعربة: يقول سيبويه في باب ما أُعرب من الأعجمية: «واعلم أنهم مِمَّا يغيِّرون من الحروف الأعجمية ما ليس من حروفهم البتة، فربما ألحقوه ببناءِ كلامهم وربما لم يلحقوه. فأمَّا ما ألحقوه ببناءِ كلامهم فدِرْهَم ألحقوه بِهِجْرَع، وبَهْرَج ألحقوه بسَلْهَب، ودِينَار ألحقوه بدِيمَاس... وقالوا إسحاق فألحقوه بإعصار، ويَعْقوب فألحقوه بيَرْبُوع، وجَوْرَب فألحقوه بفَوْعَل»[٨٩٤] وقال أيضاً: «وقالوا آجُور فألحقوه بعاقُول، وقالوا شُبارِق فألحقوه بعُذَافِر. لما أرادوا أن يُعْربوه ألحقوه ببناء كلامهم كما يُلْحِقون الحروفَ بالحروف العربية... وما لا يَبْلغون به بناءَهم وذلك نحو آجُرّ وإبْرَيْسَم وإسماعيل وسَراويل ونَيْروز... وربَّما تركوا الاسم على حاله إذا كانت حروفُه من حروفهم، كان على بنائِهم أو لم يكن، نحو خُرَاسان وخُرَّم والكُرْكُم»[٨٩٥].

هذا نَصٌّ صريحٌ على أن البناء العربي ليس شرطاً في التعريب اللفظي عند معظم القدماء. ومع ذلك فثمَّةَ مِن القدماء من يشترط الوزن العربي كالفرَّاء والجوهري والحريري. «يقول الفرَّاء: يُبنَى الاسم الفارسي أيَّ بناءٍ كان إذا لم يخرج عن أبنية العرب»[٨٩٦]. ونحن مع (أبي علي الفارسي) في قوله: «وكِلا المذهبين حَسَن، لاستعمالِ العرب لهما جميعاً، وإنْ كانَ الموافقُ لأبنيتِهم أذهبَ في باب التعريب»[٨٩٧]. وقد فصَّل أبو حيان الأندلسي الموقفَ من قضيةِ وزنِ المعرَّب فقال: «الأسماء الأعجمية على ثلاثة أقسام: قسمٍ غيَّرَتْه العربُ وألحَقَتْه بكلامها، فحُكمُ أبنيتِه على اعتبارِ الأصليِّ والزائد والوزنِ حكمُ أبنيةِ الأسماء العربية، نحو دِرْهَم وبَهْرَج؛ وقسمٍ غيَّرَتْه ولم تُلحقه بأبنية كلامِها فلا يُعْتَبر فيه ما يُعتبر في القسمِ الذي قبله نحو آجُر وسِفْسير؛ وقسمٍ تركوه غيرَ مغيَّر. فَما لم يُلْحقوه بأبنيتهم لم يُعَدَّ منها، وما ألحقوه بها عُدَّ منها، مثالُ الأول (خُراسَان) لا يَثْبُت به (فُعَالان)، ومثالُ الثاني خُرَّم أُلحق بسُلَّم»[٨٩٨].

وعليه فاشتراطُ الوزن العربي في المعرب لم يكن محل اتفاق اللغويين القدامى وإن كانت غالبيتهم لا تشترطه. أما مسألة عَدِّ ما غير إلى وزن عربي، من العربية، وما لم يغير ليس منها، فلنا فيها قول سنبسطه في تضاعيف هذا الفصل.

٥- زيادةُ حروفٍ أو إنقاصُها: «قال أبو منصور: ومما زادُوا فيه (قَهْرَمان) أصله (قَرْمان)»[٨٩٩]. ومثله الدِّرْهَم أصله (دِرَم) (فغُيِّر بزيادةِ الهاء إلحاقاً له بصيغة فِعْلَل)[٩٠٠]. ومِمَّا أنقصوا منه (سابُور) اسمُ علمٍ وأصله (شاه بور) بحذف

---

[٨٩٣] د. مسعود بوبو: أثر الدخيل على اللغة العربية ١٧٥.

[٨٩٤] سيبويه: الكتاب ٤/ ٣٠٣.

[٨٩٥] المصدر السابق: ٤/ ٣٠٤، وينظر الخفاجي: شفاء الغليل ٢٦.

[٨٩٦] ضاحي عبد الباقي: المصطلحات العلمية قبل النهضة الحديثة ٧٧- ٧٨.

[٨٩٧] أبو علي الفارسي: الحجة في علل القراءات السبع ٢/ ١٣١.

[٨٩٨] السيوطي: المزهر ١/ ٢٦٨- ٢٦٩.

[٨٩٩] الخفاجي: شفاء الغليل ٢٧.

الهاء[٩٠١]. ومنه (الباري)، «قال ابن قتيبة: البورياء بالفارسية، وهي بالعربية بَاريّ وبُورِي»[٩٠٢]. ومثله (صَوْلَجان) وأصله (جوكان) بجيمٍ فارسية قريبة من الشين وكافٍ فارسية قريبة من الجيم، صار (صَوْجَان)، وزادوا فيها حرفاً فصار (صَوْلَجان)، على أن بعضَهم عرَّبه إلى (صَوْجَان) أيضاً[٩٠٣]. ومثل هذه الزيادة أو الإنقاص وقع في المعربات اليونانية كذلك إذْ عُربت (أوقيانوس) إلى (قَامُوس) و(ياكنثوس) إلى (ياقُوت)[٩٠٤]، بحذفٍ كثيرٍ وتبديل. وعُرِّبت (Grec) إلى (إغْرِيق). بزيادةٍ فيها.

٦- **الاكتفاءُ بتعريبِ جزءٍ من الكلمة أحياناً** ، وهذا ما نجدُه في كلماتٍ معرَّبة عن الفارسية مثل (ناي) للآلة الموسيقية المعروفة وأصلُها (ناي نرم)[٩٠٥]. ومثل (النَّشَا) للمادة الغذائية المألوفة وأصلُها في الأعجمية (نشاستة) وقال الجوهري: «وهو النشاستج: فارسيٌّ معرَّب حُذِف شطرُه تخفيفاً، كما قالوا للمَنازِل (مَنَا)»[٩٠٦]. من هذا تعريبُهم (هَزَار) من (هزارستان)[٩٠٧].

٧- **تعريبُ كلمتَيْن أعجميتَيْن بكلمةٍ واحدةٍ**. وهذا ما رأيْناه أحياناً في (السِّجِّيل) وأصلها بالفارسية (سنك وكِل)، وسواء أكان معناها (حَجَر وطين) كما ذهب ابنُ قتيبة[٩٠٨]، أم (صُلْبٌ شديد) كما ذهب أحمد محمد شاكر محقِّق كتابِ المعرب، فإنَّ الشيء الواضح أن كلمتَيْن قد عُرِّبتا بكلمةٍ واحدة. ومن هذا القبيل كلمة (جاموس) المعرَّبة عن (كاو ميش) وهي كلمةٌ مركبة في الأصل من (كاو) بقرة، و(ميش) نَعْجة[٩٠٩]. ومنه كلمة (مَجُوس) المعرَّبة من كلمتَيْ (منج كوش)[٩١٠].

٨- **مراعاةُ القواعدِ الصوتية المتعلقة بالنطق العربي**: حيثُ لا تجيز العربية البدءَ بساكن، أو التقاءَ ساكنين إلا بشروط خاصة. وللتخلُّص من التقاء الساكنين في كلمة مثل (كمانْ كر) الفارسيَّة المركبة، عرَّبوها إلى (قَمَنْجَر)[٩١١] بحذف الألف قبل النون الساكنة. وأدَّى هذا التغييرُ -كما هو واضح- إلى إدخال الكلمة في إطار إيقاعٍ عربي هو (فَعَلَّل) الذي لا تأباه الأذن العربية.

---

[٩٠٠] ابن كمال باشا: رسالة في تحقيق تعريب الكلمة الأعجمية ٤٩- ٥٠. وثمة من ردها إلى (دراخما) اليونانية.

[٩٠١] الخفاجي: شفاء الغليل ١٤٧.

[٩٠٢] الجواليقي: المعرب ٩٤.

[٩٠٣] طاهر الجزائري: التقريب لأصول التعريب ٤٥.

[٩٠٤] د. مسعود بوبو: أثر الدخيل على العربية ١٥٤.

[٩٠٥] الخفاجي: شفاء الغليل ٢٥٩.

[٩٠٦] الجواليقي: المعرب ٢٨٨.

[٩٠٧] الخفاجي: شفاء الغليل ٢٧٠.

[٩٠٨] الجواليقي: المعرب ٢٢٩.

[٩٠٩] د. مسعود بوبو: أثر الدخيل على العربية ١٥٥.

[٩١٠] الجواليقي: المعرب ٣٦٨.

[٩١١] المصدر السابق: ٣٠١.

ومن مراعاة القواعد الصوتية التزامُهم عِدَّةَ الأحرفِ القصوى في العربية بحيث لا تزيد على سبعة أحرف «ذلك أن اللغة العربية تأبى أن تشتمل الكلمةُ على أكثر من سبعة أحرف إذا كانت اسماً، وعلى أكثر من ستَّةٍ إذا كانت فِعلاً، فلم نجد في معرَّباتِ هذا العصر (عصر الاحتجاج) كلمةً تزيد حروفُها على هذا العدد، وما ذلك إلا لِنُفور طبع العربي عمَّا أَلِفَه واعتاده»[٩١٢].

على أن هذه الضوابط السابقة لم ترقَ إلى مستوى القواعد المطَّردة. بل لقد وجَدْنا بين معرباتهم كلماتٍ هي من البُعد حيث لا تخضعُ لأيّ منها. فما الجامع بين كلمة (إستار) المعرَّبة بمعنى أربعة وفارسيتها (جهار)[٩١٣] ؟ وبين (البالغاء) المعرَّبة بمعنى (الأكارع) وفارسيَّتُها (بايها)[٩١٤] ؟ ومثلها في الغرابة تعريبُهم (سِفْسير) إلى (سِمْسار) و(أرزير) إلى (رَصَاص)[٩١٥].

إن في هذه الضوابط الردَّ الموضوعي الكافي على بعضِ المحدَثين الذين فهموا التعريب فهماً غريباً، وهو أن تكون الكلمة المعرَّبةُ على أقربِ صورةٍ يَنطِق بها أصحابُ الكلمة الأعجميَّة، واضعِيْن بهذا الفهمِ الخاطئ الحصانَ خلفَ العربة لا أمامَها. فبعد أن كان مفهومُ القدماءِ للتعريب (أن تتفوَّه العربُ بالاسم الأعجمي على منهاجِها)، صار مفهوم بعض المحدثين له أن تتفوَّه العربُ بالاسم الأعجمي على منهاجِ العجَم، فنُخْضِع ألسنتَنا للكلمة الأعجمية ولا نُخْضِع الكلمةَ الأعجميَّة للساننا[٩١٦].

ولعل في هذه الضوابط أيضاً تخفيفاً من غُلَواء مَن ذهب إلى أنه لم يكن ثمَّة طريقة أو ضوابط لتعريبِ القدماء[٩١٧]. فوفاقاً لهذه الضوابط يمكن أن نفهم لماذا عرَّب القدماء مثلاً (بلاتون) إلى أفلاطون، إذْ زادوا الهمزة أولاً لِمَنْع الابتداء بساكن، وغيَّروا الحرف اليوناني (P) إلى مقاربِه الحرف العربي (ف)، ولماذا عرَّبوا (أنموده) إلى (أُنْمُوذج) إذْ جعلوا الدال ذالاً كنوعٍ من الوَسْم العربي للكلمة، وأُبدلت بالهاء الرسمية في آخرِ الفارسية الجيمَ، الحرفَ المجهور القابل لتحمُّل حركةِ الإعراب الظاهر.

والملاحظ أن معظم أمثلتِنا مستقاةٌ من المعرَّبات الفارسية، لأنَّ القدماء قد أشاروا إلى أصولها الفارسية وطريقةِ نُطْقها فيها، في حين أنهم لم يُشيروا إلى أصول المعرَّبات اليونانية وطريقةِ نطقها غالباً. كما أنها من أُسرةٍ لغوية مغايرة بخصائِصها لأسرة الساميَّات وهي العربيات القديمة التي لا تظهر فيها ضوابطُ التعريب تماماً، لاشتراكِ معظمها في خصائصَ متشابهة إلى حدٍّ كبير، سواء من حيث الحروف، أم من حيث القواعد الصرفية والأبنية، إذْ لا يقتضي تعريبُ الكلمة السامية إلى

---

[٩١٢] ضاحي عبد الباقي: المصطلحات العلمية قبل النهضة الحديثة ٦ (عن سيبويه ٤/ ٢٣٠).

[٩١٣] الجواليقي: المعرب ٩٠- ٩١.

[٩١٤] المصدر السابق: ٩٩.

[٩١٥] د. مسعود بوبو: أثر الدخيل على العربية ١٣٨.

[٩١٦] ساطع الحصري: في اللغة والأدب ١٣٥.

[٩١٧] د. مسعود بوبو: أثر الدخيل على العربية ١٩١.

العربية أكثر من تعديلٍ طفيف، فكلمة (كافورو)[٩١٨] السامية السريانية تصبح (كافور) المعرَّبة، و(هَوَاري) السامية النبطية تصبح (حواري)[٩١٩] ، و(سِفْرو) السامية الآرامية تصبح (سِفْر)[٩٢٠] المعربة أو العربية. وغالباً ما يكون هذا التعديل بحذفِ حرفٍ أو استبدالِ حرفٍ عربي به من مخرجِه، وليس ذلك لعُسر في نطقه، بل لكون الحرف العربي المستبدَل أكثرَ انسجاماً أو تآلفاً مع بقية أحرف الكلمة، أو مع ما يليه من الحروف. إن كلمة (محرام) الحبشيَّة التي عُربت إلى (مِحْراب) لا يمكن فهمُ سبب إبدال الميم فيها باء – مع أن الحرفَيْن عربيان وكثيرا التردد في العربية – إلا بدراسة نسبةِ تردُّد كلٍّ من حرفَيْ الباء والميم في الجذور العربية، والتي تبيِّن أن التردُّدَ المطلق للباءِ أكثرُ من التردُّد المطلق للميم، إذ إن نسبة تردُّد الميم هي (٥٥.٥١٣%) ونسبة تردُّد الباء هي (٦٠.٠١٤%)[٩٢١]. وفي تردُّد الثنائيات عاقبَت الباءُ الراءَ (١٩١) مرةً في حين عاقبَتْها الميمُ (١٦٣) مرة[٩٢٢]. وينطبق هذا على المعربات من غير الساميات أيضاً. فمن الممكن مثلاً فهمُ سبب إبدال التاء طاءً في كلمة (قنطار) المعربة عن الروميَّة (quantar) بدراسة نسبةِ تعاقُب كلٍّ من التاء والطاء مع النون، وتفيد هذه الدراسة أن معاقبة التاءِ للنون في الجذور العربية هي (٧٠) مرة، أما معاقبة الطاء للنون فهي (٧٢)[٩٢٣] مرة، يضاف إلى هذا أن نسبة تردُّد التاء في الجذور العربية هي (٢.٣٤٢%) أما نسبة تردد الطاء فهي (٣.٠١١%)[٩٢٤]. مع أن كليهما حرف شديد، إلا أن حرف الطاء مجهور والتاء مهموس، ولعل طبعَ البداوة أقربُ إلى الجهر منه إلى الهمس، أما عن إبدال الكاف قافاً في الكلمة نفسها، فإن نسبة تردُّد القاف في بداية الجذور العربية هي (٥.٨٤%)، أما الكاف فنسبة ترددها هي (٤.٢٦%)[٩٢٥]، ويضاف أن القاف من الحروف المجهورة في حين أن الكاف من الحروف المهموسة وهم إلى الجهر أميلُ كما ذكرنا.

لكن لابد من التنبُّه إلى أن نسبةَ تردُّد الحروف أو نسبة معاقبتها غيرها ليست إلا واحداً من العوامل التي حكمت اختيار حرف دون حرف عند تغيير بعض حروف المعرب، وثمة عواملُ أخرى سيأتي البحث على تفصيلها.

٤) طريقة المحدثين في التعريب اللفظي:

كشفت لنا دراسةُ آراءِ المحدَثين النظريَّة في التعريب وممارساتِهم التطبيقيَّة فيه أن طريقتَهم تقوم على رُكنٍ أساسيّ هو التزامُ النظام الصوتي العربي؛ وعلى مراعاةِ مجموعةٍ من المبادئ العامة التكميليَّة.

---

[٩١٨] السيوطي: المهذب فيما وقع في القرآن من المعرب ١٣٥.

[٩١٩] المصدر السابق: ٨٦.

[٩٢٠] المصدر السابق: ٧٢.

[٩٢١] د. يحيى مير علم: المعجم العربي – دراسة إحصائية ١٤٦ (جدول١).

[٩٢٢] حسان طيان: تنافر الحروف ودورانها في نسج الكلمة العربية ٢٥٩.

[٩٢٣] المصدر السابق نفسه.

[٩٢٤] د. يحيى مير علم: المعجم العربي – دراسة إحصائية ١٤٩ (جدول٤).

[٩٢٥] حسان طيان: تنافر الحروف ودورانها في نسج الكلمة العربية ١٤٩.

أولاً: التزام النظام الصوتي العربي

إن ما نعنيه بالنظام الصوتي العربي ثلاثةُ ثوابت: **الحروف والأصوات العربية – الإيقاع الصَّرْفيّ العربيّ – البِنْيَة الصوتية العربية.**

وإن لتحديد هذا النظام الصوتي العربي المكانةَ الأولى في بحث التعريب لأنه وسيلةُ التفريقِ بين ما هو معرَّب وما هو دخيلٌ من الكلم. فما انضوى تحت هذا النظام حَكَمْنا له بالتعريب الذي يُدْخله إطار العربية ليصبح جزءاً من ثروتها اللفظية وأدواتِها الدلالية، وتسري عليه أحكامُها لأنه اندمج نهائياً فيها. أمَّا ما اخْتَلَّ فيه واحدٌ من شروطِ النظام الصوتي العربي فإنه يظلُّ دخيلاً في اللغة وخارج حَرَمِها، وبقاؤه فيها – إلى وقتٍ ما – مرهونٌ بتَوْفيرِ البديل المولَّد أو المعرَّب، لأن من طبائع اللغات ألا تَقْبل إلا ما يَنْسجم مع قواعدِها وضوابطها.

إننا نرى أن تهدِّيَنا إلى هذا النظام الصوتي العربي الذي هو الضابط الأساسي للمعرَّب يمكن أن يُعَدَّ إضافة جديَّة إلى بحوث التعريب، لأنه وضع حدَّاً فاصلاً بين المعرَّب والدخيل، الأمر الذي حام حوله الباحثون السابقون دون أن يَقَعوا عليه تماماً. وطالما غامت الحدودُ بين هذين النوعَيْن من الكلم.

لقد جاء تحديدُنا لهذا النظام الصوتي حصيلةَ نَظَرٍ في أحكام المتقدمين، وتفحُّصٍ لأقوال المحدَثين، ودراسةٍ إحصائية لممارساتِهم التعريبيَّة، وكان من وسائلِ البحث قائمةٌ مؤلَّفة من مئةِ كلمةٍ مُقْتَرَضَةٍ بين معرَّبٍ ودخيل، أخذناها بالتساوي – تقريباً – من أحدَ عشرَ مُعْجَماً أو مجموعةَ مصطلحات، تخصُّصيَّة، حديثة، متنوِّعة: من حيث المادةُ العلمية ومن حيث الجهاتُ الواضعة، راعَيْنا أن تكون العينة عشوائية قدر الإمكان، واستَخْلَصْنا من كل كلمةٍ المعلوماتِ التي لها علاقة بالنظام الصوتي العربي، الركنِ الأساسي في طريقة التعريب عند المحدَثين. وقد سَمَّيْناها (قائمة الكلمات المقترضة). فما حاز من هذه القائمة شروطَ النظام الصوتي العربي عدَدْناه معرَّباً، وما اختل فيه شرطٌ وأكثر عدَدْناه دخيلاً. وتقدِّم هذه القائمةُ صورةً واقعيَّة إلى حدٍّ كبير عن طريقة المحدَثين في الاقتراض عامة والتعريب خاصة، وتُمِدنا بزادٍ إحصائي لا غنى عنه، وسوف نعرض عليها كلَّ عنصرٍ من عناصر النظام الصوتي في معرَّبات المحدَثين[٩٢٦].

أمَّا المعجماتُ والمجموعات المصطلحيَّة التي اعتمدناها فهي: المعجم الطبي الموحَّد، إعداد المنظمة العربية للتربية والعلوم، المعجم العسكري الموحَّد بإشراف جامعة الدول العربية، المعجم الموحَّد للمصطلحات العلمية (الجيولوجية) لمكتب تنسيق التعريب، معجم ألفاظ الحضارة ومصطلحات الفنون لمجمع القاهرة، مجموعة المصطلحات التي أقرَّها مجمع القاهرة الجزء الثامن، الألفاظ المعربة والموضوعة في السنوات العشر الرابعة في مجمع اللغة العربية بدمشق، المصطلحات العلمية (مصطلحات النفط والصناعة) للمجمع العلمي العراقي، معجم الألفاظ الزراعية لمصطفى الشهابي، المعجم الفلسفي لجميل صليبا، معجم مصطلحات علم اللغة الحديث لنخبة من اللغويين العرب، معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية الصادر عن جامعة الدول العربية.

١) نقل الحروف والأصوات إلى العربية:

٩٢٦] ينظر ص٣١٧–٣٢٥ من هذا الكتاب.

إن أهمَّ مسألةٍ شغلت المعرِّبين المحدَثين عند تَقْعيد التعريب مسألةُ نقلِ الحروف والأصوات من اللغات الأجنبية إلى العربية. وقد طَفَت على سطح البحث فيها فكرةٌ مفادُها أنَّ اللفظ الأعجمي المعرَّب يجب أن يُنْطَق كما يَنْطِق به أهلُ لغته. «فالقارئُ لقراراتِ الأعلام التي أقرَّها المجمع يرى فيها معنىً واحداً يجمعها وروحاً واحداً يسيطر عليها: الحرصَ على أن يَنطِق أبناء العربية بالأعلام التي يَنقُلون إلى لغتهم بالحروفِ التي ينطِق بها أهلوها، وقَسْرَ اللسانِ العربي على ارتضاخ كل لُكْنةٍ أعجمية لا مثالَ لها في حروفِ العرب، وتسجيلَ هذه الغرائب من الحروف برموزٍ اصطلاحيَّةٍ تُدخل على الرسم العربي تزيُّداً في الحروف وَتَكَثُّراً»[٩٢٧].

لكن هذه الفكرة أخذَتْ بالتراجع والانحسار أولاً بأول، بتأثيرٍ من الوعي اللغوي العام، ولمنافاتِها طبيعةَ اللسان العربي.

ولِتبيان طريقةِ المحدثين في نقل الحروفِ والأصوات الأجنبية إلى العربية نعرض لثلاثِ محاولاتٍ في نَقْلِها: محاولة مجمع اللغة العربية في القاهرة، ومحاولة الدكتور محمد شرف صاحب أول معجم تخصصي حديث هو (معجم العلوم الطبية والطبيعية)، ومحاولة المجمعي مصطفى الشهابي العالم الذي قصَرَ نشاطه التعريبي على المصطلح العلمي، والزراعي منه خاصة، جامعاً الممارسةَ العمليَّة إلى التقعيد اللغوي النظري.

أ) **محاولة مجمع القاهرة:** كان مجمع القاهرة وضَعَ في دورته السادسة والعشرين سنة ١٩٥٩ ثلاثاً وعشرين قاعدةً لنقل الحروف والأصوات من اللغتَيْن اليونانية واللاتينية إلى العربية، فجاءَتْ كثيرةً ومعقَّدة، لم يَسْهُل على الدارسين الانتفاعُ بها، هذا إلى أن التعريب لا يقتصر اليوم على اللغتين اليونانية واللاتينية، بل يمتد إلى لغات أخرى غربيَّة وشرقيَّة، وفيها – ولا شك – أصواتٌ لا نظير لها في أبجديَّتنا العربية[٩٢٨]. وبسببٍ من ذلك أعاد المجمعُ النظر في هذه القواعد في دورته الثلاثين عام ١٩٦٣ فأقرَّ معظمَ القواعد التي اقترحَتْها لجنةُ المصطلحات فيه، والتي لَخَّصْناها في الجدولَيْن التاليين:

جدول نقل الحروف الصامتة[٩٢٩]

	الحرف اللاتيني أو الإغريقي	النطق العربي الموافق
١	C	س. ك، نقل (ق) في التجربة السابقة فقالوا: أرقاديا في (arcadia)
٢	D	د. ذ
٣	F	ف

٩٢٧] أحمد محمد شاكر: مقدمة كتاب المعرب للجواليقي ١٨. وينظر: ساطع الحصري: في اللغة والأدب ١٣٥– ١٣٧. والحمزاوي: أعمال مجمع القاهرة ٢١٣.

٩٢٨] مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية ١٦٦.

٩٢٩] مجمع القاهرة: مقترحات لجنة المصطلحات، مجلة المجمع ١٦/ ٨٣، وينظر: د. إبراهيم بن مراد: المعرب الصوتي عند العلماء المغاربة ٢١٩.

٤	**G**	غ، ج
٥	**H**	هـ، (ونقل (أ) أيضاً في التجربة السابقة)
٦	**CH**	تش (بالإنكليزية)، ش بالألمانية، ك، خ (باليونانية)
٧	**J**	ي (بالألمانية)، ج (بالفرنسية)، خ (بالإسبانية)
٨	**P**	پ
٩	**PH - Ø**	ف
١٠	**K**	ك
١١	**Q**	ك، نقل (ق) في التجربة السابقة فقالوا: قِونطوس في: (qwintus)
١٢	**T**	ت، نقل (ط) في التجربة السابقة، فقالوا: طيطوس في: (titus)
١٣	**TH - θ**	ث، ذ
١٤	**S**	س، ش، ص
١٥	**V**	**ڤ**
١٦	**W**	و، **ڤ**
١٧	**X**	كس، ك، س، كز، خ
١٨	**Z**	ز – تز
١٩	**Ψ**	پس

جدول نقل الحروف الصائتة[٩٣٠]

	الأصوات اللاتينية	الأصوات العربية الموافقة	أمثلة
١	A	َ الفتحة	مَسِّينيون: massignon
٢	U	ي، و	هيجو، هوجو: Hugo
٣	I	ِ كسرة	جب: Gibb
٤	Â	ا	لالاند: Laland
٥	Û	و	لوفوا: Louvois
٦	I	ي	أَسكولي: Ascoli

[٩٣٠] د. إبراهيم بن مراد: المعرب الصوتي عند العلماء المغاربة ٢٢٠.

٧	O	وْ (ضمة مفخمة)	أكسفو[١]رد: Oxford
٨	Ei, Ai	ي[١] (ياء ممالة)	فولتير: Voltaire
٩	E	ة (في نهاية الكلمة)	نيتشة: Nitzshe
١٠	Y	و	لوبيا: Lybia

وحول نقل هذه الحروف الصائتة المتحركة وضَّحت اللجنةُ طريقتَها بقولها:

فيما يتعلق بالحروف المتحركة:

أ – يُرْمز للحركات القصيرة في صُلْب العلَم بفتحةٍ أو كسرةٍ أو ضمَّة. فإن كانت هذه الحركات متوسِّطةً أو طويلة في صُلْب العلَم أو في آخره رُمِزَ لها بحرفِ المِدّ الألف والواو والياء (مَسِّينْيُون: Massignon حركات قصيرة) (لالاند: Laland حركات طويلة).

ب – الحركات الطويلة الأجنبية التي لا نظير لها في العربية يُرمز لها بأقربِ حروفِ المد العربية شَبَهاً بها مثل (U) في (Hugo)، يُرمز لها بياءٍ أو واو.

ج – يُرمَز للإمالة إلى الكسر بألفٍ قصيرة فوق الياء، وللإمالة إلى الضم بألفٍ صغيرة فوق الواو كما هو مُتَّبعٌ في رَسْمِ المصاحف مثل (فولتير)[٩٣١] ويكتب حرف (O) واواً مع علامة صغيرة كالألف فوق الواو مثل (رومة = Rome)[٩٣٢].

إن تجربة المجمع هذه تُعَدُّ متطوِّرةً عن تجارب سابقة له، لعلَّ أخطرَها مجموعةُ القرارات التي أصدرها سنة (١٩٣٧) في دورته الرابعة حول كتابة الأعلام الأجنبية بحروف عربية، إذْ أصدر وقتها (١٦) ستة عشر قراراً حول الموضوع، منها القرار رقم (٩) الذي يَقْبل إدخالَ الحروف (پ مقابل P و چ مقابل CH و گ مقابل G). والقرار رقم (١٠) الذي أدخل الحرف (ڤ) ليقابل الحرف اللاتيني (V)[٩٣٣]. وذكر الشهابي أنَّ من جملة ما أقرَّه المجمع المذكور إدخالَ بعض الأحرف على الحروف العربية مثل (پ وژ وگ وڤ)، وكلُّها بثلاث نقاط تقابل الأحرف الأعجمية (V, G, J, P)[٩٣٤].

ب) محاولة الدكتور محمد شرف: قدَّم د. شرف للطبعة الثانية من مولَّفه (معجم العلوم الطبية والطبيعية) بذكرِ طريقتِه في نقل الحروف والأصوات الأجنبية إلى العربية التي لخَّصْناها في الجدول التالي:

---

[٩٣١] مجمع القاهرة: مقترحات لجنة المصطلحات، مجلة مجمع القاهرة ٨٥/١٦.

[٩٣٢] الشهابي: المصطلحات العلمية ٧٩.

[٩٣٣] مجمع القاهرة: قرارات كتابة الأعلام الأعجمية ٤/ ١٢٤.

[٩٣٤] الشهابي: المصطلحات العلمية ٧٩.

	الحرف أو الصوت اللاتيني	الحرف أو الصوت العربي المقابل	أمثلة
١	C	ك س ق	Carbon كاربون Citrate سترات Socrate سقراط
٢	CH	ك خ	Chemistry كيمياء Chrisoline خريسولين
٣	D	د ذ	(لم يمثّل له) Oedema أُوذيما
٤	G	ج غ	Geologie جيولوجية Gaz غاز
٥	H	هـ	Halogen هالوجين
٦	J	ي ج	Joseph يوسف Java جاوة
٧	K	ك ق	Leukemia لوكيميا Kaliduim قَليديوم
٨	P	پ (باء فارسية)	(لم يمثّل له)
٩	Q	ق	Qadron قطرون
١٠	S	س ز (بين حرفين صوتيين) ش ص	Ascaris اسكاريس Rosoline روزولين Jasper يَشَف Jasper يَصَف
١١	T	ط	Tagma طقم
١٢	V	ڤ (فاء فارسية) و	Salviol سلفيول Varnich ورنيش
١٣	X	ز (في أول الكلمة إكس	Xanthine زانثين neةOxig أوكسجين

١٤	A	آ	آزوت Azote

	الحرف أو الصوت اللاتيني	الحرف أو الصوت العربي المقابل	أمثلة
١٥	(Ai (AE	أي	أيسيديوم [٩٣٥] Aecidium
١٦	E	ي ا كسرة فتحة ممالة	ليمون Lemon لم يمثل له [ويمكن أن يكون منه فرنسا] France بربارِس sérbaréB – بربارس sérbaréB
١٧	EU	و	باستور Pasteur
١٨	I	ي إي	يود Iod إيرسا Iris
١٩	Œ	(وي معاً)	رويادين Roeadine
٢٠	U	يو و ضمَّة	يوريا Uria روثينيك Ruthinic لم يمثل له. (ولعله أراد (أُرْيا) في: uria)
٢١	Y	و ي	دوسرنطريا Dysentrie لم يمثل له (ولعله أراد ديسنطريا)[٩٣٦].

ج) محاولة المجمعي مصطفى الشهابي[٩٣٧]:

	الحرف أو الصوت اليوناني	الحرف أو الصوت اللاتيني	الحرف أو الصوت العربي المقابل	أمثلة	ملاحظات الشهابي

[٩٣٥] يلحظ أن التمثيل هنا هو لحرف آخر هو AE .

[٩٣٦] د. محمد شرف: معجم العلوم الطبية والطبيعية ٢٥- ٣٠.

[٩٣٧] مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية ١٠٦- ١١٥. وينظر: د. إبراهيم بن مراد: المعرب الصوتي عند العلماء المغاربة ٢١٤.

١	K (كبا)	K. C	ق	أرقاديا Arcadia	– سواء ورد في اسم يوناني أم لاتيني
٢	X (خي)	CH	خ	خلقيس Chalcis	– سواء ورد في اسم يوناني أم لاتيني
٣	δ (دلتا)	D	د	(لم يمثل له)	– إلا فيما عربه العرب بالذال
٤	ϕ(في)	F	ف	افرنسة France	
٥	Y (غمَّا)	G	غ	اسطاغير Stagira	– إلاّ فيما عربه العرب بالجيم
٦	علامة أمام حرف العلة	H	هـ	هرمس Hermes	– إلاّ فيما عربه العرب بالألف
٧	–	J	ي	يوبتر Jupeter	
٨	Π	P	ف	فلوطَرْخوس Plutarechus	– يرسم باء إذا كان مشدَّداً أو سبقه حرف ساكن وفيما عربه العرب بالباء
٩	–	Q	ق	قِونطوس Quintus	
١٠	Ơ (سيغما)	S	س	سقراط Socrate	– إلا إذا غلب رسْمُه صاداً أو شيناً عند العرب
١١	t	T	ط	اسطاطيوس Statius	– لغلبة استعماله هكذا عند العرب
١٢	θ (ثيتا)	TH	ث	قيثرون Cithaeron	
١٣	–	V	و	وَلَرْيانوس Valorianus	
١٤	ζ (إيكسي)	X	إكس	أنَكْساقوراس Anaxagoras	بسكون الكاف
١٥	ν	Y	و	لوقيا Lycie	
١٦	ξ	Z	ز	زِنون Zenon	
١٧	a (ألفا)	–	آ. ألف لينة	–	– رسم القدامى حرف (a) عيناً أحياناً.
		Ai, AE	ءِ، إي، ي – آ. ألف لينة	–	– إلا فيما عربه العرب.
		AU, AO	أ، ألف مضمومة آو	–	– ألف مفتوحة بعدها واو.
		E	ءَ ـَ		– يكون همزةً إذا ورد في أول الاسم

	(أبسلون)	È ، É ، Ê	آ. ألف لينة		- إذا ورد في وسط الاسم.
		E	ية	الاسكندرية Alexandrie	
		EU	ءُ، ؤ، و		- حسب موقعه في الكلمة أولها أو آخرها
١٩	I (يوتا)	I	ءِ، ءي – ـِ ، ي		- حسب موقعه في الكلمة في أولها أو في آخرها
٢٠	O – (أوميكرون)	O	ء، و، ؤ، ن		- في الأسماء اللاتينية يرسم واواً أو نوناً إذا ورد في آخر الاسم.
٢١	O – (أوميكرون)	U	و، ـُ		- يرسم واواً في الغالب.

وكان الشهابي قد اقترح أن يكون للحرف اللاتيني (G) رمزٌ جديد، كأَنْ يكونَ الكاف له خطَّان أفقيان بدلاً من خط واحد (گ)، أو كأن يكونَ حرفاً آخر يُتَّفق عليه[٩٣٨]. وتابع يقول: أما اعتبارُ الحرف العربي (ج) رمزاً للحرف اللاتيني (G) في المعرَّبات فهو غير صحيح.

تُمثِّل هذه المحاولات الثلاث مجملَ آراء المحدثين في نقل الحروف والأصوات الأجنبية إلى العربية وقد جَمَعَتْ – برأينا – طالحاً إلى صالح، ففيها نظرٌ، ولَنا عليها أقوال.

إن أخطرَ ما في هذه المحاولات مِمَّا يجب دفعُه أمران:

الأول: إدخالُ حرفَيْن جديدَيْن إلى العربية هما (الباء الفارسية) التي اقترح لها باء بثلاث نقط (پ) لتقابل الحرف اللاتيني P . و(الفاء بثلاث نقاط ڤ) لتقابل الحرفين اللاتينيين (W, V). وهؤلاء الذين قرَّروا إدخال هذين الحرفَيْن أو غيرهما إلى لغتنا كانوا يهدفون إلى أن نَنْطق الكلماتِ الأجنبية وفقَ ما ينطقَها أهلوها. ونحن نسأل أولئك الحريصين على موافقةِ النطقِ الأعجمي لمعرَّباتنا هل يقابلُنا الأعاجم بالحرص نفسِه على نطق كلماتنا العربية المعَجَّمة إلى لغاتهم؟ هل أدخلوا حرفَيِ الصاد والحاء إلى لغتهم، ليجارونا في نطق اسم (صلاح الدين) مثلاً؟ أم قالوا: (Saladin)؟ وهل أدخلوا القاف والطاء إلى لسانهم لينطقوا (جبل طارق) أم تجاوزوا عن هذين الحرفَيْن، فقالوا: (Gibraltar)[٩٣٩] ؟ إنهم لم يلتزموا حتى بالأصوات الممكن نطقُها في لغتهم، فقد عجَّموا (مَنارة) إلى (Minaret) وليس إلى (Manara)، كما نَنْطِقها نحن.

[٩٣٨] مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية ١٧٣– ١٧٤.

[٩٣٩] حسن حسين فهمي: المرجع في تعريب المصطلحات العلمية والفنية ٢١٣.

إننا لا نناقش القضايا اللغوية تحت تأثير ردِّ الفعل العاطفي، بل نذهب إلى أن للغربيِّين وسواهم الحقَّ بأن يُخْضِعوا ألفاظَ غيرِهم إلى أسلوب نُطْقِهم، وأن يحافظوا على خصائصِ لغتهم، ولكن لماذا لا يكون لنا مثلُ هذا الحق، بل لماذا لا يكونَ علينا مثل هذا الواجب؟ إنَّ بعضاً مِنَّا يحلو له أن يَصف ممارسات الغربيين بالعِلْميَّة والموضوعية، فلماذا لا يقلِّدهم في موضوعيَّتهم وعلميّتهم التي قادتهم إلى المحافظة على خصائص لغاتهم؟ ذلك أن الحروفَ والأصواتَ من أبرز هذه الخصائص. ألم تُسَمَّ العربية لغة الضاد أو لغة العين لتفرُّدِها بهذَيْن الحرفين من معظم اللغات الأخرى؟

ثم هل يدري دعاةُ إدخالِ الحروف الجديدة إلى لغتنا ماذا ستكون عليه الأبجدية العربية وأصواتُها بعد قرنٍ من الزمان؟ فإذا أدخَلْنا من اللاتينية وحدها ثلاثةَ أحرف أو أربعة[٩٤٠]، فكم يكون علينا أن نُدخل من الحروف من لغاتٍ بَدَأْنا بالتعريب عنها كالروسية واليابانية والأُرْديَّة؟ إنه لن يطول الوقت – والحالة هذه – حتى تُصبحَ أبجديَّتُنا خليطاً من حروف شتى، لأنَّ معظم هذه اللغات تحتوي على حروف ليست من لغتنا، وأيُّ مَدْرجٍ صوتيٍّ سوف يتسع لكل تلك الحروف والأصوات على بُعْد ما بينها؟[٩٤١] وليس مَفْخَرةً أن نُطَوِّع حَنْجَرةَ العربيِّ لاستيعابِ أصواتِ الآخرين فنُضَيِّعَ – حتى في حال نجاحنا – واحدةً من أبرزِ خصائص لغتنا[٩٤٢].

أمَّا من حيثُ الممارسةُ الفعلية لنقلِ الحروف إلى العربية فقد التزم معظمُ المعرِّبين الحروف العربية. فمن مجموع مئةِ كلمة مقترَحة أدخل المعرِّبون في ثلاثٍ منها حرفَيْن أجنبيَّيْن هما الفاء بثلاث نقاط في كلمة (ڤلا)، والكاف الفارسية بمدة فوقها (گ) في كلمتي (إدْيوگراف وإدْيُگرام)[٩٤٣]. لمقابلة الحرف (G).

وقد تَنبَّه بعضُ كبار اللغويين والمعربين إلى هذا الخطر ونبَّهوا عليه، فقال المجمعي طاهر الجزائري: «إذا وَقَع في الكلمة التي يُراد تَعْريبُها حرفٌ من الحروف العَجَميَّة وجَبَ على المعرِّب أن يجعل بدلَه حرفاً عربياً»[٩٤٤]. ويرى المصطلحي الدكتور هيثم الخياط «عدمَ ضرورةِ إدخالِ بعض الأحرف على الحروف العربية، فالأمم الأخرى لا تخترع حروفاً جديدة لرسم ما تقترضه من لغاتٍ أخرى، وإنما تكتبُ الحرفَ بأقربِ حرفٍ إليه من لغتها، فالإغريقيَّة مثلاً تنقل الدال (ذلتا) والباء (فيفا)، ولا تبتكر أيَّ حرفٍ جديد، وقُلْ مثلَ ذلك في سائر اللغات...»[٩٤٥] وذكر الدكتور مسعود بوبو أن القدماء جَعَلوا – عند التعريب – «إبدال الحروفِ لازماً، وهم يَصْدُرون في هذا الحكم عن بُعدِ نظرٍ وتفطُّن وحرصٍ على عدمِ إفساد اللغة وأساسِها بحروفٍ أجنبية»[٩٤٦].

---

[٩٤٠] محمود السلاموني: دراسة تفصيلية حول كتابة الأعلام بحروف عربية، مجلة مجمع القاهرة ٢٩/ ١٠٣.

[٩٤١] د. أحمد مختار عمر: علم الدلالة ٢٥٩.

[٩٤٢] د. مصطفى جواد: المصطلحات العلمية والفنية، مجلة المجمع العراقي ٢/ ٢١١.

[٩٤٣] ينظر قائمة الكلمات المقترحة ص٣١٧–٣٢٥ من هذا الفصل رقم ٦٤، ٦٥، ٩٦.

[٩٤٤] طاهر الجزائري: التقريب لأصول التعريب ٤٣.

[٩٤٥] د. هيثم الخياط: المصطلحات ونظرية الضرورة العلمية، الموسم الثقافي الأردني السابع ٣٨.

[٩٤٦] د. مسعود بوبو: أثر الدخيل على اللغة العربية ٨١ و١٤٦.

أما ما ذُكر من أن ابن خلدون حاول في مقدمته إدخالَ بعضِ الحروف الأعجمية إلى العربية، فلا يمكن فهمُه إلا على أنه نوعٌ من التحقيق التاريخي والتوثيق لضَبْطِ نطق الأعلام ليس إلاّ، ثم إنه لم يُشر إلى أن العرب كانت تنطِق وفق ما ذَكر، ولو كانت تنطقه كذلك لَمَا حاول ابن خلدون ضَبْطَ نُطْقه[٩٤٧].

إن الذي نراه أن من غير المجدي وضعَ قواعد صارمة لنقل الحروف إلى العربية، والأسلم أن نقول: يُنْقَل الحرفُ الأعجميُّ إلى أقربِ الحروف العربية إليه، مع مراعاةِ طريقةِ النُّطْقِ المعاصِرة لذلك الحرفِ في لغته. فإذا كان الحرف (J) يُنْطَق ياءً في الألمانية كما في (يينا = Jena)، فإنه يُنطق جيماً في الفرنسية المعاصرة، وخاءً في الإسبانية كما في (موخاكار Mojacar). كما أنّ الحرف (CH) يُنطق شيناً بالفرنسية وفي الإنكليزية (تش)، وفي الألمانية شيناً وأحياناً خاءً، وينطق كافاً في بعض اللغات[٩٤٨]. وطالما أدّى التقيُّدُ الشكليُّ بنقلِ الحروف، إلى معرَّباتٍ أو دخيلات ثقيلة أو غيرِ مألوفة كنقل حروف كلمة (opatraéléK) إلى (قَلاوْفِطْرة). بدل (كِلْيُوباترة)[٩٤٩] ، ونقل (Lybie) إلى (لوبيا) بدل (ليبيا)، ونقل حروف (Narvége) إلى (نورباغة) بدل (نُرْوج)[٩٥٠].

الأمر الثاني الذي يجب دفعُه هو إدخالُ حركاتٍ أو أصواتٍ جديدة إلى اللغة العربية. كأَنْ (يُرْمَز للإمالة إلى الكسر بألفٍ صغيرة فوق الياء، وللإمالة إلى الضم بألفٍ صغيرة فوق الواو كما هو مُتَّبَع في رَسْمِ المصاحف، مثل (فولتير)[٩٥١] فمن المعروف أن الحركات في العربية ثلاث هي الضمة والكسرة والفتحة؛ أما الإمالةُ فليست حركةً وإنما هي «عبارةٌ عن أن يُنْحَى بالفتحة نحو الكسرةِ والضمَّةِ، وبالألفِ نحو الياءِ والواو، كما في العين والألف من (عابد)، والصاد واللام في (صَلاة)»[٩٥٢] ؛ وهي محكومةٌ بعاداتٍ صوتيَّة لهجيَّة، وقد تكون مَتاركَ وآثاراً من اللغة القديمة الأمّ. والغرضُ من وَضْع رموزٍ لهذه الأصوات هو إدخالُ حرف (O) اللاتيني واستبدالُه بالواوِ العربية، وإدخال الحرف اللاتيني (E) إلى لغتنا. ولِقائلٍ أنْ يقول: لكنَّنا ننطق فعلاً هذه الحركات أحياناً في استعمالاتنا اليومية! هذا صحيحٌ، لكنَّ استعمالها خارجَ القاعدة اللغوية لفترةٍ زمنية محدَّدة شيءٌ، وتقعيدها في العربية شيءٌ آخر. ومَثَلُها في ذلك مَثَلُ كثيرٍ من العادات الصوتية اللهجية في البلاد العربية من تفخيم أو ترقيق لبعضِ الحروف، فهي ظواهرُ صوتية قد تنتشر خارجَ إطارِ اللغة دون أن تُقَعَّد فتكتسبَ الشرعيَّة اللغوية، لأنَّ فتحَ باب التفصيح لكل ظاهرةٍ صوتية وتأصيلَها سوف يُغَيِّر – على المدى الطويل – خصائصَ اللغة ويُفسد من بُنيتِها. إن الاحتجاج بالرسم القرآني الذي يشير إلى الإمالة بألفٍ قصيرة فوق الحرفِ الممال لا يُسَوِّغ ما ذهبوا إليه، لأنَّ الرسم القرآني يُحْفَظ ولا يقاس عليه، عدا عن أنَّ الإمالة ليست أمراً موجِباً بل جائز. وبما أن

[٩٤٧] ابن خلدون: المقدمة ٣٤.

[٩٤٨] مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية ١٦٦– ١٦٧.

[٩٤٩] المصدر السابق: ١٢٧.

[٩٥٠] المصدر السابق: ١٢٧.

[٩٥١] مجمع القاهرة: مقترحات لجنة المصطلحات، مجلة مجمع القاهرة ١٦/ ٨٣–٨٥.

[٩٥٢] ابن جني: سر صناعة الإعراب ١/ ٥٠–٥٢، وابن عقيل: شرح الألفية ٢/ ٤٢٧.

قواعد اللغة تميل إلى الاقتصاد والتخفُّف مِمَّا ليس مُلزماً، فإن معظم كُتُب النحو التعليميَّة قد خلا من بحثِ الإمالة، وليس من داعٍ لبعثه من جديد.

ثمة ملاحظتان على هامشِ هذه القضية تجدرُ الإشارة إليهما:

* «إنَّ مجموعَ هذه القراراتِ (قرارات نقلِ الأصوات الأعجمية إلى العربية) والتعديلات، هي من مبادرة المستشرق الإيطالي (نلِّينو)»[٩٥٣]. الذي كان على ما نَظُنُّ يحاول تجسيدَ مقرراتِ مؤتمر كوبنهاغن اللغوي سنة (١٩٢٥) (بوَضْعِ نظامٍ دولي لرسمِ الأصوات ونقلِها)[٩٥٤] ، ذلك المؤتمر الذي «أوصى بصيغةٍ غير مباشَرة بتطبيقِ المقترحات الداعية إلى اعتماد الحروفِ اللاتينية ابتداءً من ٢٤ يوليو ١٩٢٩ حروفاً دوليَّة بتأييدٍ خاص من المعهد الدولي للتعاون الفكري المنبثق عن جمعية الأمم»[٩٥٥]. وغنيٌّ عن البيان أن تلك القراراتِ إنما وُضِعت لتخدم فكرةَ سيطرةِ اللغات الأوربية وأمِّها اللاتينية على ما سواها من اللغات الإنسانية، وهي فكرةٌ تخلو من الموضوعية والعلميَّة.

** إنّ تلك القرارات التي اتَّخذها مجمعُ القاهرة وغيرُه بإدخالِ حروفٍ أو أصواتٍ جديدة إلى العربية، لم تَلْقَ مقاومة من اللغويِّين الأزهريين فحسب[٩٥٦]، بل قد تجاهَلَها معظمُ الكتاب العرب، فلم نَرَ من استعملها باطِّراد، مِمَّا يؤكِّد عدمَ انسجامها مع البنية الصوتية العربية. لقد ضاق المجمعيّ مصطفى الشهابي ذَرْعاً بأولئك الذين «لا ينطِقون بالأسماء العلمية المعرَّبة إلا كما يُنْطَق بها في اللغات الأوربية»، وتساءل منكراً: «فما الذي يُجبرهم على التَّعاجُم، ولماذا لا ينطقون بالحرف (O) واواً وبالحرف (E) ياءً، كما في (مكروب: Microbe ؟)» ثم يعلِّل استنكاره قائلاً: «وعندما يقتبس الأوربيون من العربية كلماتٍ فيها أحرفٌ خَلَتْ منها لغاتُهم، لا يُضيفون إلى تلك اللغات أحرفاً جديدة، فالفرنسيون مثلاً عندما فرنسوا كلمة (قُبَّة) قالوا: (كُبَّة = Koubba) بالكاف، ولم يُضيفوا حرفَ القافِ إلى لسانهم»[٩٥٧].

وواضحٌ من هذا القول أن الشهابي يُصَحِّح غلَطَه الذي كان وقَعَ فيه عندما قبلَ إدخالَ حرفٍ جديد هو الكاف المغْلُوَّة بخطٍّ أفقي (گ) للدلالة على الحرف اللاتيني (G)، والأصيل تردُّه أصالتُه – إن اشتبهت عليه الأمور – ولو بعد حين.

٢) الإيقاع الصَّرْفيّ العربي:

اختلف اللغويون والمعربون المحدثون حول وجوبِ التزام الكلمة المعرَّبة الوزنَ العربي أو عدمِه، متابعين خلافَ القدماء حول هذه المسألة التي بَسَطْنا الحديثَ عنها عند البحث في طريقةِ القدماء في التعريب[٩٥٨].

---

[٩٥٣] د. محمد رشاد الحمزاوي: أعمال مجمع القاهرة ٢١٦.

[٩٥٤] المصدر السابق: ٢١٦.

[٩٥٥] د. محمد رشاد الحمزاوي: أعمال مجمع القاهرة ١٩٩.

[٩٥٦] المصدر السابق: ٢١٦.

[٩٥٧] مصطفى الشهابي: ملاحظات لغوية اصطلاحية، مجلة مجمع دمشق ١/٣٧: ١٠.

[٩٥٨] ينظر ص: ٢٦٠ من هذا الفصل.

إلا أنَّ معظم اللغويين المحدثين لم يضعوا شرط الوزن العربي للمعرَّب. فالمجمعي طاهر الجزائري لم يأتِ على ذكره عندما بيَّن ما يجب مراعاتُه عند التعريب[٩٥٩]. أما مجمع القاهرة فقد نشر في مجلته مقالاً ضافياً لمحمد شوقي أمين بعنوان (جواز التعريب على غير أوزانِ العرب)، يذهبُ فيه إلى جواز عدمِ التزام الوزن العربي، ويعزو مقولته هذه إلى ابن بَري وأبي حيان الأندلسي والشهاب الخفاجي وعبد القادر البغدادي[٩٦٠]. وتحدث المجمعي العراقي طه الراوي عن إلحاق المعرب بأوزانِ الكلم العربية فقال: «إنَّ الجمهور من أهل اللغة لا يشترطون ردَّ المعربات إلى أبنية اللغة العربية، ولكنهم يستحسنون ذلك إذا جاء بسهولة، لتكون المعربات المقحَمَة على العربية شبيهةً بأوزانها، ولذلك استعملوا (نَيْروز) أكثر من (نَوْرُوز) لأنَّ (نيروز) أدخلُ في كلامهم وأشبه به كقَيْصوم وعيثوم. وبهذا تَعلم سُخْفَ ما ذهب إليه بعضُ المعاصرين المتشدِّدين من وجوبِ إلحاق المعربات بأوزان العرب»[٩٦١].

لكننا نرى أن في عرض المسألة بهذه الصيغة خطأً منهجيَّاً؛ ذلك أن الكلمات الأعجميَّة لا توزن، لأن الميزان الصرفي وسيلةٌ صناعيَّةٌ خاصةٌ بالعربية، الغرضُ منها تَمْييزُ الأحرف الأصلية من الزائدة في الكلمة العربية، ولم يكن الغرضُ منها أبداً ضبطَ المعرَّبات والتَّقْعيدَ لها. يقول الشهاب الخفاجي: «إن الأسماء الأعجمية لا توزن لتوقُّف الوزن على معرفة الأصلي والزائد وذلك لا يتحقَّق في الأعجمية»[٩٦٢]. ولذا اتفق جمهورُ اللغويين على أن حروف المعرب كلَّها أصولٌ[٩٦٣]. بالإضافة إلى ما ذَكَرْنا فثمة أمور تُقَلِّل من أهمية الميزان الصرفي شرطاً للتعريب أهمها:

أ – إن جِلّ◌ّ◌ة اللغويين القدامى لم يستعملوا عبارة: موافقة الوزن العربي، بل (الإلحاق بوزنٍ عربي) وثمة فرق بين أن تكون الكلمةُ على وزنٍ عربي أو ملحقةً به، فالإلحاق لا يعني المطابقة تماماً، إن كلمة (سِجِّيل) – مثلاً – ملحقةٌ بوزن (فِعِّيل)، لكنها ليست على زِنَتِه، لأن كونها كذلك يعني أن جذرَها (سَجَل) وأننا صُغْنا منها صِفةً على وزن (فِعِّيل) نحو زِمِّيت وشِرِّير، ولَمَّا لم يكن أصلُها (سَجَل) ولم تكن صفةً بل اسم، دلَّ هذا على أنها ليست على الوزن بل ملحقةً به للتقريبِ ليس إلا.

ب – إن مسألة الميزان الصرفي مسألةٌ خلافية، حتى عند القدماء، فكثيراً ما اختلفوا حول وزنِ كلمة واحدة، يقول ابن جني عن تمثيلِ (أَيْمُن) – ويسمِّي ابنُ جني الوزنَ تمثيلاً – «لا يخلو أن يكون أَفْعُلاً أو فَعْلُناً أو أَيْفُلاً أو فَيْعُلاً)، فيجوز هذا كلُّه لأن بعضَه له نظيرٌ، وبعضُه قريبٌ ممَّا له نظير. ألا ترى أن (أَفْعُلاً) كثيرُ النظير كأَكْلُب وأَفْرُخ، وأن (أَيْفُلاً) له نظيرٌ وهو (أَيْنُق)، وأن (فَعْلُناً) يقارب أمثلتَهم وذلك (فَعْلَن) نحو خَلبَن وَعلجَن..... وأنَّ (فَيْعُلاً) أخت (فَيْعَل) كصَيْرَف، و(فَيْعِل) كسَيِّد»[٩٦٤]. وجاء في المزهر: «ذهب ابنُ الأعرابي في قولهم (يوم أَرْوَنان)، إلى أنَّه من (الرَّنَّة)،

---

[٩٥٩] طاهر الجزائري: التقريب لأصول التعريب ٤٣– ٤٨.

[٩٦٠] محمد شوقي أمين: جواز التعريب على غير أوزان العرب، مجلة مجمع القاهرة ١١/ ٢٠٠.

[٩٦١] د. أحمد مطلوب: حركة التعريب في العراق ١٢٠.

[٩٦٢] الخفاجي: شفاء الغليل ٢٣.

[٩٦٣] د. مسعود بوبو: أثر الدخيل على العربية ٢٥٠.

[٩٦٤] ابن جني: الخصائص ٣/ ٦٨– ٦٩.

وذلك أنها تكون مع البلاء والشدة. قال أبو علي: هذا غَلَطٌ، لأنه ليس في الكلام (أَفْوعَال)، وأصحابُنا يقولون هذا (أَفْعُلان) من (الرُّونَة) وهي الشدة في الأمر»[965]. وجاء في لسان العرب عن كلمة (أَيْهُقان): «وإنَّما حَمَلْناه على (فَيْعُلان) دون (أَفْعُلان) وإن كانت الهمزة تقع أولاً زائدة، لكثرةِ (فَيْعُلان) كالخَيْزُران وقلة (أَفْعُلان)..»[966].

ج – لم تكن الأوزانُ العربية محدَّدة، بل تركت أبوابُها مفتوحةً لكل كلمةٍ جديدة ليُصاغَ لها وزنٌ جديد حتى لو كانت أعجميَّة. لقد ذَكر سيبويه ثلاث مئةٍ وثمانيةَ أمثلةٍ، ومازال مَنْ بَعْدَه يزيد على أوزانه حتى بلَغَت عند ابن القطاع ألفاً ومئتين وعشرة أمثلة[967]. وكثيرٌ من الأوزان التي ذكر سيبويه أنها ليست من أبنية العرب، جاء بَعْدَه من وَجَد كلماتٍ عربيةً مصوغة عليها؛ قال سيبويه: ليس في الأسماء ولا في الصفات (فُعِل)، ولا تكون هذه البنية إلا لِلفعل.... قال ابن قتيبة: قد جاء على (فُعِل) حرفٌ واحد هو (الدُّئِل)[968]... وقال سيبويه: «ليس في الكلام (مَفْعُل)... وذكر الكسائي والمبرِّد: مَكْرُم ومَأْلُك»[969]. وأكثرُ من هذا فقد أحدث اللغويون أوزاناً لكلماتٍ أعجميَّةٍ معربةٍ لم يجئ عليها غيرُها، مثال ذلك ما جاء في أدب الكاتب: (قالوا (فُعْلَيْل) قليلٌ في الكلام، وقالوا (غُرْنَيْق) لضربٍ من طيرِ الماء»[970]. ومن هذا القبيل «فُعْنُل: بُرْنُس، فِعِنْل: فِرِنْد... فَعْويل: سَمْوِيل ولم يرد غيرُه على هذا الوزن»[971]. فأيَّةُ قيمة تبقى لالتزامِ الوزن العربي ما داموا يُحْدِثون وزناً جديداً لكلِّ اسم معرَّب؟ وعندما عرَّبوا كلمةَ (سِهِنْساه) جَعَلها ابنُ القطاع على وزن (فِعِنْعَال) وَجَعَلها السيوطي على وزن (فِهِنْعَال)، فما أغربَ هذين البناءين عن العربيَّة[972]، وإن الباحث ليتساءل عن مبلغِ تلك الجرأة اللاَّعلميَّة التي جعلت أحد هذين اللغويَّيْن يحكم بزيادة النون في الكلمة، وجعلَتْ الثاني يحكم بزيادة الهاء فيها، إذ من المعروف أن ما يُزاد على الأصل يُزاد في الميزان إن لم يكن تضعيفاً. ولعل كثرة الأبنية وغرابة بعضِها مِمَّا حَمَل (ابن عصفور الإشبيلي) على أن ردَّ أكثرَها بدليلِ عدم وجودِ مفرداتٍ على تلك الأبنية، أو امتناعِ ورودِ بعض تلك الأبنية أصلاً، مثل (فَوْعَلِيل) وزناً لكلمة (صَوْفرير) صوتِ الحمامة[973].

د – إن مجموع الأوزان التي ذكرها الفارابي في كتابه (ديوان الأدب) وهو معجم للأبنية العربية – لم تزد على (٢٨٨) مئتين وثمانية وثمانين وزناً، منها (١٦٩) وزناً للثلاثي، و(٨٠) للرباعي، و(٣٩) للخماسي، وهي الأوزان الأكثرُ شيوعاً، ومن غير المعقول أن تفي هذه الأوزانُ بكلِّ مستلزمات التعريب.

---

[965] السيوطي: المزهر ٢/ ٣٧٠.

[966] ابن منظور: لسان العرب – أهق.

[967] السيوطي: المزهر ٢/ ٤.

[968] المصدر السابق: ٢/ ٤٩.

[969] المصدر السابق: ٢/ ٥٠– ٥١.

[970] ابن قتيبة: أدب الكاتب ٤٨٥.

[971] السيوطي: المزهر ٢/ ١٣– ١٦.

[972] د. ناصر حسين علي: الصيغ الثلاثية ١٦٥.

[973] المصدر السابق: ١٦٤.

هـ – إنَّ قولهم عن وزنٍ ما: (إنه ليس في كلام العرب) لا يعني أنَّه لا يَجوز البناءُ عليه، بل يعني أنه لم يَرِدْ عن العرب كلمةٌ على هذا الوزن، ولو وَرَدت لَمَا كان ذلك مُنْكراً، وهذا ما يفسِّر تزايدَ الأوزان الصرفية جيلاً بعد جيلٍ لدواعي ضَبْطِ المعرَّبات وتقريبِها من الأبنية العربيَّة.

وتأسيساً على ما سبَق نرى أن استعمالَ مصطلح (الوزن الصرفيّ العربي) عند الحديث عن المعرباتِ ليس صحيحاً. لذلك فإننا نقترح مفهوماً آخر شرطاً من شروط التعريب وهو توفُّر (الإيقاع الصرفي العربي) للكلمةِ المعرَّبة. إن ما نعنيه بالإيقاع الصرفي للكلمة هو نَسَقُ تتابُعِ حروفِها الساكنة والمِمْدُودة وفق نظائرِها في العربية. ولتوضيح الفَرْقِ بين مدلولَيْ كلٍّ من المصطلحَيْن: الوزن الصرفي والإيقاع الصرفي للكلمةِ نقول: إن الأبنية (مِفْعال، فِعْلال، تِفْعَال) هي على إيقاعٍ واحد وليست على وزنٍ واحد. لأنَّ مصطلح (الإيقاع) يُلغي مشكلة الحروف الزائدة والأصلية في الكلمات ويُبْقي على جوهر المسألة؛ وهو ضرورةُ توافُقِ المعرَّب والأنساقَ الصوتية العربية. وعملاً بمقولة (الإيقاع الصَرْفيّ) هذه لا يصبح معنى لأن يُقال:

إن سِرْداب ملحقة بشِمْرَاخ	ووزنها فِعْلال
وإنَّ قِنْطار ملحقة بعِنْقَاد	ووزنها فِنْعال
وإن سِروال ملحقةٌ بقِرْواح	ووزنها فِعْوال
وإن دِرْياق ملحقة بشِرْيان	ووزنها فِعْيَال[٩٧٤].

فلِمَ لا تكونُ هذه الألفاظ كلُّها على إيقاعِ (فِعْلاَل)؟ «بل لعلَّه من المنطقيِّ ألا تكونَ إلا كذلك لِجَهْلِ الأصليّ والزائد فيها»[٩٧٥].

ومن الإيقاع الصرفي أوزانُ الجموع، وأوزانُ الأفعال، ومقارباتُها أو نظائرُها. فلقد رأينا قبل قليلٍ كيف أن ابن جني قد اعتلَّ لتمثيل (أَيْمُن) على (فَعْلُن أو فَيْعُل) بأن (فَعْلُن) وإن لم يكن موجوداً في العربية فإن له نظيراً هو (فَعْلَن) نحو خَلْبَن وعَلْجَن، وأن (فَيْعُل) وإنْ لم يرد في أبنية العرب فقد ورد مقاربُه وهو (فَيْعَل وفَيْعِل) نحو صَيْرَف وسَيِّد. وفي قول ابن جني ما يؤكِّد أن المهم في تمثيلِ البناء ليس الوزنَ بل (الإيقاعَ) الذي يجمع المتقاربِاتِ والنظائرَ.

بهذا المفهومِ تستقيم أمورُ كثيرٍ من المعربات التي قيل إنها لم تجئ على أوزان العرب نحو (قُرْيَق)، فإن لم يكن في العربية وزن (فُعْلَل) فإن فيها وزن (مُفْعَل) اسم المفعول من (أفعل)، وهو على إيقاعٍ صوتي واحد مع (فُعْلَل). وبهذا المفهوم يُفتح بابٌ واسع للتعريب دون أن تمس بنيةُ اللغة وثوابتها الصوتية. فما جاء من المقترض وفقَ الأنساق الصوتية للمفردات العربية كان له نظائر في العربية، وكان – من ثم – على الإيقاع العربي حُكم له بالتعريب، وما لم يجئ على إيقاعٍ عربي فَقَدَ شرطاً يُبْعده من التعريب.

٩٧٤] د. مسعود بوبو: أثر الدخيل على العربية ١٢٤.

٩٧٥] المصدر السابق، وإن كان المؤلف يستخدم مصطلح (الوزن).

إن الذين رفضوا اشتراطَ الوزن في المعربات لم يزيدوا على أن حلُّوا نصفَ المشكلة، أما نصفُها الآخر فهو اقتراح (البديل) عن هذا الوزن. إذ لا يصح ألا يكون ثمةَ ضابط ما ينظم نسَقَ الأصوات التي تَقْبلها الأذن العربية أو ترفضها، ليكون دليلاً لنا في قَبولِ أو رفض كلمةٍ ما من المعربات.

ونتوصل إلى ضَبْط إيقاعِ المعربات باعتبار حروفِ الكلمة المعرَّبة كلِّها أصولاً، فتُقابَل الأحرفُ الثلاثة الساكنة الأُول منها بالفاء والعين واللام، ويقابل الحرف الزائد بتكريرِ لامٍ –كما هي الحال في وزن الكلمات العربية – وتُتْرَك أحرفُ المد على حالها، كما تترك الزوائد التي قد تلحق الكلمة العربية على حالها، كتاءِ التأنيث وياءِ النسبة والياء المشدَّدة مع الهاء الخاصة بالمصدر الصناعي. إن نسقَ تتابُعِ الحروف الساكنة وحروف المدِّ في هذه الشروط يعطي الإيقاع العربي للكلمة، وهذا الإيقاع قد يَتطابَقُ مع الميزان الصرفي والأبنية العربية، وقد لا يتَطابق، لكنَّه لا يتَعارض والبنيةَ الصوتية العربية.

بعد هذا التصحيح نتساءل: إلى أي مدى التزَم المعربون المحدَثون ما سميناه بالإيقاع الصرفي العربي؟

بالعودة إلى (قائمة الكلمات المقترضة) وجَدْنا أن ما التزَم الإيقاع العربي منها هو ثلاثٌ وسبعون كلمةً عدَدْناها من المعرَّبات مثل كلمة (كاثود) المعربة، إيقاعُها الصوتي (فاعُول) ونظيرها العربي (راقود). وكلمة (أَيُون)، إيقاعها (فَعُول) ونظيرها (صَبور)، وكلمة (أكاديمية) إيقاعها (فَعالِيلِيَّة) ونظيرها (خماسينية)[٩٧٦].

٣) البنية الصوتية العربية:

إن ما نعنيه بالبنية الصوتية العربية هو مجموعةُ الخصائص النطقية للّغة العربية. ولا يخفى تأثُّرنا هنا بمفهومِ الفارابي ومصطلحه إذْ يقول عن اللسان العربي: «فبُني مباني بايَنَ فيها جميع اللغات من إعراب أَوْجَده الله له، وتأليفٍ بين حركةٍ وسكون حلاَّه به، فلم يَجْمَع بين ساكنين أو متحركين متضادين، ولم يلاق بين حرفين لا يأتلفان ولا يعذُب النطقُ بهما...»[٩٧٧].

هذه البنيةُ مرتبطةٌ بطبيعةِ العادات الصوتية الفطرية لدى الإنسان العربي. ولذا لم نرَ في لغة الاحتجاج خروجاً عنها، ومدارُها كلها على الاستثقال والاستخفاف، لأنَّ «العربَ تميلُ عن الذي يُلزم كلامَها الجفاء إلى ما يُليِّن حواشيه ويُرقُّها»[٩٧٨]. وبهذه الصفة الفطرية يختلف مفهوم البنية الصوتية عن مفهوم الإيقاع أو الوزن العربيَّيْن، اللذين هما وسيلتان صناعيتان لضَبْطِ حروفِ الكلمات العربية أصليِّها وزائدها، أو لِتقريب الكلماتِ غير العربية من العربية وسَلْكِها في عِقْدها بأكبرِ قدر ممكن من الانسجام.

وإذا كنا نَعُدُّ البنيةَ الصوتية العربية بعناصرها شرطاً التزمه المعربون المحدَثون في تعريبهم فطالما كانت هذه البنيةُ من وسائل التفريق بين ما هو عربيٌّ وما هو أعجميٌّ من الكلم. لقد كان لحَظُّ تنافُرٍ بين حروفِ كلمةٍ ما من أهمِّ الدلائل

---

[٩٧٦] ينظر رقم ١٩، ٥٦، ٩٧ من قائمة الكلمات المقترضة ٣١٧–٣٢٥ وما بعدها.

[٩٧٧] الفارابي: ديوان الأدب ١/ ٧٢.

[٩٧٨] المصدر السابق نفسه.

على عُجمتها بل أهمّه. قال الجواليقي في باب ما يُعرف من المعرَّب بائتلافِ الحروف: «لم تَجْتَمع الجيمُ والقافُ في كلمةٍ عربية، فمتى جاءتنا في كلمة فاعلم أنها معرَّبة، من ذلك جَلَوْيق وجرندق، ولا تجتمع الصاد والجيم في كلمة عربية، من ذلك الجِصّ والصَّنْجَة والصَّولَجان ونحو ذلك. وليس في أصول أبنية العرب اسمٌ فيه نونٌ بعدها راء نحو نرجس. وليس في كلامهم زاي بعد دال إلا دخيلٌ، ومن ذلك الهنداز والمهندز، أبدلوا الزاي سيناً، فقالوا المهندس»[٩٧٩].

إن ما ورد عن القدماء والمحدثين حول البنية الصوتية للكلام العربي يجعلنا نحصُرها في خمسة عناصر هي:

أ – عِدَّةُ حروفِ الكلمة العربية.

ب – ائتلافُ حروفها.

ج – ائتلافُ حركاتها.

د – عدمُ جوازِ التقاء ساكنين فيها.

هـ – بدؤُها بحرفٍ متحرك.

ومدار هذا كلِّه على الخفة والثقل في النطق، كما قدمنا.

إن تحديدَ البنية الصوتية للعربية هو من الأهميَّة بمكان، لأنه من الأدلة الهامة في الحُكم على الكلمة المقترَضة إنْ كانت معرَّبة أو دخيلةً. فما دخَلَ تحت هذه البنية فهو معرَّب، وما لم يدخل تحتها فهو دخيلٌ على العربية.

وسوف نعرض لكلِّ عنصرٍ من عناصرها بحسب مفهوم اللغويين له، ثم نُقَفِّي بتبيانِ مدى التزام المعرِّبين المحدثين به.

١- عِدَّةُ الحروف في الكلمة العربية:

قال الخليل بن أحمد: «ليس للعرب بناءٌ في الأسماء ولا الأفعال أكثرُ من خمسةِ أحرف، فمهما وجَدْت زيادةً على خمسة أحرف في فعلٍ أو اسمٍ فاعلم أنها زائدة على البناء وليست من أصلِ الكلمة مثل (قَرْعَبلانة) إنما أصل بنائها (قَرَعْبَل)، ومثل (عَنْكَبُوت) إنما أصل بنائها (عَنْكَب)»[٩٨٠].

وواضحٌ من كلامِ الخليل أنه يعني به مجرَّداتِ الكلِم فحسب. أما سيبويه فقد حدَّد عددَ حروف الكلمة مجرَّدِها ومزيدِها في (باب عدة ما يكون عليه الكلم)، قال: «فالكلامُ على ثلاثةِ أحرفٍ وأربعةِ أحرف وخمسةٍ، لا زيادة فيها ولا نقصان. والخمسة أقل من الثلاثة في الكلام، فالثلاثة أكثر ما تبلغ بالزيادة سبعةَ أحرف، وهي أقصى الغاية والمجهود، وذلك نحو (اشهيباب)، فهو يجري على ما بين الثلاثة والسبعة. والأربعةُ تبلغ هذا نحو (احرنجام)، ولا تبلغ السبعةَ إلا في هذين المصدرين. وأمَّا بنات الخمسة فتبلغ بالزيادة ستة نحو (عَضْرفَوط)، ولا تبلغ سبعةً كما بلغتها الثلاثةُ والأربعة، لأنها لا تكون في الفعل فيكون لها مصدر نحو هذا. فعلى هذا عدة حروف الكلم، فما قصر عن الثلاثة فمحذوف، وما جاوز الخمسةَ فمزيدٌ فيه»[٩٨١].

---

[٩٧٩] الجواليقي: المعرب ٥٩، ولا يعني هذا أن أحكامه هذه كلها صحيحة.

[٩٨٠] الخليل بن أحمد: العين ١/ ٤٩.

[٩٨١] سيبويه: الكتاب ٤/ ٢٣٠.

أما ابن خالويه فقال: «ليس في كلام العرب اسم على ستة أحرف، إنما أكثر ما يكون على خمسةٍ بلا زيادة، إلا اسماً واحداً (قَبَعْثَرى) وهو الجَمَل الضخم. وقد بُلغ بالزوائد ثمانية: اشهابَّ الفرس اشهيباباً... وقد وجَدْتُ حرفاً آخر (عَقَبَّجِيَّة) أي حماقة، ثمانية أحرف)»[٩٨٢]. وما ذهب إليه سيبويه هو الصواب لأن التنوين لا يُعَدُّ حرفاً في مثل (اشهيباب) التي مثَّل بها، لأنه لو كان كذلك لكانت أحرف مثاله الآخر (عَقَبَّجِيَّة) تسعةً لا ثمانية.

نخلص من هذه الأقوال إلى أن عِدَّةَ حروفِ الكلمة العربية لا تقلُّ عن ثلاثة ولا تزيد على سبعة؛ فإن قَلَّت وجب زيادةُ حرف بتضعيف أحدِ حروفها كما ذهب القدماء عند تعريب (صَكْ) – الفارسية المؤلفة من حرفين – إلى (صَكّ) بتضعيف الكاف[٩٨٣]. وإن زادت وجَبَ حذفُ بعضها ليُصار بها إلى سبعة أحرف، أقصى ما تبلغه الكلمة العربية.

ومن المناسب أن نؤكد مرة أخرى أن حروف المعرَّبات كلَّها أصول؛ فليس فيها مجردٌ ومزيد، وأن نبيِّن أنَّ زيادة علاماتِ التأنيثِ أو النسبة أو المصدرِ الصناعي أو المجموعِ لا تُعَدُّ من الزوائد المخِلَّة بعدةِ حروف الكلمة العربية، لأنها زياداتٌ عارضةٌ فلا تُعْطَى حكم الثابت من الحروف. إن كلمةً مثل (استبداد) مؤلفة من سبعة أحرف، ولكنها قد تصبح عشرة في صيغة المصدر الصناعي (استبداديَّة)، وقد تصبح أحد عشر حرفاً في جمعه جمع سلامة: (استبداديَّات) نُنبه إلى هذا لأننا رأينا في الكلمات المقترَضة معرَّباتٍ جاوزت سبعة أحرف، ولكن هذه الزيادات لم تُخْرجها عن إيقاع الكلمات العربية ولم تجعلها دون نظائر في لغتنا.

ويعلِّل ابنُ جني هذه الخاصية بقوله: «وعُلم أيضاً أن ما طال وأَمَلَّ بكثرةِ حروفه لا يمكن فيه التصرُّف ما أمكن في أعدلِ الأصولِ وأخفِّها وهو الثلاثي»[٩٨٥]. وأشار ابن جني في موضع آخر إلى استكراه العرب «ذواتِ الخمسة لإفراطِ طولها، فأوجَبَت الحالُ الإقلالَ منها وقبضَ اللسان بها إلا فيما قلَّ وندَر»[٩٨٦]. لقد أظهر كلام ابن جني العلاقةَ بين عدد حروف الكلمة وقابليَّتها للتصريف، وهي علاقة تناسب عكسي، إذ كلَّما قلَّت حروفُها زادت تصريفاتها. وهذه ملاحظةٌ يجب ألا تغيب عن أذهاننا عند التعريب.

وبالعودة إلى قائمة الكلمات المقترَضة وجَدْنا أن الكلمات التي جاوزت عدة حروف الكلمة العربية (اثنتان وعشرون) كلمةً مثل: (أراكيدونيك، إيكولوجْية، أسيلوغْراف، أسكليروسكوب، أبستمولوجيا...)[٩٨٧] ولذا عدَدْناها دخيلةً في العربية. أما الكلمات التي التزمت عدة حروف الكلمة العربية مع زياداتها العارضة فهي (ثمان وسبعون)؛ أي بنسبة ٧٨%

---

[٩٨٢] ابن خالويه: ليس في كلام العرب ٢٠- ٢١.

[٩٨٣] طاهر الجزائري: التقريب لأصول التعريب ٤٨.

[٩٨٤] توليداً بديلاً للكلمة الدخيلة (ديكتاتوريات) بمعنى الدول الاستبدادية.

[٩٨٥] ابن جني: الخصائص ١/ ٦٩.

[٩٨٦] المصدر السابق: ٦١- ٦٢.

[٩٨٧] ينظر قائمة الكلمات المقترضة: رقم ٣، ١٣، ٢٦، ٣٥، ٥٨ ص٣١٧ وما بعدها.

مثل (تِنْس (لكرة المضرب)، أَبِيْرية لنوع من شجر الزينة، أرستقراطية، أطلس، أكتود، إستيفية....)[988] وقد عدَدْنا هذه الكلمات معرَّبة ما لم يختلَّ فيها عنصرٌ من عناصر البنية الصوتية، ولم نجد كلمةً مقترضة قلَّت أحرفها عن ثلاثة.

٣- ائتلاف الحروف:

ائتلافُ أحرف الكلمة العربية من أهم خصائص البنية الصوتية العربية. وقد كان بحثُ ائتلافِ الحروف وتنافُرِها موضعَ دراساتٍ للقدماء والمحدثين، بل قلَّما خلا منه كتاب لغوي[989].

إن خُلوَّ الكلمة من الحروف المتنافرة شرطٌ من شروط فصاحتها وعروبتها. وهو من خصائص اللسان العربي الذي «لم يُلاقِ بين حرفَيْن لا يأتلفان ولا يعذُب النطق بهما، أو يشنع ذلك منهما في جرس النغمة وحسن السمع كالغَيْنِ مع الخاء، وكالقاف مع الكاف، والحرفِ المطبَق مع غير المطبَق مثل تاء الافتعال مع الصاد والضاد في أخوات لها، والواو الساكنة مع الكسرة قبلها، والياء الساكنة مع الضمة قبلها»[990].

وأهمُّ أسبابِ ائتلاف الحروف هو تباعُدُ مخارجِ الحروف في الكلمة، إذ من المعروف أن مخارج الحروف هي أماكنُ تشكُّل الصوت في جهازِ النطق لدى الإنسان. وهي تبدأ من أقصى جهاز النطق وهو الحلق، وتتدرَّج خارجةً إلى الشفاه مارَّة بعدة مواضع. وقد قُسِّمت الحروف بحسب مخارجها إلى: الحروف الحلقية (ء، آ، ع، غ، هـ، ح، خ) واللهوية (ق، ك) والشَّجْرية (ج، ش، ي) والذلقية (ل، ر، ن) والنطعية (ط، د، ت، ض) والأسلية (ص، س، ز) واللثويَّة (ظ، ذ، ث) والشفوية (ف، ب، م، و). وكلما تباعدت مخارجُ حروف الكلمة كان نطقُها أسهلَ، وكلما تقاربت كان نطقُها أصعب وأشق[991]. وفصَّل ابن جني الأمر في موضعٍ آخر فقال: «فقد تحصَّل لنا أن الحروف في التأليف على ثلاثة أضرب: أحدها تأليفُ الحروف المتباعدة وهو الأحسن، والآخر تضعيف الحرفِ نفسه، وهو يلي القسم الأول في الحسن، والآخر تأليفُ الحروف المتجاورة وهو دون الاثنين الأولين، فإمَّا رُفض أو قلَّ استعماله»[992]. وتجدُر الإشارة إلى أن بعض الحروف تأتلف مع غيرها متقدِّمة عليه، وتَتَنافَر معه متأخرةً عنه. فالدال مثلاً تتنافر مع الصاد متقدمة عليها فلا يقال (دص)، في حين تأتلف معها متأخرة عنها فيقال (صَدَّ).

وعلى هذا فلا صحةَ لِما نقله السيوطي عن الشيخ بهاء الدين من كتابه (عروس الأفراح) من أن «التنافر يكون إما لتباعُد الحروف جداً أو لتقارُبِها، فإنها كالطَّفْرَةِ والمشيِ في القيد»[993].

988] ينظر قائمة الكلمات المقترضة: رقم ٤٨، ٧٢، ٥٤، ٦٦، ٣٨، ٨٠ ص٣١٧ وما بعدها.

989] ينظر مثلاً: الخليل بن أحمد: العين ١/ ٥٧، وسيبويه: الكتاب ٤/ ٤١٧، ٤٤٥. والجاحظ: البيان والتبيين ١/ ٦٩. وعبد الله أمين: الاشتقاق ٤٣١ وغيرها.

990] الفارابي: ديوان الأدب ١/ ٧٢.

991] ابن جني: سر صناعة الإعراب ١/ ٦٥، والخصائص ٢/ ٢٢٧.

992] ابن جني: سر صناعة الإعراب ٢/ ٨١٦.

993] السيوطي: المزهر ١/ ١٩٣.

إن خاصية ائتلاف الحروف في الكلمة العربية هي التطبيقُ العملي لقانونِ الاقتصاد اللغوي؛ لأن «توفيرَ الجهد اللغوي لا يعني قِلَّةَ حروفِ الكلمة، بل يعني قبل ذلك خُلُوها من التنافُر»[994].

وثَمَّة تنافر آخر بين الحروف يتأتَّى بالانتقال من الحروف المستعلية إلى الحروف المسْتَفِلة أو المنخفضَة، وهو عِلَّةُ الإبدال الصرفي في العربية، فصعوبة الانتقال من الزاي إلى التاء في (ازتهر) جعلتهم يبدلون التاء دالاً، وصعوبة الانتقال من الصاد إلى التاء في (اصتنع) جعلتهم يبدلون التاء طاء أيضاً، ومثله كثير في صيغة (افتعل). أما الحروف المستعلية فهي: الخاء والغين، والقاف، والضاد، والطاء، والظاء، والصاد. وما سواها مستفِل أو منخفض[995].

ومما يُلْحَق بالتنافرِ الثقلُ، ولو كان خفيفاً، فقد قال العرب (صِبْيَة وقِنْيَة) بالياء، وكان قياسُها (صِبْوَة وقِنْوَة)[996] ، وما ذلك لِتنافُرٍ، إذْ لا تنافُر بين الباء والواو ولا بين النون والواو، لكنهم أحسُّوا ثِقَلاً فاستحسنوا الهرب إلى الياء تخفيفاً. ومن الثقلِ التضعيفُ، ولهذا أبدلوا أحدَ حرفَيِ المضعَّف ياءً في قولهم (تظنَّيْتُ) وأصلها (تَظَنَّنْتُ)، وأملَيْت وأصلها: أملَلْت[997]. يقول سيبويه: «اعلم أن التضعيف يَثْقُل على ألسنتهم، وأن اختلافَ الحروف أخفُّ عليهم من أن يكون من موضعٍ واحد»[998]. ومن الثقلِ أيضاً تكرارُ حرفٍ واحد في الكلمة. يقول ابن جني: «ألا ترى أنك لا تجد في الكلام نحو (فِعِعْل) ولا (فُعُعْل) ولا شيئاً من هذا الضرب لم نذكره»[999].

والتكرار الذي قُبل في بعض أحرف الكلمات المضعَّفة نحو (شدَّ، همَّ) لم يُقبل في بعضها الآخر إلا على قِلة. قال السيوطي: «قال ابن دريد في الجمهرة: لم يجئ من مادة ب م م إلا قولُهم (البَمَّة): الدبر،.... ولا من مادة د ظ ظ إلا دظَّه يدظُّه والدَّظُّ. الدَّفْع... ولا من (ز ي ي) إلا (هذا زيٌّ حَسَن)... إلخ)»[1000]. وهذه القلةُ دليلُ ثقلٍ عند العرب.

وهناك حالات تنافُر خَفِيَّة خاصة ببعض الحروف في بعض المواضع، كاللام في أول الصيغة الرباعية (فَعْلَل) فهي تأتلف مع غيرها من حروف الكلمة مكرَّرة، وتتنافر مع غيرها منفردة، ولذا فهي لم ترد في الرباعي إلا مكرَّرة نحو (لَمْلَم)، ولعل هذا ما دفع القدماء إلى تعريب (لَشْكَر) الأعجمية إلى (عَسْكر)، و(لَنْكر): مرساة السفينة، إلى (أَنْجَر) لأن اللام لا توجد هكذا في مثلِه من الرباعي في نحو (جَلَج)[1001].

ونعرض فيما يلي جدولاً يبين الحروفَ المؤتلِفة والمتنافِرة في العربية، لَخَّص فيه واضعُه (إبراهيم بن محمد بن دُنَيْنير) المتوفى (٦٣٥هـ) كلَّ حالاتِ تنافر الحروف؛ وهو يغني عن ذكرِ كلِّ القواعد التفصيلية الأخرى حول هذا الموضوع.

---

[994] د. مسعود بوبو: أثر الدخيل على العربية ١٣٠.

[995] ابن جني: سر صناعة الإعراب ١/ ٦٢.

[996] ابن جني: الخصائص ١/ ١٣٧.

[997] المصدر السابق: ٢/ ٢٣١.

[998] سيبويه: الكتاب ٤/ ٤١٧.

[999] ابن جني: الخصائص ٢/ ٦٥.

[1000] السيوطي: المزهر ٢/١٠٤.

[1001] طاهر الجزائري: التقريب لأصول التعريب ٣٤.

جدول ابن دينير[١٠٠٢]

ث لا تألف	ذ	ز	ص	ض	ظ	س	**بتقديم ولا تأخير**	
ذ لا تألف	ث	ز	ط	ظ	ص	ض	س	**بتقديم ولا تأخير**
ز لا تألف	ث	ذ	ص	ظ	س	**بتقديم ولا تأخير**		
ص لا تألف	ث	ذ	ز	ط	ظ	س	ض	**بتقديم ولا تأخير**
ض لا تألف	ث	ذ	ص	ط	ظ	س	ش	**بتقديم ولا تأخير**
ظ لا تألف	ث	د، ذ	ز	ط	ص	ض، ج	س	**بتقديم ولا تأخير**
خ لا تألف	ح	ع	غ	**بتقديم ولا تأخير**				
ح لا تألف	خ	غ	**بتقديم ولا تأخير**					
ج لا تألف	ق	ط	ظ	غ	**بتقديم ولا تأخير**			
غ لا تألف	ج	ح	خ	ع	**بتقديم ولا تأخير**			

هذه الحروف لا تألف التي بعدها في البيت الثاني إذا قدمت عليها	**وهذه الحروف تألف الحروف التي قبلها في البيت الأول إذا قدمت عليها**	**الذي استعمل من هذه الحروف فهي هذه :**	**والذي أهمل من هذه الحروف فهي هذه**
ذ	ش ، غ	شذر – غذا – غش	ذغ – ذش – شغ
ز	ش ، ض	شزر – ضزن	زش – زض
ص	ج ، ش	جص – شص – شجاع	صج – صش – جش
ض	ق	قضيم	ضق
د	ص	صد	دص
ط	ز	زط	ط ز
د	ز ، ض	زد – ضد – ضزن	دض – دز – زض
ط	ج ، ق ، ش ، خ	جط – قط – شط – خط	طج – طق – طش – طخ
ز ، س ، ظ ، ص ، ث ، ذ	ش	شزر – شسع – شظا – شص – شثن – شذر	زش – سش – صش
ظ	ج ، غ	جظ – غظم – غج	ظج – ظغ – جغ
ذ ، ق	غ	نَغَق – غذا	قغ – ذغ
ث	ش	شس – شثن	شش

[١٠٠٢] الجدول عن: حسان طيان: تنافر الحروف ودورانها في نسج الكلمة العربية ١٠٢.

ومما قد يتوارد إلى الذهن أن تنافُر الحروف قد يكون مفروضاً في بعض الكلمات ما دُمنا نعرّب من كلماتٍ أجنبية ربما تَفْرِض علينا حروفَها بترتيبها في لغتها، لكننا نرى أنه لا شيء يمنع من تبديلِ حرفٍ من الحرفين المتنافرين في كلمة إلى أقربِ الحروف غيرِ المتنافرة، أو حذفِ أحدهما، إذْ لا شيء يُلْزم المعرِّبَ بالتزام جميعِ حروف الكلمة الأجنبية. وكان القدماء قد غَيَّروا (نوروز) إلى (نيروز) طلباً للخفة مع أنه لا تنافُر بين حروف (نوروز)، لأن (نيروز) «أدخلُ في كلامهم وأشبه»[١٠٠٣] على أن المعوَّل عليه في تنافُر الحروف وائتلافها ليس هو الجذور العربية، بل الكلمة العربيَّة المركبة؛ فقد لا نجد جذراً مؤلفاً من أحرف معينة، لكننا نجد كلمات مركَّبة جمعت بين تلك الأحرف. فمثلاً الأحرف (ر س ت) لم ترد في جذرٍ عربي، إلا أنها وردت في كلمة مركبة هي: (رست السفينة) ومثلُها (ج ر ت)[١٠٠٤].

وبالعودةِ إلى جدول الكلمات المقترضة وجَدْنا حالةً واحدة من التنافر هي كلمة (ترانزستور)[١٠٠٥]. إذْ من المعروف السين لا تعاقب الزاي بتقديمٍ ولا تأخير. ويفضَّل في مثل هذه الكلمة حذفُ أحد الحرفين، لتجاوزها عدة حروف الكلمة العربية أيضاً، على أن فيها خروجاً آخر عن البنية الصوتية العربية. ولم نجدْ من حذف أو بدَّل تخلُّصاً من حروف متنافرة، مع أن بعض المعرِّبين أبدلَ ما لا ضررَ من عدمِ إبداله فقال (سبودنك) بدل (سبوتنك: (Sputnic[١٠٠٦]. وقِلَّةُ حالاتِ التنافر بين الحروف التي لم تزد نسبتها عن ١% من الكلمات المقترضة، تدل على أن تنافر الحروف قليلٌ – أصلاً – في اللغات التي عرَّبنا عنها حتى الآن.

٣- ائتلاف الحركات:

الحركةُ جزءٌ من بنية الكلمة العربية. وهي ذات قيمتَيْن: تعبيريَّة وصوتية، فالقيمة التعبيرية التفريقُ بين المعاني، نحو (عَبَد وعُبِد)، والقيمة الصوتية تسهيلُ النطق بالأحرف الساكنة، إذْ يتعذر نطقُ حرفَيْن ساكنين متَّصلين. إلا أن هذه الحركات التي وجدت لتسهيلِ النطق وخِفَّتِه، قد تغدو أداةَ ثقلٍ إذا تنافرت، وهذا التنافر قد يكون بين الحركاتِ نفسها أو بين الحركاتِ والأحرفِ الصائتة. وحالاتُ التنافر بين الحركات هي:

آ – الضمة قبل الواو في الاسم. يقول ابن جني في (التصريف الملوكي): «ليس في كلام العرب اسمٌ آخره واو قبلها ضمة، وإنما ذلك في الفعل نحو يدعو ويغزو»[١٠٠٧]. وقد علَّق ابن جني على قراءة أبي السَّمَّال (الرِّبُو) بدلاً من (الرِّبَا) –

[١٠٠٣] السيوطي: المزهر ١/ ٢٩١.

[١٠٠٤] د. أحمد مختار عمر: الشدياق واضع المنهجية للمعجم العربي، مجلة مجمع القاهرة ٥٥/ ٩٠ (عن سر الليال للشدياق: ٥).

[١٠٠٥] ينظر رقم (٢٢) في قائمة الكلمات المقترضة ص: ٣١٧-٣٢٥.

[١٠٠٦] ينظر رقم (٥٠) في قائمة الكلمات المقترضة ص: ٣١٧-٣٢٥.

[١٠٠٧] ابن جني: التصريف الملوكي ٧٥- ٧٦. وينظر: طاهر الجزائري: التقريب لأصول التعريب ٥.

كما ذكر طاهر الجزائري – بأن في هذا الحرفِ شذوذاً في أمرين: أحدُهما الخروجُ من الكسر إلى الضم بناءَ لازماً، والآخر وقوعُ الواو بعد الضمة في آخر الاسم، وهذا لم يأتِ إلا في الفعل[١٠٠٨].

ب – الحركتان المتضادَّتان: ويُعنى بهما الكسرةُ والضمة، إذْ لم يرد الانتقال من الكسر إلى الضم في العربية لثقلِه؛ ولهذا انعدم بناء (فِعُل) في أبنية الثلاثي[١٠٠٩]، وحتى لو وُجد حاجزٌ بين الكسر والضم، فإن الثقل يظلُّ بادياً كما في (زِئْبُر). أمَّا الانتقال من الضم إلى الكسر فهو – على ثقله – أخفُّ من الأول، لأنه وإن لم يجئ في الاسم فقد جاء في الفعل، قال سيبويه: «ليس في الأسماء ولا في الصفات (فُعِل)، ولا تكون هذه البنية إلا للفعل»[١٠١٠]. وقَصْرُه على الأسماء دليل ثِقَله[١٠١١].

ج – الواو الساكنة المكسور ما قبلها، والياء الساكنة المضموم ما قبلها؛ يقول الفارابي عن خصائص اللسان العربي: «فلم يجمع بين الواوِ الساكنة مع الكسرةِ قبلها، ولا الياءِ الساكنة مع الضمة قبلها»[١٠١٢]. وقريبٌ من هذا في الثقل تحريكُ الواو والياء وقبلهما الفتحة إذْ هو مكروه إلا عند الضرورة، يقول سيبويه: «هذا بابُ ما بُني على (أَفْعِلاء) وأصله (فُعَلاء).... وذلك سَرِيّ وأَسْرِياء وأَغْنِياء وأَشْقياء... وإنما صرفوهما عن سُرَوَاء وغُنَيَاء لأنهم يكرهون تحريك الياء والواو وقبلها الفتحة، إلا أن يخافوا التباساً في: رَمَيا وغَزَوا ونحوهما»[١٠١٣]. لكن الأثقل الذي لا يُقبل –كما قدمنا – الواوُ الساكنة مع الكسرة قبلهما، والياء الساكنة مع الضمَّة قبلها.

٤- عدم اجتماع أربعة متحركات:

يقول سيبويه: «ألا ترى أنه ليس في كلامهم اسمٌ على أربعةِ أحرف متحرك كلُّه»[١٠١٤] وإذا وجَدْنا فإن ذلك يعني أن ثمة حرفاً محذوفاً كما في (عُلَبِط) فإن أصلها (عُلاَبِط)[١٠١٥]، وهو قطيعُ الغنم. وقال الفارابي: «والشيءُ الذي تتوالى فيه أربع حركات أو نحو ذلك يُسكَّن بعضُها»[١٠١٦]. وجاء في (كتاب ليس) لابن خالويه: «ليس في كلام العرب اسمٌ على (فَعَلَلٌ) إلا حرفٌ واحد (عَرَتَن)، نبات؛ وذلك أنه لا يُجمع أربعُ متحركاتٍ في اسم واحد استثقالاً، حتى يُحْجَز بين المتحركات بالسكون»[١٠١٧].

[١٠٠٨] سيبويه: الكتاب ٤/ ١٧٣.

[١٠٠٩] سيبويه: الكتاب ٤/ ١٧٣.

[١٠١٠] ابن قتيبة: أدب الكاتب ٤٧٣، وذكر الأخفش اسماً واحداً هو (دُئِل).

[١٠١١] د. ناصر حسين علي: الصيغ الثلاثية ١٠٧.

[١٠١٢] الفارابي: ديوان الأدب ١/ ٧٢.

[١٠١٣] سيبويه: الكتاب ٤/ ٣٩٢.

[١٠١٤] سيبويه: الكتاب ٤/ ١٩٢.

[١٠١٥] سيبويه: الكتاب ٤/ ٢٨٩.

[١٠١٦] السيوطي: المزهر ١/ ٣٤٢.

[١٠١٧] ابن خالويه: ليس في كلام العرب ٢٨.

وعلى أية حال فإن توالي الحركات ولو كانت أقل من أربعٍ يُعدّ ثقيلاً عند العرب إذا كانت الحركات ضماتٍ أو كسرات، يقول ابن قتيبة: «وإذا توالت الضمتان في حرفٍ واحد كان لك أن تخفِّف مثل رُسُل ورُسْل، وكُتُب وكُتْب»، و«قال الليث: ولا يقال أُومُر، ولا أُوخُذ منه شيئاً، ولا أُوكُل، إنما يقال: مُرْ وكُلْ وخُذْ في الابتداء بالأمر، استثقالاً للضمتين»[1018]. وكذا إذا توالت الكسرتان خفَّفوا فقالوا في إبِل: «إبْل. ولم يسكنوا شيئاً من المفتوح لخفَّته نحو جَمَل وجَبَل، لا يقولون: جَمْل ولا جَبْل»[1019].

وبالعودةِ إلى قائمة الكلمات المقترضة وجدنا أربع كلماتٍ وقع فيها تنافُر في الحركات مما ذكرناه عن المتقدمين، وكانت كلُّها من النوع الأول من التنافُر، أي ورودُ واوٍ مضمومٍ ما قبلها في آخر الكلمة. وهي (الهيبُو – أكاجُو – ألُّو – كازينو)[1020]. ولعل الشهابي أحسَّ هذا التنافُر في كلمة (أكاجو) فوضع لها تَعريباً آخر هو (أكاجة) لكلمة (Acajou). وقد أخرج هذا التنافُر تلك الكلمات الأربع من دائرة المعرَّب إلى دائرة الدخيل.

٥- منع التقاء الساكنين في الكلمة:

من خصائص اللسان العربي أنه لم يُجْمَع فيه بين ساكنين[1021]. وللتخلُّص من التقاء الساكنين أوجد العرب ما يسمى بالحركة غيرِ اللازمة أحدَهما، ولو كانا في كلمتين نحو (قُمِ الليلَ)، إذْ هُرب من سكونيَ الميم وأَل التعريف بكسر الميم[1022]. لكنْ ثمة حالتان يمكن فيهما التقاءُ الساكنين في العربية وهما:

- إذا كان الساكن الأول حرفَ عِلَّة والثاني صحيحاً مدغماً، نحو شابَّة ودابَّة «لأن الإدغام أنبَى اللسان عن المثلَيْن نَبوةً واحدة، فصارا لذلك كالحرف الواحد، فإن تقدَّم الصحيحُ على المعتل لم يلتقيا حشواً نحو ضَرْوْبْ وضرِيْبْ»[1023].
- إذا جاء الساكنان في آخر الكلمة «وذلك لأن آخر الكلمة أحمَلُ لهذا النحوِ من حشوها. ألا تَراك تجمع فيه بين الساكنَيْن، وهما صحيحان في نحو بَكْرْ وحُجْر وحِلْسْ»[1024].

وقد التزم المتقدِّمون من المعرِّبين مَنْعَ الجمع بين ساكنين، يقول الجزائري: «ومن ثم قالوا (أَبْزَن) تعريب (آبْ زن) (وهو الحوض)».

والمتأخرون منهم لم يلتزموا ذلك، ومن ثم قالوا (راهْنَامَج) في تعريب (راه نامه) [الدليل الطرق في البحر]. ولا ريبَ في أن التخلُّص من الساكنين إذا تيسر فهو أولى وأليق بلسانِ العرب)»[1025]. لكننا نرى أن التخلص من الساكنَيْن ليس

1018)] ابن منظور: لسان العرب – أمر.

1019)] ابن قتيبة: أدب الكاتب ٤٣١.

1020)] ينظر ص٣١٧ وما بعدها. رقم ٣١، ٧٠، ٧٦، ١٠٠ من قائمة الكلمات المقترضة.

1021)] الفارابي: ديوان الأدب ١/ ٧٢.

1022)] ابن جني: الخصائص: ٢/ ٣٣٢.

1023)] المصدر السابق: ٢/ ٤٩٦.

1024)] المصدر السابق نفسه.

مسألة لياقةٍ بقدر ما هو ضرورةٌ لمراعاةِ خاصية من خواص العربية، وآيتُنا في ذلك أننا لم نجد كلماتٍ عربية جُمِع فيها بين ساكنين سوى ما قدَّمنا من تينك الحالتين. ثم إن الجمع بين ساكنين في كلمة واحدة مما يُخْرِج تلك الكلمة عن الإيقاع العربي تماماً، لأننا لن نجد لها نظائرَ في لغتنا في الأسماء أو الأفعال.

وتبدو هذه القضية مهمة في العصر الحاضر لأننا نقترض من لغاتٍ يقبل نظامُها الصوتي مثلَ هذا الجمع. وقد تسلَّلت كلماتٌ جُمِع فيها بين ساكنين، إلى مصطلحاتِ جهاتٍ لغوية رصينة، فقد علَّق مصطفى الشهابي على تعريب مجمع القاهرة لكلمتَيْ (لالانْد وأكسفورْد) فتساءل كالمسْتنكِر إنْ كان المجمع قد أقرَّ التقاءَ الساكنين؛ وفضَّل تعريبَها إلى (لالَنْد وأكسِفُرد) تجنُّباً لذلك[١٠٢٦]. وكانت هذه المسألةُ مدارَ جدلٍ في المجمع نفسه، حيث أفتى المجمعي محمد علي النجار «بأن العرب كانوا يتساهلون في مثلِ هذا ويَسْمحون بالتقاء الساكنَيْن، ولكنْ من المستحسن تركُ هذا، وإنْ كان لا حرجَ فيه»[١٠٢٧].

على أنه يمكن التخلُّص من هذه الحالة بإحدى وسيلتَيْن:

– بحذفِ حروفِ المدِّ من الكلمة الأجنبية عند تعريبها واستبدال الحركات بها كما فعل الشهابي في الكلمتين السابقتين إذْ حذف الألف من الأولى والواو من الثانية وعَوَّض كلًّا منها بحركة مناسبة.

– بالتعريبِ عن لغةٍ أقربَ إلى العربية. فثمةَ كلماتٌ أجنبية في اللغات الأوربية رسمُها واحدٌ لكنَّ نطقَها مختلف مثل (Micron, Fibrine) اللتين تُنْطَقان (فايْبْرِين، مايْكْرون) في الإنكليزية بالتقاء الساكنين، و(فِبْرين ومِكْرون) في الفرنسية دونَه[١٠٢٨]. ولعلَّ التعريب عن الفرنسية في مثل هذه الحالة يخلّصنا من مشكلة التقاء الساكنين؛ وكان الشهابي اقترح على المجمع «ترجيحَ النُّطقِ السهلِ، وهو الفرنسي، فيما تماثلَ من الألفاظ»[١٠٢٩]، وإنْ كان المجمع لم يتخذ قراراً في هذا الشأن. وقريبٌ من هذا قولُ المجمعي الدكتور هيثم الخياط: «والذي نراه أنَّ من الخير اختيارَ اللفظ الأسهل بين مختلف اللغاتِ الأجنبية لنقله إلى العربية بأخفِّ ما يمكن على اللسان العربي، فنقول مثلاً في مصطلح الكيمياء (هِدْرُكْسيد) لا (هَايْدْروكسيد)»[١٠٣٠]. ومن الغريب أن بعضهم عرَّب (بَزْمُوث) إلى (بِزْمَث)[١٠٣١]، مع أنه لا داعي لتغييرها، في حين تُركت كلمة مثل (هايدروكسيد) على حالها.

وبالعودة إلى قائمة الكلمات المقترضة تبين لنا أن نسبة الكلمات التي لم يُراعَ فيها تجنُّبُ التقاء الساكنين بلغت (٢٦%) وهي أعلى نسبةِ خَرْقٍ للبنية الصوتية العربية. ومنها (أسكورْبيك، بيروقْراطية، دايْنود، أبوسْتروف، تكنولوجْيا،

[١٠٢٥)] طاهر الجزائري: التقريب لأصول التعريب ٢٥.

[١٠٢٦)] مصطفى الشهابي: كتابة الأعلام الأجنبية، مجلة مجمع دمشق ٣/٣٩: ٣٦١.

[١٠٢٧)] المصدر السابق: ٣١/ ٣: ٥١٤.

[١٠٢٨)] مصطفى الشهابي: ملاحظات على رسم بعض المعربات، مجلة مجمع دمشق ٣/٣١: ٥١٤.

[١٠٢٩)] مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية ١٥٠.

[١٠٣٠)] د. هيثم الخياط: المصطلحات ونظرية الضرورة، الموسم الثقافي الأردني السابع ٣٩.

[١٠٣١)] المصدر السابق.

ديناتْرون...)[١٠٣٢]. وليس يصعب أبداً التخلص من هذا المحظور بالوسيلة التي ذكرنا كأن نقول (بيرُقْراطيَّة) بحذف الواو. وقد وجدنا في قائمة الكلمات المقترضة كلمةً لجأ فيها المعرب إلى حذف الحرف الصائت تجنُّباً لالتقاء الساكنين وهي كلمة (كِشْك) تعريباً لكلمة (Kiosque)[١٠٣٣].

٦- البدء بمتحرك:

من القواعد الصوتية للعربية أنَّ «الحرف الذي يُبتدَأ به لا يكون إلا متحركاً»[١٠٣٤]. يقول ابن جني في باب الساكن والمتحرك: «... فإنَّ أول الكلمة لا يكون إلا متحركاً، وينبغي لآخرِها أن يكون ساكناً»[١٠٣٥]. وكان أستاذُه أبو علي الفارسي قد تشدَّد في إفساد إجازة ابتداءِ العرب بالساكن، مع أنه لم يَسْتوحش منه في كلامِ العجم. وحجَّةُ أبي علي في ذلك «أن العرب قد امتنعت من الابتداء بما يُقارِب حال الساكن، وإن كان في الحقيقة متحركاً، يعني همزةَ بينَ بينَ، قال: فإذا كان بعضُ المتحرِّك لمضارعته الساكن لا يمكن الابتداءُ به، فما الظنُّ بالساكن نفسِه؟»[١٠٣٦]. ومن المعروف أيضاً أن اللسان العربي قد وضع همزة الوصل للتخلص من الابتداء بالساكن كما في الأسماءِ العشرة (ابن – اثنان...) وأمرِ الثلاثي وماضي الخماسي والسداسي وأمرِهما ومصدرِهما.

وبناء على هذا قال معظم اللغويين المحدثين بمراعاةِ تجنُّبِ البدء بالساكن، إمَّا بزيادةِ همزةٍ في أول الكلمة الأجنبية المبدوءة بساكن، أو بتحريكِ الحرف الأول منها. وكان القدماء استعملوا هاتين الوسيلتَيْن فقالوا في (Grec): إغريق، وفي (Spain): إسبان وإسبانية، وقالوا في (Granada): غَرْناطة، وفي (Ptolomy): بَطْليموس[١٠٣٧].

يقول طاهر الجزائري: (إذا وقَعَ في الكلمة الأعجمية الابتداءُ بساكنٍ، وجب على المعرب إزالةُ ذلك بتحريكِ ذلك الساكن في أوله بزيادة همزةٍ قبله. ولا يجوز إبقاؤه على حاله لأنَّ اللغة العربية لا تحتمل ذلك)[١٠٣٨].

وقد لاحظنا أن الهمزة التي تزاد في المعربات كانت همزةَ قطعٍ بدليلِ نطقها سواءٌ أوردَتْ في أول الكلام أم في دَرْجه؛ وهي بهذا تختلف عن همزة الوصل، كما لاحظنا أنَّ تحريك الحرف الأول الساكن كان إلى حركة مجانسةٍ للحرفِ الثاني من الكلمة غالباً.

لكننا وجدنا من المعربين المحدثين من حاول تسويغَ خرقِ هذه القاعدة الصوتية والبدء بالساكن، إذ يقترح الدكتور أحمد شفيق الخطيب جوازَ الابتداء به قائلاً: «وهو أمرٌ ليس بالغريب على اللهجات العربية قديماً وحديثاً. إن الابتداء بالساكن في كثيرٍ من الألفاظ المعرَّبة يحتمه ضبطُ تأديةِ المسمَّيات كما يلفظُها الناس في معظم أنحاء العالم فنقول: كْلورات

[١٠٣٢] ينظر الأرقام (٤، ١١، ٢٤، ٦٢، ١٥، ٢٣، ٩٩) من قائمة الكلمات المقترضة ص: ٣١٧-٣٢٥ وما بعدها.

[١٠٣٣] ينظر الأرقام (٤، ١١، ٢٤، ٦٢، ١٥، ٢٣، ٩٩) من قائمة الكلمات المقترضة ص: ٣١٧ وما بعدها.

[١٠٣٤] السيوطي: المزهر ١/ ٣٤٣.

[١٠٣٥] ابن جني: الخصائص ٢/ ٣٣١.

[١٠٣٦] ابن جني: الخصائص ١/ ٩١- ٩٢.

[١٠٣٧] د. محمد شرف: معجم العلوم الطبية والطبيعية ٣١.

[١٠٣٨] طاهر الجزائري: التقريب لأصول التعريب ٢٥. وينظر: د. أحمد مطلوب: حركة التعريب في العراق ١٢٠.

وكْروم وغْرافيت وبْراون. أَمَّا إضافةُ حرف الألف عند تعريبِ الألفاظ الإفرنجية التي تبدأ بساكن، أو تحريكُ الحرفِ الساكن نفسه فهما تحريفٌ لا مسوِّغَ له يُبعد منطوقَ اللفظ عن صورته وبيئته الأصلية فـ (Brown) هو بْراون لا إبْراون ولا بَرَاون...)[١٠٣٩]. ولعلَّ في إشارتِه إلى اللَّهجات القديمة التي تجيز البدء بالساكن تأثُّراً بما قدَّره بعضُ الباحثين المحدثين من أن العربية مرَّت بمرحلةٍ كانت تبدأ فيها بالساكن وتقف على المتحرك»[١٠٤٠].

على أن هذا الذي أنكره الخطيبُ هو الذي تُقُبِّل لدى المحدثين، فقد عرَّب – مثلاً – رفاعة الطهطاوي (١٨٧٣م) اسم العلم (Brésil) إلى (أَبْرَزيل)[١٠٤١] بزيادة همزة للتخلص من الساكن أولاً، وإنْ كان لم يرُجْ هذا التعريب فقد راج الشكلُ الآخر لَه وهو (بَرازيل)، بتحريك الحرف الأول. وهذان الشكلان لا يخرجان عن طريقةِ العرب للتخلُّص من البدء بالساكن عند التعريب.

وللدكتور هيثم الخياط رأيٌ وسط، فهو «لا يرى حاجةً لبدء بعضِ الكلمات المعربة بألفٍ تفادياً للبدء بساكن، بل يكتفي بالاختلاس في نطق هذا الحرف الساكن»[١٠٤٢]. وهو رأي يذكِّرنا بظاهرة (الرَّوْم) في العربية، ولا نتوقع له قَبولاً.

صحيحٌ أن البدء بالساكن ليس مِمَّا يتأبَّى على النطق العربي، مَثلُه في ذلك مَثَلُ التقاء الساكنين، لكنَّه مِما ينأى بالكلمة من خصائص البنية الصوتية العربية والإيقاع الصوتي لها، ويجعلها بذلك خارجَ إطار العربية، ولا يرشِّحُها للاندماجِ مستقبلاً في تضاعيف اللغة، لتصبحَ وسيلةً من وسائلِ تكثيرها وازديادها.

وبالعودة إلى قائمة الكلمات المقترَحة وجدنا أن الابتداء بالحرف الساكن قد وقع في ثماني كلمات – من مجموع أربع عشرة كلمة أجنبية بُدِئت بحرفٍ ساكنٍ – وهي: غْرافيت، جْرافيت، بْلاجيوكاز، تْرانزستور، بْراكسيس (بمعنى عَمَل أو ممارسة)، بْراغماتية. سْبودنك[١٠٤٣].

مجمل القول: لقد كان التزامُ تلك الثوابتِ الثلاثة: الحرفِ العربي والإيقاعِ الصرفيّ العربي والبنية الصوتية العربية بعناصرها الخمسة والتي سمَّيناها معاً (النظام الصوتي العربي) هو الركنَ الأساسي الذي قامت عليه طريقةُ المحدثين في التعريب. ولقد تبيَّن لنا من قائمة الكلمات المقترضة أن اثنتين وستين كلمةً من مجموع مئة الكلمة قد التزمَت هذه الثوابت فعدَدْناها معربة، في حين خالفت ثمان وثلاثون كلمة منها بعضَ تلك الثوابت أو عناصرِها فعدَدْناها دخيلة.

وبعد: فإننا نُرجح أن ما عنيناه بالنظام الصوتي العربي هو ما عناه المتقدمون بعبارة (مِنْهاج العرب في الكلام) عندما حَدُّوا التعريبَ بقولهم: (هو أن تَتَفَوَّه العربُ بالكلمةِ الأعجمية على مِنْهاجها)١٠٤٤. لكن أحداً لم يبيِّن

١٠٣٩)] د. أحمد شفيق الخطيب: معجم المصطلحات العلمية ٧٤٧.

١٠٤٠)] عبد الله العلايلي: مقدمة لدرس لغة العرب ١٦٠.

١٠٤١)] د. إبراهيم بن مراد: المعرب الصوتي عند العلماء المغاربة ١٩.

١٠٤٢)] د. هيثم الخياط: المصطلحات ونظرية الضرورة، الموسم الثقافي الأردني السابع ٣٩.

١٠٤٣)] ينظر الأرقام: ٢٢، ٥٠، ٥٧، ٥٩، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٩٠ من قائمة الكلمات المقترضة ص: ٣١٧ وما بعدها.

١٠٤٤)] الجوهري: الصحاح – عرب.

بالضبط ماذا يعنون بكلمة (منهاجها) التي ظلت تُتَناقَل على غموضها، مِمَّا دعانا إلى محاولةِ تقديرِ ما كانوا يعنون بعبارتهم العامَّة اللاَّمحدودة تلك؛ فقادَنا التقدير إلى أنَّ ذلك المنهاج ما هو إلا هذا النظامُ الصوتي للعربية بثوابته الثلاثة. وهي محاولةٌ أردنا لها أن تكون موضوعيةً توخِّياً لصحةِ نتائجها. فإن لم تكن كذلك في بعضِ جوانبها، فلعلَّها تفتح باب البحث الجدِّي في المسألة.

ثانياً: مراعاة المبادئ العامة في التعريب:

ذكرنا قبل أنَّ طريقة المحدثين في التعريب تقوم على ركنٍ أساسي، ومجموعةٍ من المبادئ العامة التكميلية التي جرت مراعاتها بدرجاتٍ متفاوتة، وسميناها مبادئ عامَّة لأنها لم تَرْقَ إلى مستوى القواعد التي يَلْتزم بها جميع المعربين. وهذه المبادئ هي:

١- مراعاة المعرَّبات القديمة:

تبيَّن لنا أن المحدثين حاولوا أن يضعوا قواعدَ للتعريب ينظِّمون بالاعتماد عليها طريقةَ التعامل مع الحروفِ والحركات والإيقاع لجَعْل المعرب أقرب إلى النظام الصوتي العربي. لكنهم اصطدموا بمعرَّبات قديمة لم تَتَّسِق مع ما قَعَّدوا، فوِفاقاً لقواعدهم كان عليهم أن يعرِّبوا اسم العلم (Ptolomy) إلى (بتولومي)، لكن الأقدمين عربوه إلى (بَطْليموس)، فالتزموا به، وعرَّبه بعضهم إلى بَطْلَمْيُوس، ومثله (Platon)، فقد عرَّبه القدماء إلى (أفلاطون)، وكان من الممكن تعريبُه حديثاً إلى (بلاتون)، كما عربوا (Granada) إلى غَرْنَاطة لا (غرانادا)، و(Chine) إلى صين لا إلى شين، و(Afrique) إلى إفريقية لا إلى (أفريكا). وبلغ الأمرُ بمجمع القاهرة أحياناً إلى استعمال المعرب القديم في ترجمة المصطلح الجديد، إذ ترجموا المصطلح (Heradry) إلى (علم الرُّنوك)[١٠٤٥] بمعنى علم الشَّارات، مع أن (الرَّنك) لفظٌ فارسي معرب معناه اللون، وكان بالإمكان بل والمفضَّل ترجمتُه بعلمِ الشارات دون التزام بالمعرَّب القديم. وإلى مثل هذا الإبهام بلغ مجمعُ دمشق عندما أقر ترجمة المصطلح الأوربي (Fumariacإs) بالمصطلح المعرب القديم (شاهَتْرَجيَّات)[١٠٤٦]. ولعل مثل هذه الترجمات أقربُ إلى تفسير الماء بالماء.

على أن هذه المراعاة لم تكن مطلقةً، لاسيما عندما تثقل المعرَّبات القديمة على اللسان العربي، فهم لم يلتزموا تعريب (مَجْريط) لمدريد، ولا (أقريطش) بل كريت ولا (أورفَّة) أو (أَوْرَفِّي) بل أوربَّة[١٠٤٧].

والذي نراه أن الحرصَ على المعربات القديمة أوقع أحياناً في إبهام لا مسوغ له؛ فما معنى أن يُتَرجم مصطلحٌ جديد بمصطلح معرب قديم غير ذائع أو مشهور؟ وعليه فإنه لا يصح أن نستعمل في ترجمتنا المعربات القديمة إلا إذا شاعت

[١٠٤٥] مجمع القاهرة: مجموعة المصطلحات التي أقرها المجمع ٦/ ٨٥.

ويقصد به (ما اتخذه الفرسان والسادة الإقطاعيون من شاراتٍ واحتفظت بها أسرهم؛ أو الشعار الذي يتخذه الأمير لنفسه عند تأميرِ السلطان له).

[١٠٤٦] مجمع دمشق: مجلة مجمع دمشق ٢٥/ ٢١٧، والشاهترجيَّات: فصيلة نباتية من ذوات الفلقتين.

[١٠٤٧] د. أحمد عيسى: التهذيب في أصول التعريب ١٣١. وينظر: الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية ١٢٧، و(أورفي) هي تسمية صاحب معجم البلدان نقلاً عن خط للبيروني.

واشتُهرت وذابت في نسيج العربية، كلفظة بنفسج أو ديباج؛ أمَّا المعرَّبات القديمة غير الذائعة فليس من الصواب استعمالُها. ولعل هذا ما رمى إليه مجمع القاهرة من قوله في بعض قراراته: «يُفضَّل العربي على المعرَّب القديم إلا إذا اشتهر المعرب»[١٠٤٨]، أما القاعدة العامة فكانت «يُنْطَق بالاسم المعرَّب على الصورة التي نطقت بها العرب»[١٠٤٩].

٢- تحرِّي الأصل العربي للمصطلحات قبل تعريبها:

دخلَتْ إلى اللغات الأعجمية -كما قدمنا- كثيرٌ من الكلمات العربية التي عُجِّمت، إضافةً إلى أسماء الأعلام العربية الكثيرة التي نُقلت إلى اللغات الأوربية في إطار ما أَلَّفوه من كتبٍ عن المنطقة العربية. وكان من الطبيعي أن يعجِّموها ويكتبوها وفقَ قواعدِ لغتهم، إذْ عجَّمُوا دمشق إلى (داماس وداماسكس)، والقاهرة إلى (كير وكايرو)، وغَوْل أو كُحُول إلى (ألكول)، ودار الصناعة إلى (أرسنال)، ولقد واجهَ المعربون المحدثون هذه المعَجَّمات وتنبَّه معظمهم إلى أصلها العربي فأعادوها إليه عند تعريبها مجدَّداً. ومع ذلك فقد وقع بعض المعربين في خطأِ عدمِ ردِّها إلى أصلها العربي، فكان أن وجدنا في بعض الأطالس والخرائطِ الجغرافية المترجمة عن اللغات الأوربية كلماتٍ مثل (محلولة) وعربيتها (معلولا) و(هلبون) وعربيتها (حلبون)، ونهر (برادة)، بدل نهر (بردى)[١٠٥٠]. وقد ورد في قائمة الكلمات المقترضة كلمةٌ لم يُراع فيها العودة إلى الأصل العربي وهي (ألكاليمتر)[١٠٥١] لمقياس القلوية، إذ من المعروف أن اللاتينية كانت اقترضت مصطلح (القِلْي) عن العربية.

وحتى إن كان للاسم العربي لفظ أجنبي خاص به عندهم، فلا يصح لنا تعريبُه عنهم، بل يجب العودة إلى اللفظ العربي للاسم ما دام موجوداً، فلا يصح مثلاً أن نعرب اسم مدينة (Bپr‌iپnice) إلى (برنيقا)[١٠٥٢] ، بل إلى (بني غازي) اسمها العربي.

٣- التعريب الجزئي:

تتألف كثيرٌ من المصطلحات الأجنبية من جذورٍ ولواصق. وقد مرَّ بنا أن بعض المعربين عمد إلى ترجمة تلك اللواصق مع جذورها كما في قولهم (قبل التاريخ: Prehistoire)؛ وعمَد بعضهم الآخر إلى تعريبها مع جذورها كما في قولهم جيولوجية: (Géologie)؛ لكنَّ بعضاً منهم اتبع مَسْلكاً مغايراً للاثنين فترجم الجذرَ وعرَّب اللاحقة، فجاء المصطلح الجديد جامعاً بين الترجمة والتعريب. من ذلك ما قاله الحُصَري: «واستعمَلْت كلمةَ (رِبْعيل) مقابل كلمة (Qartile)، لأنها تدل على الحدود التي تقسم السلسلة إلى أربعة أقسام متساوية، واستعمَلْت كلمة (عشريل) مقابل كلمة (Decile)، لأنها تدل على الحدود التي تفصل السلسلة إلى عشرة أقسام متساوية، واستعمَلْت كلمة (مئيل) مقابل كلمة (

[١٠٤٨] مجمع القاهرة: مجلة مجمع القاهرة ١/ ٣٧.

[١٠٤٩] د. محمد رشاد الحمزاوي: أعمال مجمع القاهرة ٣٣٩.

[١٠٥٠] مجمع القاهرة: مجلة مجمع القاهرة ٥/ ٢١. حيث التنبيه على هذا.

[١٠٥١] ينظر رقم (٨٣) من قائمة الكلمات المقترضة ص: ٣١٧ وما بعدها.

[١٠٥٢] د. أحمد عيسى: التهذيب في أصول التعريب ١٣٢.

«(Centile)[١٠٥٣]. ويُلاحظ كيف عمد المعرِّب إلى ترجمة جذرِ المصطلحِ (quart) بكلمة (رُبع) وعرَّب اللاحقة (ile) التي دلت على التجزئة المتساوية هنا. وهذا ما سمَّيناه (التعريب الجزئي)، وهو ما لا نجد مثيلاً له في معربات القدماء.

شاع هذا المسْلَك التعريبي لدى كثيرٍ من أساتذة جامعة دمشق لاسيما الكيميائيين منهم، من ذلك (خَلَّون: Acéton، وخلِّيل: Acétile ، وفحميل Carbonile ، وهَضْميد Péptide[١٠٥٤]، وبَوْليد: Uréïde[١٠٥٥]، وشعيراز: Amilase)[١٠٥٦]. كما رَوَّج بعضُ معربي الفلسفة مصطلحاتٍ من هذا النوع مثل (فِكْرُولوجيا: Idéologie، وجَمَالوجيا: Esthetique ، وقِيَمُولوجيا: Axiologie[١٠٥٧]).

عارض المجمعيُّ مصطفى الشهابي هذا المسلك التعريبي بقوله: «فالاقتصارُ على تعريبِ الكاسعة الدالة على العِلْم أو البحث ولصقِها بكلماتٍ عربيةِ النجار أمرٌ لا أظنُّ أن الذوق العربي يسوغه، ومن الأصح أن يُقال: عِلْم الأفكار وعِلْم الجمال وعِلْم القِيَم. وإذا أُريدَ أن تترجم الكلمة الفرنسية الواحدة بكلمة عربية واحدة يمكن اللجوء إلى المصدر الصناعي، فيقال: فكريَّات وأسطوريَّات... أما إذا جاز مسايرةُ المتساهلين في شؤون التعريب وجبَ تعريب الكلمة الأعجمية كلِّها، فيقال: إيديولوجية واستاتيك وإكسيولوجية، ومع هذا فالتعريب لا يجوز اللجوءُ إليه في مثل هذه الكلمات التي تسهُل ترجمتها»[١٠٥٨]. وإلى هذه المعارضة جنح الدكتور حسني سبح إذْ قال: (حمضين: Acide amine ، والأفضل أن يُقال: حمض آميني)[١٠٥٩]. ورجَّح في مكان آخر تعريب الكلمة كاملة على تعريبها الجزئي فقال: (حَمْضيل: (Acyle)، وأُرجِّح التعريب فأقول أسيل»[١٠٦٠].

يخالف د. صبحي الصالح، وهو من اللغويِّين، هذَيْن المعرِّبَيْن فيرى «أن أساتذة جامعة دمشق لم يرتكبوا شططاً حين اضطروا إلى تعريب (Carbonile) بالفَحْميل و Formile بالنَّمْليْل و Amiloïde بالنشويد، و Alcoyle بالغوْليل، فقد ملَّكوا العربيةَ المطواع بهذه الكواسع ألفاظاً علمية مختزَلَة يرضى عنها الذوقُ ولا يأباها نسيجُ الكلمة العربية»[١٠٦١].

[١٠٥٣] ساطع الحصري: في اللغة والأدب ٩٤.

[١٠٥٤] مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية ١٩٧.

[١٠٥٥] د. صلاح الدين الكواكبي: مصطلحات علمية ٥٩.

[١٠٥٦] عمر رضا كحالة: الألفاظ المعربة والموضوعة في السنوات العشر الثالثة ٥٢.

[١٠٥٧] مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية ١٩٦– ١٩٧.

[١٠٥٨] مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية ١٩٦– ١٩٧.

[١٠٥٩] د. حسني سبح: نظرة في معجم كليرفيل كثير اللغات: ٢٠.

[١٠٦٠] المصدر السابق نفسه.

[١٠٦١] د. صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة ٣٧٩– ٣٨٠.

ومع ذلك فلابد من التنبُّه إلى أن ثمة فارقاً بين المجموعتَيْن اللتين مثلنا بهما، وهما المصطلحات الكيميائية والمصطلحات الفلسفية، فقد راجت الأولى واستُعملت في ميدان التدريس، في حين لم تحظَ الثانية بالقبول. لقد اعترف الشهابي بهذه الحقيقة دون أن يعلِّلها، وإن كان الدكتور صبحي الصالح قد علَّلها بعموميةٍ موفقة نزيدها تخصيصاً بأن المصطلحات الكيميائية المذكورة راجت لأنها جاءت على إيقاعٍ صرفي عربي تتقبله الأذن العربية هو (فَعْلُول أو فَعليل)، بينما لم تتوفر للمصطلحات الفلسفية هذه الخاصية.

ولم نجد في قائمة الكلمات المقترضة أيَّة كلمةٍ من هذا النوع.

٤- المُتاءمة بين الترجمة والتعريب:

حاول بعضُ المعربين المحدثين متاءمة بعضِ المصطلحات الأجنبية بمصطلحات عربية مترجَمة وذلك بأن يختاروا لترجمةِ المصطلحات الأجنبية كلماتٍ عربيةً ذات حروف قريبة من حروف المصطلح الأجنبي، وإيقاعٍ قريبٍ منه. وكان للدكتور صلاح الدين الكواكبي ميلٌ واضح إلى هذا الاتجاه، إذ ترجم مصطلح (Affinage) الذي يعني تكرير البترول إلى (تَأْفين)، قال: «التأفين من تَأفَّن: تَتَبَّع أواخرَ الأمور كما في القاموس... وتأفين البترول الخام أي تَتَبُّع أمرٍ تصفيته للحصولِ عليه أنقى ما يكون»[١٠٦٢]. وهذا ما جَعَله ينقل المصطلح (Boussole) إلى (مُوصِلة)[١٠٦٣] بدلاً من (بوصلة) لأن الغاية من تلك الأداة هي دلالةُ مستخدمِها على الاتجاه الموصِل إلى مقصوده.

ومن المصطلحات التي جاءت على هذه الشاكلة وكُتب لها الذيوع كلمة (لافِتَة)، فإن أصلها تركي وهو (يافتج) فعُرِّبت أولاً إلى (يافتة)[١٠٦٤] ، لكن مدلولها العام وهو لفت النظر إلى مضمونها، حوَّل لفظَها من يافتة المعرَّبة إلى (لافِتَة) العربية.

إن هذه الظاهرة تقف في منتصف الطريق بين الترجمة والتعريب، فهي – إنْ عدَّها بعضُهم من اكتمال التعريب – يمكن أن تُعَد كذلك من اكتمال الترجمة، وهذا ما يُفهم من كلام الدكتور هيثم الخياط: «إن بعض المشتغلين بالمصطلحات – وأنا منهم – ليرى أنَّ من الخير إلباسَ اللفظةِ المستعرَبةِ العباءةَ العربية ومحاولةَ إيجادِ وجهِ شبهٍ بينها وبين بعضِ الألفاظ العربية، فأنت حين تقول للقارئ العربي إن (فَرَسَ) في لسان العرب تعني (قَتَل)، وأنك تستطيع أن تشتق منها على زنة (فَيْعُول)، فتقول (فَيْرُوس) لهذا الكائن الذي يسبِّب كثيراً من الأمراض القتالة، تجعلُه أكثرَ تقبُّلاً لهذا اللفظ. ومثل ذلك حينما تقول (انظيم) لهذا المركب (Enzime) الذي يكون له الدورُ الأول في تنظيم التفاعلات الخلوية والأحداث الحيوية. لكنَّ شرط ذلك كله ألا يُفضي بنا إلى التَّنطُّع»[١٠٦٥].

وإلى هذا المبدأ نستطيع أن نرد محاولة من ذهب إلى ترجيحِ تعريب كلمة (باص) لسيارةِ الركاب الكبيرة، وعدمِ ترجمتها أو توليد لفظ جديد لها، لأن الكلمة (باص) يمكن أن نجد لها صلة بالعربية كأن تكون اسم فاعل من (البوص)

١٠٦٢)] د. صلاح الدين الكواكبي: مصطلحات علمية ٧.

١٠٦٣)] المصدر السابق: ١٣.

١٠٦٤)] د. صلاح الدين الكواكبي: مصطلحات علمية ٢٥.

١٠٦٥)] د. محمد هيثم الخياط: المصطلحات الطبية الموحدة ونظرية الضرورة العلمية، الموسم الثقافي السابع لمجمع اللغة الأردني ٣٨.

بمعنى الاستعجال والتقدم والسبق، كما في القاموس المحيط. وترد إليه كذلك ترجمة (Réaction) بـ (رَكْس)[١٠٦٦] ، و(Race) بـ (رَسّ) بدل عِرْق، كما اقترح الكرملي[١٠٦٧] و(Satelitte): القمر الصناعي بـ (ساتل)[١٠٦٨].

هذا، ولم نجد في قائمةِ الكلمات المقترَضة كلمةً من هذا القبيل.

[١٠٦٦)] ينظر: مجلة مجمع دمشق ٢٦/١: ١٨٧.

[١٠٦٧)] مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية ٩٨.

[١٠٦٨)] د. محمد رشاد الحمزاوي: المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها ٧٢.

قائمة الكلمات المقترحة

مسلسل	الكلمة المقترحة	أصلها الأجنبي	زيادة أحرف	تنافر أحرف	تنافر حركات	التقاء ساكنين	بدء بساكن	أحرف دخيلة	إيقاعها	نوعها	المصدر
١	أَسِيتيل	Acetyle	*	*	*	*	*	*	فَعِيلِيل	معرَّب	المعجم الطبي الموحد
٢	أميني (حمض)	Aminé	*	*	*	*	*	*	فَعِيْلِي	معرب	
٣	أَراكيدونيك	Arachidonique	×	*	*	*	*	*	–	دخيل	
٤	أَسكوْرْبيك	Ascorbique	×	*	*	×	*	*	–	دخيل	
٥	أَسْبَرْتيك	Aspartique	*	*	*	*	*	*	فَعْلَلِّيل	معرب	
٦	بَنْزَويك	Benzoïque	*	*	*	*	*	*	فَعْلَوِيل	معرب	
٧	بُوريك	Borique	*	*	*	*	*	*	فُوعيل	معرب	
٨	كَبْرِيْك	Caprique	*	*	*	*	*	*	فَعْلِيل	معرب	
٩	كَبْرَوِيك	Caproique	*	*	*	*	*	*	فَعْلَوِيل	معرب	
١٠	كَرْبُونيك	Carbonique	*	*	*	*	*	*	فَعْلُولِيل	معرب	
١١	بيروقْراطيَّة	Bureaucratie	×	*	*	×	*	*	–	دخيل	معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية
١٢	وَرْشَة	Woorkshop	*	*	*	*	*	*	فعلة	معرب	
١٣	إيكولوجيَة	Ecologie	×	*	*	×	*	*	–	دخيل	
١٤	مورفولوجيَة	Morphologie	×	*	*	×	*	*	–	دخيل	
١٥	تِكْنولوْجيا	Technologie	×	*	*	×	*	*	–	دخيل	
١٦	ديمُقْراطِيَّة	Democratie	*	*	*	*	*	*	مصدر صناعي	معرَّب	
١٧	إِلِكِتْرون	Electron	*	*	*	*	*	*	فِعِلُّول	معرب	مجموعة المصطلحات التي أقرها مجمع القاهرة جزء (٨)
١٨	بطَّارِيَّة	Batterie	*	*	*	*	*	*	فَعَّالِيَّة	معرب	
١٩	كاثود	Cathode	*	*	*	*	*	*	فاعول	معرب	
٢٠	إِلِكِتْرود	Electrode	*	*	*	*	*	*	فِعِلُّول	معرب	
٢١	أَنُود	Anode	*	*	*	*	*	*	فَعول	معرب	
٢٢	ترانْزستور	Transistor	×	×	*	×	×	*	–	دخيل	
٢٣	ديناتْرون	Dynatron	×	*	*	×	*	*	–	دخيل	
٢٤	دايْنود	Dynode	*	*	*	×	*	*	–	دخيل	
٢٥	غاز	Gas	*	*	*	*	*	*	فَعْل	معرب	
٢٦	أُسيلوجْراف	Oscilographe	×	*	*	×	*	*	–	دخيل	
٢٧	أمبيما	Empiéme	*	*	*	*	*	*	فعليلى	معرب	الألفاظ المعربة والموضوعة في السنوات العشر الرابعة في مجمع دمشق
٢٨	أتاكْسْيا	Ataxie	*	*	*	×	*	*	–	دخيل	
٢٩	أَتْرِبْسيا	Athrepsie	*	*	*	*	*	*	فعلليا	معرب	
٣٠	أَرْقَطِيُون	Arctium	*	*	*	*	*	*	فَعْلَلِيول	معرب	
٣١	اختبار الهِيْبُو	Hypo- test	*	*	×	*	*	*	فَعْلُو	معرب●	المعجم

٣٢	أَرِيُومِتْر	Aréometre	*	*	*	*	*	*	فَعْيُولل	معرب	العسكري الموحد
٣٣	أزيدات	Azides	*	*	*	*	*	*	فعيلات	معرب	
٣٤	أَسْبِسْتُوس	Aspestos	*	*	*	*	*	*	فَعْلِلُّول	معرب	
٣٥	إِسْكْلِيروسْكوب	Ascleroscope	×	*	*	×	*	*	–	دخيل	
٣٦	إِسْكْلِيرُومتر	Sclemetre	×	*	*	*	*	*	–	دخيل	
٣٧	أسيل	Acyle	*	*	*	*	*	*	فَعيل	معرب	
٣٨	أَكْتُود	Actode	*	*	*	*	*	*	فَعْلُول	معرب	
٣٩	إِكْتِيُول	Ichthyole	*	*	*	*	*	*	فِعْلِيول	معرب	
٤٠	إِلِكِيتْروفور	Electrophorus	×	*	*	*	*	*	–	دخيل	
٤١	أَلْكَلَة	Alkylation	*	*	*	*	*	*	فَعْلَلَة	معرب	المصطلحات العلمية مصطلحات النفط المجمع العراقي
٤٢	سِيْتِين	Cetane	*	*	*	*	*	*	فعليل	معرب	
٤٣	سِيْليكا	Silica	*	*	*	*	*	*	فِعيلا	معرب	
٤٤	الراتون	Raton	*	*	*	*	*	*	فاعُول	معرب	
٤٥	السَّلْفَتَة	Sulphitation	*	*	*	*	*	*	فَعْلَلة	معرب	
٤٦	البَراص	Brass	*	*	*	*	*	*	فَعال	معرب	
٤٧	البرشة	Brushe	*	*	*	*	*	*	فَعْلَة	معرب	
٤٨	التِّنْس	Tennis	*	*	*	*	*	*	فِعْل	معرب	
٤٩	نَتْرَيَة (لعلها نترجة)	Nitrification	*	*	*	*	*	*	فَعْلَلة	معرب	
٥٠	سْبودْنك	Sputnik	*	*	*	×	×	*	–	دخيل	المعجم الفلسفي لجميل صليبا
٥١	إِبِسْتمُولوجْيا	mologieEpist	×	*	*	×	*	*	–	دخيل	
٥٢	إِتْنوغْرافيا	Ethnographie	×	*	*	×	*	*	–	دخيل	
٥٣	إِتْنُولوجْيا	Ethnologie	×	*	*	×	*	*	–	دخيل	
٥٤	أَرِسْتُقْراطيَّة	Aristrocratie	*	*	*	*	*	*	مصدر صناعي	معرب	
٥٥	أَكاديمْيا	Académie	×	*	*	×	*	*	–	دخيل	
٥٦	أَيُون	Eon	*	*	*	*	*	*	فَعُول	معرب	
٥٧	براغماتية	Pragmatisme	*	*	*	×	×	*	–	دخيل	
٥٨	بُرْجُوازيَّة	Bourgeaisie	*	*	*	*	*	*	مصدر صناعي	معرب	
٥٩	بْرَاكْسيس	Praxis	*	*	*	×	×	*	–	دخيل	
٦٠	بيْرونيَّة	Pyrhonisme	*	*	*	*	*	*	مصدر صناعي	معرب	
٦١	إِبْسيميم	Episeméme	*	*	*	*	*	*	فِعْلِيليل	معرب	معجم مصطلحات علم اللغة الحديث
٦٢	أبوسْتروف	Apostrophe	×	*	*	×	*	*	–	دخيل	
٦٣	إِدْيُوفون	Idiophone	*	*	*	*	*	*	فعيولول	معرب	
٦٤	إِدْيُوگراف	Ideographe	×	*	*	×	*	×	–	دخيل	
٦٥	إِدْيوگْرام	Iedeogram	×	*	*	×	*	×	–	دخيل	
٦٦	الأطلس	Atlas	*	*	*	*	*	*	فَعْلَل	معرب	
٦٧	أَكْرُوفُونْيا	Acrophony	*	*	*	×	*	*	–	دخيل	
٦٨	أَكوسْتي	Acostic	*	*	*	×	*	*	–	دخيل	
٦٩	أَكُوسْما	Acausma	*	*	*	×	*	*	–	دخيل	

٧٠	أَلُّوا	Allo	*	*	×	*	*	*	فَعْلو	معرب●	
٧١	أبيلِيَة	Abélie	*	*	*	*	*	*	فَعيلية	معرب	**معجم الألفاظ الزراعية مصطفى الشهابي**
٧٢	أبيرِيَة	Aberia	*	*	*	*	*	*	فعيلية	معرب	
٧٣	قاقاليا	Cacalia	*	*	*	*	*	*	فاعاليا	معرب	
٧٤	خَلْقيدونِيّ	Calcedoine	*	*	*	*	*	*	فَعْليلولي	معرب	
٧٥	مَرْنَطَة	Marnata	*	*	*	*	*	*	فَعْلَلة	معرب	
٧٦	أكاجو – أكاجة	Acajou	*	*	×	*	*	*	فعالو فَعالة	معرب● معرب	
٧٧	مَرْتينِيَة	Martynia	*	*	*	*	*	*	فعليلية	معرب	
٧٨	بَلانِيرة	Planère	*	*	*	*	*	*	فعاليلة	معرب	
٧٩	إبطارُولوبِيون	Pterolobe	×	*	*	*	*	*	–	دخيل	
٨٠	إسْتيفِية	Stevie	*	*	*	*	*	*	فِعْلِيلية	معرب	
٨١	بازَلْت	Basalt	*	*	*	*	*	*	فاعَلّ	معرب	**المعجم الموحد للمصطلحات العلمية قسم الجيولوجيا**
٨٢	بَلَنْد	Blend	*	*	*	*	*	*	فَعَلّ	معرب	
٨٣	أَلْكاليمتر	Alkalimetre	×	*	*	*	*	*	–	دخيل	
٨٤	مَلْغَم	Amalgam	*	*	*	*	*	*	فَعْلَل	معرب	
٨٥	كَتْيُون	Cation	*	*	*	*	*	*	فَعْلُول	معرب	
٨٦	غْرانيت	Granite	*	*	*	×	×	*	–	دخيل	
٨٧	جْرافيت	Gravite	*	*	*	*	×	*	–	دخيل	
٨٨	بْلاَجْيُوكلاز	Plagioclase	×	*	*	×	×	*	–	دخيل	
٨٩	إسْفنج	Sponge	*	*	*	*	*	*	فِعْلَلّ	معرب	
٩٠	ستِبْنيت	Stibnite	*	*	*	*	×	*	–	دخيل	
٩١	باروكة	Perruque	*	*	*	*	*	*	فاعولة	معرب	**معجم ألفاظ الحضارة – ومصطلحات الفنون مجمع القاهرة**
٩٢	موضَة	Mode	*	*	*	*	*	*	فُعْلة	معرب	
٩٣	بارْكيه	Parquet	*	*	*	×	*	*	–	دخيل	
٩٤	تَرْمُوس	Termos	*	*	*	*	*	*	فُعْلُول	معرب	
٩٥	الدُّش	Douche	*	*	*	*	*	*	فُعْل	معرب	
٩٦	الفلاّ	Villa	*	*	*	*	*	×	فِعْلا	دخيل	
٩٧	أكاديميَّة	Academie	*	*	*	*	*	*	مصدر صناعي	معرب	
٩٨	البَرلمان	Parlement	*	*	*	*	*	*	فَعْلَلان	معرب	
٩٩	الكِشك	Kiosque	*	*	*	*	*	*	فِعْل	معرب	
١٠٠	كازينو	Casino	*	*	×	*	*	*	فاعيلو	معرب•	

٥- ميادين التعريب اللفظي:

«يُجيز المجمع أن يُستعمل بعضُ الألفاظ الأعجمية عند الضرورة على طريقة العرب في تعريبهم»[١٠٦٩]. هذا هو القرار الذي اتخذه مجمع القاهرة حول التعريب، والذي لم يستطع أن يحقّق الوفاق بين المتساهلين بأمر التعريب والمتشدّدين فيه،

•استدراكات على الطبعة الأولى

إذْ طالب العضو عبد القادر المغربي – في محاولةٍ منه لحذفِ قيدِ الضرورة الذي اشترطه المجمع – «بتشكيل لجنةٍ جديدة لوضع مشروع قرارٍ جديد بغية إقناع المجمع بضرورة قبول المعربات المستعملة التي تغزو لغتنا»[١٠٧٠]. وأضاف المغربي أنه «لا داعي لوضعِ مصطلحاتٍ عربية مثل (بريد ورَدْهة وفندق) لتقومَ مقام (بوسطة وصالون وأوتيل) الرائجة»[١٠٧١]. والواقع أن المغربي كان يودُّ فتحَ باب التعريب على مصراعين وبلا حدود أو قيود. ولذا لم نَعجب عندما لم يؤيِّده في مسعاه إلا عضوان هما علي الجارم وفارس نمر[١٠٧٢]. وعلى الطرف الآخر كان ثمة من يودُّ لو تُلغَى إجازةُ التعريب أصلاً، أو أن يضيَّق هامش الضرورة إلى أقصى ما يمكن. وفي مقدمة هؤلاء العضو أحمد الاسكندري الذي (كان عدوًّا أزرق للتعريب)[١٠٧٣]. والذي حاول وضع أسماءٍ عربية للعناصر الكيميائية التي صارت أسماؤها كأسماء الأعلام. ويمكن أن يُعَد من هذه الفئة المجمعيان الأب أنستاس الكرملي وعز الدين التنوخي[١٠٧٤]. وليس يصعُب ردُّ كلٍّ من موقفَي الرجلَيْن إلى طبيعة تكوينهما الثقافي ومنبتهما الاجتماعي ونوعيَّةِ نشاطهما، فالاسكندري شيخٌ أزهري ومدرس عربية، والمغربي مزدوج الثقافة وصحافي. ولذا يَرى الكرملي أن المهجَريِّين في أمريكة وأوربة كانوا أكثر تساهُلاً في التعريب من أولئك المقيمين في الوطن العربي[١٠٧٥].

وكان بين أولئك وهؤلاء من اعتقد أن خير الأمور أوساطُها، فسلك طريقاً ينأى عن تساهل المتساهلين وتشدُّدِ المتشدِّدين، وهؤلاء عامة أعضاء المجامع اللغوية.

ومهما يكن من أمرٍ، فإن ثمة ميادينَ لابدَّ من التعريب فيها، وميادين يُقبَل فيها التعريب لضرورةٍ عند عدم توفُّر البديل العربي. يلخِّص الدكتور مصطفى جواد هذه الميادين قائلاً: «فأسماء الأعلام الأعجمية، واللِّباس والشراب والطعام والأثاث والعقاقير الطبية غير العربية، والأدوية والعلاقات المادية وأسماء الحيوانات والنباتات التي لم يعرفها العرب ولا هي من بلادهم ينبغي أن تُعرَّب، وكذلك أسماءُ الأمراض الوافدة من البلاد الغربية»[١٠٧٦]. ويزيد الدكتور هيثم الخياط: «أو حين تكون الكلمة العربية المقترحة أشدَّ عُجمةً من الكلمة الدخيلة، أو يكون اللفظ مِمَّا شاع استعمالُه، أو يكون اللفظ من الألفاظ التي اكتسبت صفة العالميَّة بدخوله كما هو في كل لغات العالم أو جُلِّها»[١٠٧٧].

ونحن نرى أن ما لابدَّ من تعريبه ثلاثةُ أشياء هي:

[١٠٦٩] مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية ٧١.

[١٠٧٠] د. محمد رشاد الحمزاوي: أعمال مجمع القاهرة ٣٤١.

[١٠٧١] د. محمد رشاد الحمزاوي: أعمال مجمع القاهرة ٣٤١.

[١٠٧٢] عبد القادر المغربي: حول قرار التعريب، مجلة مجمع القاهرة ٥/ ٩٥.

[١٠٧٣] مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية ٧١.

[١٠٧٤] د. مصطفى جواد: المباحث اللغوية في العراق ٧٧– ٧٨.

[١٠٧٥] د. مصطفى جواد: المباحث اللغوية في العراق: ٧٧– ٧٨.

[١٠٧٦] المصدر السابق: ١٢٠.

[١٠٧٧] د. هيثم الخياط: المصطلحات العلمية ونظرية الضرورة، الموسم الثقافي الأردني السابع ٣٧.

أ – أسماء الأعلامِ لأشخاصٍ أو بلدان أو تضاريس..

ب – أسماء الأدوية والعقاقير غير العربية.

ج – أسماء المعادن والعناصر الكيميائية غير المعروفة عند العرب.

أمَّا ما سوى ذلك فيحتاج إلى تفصيلٍ، لأنه لا يجوز تعريبُها جملةً، بل يجب أن يُنظر إلى كل كلمة على انفراد:

أ – فأسماءُ الحيوان والنبات التي لم تعرفها العرب لا يُشترط تعريبُها حتماً، بل يمكن وضع أسماء عربية لها، لاسيما إذا كانت تلك الحيوانات والنباتات من غير المشهورة، فأسماء الحشرات والنباتات التي سمِّيت في لغاتها بصفة من صفاتها لا شيء يمنع من أن نترجم تسميتَها إلى العربية أو أن نضع لها اسماً وفق قواعد التسمية التي بيَّناها سابقاً. وهنا لابد من عرض المسمَّيات الأجنبية الجديدة على مسميات الأقطار العربية الأخرى، فقد لا يكون لِمُسَمَّى أجنبيّ مقابلٌ عربي في قطر، في حين يكون له هذا المقابلُ في قطر آخر.

لقد عانى بعضُ القدماء من تسرُّع المترجمين في تعريبِ أسماءِ النباتات الأجنبية دون تَقَصٍّ كافٍ لِما في لغةِ العرب؛ ولقد أحسَنَ البيروني إذْ وصف صنيعَهم ذلك بالخيانة حيث يقول: «وللتراجمة فيها خيانةٌ أخرى هي تركُ بعض ما يوجد في أرضنا من العقاقير وفي لغة العرب اسمٌ لها، على حالِه باليونانية حتى يُحْوِج بعدَ الترجمة إلى تفسيرٍ؛ كالكرفس الجبلي والجزر البري ولحية التيس وأمثالها، فإنَّهم لم ينقلوها إلى العربية»[١٠٧٨]. وكان ابنُ البيطار حاول في مفرداته إيجادَ أسماء عربية للنباتات التي لا تنبت في بلاد العرب، فترجم (قوطوليدون) إلى (أُذُن التيس وزلائِف الملوك)، وترجم (موش أوطا) إلى آذان الفأر[١٠٧٩].

وبالعودة إلى معجم الألفاظ الزراعية نجد مثل هذه الألفاظ العربية المولَّدة لحيوانات ونباتات غير معروفة مثل: (رَمْلِيَّة) لزهرة (Arenaria)[١٠٨٠] و(جُرَيس) لزهرة (Campanula)[١٠٨١]، و(رَعَّادَة) لجنس سمكٍ يدعى في الفرنسية (Tropille)[١٠٨٢].

ب – أسماء اللباس والشراب والطعام والأثاث غير العربية وهي التي سُمِّيت (ألفاظ الحضارة). هذه أيضاً لا يمكن قبول تعريبها على إطلاقه. وليس من الضروري أن يكون مدلولُ الاسم العربي مطابقاً تماماً لمدلول الاسم الأجنبي، لقد ولَّد المحدثون كلمة (مِمْطر) للباس الواقي من المطر (Impérméable)[١٠٨٣] ولم يعرِّبوه. قد تكون أسماءُ الطعام والشراب مما يُتَساهل في تعريبه لأنه ليس بذي أهمية، ولأن لكل شعب نماذجَ من الأطعمة يصعُب تغييرها فلا خطرَ كبيراً من غزوها لغتَنا. أمَّا أسماءُ اللباس والأثاث فيجب الحذرُ من تعريبها لأنها من ألفاظ الحضارة التي تذيع وتنتشر بين عامة

[١٠٧٨] البيروني: كتاب الصيدنة ١٤ (مصور عن مخطوط).

[١٠٧٩] ابن البيطار: الجامع لمفردات الأدوية والأغذية ٤/ ٤٠ و١/ ١٦– ١٧.

[١٠٨٠] مصطفى الشهابي: معجم الألفاظ الزراعية ٥٤.

[١٠٨١] المصدر السابق: ١١٨.

[١٠٨٢] المصدر السابق: ٦٤٦.

[١٠٨٣] محمود تيمور: معجم ألفاظ الحضارة ٦٣.

الناس، وقد تدخل – من ثم – في إطار اللغة مما يكثِّر سواد المعرَّبات فيها. وقد كان للأستاذ محمود تيمور جهدٌ واضحٌ في هذا السبيل من خلال مؤلفه (معجم ألفاظِ الحضارة) فقد ترجَم وولد ألفاظاً مثل: الشُّرفة والمستشرَف لمقابلة كلمة (Terrace)[١٠٨٤] ، والأريكة والمتَّكَأ[١٠٨٥] لمقابلة (Canapé، Chaire Langua) والقابس والمِقْبَس لمقابلة كلمتَيْ (Prise, Fiehe)[١٠٨٦] الأداتين الكهربائيتين اللتين راج معرَّباهما.

ج – أسماء الأمراض الوافدة: لا يصح هنا أيضاً قَبولُ الأمر على إطلاقه بحجَّة عالميَّة أسماء تلك الأمراض، فإن معظمها ليس عالميّاً كما يدَّعَى. ولنأخذ مثلاً اسم مرض من أحدث الأمراض المكتشفة وهو مرض (نقص المناعة)، فقد سماه الإنكليز (Aids)، وسماه الفرنسيون (Cida)، وهو اختصار من مجموعة كلماتٍ تعرِّف بالمرض، ترجمتها (متلازمة نقص العوز المناعي البشري المكتسب). أما بعضُ اللغات الإفريقية – حيث موطنُه الأصلي – فتسميه (الهُزال). ويُلحظ أن التسمية العربية (نقص المناعة) أخذَتْ تروج، على أنه كان بالإمكان توليدُ اسم آخر من كلمة واحدة مشتقة من الهزال، كأن يقال: (التهزال) كما يمكن توليد كلمة (هُباط) أخذاً من قول العرب (مهبوط وهبيط) لِمَن هبط المرضُ لحمَه إذا نَقَصه[١٠٨٧]، أو مُنَاع.

د – الألفاظ ذات الصفة العالمية: وأهم ما فيها وحداتُ القياس؛ كالمتر والغرام وأجزائهما ومضاعفاتهما. ولا يصح إطلاق الحكم هنا أيضاً، ذلك بأن ثمة وحداتِ قياس وُلِّد لها مصطلحاتٌ عربية، فقد وضع مصطلح (الحُرَيْرة) أو (السِّعر) ليقابل المصطلح الأجنبي (كالوري)[١٠٨٨]. وقد وضع عامة الناس مصطلح (شَمْعة) ليقابلوا به وحدة الاستطاعة الكهربائية (الواط). إننا لَسْنا مع أولئك الداعين إلى تعريب وحدات القياس الأجنبية كلها، بل يجب أن نسعى إلى توليد المصطلح العربي ما وسعنا الجهد. وليس من مسوِّغ لأن نتراجع عن مصطلح (كَهْرَب) لنعود إلى (إلكترون)، ولا أن نتراجع عن مصطلحي (المهبَط والمصعَد) لنعود إلى مصطلحي (الأنود والكاثود)[١٠٨٩]. ولا نظن أن مصطلحاً أكثر عالمية من كلمة (كمبيوتر) الدخيلة، ومع ذلك فقد وُلِّد لها مصطلح (حاسوب) الذي أخذ يروج ويشيع، وربما يُكتب له الغلبة على منافسه الأجنبي في مستقبل غير بعيد، على أن هذه الكلمة ليست عالمية تماماً كما يظن، إذْ إن الفرنسيين يسمونه (أوردیناتور Ordinateur).

هـ – المركبات الكيميائية: إن علم الكيمياء أكثر العلوم تقبُّلاً للتعريب. وبدا في وقتٍ من الأوقات أن هذا العلم عصيٌّ على الترجمة والتوليد. ولذا كانت دهشة أعضاء المؤتمر الطبي العاشر – الذي عقد في بغداد سنة ١٩٣٨ – كبيرةً عندما عرض عليهم الشيخ أحمد الاسكندري أسماء عربية لكثيرٍ من العناصر والمركبات الكيماوية، وعلى سبيل المثال فقد

[١٠٨٤] المصدر السابق: ١٩.

[١٠٨٥] المصدر السابق: ٢٢.

[١٠٨٦] المصدر السابق: ٢٥.

[١٠٨٧] ابن سيده: المخصص ٢/ ٨٦.

[١٠٨٨] وجيه السمان: الدقة والغموض في المصطلح العلمي، مجلة مجمع دمشق ٤٩/١: ٨٨.

[١٠٨٩] مجمع القاهرة: مصطلحات في الطبيعة عدلها المجمع، مجلة مجمع القاهرة ٨/ ١٥.

أطلق على الأكسجين (المِصْدِئ). والهيدروجين (المِمِيه)، والآزوت (المخْصِب)، والكلور (المحَوِّر)، وعلى غاز الميتان (الآجل) وعلى الكلور إيدريك (الحامض المحَوِّري)، وغيرها[١٠٩٠]. ثم عاد الاسكندري فقدمها إلى مجمع القاهرة الذي أحالها بدوره إلى مصلحة الكيمياء في مصر، فلم توافق عليها.

والواقع أن مصطلحات الكيمياء (عقبةٌ)، كما سماها الاسكندري، بالقياس إلى مصطلحات بقية العلوم. ولذا يقول الشهابي: «ما اختلف علماؤنا قط على نقل ألفاظٍ من العلوم الحديثة إلى العربية اختلافَهم على نقل ألفاظ الكيمياء إليها... وبناء على الصعوبة التي نلقاها في ترجمة الأجسام الكيميائية، كان من رأي الدكتور يعقوب صروف ورأيي ورأي كثيرٍ غيرنا تعريبُ تلك الأسماء كلِّها، سواء أكانت أسماء عناصر بسيطة أو أسماء أجسام مركبة، أو كانت أحرفاً تدل على الزوائد من صدور أو كواسع»[١٠٩١]. على أن هذا لا يمنع من محاولةِ وضع المصطلح العربي الكيميائي، ولو بالمزْج بين الترجمة والتعريب نحو: حمض الكلور، وفحمات الكالسيوم وآزوتات الفضة.

وبعد. فالمهم ليس هو تحديدَ ميادين التعريب، بل هو الموقف من التعريب أصلاً: هل نحن مع إطلاقه بلا قيود أم مع منعه بأي ثمن، أم مع تجويزه عند الضرورة؟ إننا وإن كنا لا نستطيع إنكار المعرَّب في لغتنا، إذْ هو حقيقة واقعة في كل زمان، فإننا ضد إطلاقه بلا قيود، ومع تجويزه عند الضرورة القصوى. ونؤكد صفة (القصوى) منعاً لأيِّ تراخٍ في التماسِ المصطلح العربي قبل اللجوء إلى التعريب. ولعل هذا ما رمى إليه المجمعي مصطفى الشهابي عندما قال: «ولا ضير في التعريب كلما مست الحاجةُ إليه، وكلَّما تعذَّر العثورُ على كلمة عربية تقابل الكلمة الأجنبية أو تعذَّر إيجادُ كلمة عربية تفيد معناها بوسائلِ الاشتقاق المعروفة»[١٠٩٢]. فعبارته (تعذر)، تعني أننا بذَلْنا أقصى الجهد ولم نصل إلى ما نريد. لكن لابد من التنبُّه إلى أن الضرورة القصوى أو التعذر لا يصح أن يترك تقديرُها لأيِّ أحد، بل لابد من أن تقرَّ الضرورةَ جهةٌ علمية كفيَّة. وحتى في حال قبول التعريب، فيجب أن يظل هذا المعرَّب تحت الرقابة اللغوية وخاضعاً للتبديل في أي لحظة تستطيع فيها العربيةُ تقديم البديل. لقد راهن بعضُ المتساهلين على معرَّبات ظنوا أنها قد اقتحمت العربية، لكنَّ الأيام كذَّبت ظنونهم، ومن هذه المراهنات ما تذرع به عبد القادر المغربي حيث قال: «أذكرُ طائفةً من الكلماتِ التي لا يمكن إماتَتُها، وينبغي الترخيصُ في استعمالها: سينما، بلكون، صالون، عربة، عربجي، كلسون، جرنال، دستة، غاز، سراي، شاويش، طاولة، سَبَت، شوال، فوسفور، بنك، بوسطة، كرباج، فرشة، شنطة، فلم، كادر، أوتيل، كُبْري، طازة، برنيطة، طَلَمْبَة، بوفيه»[١٠٩٣]. ونحن نتساءل: ترى ما الذي بقي منها الآن على قيد الحياة، وقد قدَّر المغربي أنه لا يمكن إماتتُها!؟ لقد مات منها في غضون عقدين من الزمان (١٦) ست عشرة كلمةً من أصل (٢٨) ثمان وعشرين كلمة، وما تبقَّى منها لا يبعد أن يموت. إننا لا ننكر أن المعرَّب قد يُكتب له البقاء في لغتنا، فالمعركة سِجالٌ بين المعرَّب والعربي منذ القديم،

[١٠٩٠] أحمد الإسكندري: اقتراحات أسماء عربية لمصطلحات كيماوية، مجلة مجمع القاهرة ٥: ٥٠- ٥٣.

[١٠٩١] مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية ١٠١- ١٠٢.

[١٠٩٢] مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية ١٩ - وينظر: د. هيثم الخياط: المصطلحات ونظرية الضرورة، الموسم الثقافي الأردني السابع ٣٧.

[١٠٩٣] عبد القادر المغربي: حول قرار التعريب، مجلة مجمع القاهرة ٥/ ٩٧.

فثمة ألفاظٌ عربية توارت أمام ألفاظ معربة، إذْ سادت ألفاظ معرَّبة مثل النرجس على العَبْهر، والرصاص على الصرفَان، والهاوون على المِنْحاز والميزاب على المِثْعَب. وبالمقابل فثمةَ ألفاظٌ معربة توارَتْ أمام الألفاظ العربية، إذْ سادت كلمة السفينة العربية على البوصيّ المعرَّبة، والرغيف على الجَرْدَقة والمرآة على السجنجل، والخُفّ على الموزج، والأمير على القومس[١٠٩٤]. والذي رشَّح تلك الكلمات المعربة للبقاء في العربية، إنما هو انسجامها مع البنية الصوتية العربية، ولأنها ربما كانت تؤدي معاني ذاتَ فروقٍ نوعيَّة دقيقة تميزها عن مرادفاتها العربية[١٠٩٥].

(٢) الدخيل

ذكرنا في بداية هذا الفصل أن حدودَ المعرَّب والدخيل ليست واضحةً عند القدماء، وأنهم خلطوا بينهما خلطاً يدل على أنهم لم يستشعروا خطرَ ذلك[١٠٩٦]. ثم جاء بعضُ المحدثين فاقتفوا أثرهم، ولم يحُل انتقادُ بعضِ هؤلاء المحدثين لتقصير القدماء دون متابعتهم. يقول د. حسن ظاظا: «ومازال الفرقُ بين المعرَّب والدخيل في حاجة إلى إيضاح. والغريبُ أن هذا الإيضاح لم يُقْلِق الأقدمين كثيراً، فاستعمل جمهورُهم المعرَّبَ والدخيلَ بمعنى واحد»[١٠٩٧]. مع أن الكاتب نفسَه يستعمل في بحثه الدخيلَ بمعنى المعرَّب وأحياناً المولَّد![١٠٩٨]

لقد عرَّف معظمُ المحدثين (الدخيل) متأثرين بمقاييس القدماء ومفاهيمهم له. وسوف نعرض لتلك المقاييس فندفع منها ما وجَدْنا حجَّةً لِدفعه، ونخلص منها إلى مفهومٍ قَدَّرْنا أنه أقربُ إلى الصواب.

أولُ تلك المقاييس مقياسٌ زمني. فبحسب الدكتور حسن ظاظا وغيرِه، أن ما اقترضه العرب في عصرِ الاحتجاج معرَّب وأن ما اقترضوه بعد ذلك دخيل[١٠٩٩]. وهذا مقياسٌ يفضي إلى أن نَعُدَّ كلمة مثل (الصَّبَهْبَذ) معرَّبة، لأنها وردت في شعر جرير، على بعد ما بينها وبين إيقاع الكلم العربي، وأن نعُدَّ كلمة (غاز) دخيلةً على قربِ ما بينها وبين ذلك الإيقاع، ولا ذنب لها إلا أنها اقتُرِضت في العصر الحديث.

وثاني تلك المقاييس صرفي، يرى أن المقترَض الذي يخضع للوزن العربي معرَّب، وأما الذي لا يخضع له فهو دخيل[١١٠٠]. ولا يبدو هذا المقياس صحيحاً لأنه يجعل من الدخيل كلمات مثل (قارَب) لأنها لم تجئ على وزن عربي؛ إذْ لا يوجد في العربية وزن (فاعَل) اسماً[١١٠١]، ويجعل من المعرب كلمة (فِلِّين) لأنها جاءت على وزن عربي هو (فِعْليل)[١١٠٢].

[١٠٩٤] علي الجارم: الترادف، مجلة مجمع القاهرة ١/ ٣٢٦– ٣٢٧.

[١٠٩٥] ضاحي عبد الباقي: المصطلحات العلمية قبل النهضة الحديثة: ٨٢– ٨٣.

[١٠٩٦] ينظر مثلاً: الجواليقي: المعرب ٥١.

[١٠٩٧] د. مسعود بوبو: أثر الدخيل على العربية ٤٤– ٤٥.

[١٠٩٨] المصدر السابق: ٤٧.

[١٠٩٩] د. مسعود بوبو: أثر الدخيل على العربية ٤٥ (عن كلام العرب للدكتور حسن ظاظا ٧١– ٧٢).

[١١٠٠] د. محمد رشاد الحمزاوي: أعمال مجمع القاهرة ٣٤٠.

[١١٠١] الجواليقي: المعرب ٢٩٣.

[١١٠٢] د. أحمد مطلوب: حركة التعريب في العراق ٢٧ (عن د. حسن ظاظا: كلام العرب ٧١).

ولا شيء يسوغ التفريق بينهما من حيث تقبُّلُ الإيقاعِ الصوتي العربي لهما، ناهيك عن أن الوزن –كما بينا – قضيَّةٌ اعتبارية، لأن الأعجمي لا يوزن أصلاً. وهذا المقياس يُخْرج من المعرَّب كلماتٍ عددها القدماء منه نحو (فِرِنْد)[١١٠٣] ، إذْ ليس في العربية هذا الوزن.

وثالث تلك المقاييس بنيوي، فبحسب الدكتور إبراهيم أنيس وعبد الصبور شاهين وعبد الحميد حسن أن المقترَض إذا خَضع لتغيير في صيغتِه أو حروفه فهو معرب، وإذا لم يخضع للتغيير فهو دخيل[١١٠٤]. ويُبْطل هذا المقياس قول سيبويه في باب ما أُعرب من الأعجمية: (وربَّما تركوا الاسم على حاله إذا كانت حروفُه من حروفِهم؛ كانَ على بنائِهم أو لم يكن، نحو خُرَاسان وخُرَّم وكُرَّكُم)[١١٠٥]. والظاهر من كلامِ سيبويه أن هذه الكلمات لم يَطْرأ عليها تغييرٌ، لا في الحروف ولا في الأبنية، ومع ذلك فقد عدها من المعرب.

كانت تلك هي المقاييسَ التي وضعَها المحدَثون لتمييز المعرب من الدخيل، وقد بينَّا عدمَ ثَباتها وشموليَّتها، وهذا ما جَعَلنا نتبنَّى مقياساً آخر مستنبطاً من خصائص العربية المميزة، وهو أن الدخيل من الكلم هو ما لم يخضع للنظام الصوتي العربي، وأن المعرَّب هو ما خضع له. وكنَّا بينَّا من قبل أن ما نعنيه بالنظام الصوتي العربي هو: الحروفُ والحركاتُ العربية، الإيقاعُ الصَّرْفي العربي، البنية الصوتية العربية التي تعني: عِدَّةَ حروفِ الكلمة العربية، ائتلافَ الحروف وائتلافَ الحركات، تجنُّبَ التقاءِ الساكنين والبدءِ بساكن في الكلمة[١١٠٦]. فاللفظةُ المقتَرضةُ التي توفرت لها هذه العناصر تعدُّ معرَّبةً، وإذا اختل في بنائها عنصرٌ منها فهي دخيلة. وبهذا نكون قد دفَعْنا تلك المقاييس الثلاثة: الزمني والصرفي والبنيوي، لأنه لم يَنضوِ تحتها كلُّ أشكال الكلمات التي عدَّها اللغويون معربة. إن هذا التحديد للدخيل يجعل منه كل الكلمات التي لا تنسجم مع نظامِنا الصوتي، قديمةً كانت تلك الكلمات أم محدثَةً، فيجعل منه كلماتٍ قديمةً نحو (بَسْفَارَدَانَج)[١١٠٧] (ثمر العضاه) لخروجها عن الإيقاع العربي إذْ يتعذر إيجادُ كلمة عربية أصيلة على هذا الإيقاع (فَعْلاَ لَلاَيَل)، ولو وردت في القاموس المحيط، ويجعل منه نحو (أَنْدَرا وَرْدْ) لنوع من الثياب على لسانِ من يُحْتَجُّ بلغتهم كأمِّ الدرداء[١١٠٨]، في قولها: «زارَنا سلمانُ من المدائن إلى الشام ماشياً وعليه كساء (أَنْدَرَاوَرْد)» كما يجعلُ منه كلمات مقترَضة حديثاً مثل (إِلِكْتْرُومُوتوغرافيا)[١١٠٩] – لمعنى التفريق اللوني – لتجاوزه عدَّةَ حروفِ الكلمة العربية، ومثل (هيماتوكْسيلين)[١١١٠] – لمادة متبلورة – لالتقاءِ الساكنَيْن فيها، عدا عن تجاوزها عِدَّةَ حروف الكلمة. ومثل كلمة (بْراون) لبدئِها بساكن.

[١١٠٣] سيبويه: الكتاب ٤/ ٣٠٤.

[١١٠٤] د. إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ ١٤٩.

[١١٠٥] سيبويه: الكتاب ٤/ ٣٠٤.

[١١٠٦] ينظر ص٢٦٦ وما بعدها من هذا الفصل.

[١١٠٧] د. يحيى مير علم: المعجم العربي – دراسة إحصائية: ٣٤.

[١١٠٨] ابن بري: حاشية ابن بري على المعرب للجواليقي ٩٩.

[١١٠٩] شحادة الخوري: دراسات في الترجمة والتعريب والمصطلح ٤٤.

[١١١٠] مجمع القاهرة: مجموعة المصطلحات التي أقرها المجمع ٦/ ١٠٣.

إننا نرى أن هذا المقياس الصوتي المتكامل قادرٌ على فَرْز المقترَضات القديمة والحديثة على السواء إلى معرَّبٍ ودخيل. ولمذهبنا هذا إرهاصاتٌ وجدناها عند الدكتور أحمد مطلوب حيث قال: «ونرى أن يُطْلَق (المعرب) على كل كلمة أجنبية دخلت العربية قديماً أو تدخل اليوم أو غداً، على أن تكون خاضعةً لمقاييس العربية وأبنيتها وحروفها، ويدخل فيه قسمٌ كبيرٌ مما عربه القدماء أو المعاصرون، ونسمِّي هذا النوع معرباً لأن الروح العربية سرت فيه وأصبح جزءاً من البناء العربي. وأن يُطلق (الدخيل) على اللفظة الأجنبية التي لم تخضع لمقاييس العربية وبنائها وجرسها، سواء أكانت قديمةً أم حديثة»[1111]. لقد جاءت مبادئ الدكتور مطلوب – على أهمِّيَّتِها – نظريةً، وعامَّةً غيرَ محدَّدة؛ أما نحن فحاولنا أن نجمع بين النظرية والتطبيق، وأن نحدِّد ما يعنيه كل عنصر من عناصرها، فصار بإمكان القارئ أن يحكم بموجبها – وبيُسر – على كل كلمةٍ مقترضة ويصنفها في أحد حقلَيْها المعرب أو الدخيل. ونشير كذلك إلى أن الدكتور بوبو قد ألمح إلى معيار القدماء في معرفة الدخيل بالاعتماد على البنية التركيبية للغة العربية من داخلها، ولكن دون توضيح كاف لذلك المعيار[1112].

وبالعودة إلى قائمة الكلمات المقترضة وتطبيق هذا المقياس الصوتي على مصطلحاتها وجدنا أن الكلمات التي لم تتحقق فيها شروط التعريب بلغت ثمان وثلاثين كلمة من مجموع مئة الكلمة المختارة. منها: (أَسِيْلُوجْراف) لزيادة أحرفها على عدد حروف الكلمة العربية ولالتقاء الساكنين فيها؛ و(سْبُوْدْنك) للبدءِ بساكن والتقاء الساكنين؛ و(إدْيوگرام) لوجود حرفٍ غير عربي فيها[1113]. فتكون نسبة الدخيل في الكلمات المقترضة هي ٣٨%.

لحق – مخاطر الاقتراض

على الرغم من أن الاقتراض ظاهرةٌ لغوية عالميَّة لا تكاد تستغني عنها لغةُ أمة، فإن ثمة مخاطرَ تنجم عن هذه الظاهرة في العربية، وهي مخاطرُ تزعزع الثوابتَ اللغوية وتهدِّد بنيتها العامة.

كان تبيانُ أثرِ الاقتراض على العربية تعريباً وتدخيلاً موضوعَ دراسات لغوية معاصرة، أكثرها تفصيلاً دراسةٌ بعنوان (أثر الدخيل على العربية في عصر الاحتجاج) للدكتور مسعود بوبو. وقد بيَّنت تلك الدراسة خطرَ الاقتراض على لغتنا في عصر الاحتجاج، فكانت مخاطرَ واضحة، مع أن نسبة المقترَض لم تكن قد بلغت ما بلغته اليوم في عصرنا من الكثرة، وهو «خطرٌ مستشرِف في المستقبل يفوق في أهميته كثيراً ما برز منه في الأمثلة التي ساقها السلَفُ، لا من حيث المعالجة التطبيقية، بقدر ما هو خطرٌ منتظَر في مواجهة مزاحمةٍ جديدة للعربية بالدخيل، على صورة تختلف عن صورة الماضي بالكثرةِ من جهة، وبدخولِ التراكيب الجاهزة من جهة أخرى؛ وربَّما بالتوجيهِ المدروسِ المتعمَّد لإفساد العربية من جهة

[(١١١١)] د. أحمد مطلوب: حركة التعريب في العراق ٣٦- ٣٧.

[(١١١٢)] د. مسعود بوبو: أثر الدخيل على العربية ٨٠- ٨١.

[(١١١٣)] ينظر قائمة الكلمات المقترضة: ٣١٧-٣٢٥ الأرقام: ٢٦، ٥٠، ٦٥.

ثالثة»[1114] . وقلّما خلا بحثٌ حول التعريب من التنبيه على هذه المخاطر التي تزداد عندما يكون اللفظ دخيلاً وتتناقص عندما يكون معرَّباً خاضعاً لمقاييس العربية. ومن أكثر هذه المخاطر إقلاقاً:

١– ضياعُ القيمة التعبيرية للجذر العربي: من المعروف أن اللغة العربية تقوم على جذور ثلاثية أو رباعية غالباً، وخماسية أحياناً، وأن جذر الكلمة يعطي الدلالات الأصلية العامة، ثم تدور بقية اشتقاقاته حول هذه الدلالة العامة، هذه المعاني العامة للجذور هي التي سمَّاها ابن فارس بالمقاييس. لكن المعرَّبات تهدر هذه المقاييس أو القيمة التعبيرية للجذر، مثال ذلك كلمة (بَطَّارية)، إن مدلول الجذر (بطر) هو الشق بحسب مقاييس ابن فارس، فأيُّ جامع بين معنى (البطارية) التي تولد وتدخر الكهرباء وبين معنى الشق؟[1115] ومثلها كلمة (وَرْشَة) المعربة للدلالة على مكان العمل، فأيُّ جامعٍ بين مدلولها ومدلول الجذر (وَرَش) الذي يدل على التطفُّل والجموح؟[1116] إنه لم يعد من الممكن – والحالةُ هذه – الاستئناسُ بالجذرِ لتحديدِ الدلالات الأصلية للكلمة، أو لرصدِ دلالاتها المكتسبة.

وإذا كانت القيمة التعبيرية للجذر العربي سوف تضيع، بدخولِ المعربات، فإن مما يستَتْبعها أيضاً ضياعُ القيمة التعبيرية للحرف العربي المستخلصة من صوته، إذْ يقدر بعضُهم أن معنى كلمةٍ ما، هو – إلى حد كبير – مجموعُ معاني حروفِها. وعليه فإن نظرية الاشتقاق الكبير التي تحاول إيجاد جامع بين تقاليب الكلمة تصبح غيرَ ذاتِ موضوعٍ أصلاً.

٢– تخريبُ البنية الصوتية العربية بإدخالِ أصواتٍ غريبة عنها، من حروفٍ وحركاتٍ، كما رأينا في محاولاتِ بعض المحدثين إدخالَ الحروف الغربية (G-P-V) والحركات (É–O) إلى العربية، وتمثيلَهم لها بكلمة (فولتير) بفاء بثلاث نقاط ومدَّتَيْن على حرفَيِ المد[1117] . أو بإدخالِ حالاتٍ صوتية لا تتفق وقوانين ائتلاف الحروف العربية نحو كلمة (ترانْزِسْتور) إذ لا تعاقُبَ بين الزاي والسين في أصوات العربية. ونحو كلمة (بْراوْن) المبدوءة بساكن، ونحو كلمتي (أتاكْسْيا، دايْنود)، حيث التقى فيهما ساكنان.

إن البنية الصوتية لِلُغةٍ ما، هي أهم ما يميزها من غيرها، فإذا ضاعت معالمُ هذه البنية عادت اللغة خليطاً غير متجانس، أو لغةً خلاسية على حدِّ تعبير بعضِ المحدثين.

٣– إرباكُ المعجميَّة العربية: وذلك بإدخال جذور جديدة يصعب تصنيفَها في إطارها الذي يَعْتمد على نظامِ الأُسَر اللغوية المؤلفة من الجذر واشتقاقاته. ولنأخذْ مثالاً كلمة (أسيتيل)[1118] ، فما الجذر الذي نصنفها تحته؟ هل هو (أَسْتَيَ أم أَسَت أم سَتَل)؟ لا شك في أن هذا سوف يخلق بلبلةً ليس من اليسير تجاوزها. ومثلها كلمة (تِلفاز) هل نصنفها في (تلَف أم لَفَز) أم نعتمد الأصل الرباعي (تلفز) على إشكالاته، أم نعتمد الاسم كاملاً فنصنفها تحت (تلفاز)؟

[1114] د. مسعود بوبو: أثر الدخيل على العربية ٣٨٤.

[1115] ابن فارس: مقاييس اللغة ١/ ٢٦٢.

[1116] المصدر السابق: ٦/ ١٠٠.

[1117] مجمع القاهرة: مجموعة المصطلحات التي أقرها المجمع ٨/ ٦١.

[1118] بمعنى حمض الخل (الخَلِّيل).

ومن المفيد الانتباه إلى أنه لا إشكال كبيراً في المعْجَمة التخصُّصية؛ إذ بالإمكان تصنيفُ الكلمات بحسب ترتيب حروفها كلِّها، ولكن الإشكال في ألفاظ الحضارة التي تدخل الحياة العامة، ولا مناص من تصنيفها في المعجمات اللغوية العامة.

لقد واجه القدماء مثل هذه المعربات فاختلفوا أيضاً في تصنيفها، كما في كلمة (أبنوس) التي وضعها ابن منظور في (بنس) ووضعَها الخفاجي في (أبنوس)[1119]. وكما في لفظة (العُرْبون) إذْ وضعها صاحب اللسان في الأصول التالية: (أرب – أرن – ر ب ن، ع ر ب، ع ر ب ن)[1120].

أليس من الجائز أن تؤثِّر كثرة المعربات إذا وقعت – وسوف تؤثر لا محالة – في طريقةِ تصنيف المعجم العربي، واعتمادِ المنهجية الغربية في تصنيف المداخل مما يقطِّع أواصرَ الأسَرِ اللغوية العربية التي تشبه إلى حدٍّ كبير أواصر الأسَر الاجتماعية العربية. وهذه المنهجية الغربية سوف تُفْقِد معجميَّتَنا قاعدةً هامة مستقاة من طبيعة العربية وخصائصها.

٤– غموض معنى المقترَض في معجماتنا: ذلك أن واضعيه يظنون أنه معروفٌ للجميع كما هو معروف متداول فيما بينهم، ولذا فهم يكتفون بذكره، هذا الذكر الذي لا يوحي للقارئ بأيةِ دلالة. مثال ذلك أن من معربات المجمع العراقي كلمة (بَرَاص)[1121] للمصطلح الأجنبي (Brass) الدال على جزء من آلة للاحتراق الداخلي، وبما أن المجمع لم يُعرِّف بها فلا يستطيع القارئ أن يتبيَّن ولو بعض مدلولها. أما كلمة (الصَّهُور)[1122] التي ولَّدها المجمع نفسه ليقابل المصطلح (Fuse) فإن إيحاءاتها لا تخفى، إذْ تدل على شيء قابل للانصهار.

لقد وقع أسلافُنا بمثل هذا، فكثيراً ما يضعون بجانب الاسم المعرَّب كلمة (معروف)، أو يكتفون بذكره فقط، اعتقاداً منهم أنه متعالَم، لكن ذلك المعروف في عصرٍ ما أو بيئةٍ معينة، قد لا يكون كذلك في عصرٍ آخر وبيئة مغايرة.

لا يعني كلامنا هذا أن المصطلحات العربية المولَّدة يُسْتغنَى عن التعريف بها في المعجمات التخصُّصية، بل يعني أن المصطلح المولَّد يشفُّ عن معناه بما يقرِّبه إلى الذهن ويسهِّل استيعابه، الشيء الذي لا يتوفر لمعرَّبٍ أو دخيل.

٥– صعوبةُ ضبط اللفظ المعرب: إن خضوع الكلمة العربية المولَّدة لقواعدِ الصرف العربي يجعل ضبطَها أمراً ميسوراً، أما الكلمة المقترَضة، فليس ثمة طريقةٌ محدَّدة لضبطها، لأن مبادئ التعريب –كما قدمنا – ضوابطُ تقريبيَّة أكثرُ منها قواعد دقيقة، فلا غرابةَ – والحالةُ هذه – أن يكون لِلَّفظ المعرَّب الواحد أكثر من ضبط. من ذلك أن كلمة (صَلَوات) وردَتْ في القرآن الكريم بمعنى كنيسة في قوله تعالى: {وَلَوْلاَ دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا} [الحج: ٢٢/٤٠] ، وهي كلمةٌ معرَّبة من السريانية، وعلى الرغم من ورودها في أثبت نص لغوي لدينا فلقد قُرئت إحدى عشرةَ قراءةً منها: (صُلُوات وصُلْوات، وصُلُون وصُلُوب وصَلَوْت

[1119] د. مسعود بوبو: أثر الدخيل على العربية ٢٦١– ٢٦٢.

[1120] المصدر السابق: ٢٤٨.

[1121] المجمع العراقي: المصطلحات العلمية ٥.

[1122] المصدر السابق: ٨.

وصلواث وصَلُوثا)[١١٢٣]. ومن هذا القبيل كلمة (سراويل) فهي بهذا اللفظ عند الجواليقي وابن منظور والزمخشري، وهي (سِرْوالة وسَراوين، وسِرْبال وشَراويل وشِرْوال وسِرءال وسرويل، عند آخرين)[١١٢٤].

٦- خرق القواعد الصرفية العربية: من هذه القواعد التي خُرقت قاعدة الميزان الصرفي، إذ أدخل الصرفيون إلى الموازين ما ليس منها، عندما تمحَّلُوا لكلِّ كلمةٍ معربة وزناً يوافقها. فكثُرت الموازين وتعدَّدت إلى درجةٍ لم تَعد فيها قابلةً للضبط، وضَيَّعوا بذلك قيمةَ الميزان الصرفي من حيثُ هو أداةُ تمييزٍ للحروف الزائدة من الأصلية في الكلمة. ومع أن حروف المعرب كلَّها أصول، فقد طَرَدوا عليها القاعدةَ العربية في الأصالة والزيادة مِمَّا أوقعهم في تقديراتٍ وتخميناتٍ ليس لها من سَنَد إلا في الوهم. من ذلك اختلافُهم على زنة كثيرٍ من المعربات مثل كلمة (ماهان) هل هي على زنة (لَعْفان) من هَوَم أو هَيَم، أو (لَفْعَان) من وَهم، أو (عَلْفان) من (همَى)، أو (عَفْلان) من (وَمَه) أو (لا عاف) من (نَهَم) أو (عافال) من لفظ (المهَيْمن)، أو (فالاع) من الأصل (منَه)، أو (عالاف) من الأصل (نَمَه)[١١٢٥]. وهذه كلها افتراضات متوهَّمة لا مسوغ لها أصلاً، لأن أصحابها وقعوا في خطأ منهجيّ واضح، وهو تطبيقُ قواعد لغةٍ على لغةٍ أخرى مغايرة.

كما أن من المعروف أن الميزان الصرفي ذو علاقة مباشرة بالأبنية، وأنَّ لكثيرٍ من الأبنية معانيَ قارَّة، فالبناءُ أداةٌ دلالية، هذا للفاعلية، وذاك للمفعولية وآخر للسببيَّة (كما بيَّنا في فصل سابق)، لكنَّ تفصيلَ موازين جديدة وعدَّها أبنيةً للمعربات أفقدَ الأبنية مدلولاتِها، وجعل منها مسألةً صناعية بحتةً لا علاقة لها البتةَ بالمعنى المراد؛ إن بناء (فَعول) يفيد معنى الصفة المشبهة والمبالغة كما في (حَصور وغَفور)، فأين هذا المعنى في كلمة (أَنُود) المستعملة في الكهرباء بمعنى المصعَد أو القطب الموجب؟ وإن بناء (مَفْعَل) يفيد معنى المكانية أو الزمانية كما في (مَرْمى) فأين هذا المعنى في كلمة (مَلْغَم) المعرَّبة لخليطٍ من الفضة والزئبق؟

ومما يدخل في خَرْق القواعد الصرفية إخضاعُهم المعرب لقواعد التصغير في العربية؛ من ذلك أن العربية وضعَت ثلاثة أمثلة للتصغير هي: (فُعَيْل وفُعَيْعِل وفُعَيْعِيل)، وهي أمثلةٌ تنقاد لها الكلمات العربية، لكن الكلماتِ الأعجمية لا تنقاد لها إلا بِلَيِّ عُنُق القاعدة العربية، إن كلمة مثل (سفرجل) صُغِّرت على (سُفَيْرِج)، ولكن كلمة خماسيَّة معربة مثل (آجر) صغرت على (أُجَيِّرة أو أُوَيْجِرة أو أوْيْجِيرة)[١١٢٦] ؛ وكما هو ملاحظ فإن الجواليقي عمد في تصغيره إلى افتراض الألف الثانية في (آجر) زائدة فقلبها واواً، وإلى افتراض أن الكلمة مؤنثة فزاد التاء، والواقع أن الصنعة في تصغيرها على (أُوَيْجِرة) لا تستقيم فيما ذهب إليه الجواليقي إلا بتكلُّفِ أشياء: حذفِ الحرف الأخير من (آجر) كما فعلنا في (سفرجل)، وقلبِ الألف الثانية (واواً) بحملها على مقارباتها العربية نحو كاتب وكويتب، وزيادةِ تاء التأنيث بحملِها على مقارباتها من المؤنث المجازي. أما أُجَيْرة وأُوَيجيره فالتكلُّف فيهما أكبر.

[١١٢٣] د. إبراهيم السامرائي: فقه اللغة المقارن ٢٥.

[١١٢٤] الجواليقي: المعرب ٣٩٨، ومسعود بوبو: أثر الدخيل على العربية ٢٧٣.

[١١٢٥] الجواليقي: المعرب، ٣٩٨، ود. مسعود بوبو: أثر الدخيل على العربية ٢٧٢.

[١١٢٦] د. مسعود بوبو: أثر الدخيل على العربية ٢٨١.

ومن القواعد الصرفية التي خُرقت، قاعدةُ النسب، فقد كان القياسُ مثلاً أن ينسب إلى (إرْمينيَّة): (إرْميني) كما نقول (إفريقي)، لكنهم قالوا (إرْمَني)، وقد علَّلوا هذا الخرقَ بأنه «لما وافق ما بعدَ الراء فيها ما بعد الحاء في (حنيفة) حُذِفت الياءُ كما حُذفت من (حنيفة) في النسب، وأُجريَت ياء النسب في (إرمينية) مجرى تاء التأنيث في (حنيفة)»[١١٢٧].

فلنتأمل هذا القياس الذي أجهدَ القاعدة العربية لتتفق مع منطوق كلمةٍ معربة. ومثل هذا الخرق كثيرٌ في مسألةِ جمعِ المعربات وتثنيتِها[١١٢٨]. وسينجم عن مثل هذا «أن تصبح قواعدُ العربية محلَّ شكٍّ واختبارٍ لا مَحلَّ ثقةٍ واحتكام، أو أنها ستبقى مثقلَةً بالتذييلات والتفصيلات بحيث يشقُّ على الناس – في عالم الاختصار هذا – الإحاطةُ بها وإتقانُها، حتى يمكنَ المحافظة عليها من الفسادِ والتداخل والاضطراب»[١١٢٩].

٧– زيادة المشترَك اللفظي: الأصل في اللغة أن يكون لكلِّ مدلولٍ دالٌّ واحد، فلا يكون للكلمة أكثرُ من معنى. ومعه ذلك فقد ورد قديماً كثيرٌ من الكلمات المشتركة في العربية خدمَتِ الحاجاتِ الشعرية والبديعية بِقَدْرِ ما خَدَمت قضيَّة البيان. ويعمل التطوُّر اللغوي على توسيع الطيف الدلالي للكلماتِ باستمرارٍ بما يُسبغه عليها من دلالات إضافية مكتسَبة. على أنه لابد من الاعتراف بأن المشترك اللفظي ليس مزيَّةً للغة، لأنه قد يكون مجلَبةً لبعض الإبهام والغموض، إذْ يخالف الأصل اللغوي في أن يكون للمسمَّى اسم واحد. وإذا كان المشترَك اللفظي العربي مِمَّا لا يعسُر تمييزُ مدلاولته إذْ يمكن استجلاؤها بتقليبِ مجازات الكلام، فإن المشترَك اللفظي المعرَّب ليس كذلك، فالفرق كبير بين مدلولَيْ كلمة (الحُب) العربية مصدر الفعل (حَبَّ) وبين كلمة (الحُب) المعرَّبة بمعنى الوعاء، وليس الفرق أقلَّ بين مدلول كلمة (زُور) العربية جمعاً لزائرة أو بمعنى تغيير الحقيقة، وبين مدلول كلمة (زُور) المعربة بمعنى (القوة)[١١٣٠]. ومثل هذا الفارق في المشترك يلحظ في كلمة (إبريق) العربية للسيف البراق وكلمة (إبريق) المعرَّبة لوعاء الماء، ويلحظ في كلمة (نافجة) العربية لِما كان يَنْتفع به الرجل من مهر ابنته، وكلمة (نافجة) المعربة للمسك.

٨– ادعاء التأصيل والتمحُّل في تعليله: على النقيض من اتجاه ادعاء التعريب بلا سببٍ قوي مقنع، أفرز التعريبُ اتجاهاً آخر معاكساً لدى بعض اللغويين العرب دفَعَهم إلى ادعاء أصالةِ بعض المفردات بغية إدخالها في إطار العربية. وقد تنبه اللغويون المتأخرون إلى مثل هذا الوهم فقال السيوطي: «إذا وافق لفظٌ أعجميٌ لفظاً عربياً في حروفه فلا تَـرَيَنَّ أحدَهما مأخوذاً من الآخر (فإسحاق) ليس مأخوذاً من (أسحقه)»[١١٣١]. كما تنبه للأمر نفسِه بعضُ المحدَثين فقال المجمعي مصطفى الشهابي: «لقد أشاع بعضُ الكتاب مثلاً أن (الطُّبَّاق) هو (Tabac) بالفرنسية، ودليلُهم الوحيدُ تقاربُ النطق بالكلمتَيْن»[١١٣٢]. ومن ذلك كلمة (أَطْرَبون) المعرَّبة من الرومية بمعنى قائد، إذْ ذهب قومٌ إلى عدها أصيلة

[١١٢٧] الجواليقي: المعرب ٧٧– ٧٨.

[١١٢٨] ينظر مثلاً: د. مسعود بوبو: أثر الدخيل على العربية ٢٩٧.

[١١٢٩] المصدر السابق: ٣٨٨.

[١١٣٠] د. مسعود بوبو: أثر الدخيل على العربية ٢٨٩.

[١١٣١] السيوطي: المزهر ١/ ٢٩٢.

[١١٣٢] مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية ١١٢.

مشتقة من مادة (طَرب)[1133]. فأيَّةُ علاقةٍ دلاليّة بين هاتين الكلمتين؟ إننا لا نجدُ هنا للردِّ على نوازعِنا العاطفية وغير العلميَّة لتأصيلِ كلِّ ما هو معرَّب، خيراً من عبارة المرحوم مصطفى الشهابي: «إن اللغة لا تحتاج إلى من يؤازرها بالباطل»[1134].

٩- تهديدُ اللغة العربية وتضييع خصائصها: لا يرى نفرٌ من المعرِّبين واللغويين مسوِّغاً للخوفِ من كثرة المعرَّبات، وحجَّتُهم في ذلك أن الألفاظ -كثُرت أم قلَّت- ليست من مقوِّمات اللغة، لأن اللغات تتميز بعضُها من بعض بتراكيب جُمَلِها وحروفِ معانيها، أي بما اختصَّت به من قواعدِ الصرف والنحو وأساليبِ الاشتقاق والقياس[1135].

إلا أننا من جهتنا لا نرتاح لمثلِ هذه الطمأنة، ذلك أن عدد المصطلحات العلمية التي تدخل الاستعمال سنوياً يبلغ نحو خمسة عشر ألف مصطلح على أقل تقدير. ونحن مضطرون إلى إيجاد مقابلاتٍ لها، فلو تساهلنا في التعريب والتدخيل لكان عددُ ما يدخل في لغتنا منها نحو خمسة آلاف مصطلح سنوياً، ويعني هذا أن لغتنا سوف يُحْشَد فيها في غضون عقدين من الزمن نحو مئة ألف مصطلح، وفي غضون حياةِ جيلٍ من الناس نحو مئتي ألف مصطلح، وهو عدد يدعو إلى القلق، وهو آخذ في التزايد عاماً بعد عام. فما الذي ستكون عليه لغتُنا بعد ثلاثة أجيال من القوم؟ وهل ستكون لنا لغةٌ عربية علمية. ومن الطبيعي أن يحمل هذا التراكم من المعرَّبات معظمَ المخاطرِ التي بينَّاها، فأيَّةُ خاصيَّةٍ من خصائص العربية ستبقى معافاة؟ وأيَّةُ سمةٍ من سماتها ستظل سليمةً؟ ونحن لا يمكن أن ننكر أو نتناسى القاعدة الجدليَّة التي تصدق على اللغة صدقَها على الظواهر الطبيعية الأخرى، وهي أن التراكم من شأنه – إذا بلغ الذروة – (أن تتحول فيه الكميَّةُ إلى كيفية)[1136]. وتحوُّلُ كيفيَّة اللغةِ إنما يعني أن تصبحَ لغةً أخرى، ما دامت قواعدُها الصرفية والصوتية – وهي أبرز مُقوماتِ استمرارِها – سوف تخضع للخَرْق والتعديل المستمرَّيْن مع دخولِ معربات جديدة ومن أُسَر لغوية تحمل خصائص مغايرة وغريبة عن لغتنا.

[1133] أنستاس الكرملي: معجم المساعد ١/ ٢٤٨.

[1134] مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية ١١٢.

[1135] مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية ٧٢ (حاشية).

[1136] د. أسعد علي: تهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي ٣٠٣.

فهرس المراجع و المصادر

أ- الكتب:

- آراء وأحاديث في اللغة والأدب: ساطع الحصري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٥.
- الإبدال: أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي، تح عز الدين التنوخي - مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م.
- الإبدال: أبو يوسف يعقوب بن السكيت، تح د. حسين محمد مشرف، نشر مجتمع اللغة العربية بالقاهرة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- أبو نصر الفارابي في الذكرى الألفية لوفاته: د. إبراهيم مدكور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- اتجاهات البحث اللغوي: د. رياض قاسم، مؤسسة نوفل، ط١، بيروت ١٩٨٢.
- أثر الدخيل على العربية في عصر الاحتجاج: د. مسعود بوبو، وزارة الثقافة، دمشق ١٩٨٢.
- إحصائيات جذور معجم لسان العرب: د. علي حلمي موسى، جامعة الكويت ١٩٧٢.
- أدب الكاتب: ابن قتيبة عبد الله بن مسلم، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر، ط٤، القاهرة ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م.
- إدغام القراء: أبو سعيد السيرافي، تح محمد علي الرديني، دار أسامة، ط٢، دمشق ١٩٨٦.
- الأحرفيَّة أو القواعد الجديدة في العربية: يوسف السودا، دار الريحاني، بيروت ١٩٥٩.
- الاشتقاق: ابن دريد محمد بن الحسن، تح عبد السلام هارون، مؤسسة الخانجي، مصر ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م.
- الاشتقاق: عبد الله أمين، القاهرة ١٣٧٦هـ - ١٩٥٦م.
- أصول البحث العلمي ومناهجه: د. أحمد بدر، وكالة المطبوعات، ط٧، الكويت ١٩٤٧.
- أعمال مجمع القاهرة، مناهج ترقية اللغة تنظيراً ومصطلحاً: د. محمد رشاد الحمزاوي، دار الغرب الإسلامي، ط١، بيروت ١٩٨٨.
- الإفصاح في اللغة: عبد الفتاح الصعيدي وحسن يوسف موسى، دار الفكر العربي، ط٢، القاهرة.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: ابن السيد البطليوسي، دار الجيل، بيروت ١٩٧٣.
- الاقتراح في أصول النحو: جلال الدين السيوطي، دار المعارف، حلب.
- أقرباذين القلانسي: محمد بن بهرام القلانسي، تح د. محمد زهير البابا، حلب ١٩٨٣.
- الألفاظ الفارسية المعربة: أدّي شير، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٦٥.

- الألفاظ المعربة والموضوعة في السنوات العشر الثالثة: جمع عمر رضا كحالة، مطبعة الترقي، دمشق ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م (والسنوات العشر الرابعة، دمشق).
- الأمالي: أبو علي القالي، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
- بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون: د. عبد الكريم رافق، ط١، دمشق ١٩٦٧.
- البيان والتبيين: الجاحظ عمرو بن بحر، تح حسن السندوبي، المكتبة التجارية الكبرى، ط٤، مصر ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م.
- تاج العروس: المرتضى الزبيدي، تح عبد الستار أحمد فراج وآخرون، وزارة الإرشاد، الكويت.
- تاريخ المجمع العلمي العربي: أحمد فتيّح، المجمع العلمي العربي، مطبعة الترقي، دمشق ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م.
- تذكرة النحاة: أبو حيان الأندلسي، تح د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٦.
- التصريف الملوكي: عثمان بن جني، تح محمد سعيد النعسان، دار المعارف، ط٢، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، تح محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
- التعريب وتنسيقه في الوطن العربي: د. محمد المنجي الصيادي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣، بيروت ١٩٨٤.
- التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي: د. محمد المنجي الصيادي وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٢.
- التعريب، جهود وآفاق: د. قاسم سارة، دار الهجرة، ط١، بيروت ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- تعريب التعليم الطبي والصيدلي في الوطن العربي: شحادة الخوري، دار الرائد العربي، ط١، بيروت ١٩٨٧.
- التعريفات: علي بن محمد الجرجاني، مكتبة لبنان، بيروت ١٩٧٨.
- تفسير الطبري (جامع البيان): محمد بن جرير الطبري، تح محمود محمد شاكر وأحمد محمد شاكر، دار المعارف بمصر.
- التقريب لأصول التعريب: طاهر بن صالح الجزائري، المكتبة السلفية، مصر ١٩١٨.
- التلخيص في علوم البلاغة: جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني، ضبط وشرح عبد الرحمن البرقوقي، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، ط١، ١٩٣٢.
- تنافر الحروف ودورانها في نسج الكلمة العربية: د. حسان طيان، دمشق ١٩٨٣.
- التهذيب في أصول التعريب: د. أحمد عيسى، ط١، القاهرة ١٣٤٢هـ - ١٩٢٣م.
- تهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي: د. أسعد علي، دار السؤال للطباعة والنشر، ط٤، دمشق ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- الجامع لمفردات الأدوية والأغذية: عبد الله بن أحمد الأندلسي العشاب المعروف بابن البيطار، دار المدينة.

- جمهرة اللغة: ابن دريد الأزدي، دار المعارف العثمانية، الهند ١٣٤٥ هـ.

- الحجة في علل القراءات السبع: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، تح علي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

- حركة التعريب في العراق: د. أحمد مطلوب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بغداد ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

- حركة الإحياء اللغوي في بلاد الشام: د. نشأة الظبيان، مطبعة سميراميس، دمشق ١٩٧٦.

- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني، تح محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.

- دراسة إحصائية لجذور معجم تاج العروس: د. علي حلمي موسى ود. عبد الصبور شاهين، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت.

- دراسات في فقه اللغة: د. صبحي الصالح، المكتبة الأهلية، ط٢، بيروت ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م.

- دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب: شحادة الخوري، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط١، دمشق ١٩٨٩.

- دعوة إلى تعريب العلوم في الجامعات: د. أحمد مطلوب، دار البحوث العلمية، ط١، الكويت ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

- دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، تح محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة.

- دور التعريب في تطوير اللغة العربية: د. محمد رشاد الحمزاوي وآخرون، الدار التونسية للنشر، تونس ١٩٨٤.

- ديوان الأدب: إسحاق بن إبراهيم الفارابي، تح د. أحمد مختار عمر، منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

- رسالة في تحقيق تعريب الكلمة الأعجمية: أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا الوزير، تح محمد سواعي، نشر المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية.

- رسالة الاشتقاق: أبو بكر محمد بن السراج، تح محمد علي الدرويش ومصطفى الحدري، دار مجلة الثقافة، دمشق ١٩٧٣.

- السبعة في القراءات: ابن مجاهد، تح شوقي ضيف، دار المعارف بمصر.

- سر صناعة الإعراب: عثمان بن جني، تح د. حسن هنداوي، دار القلم، ط١، دمشق ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- سر الفصاحة: ابن سنان الخفاجي، تصحيح وتعليق عبد المتعال الصعيدي، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح، مصر ١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م.

- شرح الألفية: ابن الناظم، تح عبد الحميد السيد ومحمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت ١٩٨٥.

- شرح الشافية: رضي الدين الأستراباذي محمد بن الحسن، تح محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٧٥.

- شرح المفصل: يعيش بن علي بن يعيش النحوي، عالَم الكتب، بيروت - ومكتبة المتنبي، القاهرة ١٩٥٠.

- الشفاء: ابن سينا، تح عبد الحميد صبرة وعبد الحميد لطفي مظهر، منشورات مكتبة آية الله العظمى، قم، إيران ١٤٠٥ هـ.
- شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل: شهاب الدين الخفاجي، تح عبد المنعم خفاجي، القاهرة.
- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها: أحمد بن فارس، المكتبة السلفية، القاهرة ١٣٥٨هـ - ١٩١٠م.
- الصحاح في اللغة والعلوم: نديم مرعشلي وأسامة مرعشلي، دار الحضارة العربية، ط١، بيروت ١٩٧٤.
- الصيغ الثلاثية مجردة ومزيدة اشتقاقاً ودلالة: د. ناصر حسين علي، المطبعة التعاونية، دمشق ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- الصيغ الرباعية والخماسية اشتقاقاً ودلالة: د. مزيد نعيم، مطبعة الحجاز، دمشق.
- علم الترجمة، مدخل لغوي: د. فوزي عطية محمد، دار الثقافة الجديدة، القاهرة.
- علم الدلالة: د. أحمد مختار عمر، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- العمدة في محاسن الشعر: الحسن بن رشيق القيرواني، تح محمد قزقزان، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- الفاخر في شرح جمل عبد القاهر في النحو: محمد بن أبي الفتح البعلي، تح د. ممدوح محمد خسارة، المجلس الأعلى للفنون والآداب الكويت ٢٠٠٢.
- الفارابي اللغوي: د. أحمد مختار عمر.
- الفروق في اللغة: أبو هلال العسكري، دار الآفاق الجديدة، ط٣، بيروت ١٩٧٩.
- فقه اللغة وسر العربية: أبو منصور الثعالبي، دار الكتب العلمية، لبنان.
- فقه اللغة وخصائص العربية: محمد المبارك، دار الفكر الحديث، ط٢، لبنان ١٩٦٤.
- فقه اللغة المقارن: د. إبراهيم السامرائي، دار العلم للملايين، ط٢، بيروت ١٩٧٨.
- الفهرست: ابن النديم، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.
- في التعريب والمعرَّب المعروف بحاشية ابن بري على كتاب المعرب لابن الجواليقي، تح د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- في اللغة والأدب وعلاقتهما بالقومية: ساطع الحصري، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة خاصة، بيروت ١٩٨٥.
- قاموس الأطبا وناموس الألبا: مدين بن عبد الرحمن القوصوني المصري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- قاموس إحياء الألفاظ: تقديم وتحقيق أسامة الطيبي، دار الوفاء للطباعة والنشر، دمشق ١٩٦٧.
- قاموس الكيمياء: إعداد موسوعة الكويت العلمية، ط٢، الكويت ١٩٨٥.
- القاموس المحيط: مجد الدين الفيروزبادي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.
- القياس في اللغة: محمد الخضر الحسين، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ١٩٨٦.

- القياس في النحو: د. منى إلياس، دار الفكر، ط١، دمشق ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.
- الكتاب: سيبويه، تح عبد السلام هارون، عالم الكتاب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
- كتاب العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح د. مهدي المخزومي، دار الهجرة، ط١، إيران ١٤٠٥هـ.
- الغريب المصنَّف: القاسم بن سلام، تح رمضان عبد التواب، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، القاهرة ١٩٨٩.
- كتاب الصيدنة: محمد بن أحمد البيروني، تح الحكم محمد سعيد، مؤسسة حدرد الوطنية، كراتشي ١٩٧٣.
- كشَّاف اصطلاحات الفنون: محمد علي التهانوي، تح د. لطفي عبد البديع، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢.
- الكليَّات، معجم في المصطلحات والفروق: أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي، تح د. عدنان درويش ومحمد المصري، منشورات وزارة الثقافة، ط١، دمشق ١٩٨٢.
- الكنز اللغوي في اللسان العربي: نشر وتعليق د. أوغست هفنر، مكتبة المثنى، بغداد، عن نسخة المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٠٣ (ويضم ثلاثة كتب هي: الإبدال لابن السكيت، والإبل وخلق الإنسان للأصمعي).
- كنز الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ: يحيى بن علي الخطيب التبريزي، نشر المعاونية الثقافية للآستانة الرضوية المقدسة، ط٣، ١٣٦٦ هـ. ش (هجرية شمسية) وهي صورة للكتاب الذي حققه الأب لويس شيخو.
- اللغة العربية في التعليم العالي والبحث العلمي: د. مازن المبارك، دار النفائس ودار الرسالة، ط٢، ١٩٨١.
- اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث: د. عبد الكريم خليفة، ط١، عمان ١٩٨٧.
- اللغة العربية والمعاصرة: محمد كامل حسين، دار المعارف بمصر ١٩٧٦.
- ليس في كلام العرب: ابن خالويه الحسين بن أحمد، تصحيح وضبط أحمد بن أمين الشنقيطي، المكتبة المحمودية التجارية، ط١، مصر.
- المباحث اللغوية في العراق ومشكلة العربية المعاصرة: د. مصطفى جواد، مطبعة المثنى، ط٢، بغداد ١٣٨٥هـ – ١٩٦٥م.
- مجاز القرآن: أبو عبيدة معمر بن المثنى، تعليق وتقديم محمد فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.
- المجازات النبوية: الشريف الرضي، تح د. طه محمد الزيني، مؤسسة الحلبي وشركاه.
- المجاز وأثره في الدرس اللغوي: د. محمد بدوي عبد الجليل، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٦.
- مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط: جمال الدين الحسيني والشيخ زكريا الأنصاري الخزرجي، عالم الكتب، بيروت، نسخة مصورة عن طبعة إستانبول ١٣١٠هـ.
- مجموعة القرارات العلمية لمجمع اللغة العربية، محمد خلف الله، ومحمد شوقي أمين، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
- مجمع اللغة العربية بدمشق والنهوض بالعربية: د. محمد رشاد الحمزاوي، دار التركي للنشر ١٩٨٨.

- مجموعة المصطلحات التي أقرها المجمع – الجزء السادس، نشر مجمع القاهرة ١٩٦٤.
- مجموعة المصطلحات التي أقرها المجمع – الجزء السابع، نشر مجمع القاهرة ١٩٦٦.
- مجموعة المصطلحات التي أقرها المجمع – الجزء الثامن، نشر مجمع القاهرة ١٩٦٦.
- مجموعة المصطلحات التي أقرها المجمع – الجزء التاسع، نشر مجمع القاهرة ١٩٦٧.
- محيط المحيط: بطرس البستاني، مكتبة لبنان، طبعة جديدة، بيروت ١٩٨٣.
- المخصَّص: علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده، لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- المراجع المعجمية العربية، مسفر الثبيتي و د. محمود إسماعيل صيني، مكتبة لبنان، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.
- المرجع في تعريب المصطلحات العلمية والفنية والهندسية: حسن حسين فهمي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٦١.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين السيوطي، تح محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل ودار الفكر، ط١، بيروت.
- المستقصى في علم التصريف: د. عبد اللطيف الخطيب، دار العروبة، الكويت ٢٠٠٣.
- مشكلات اللغة العربية المعاصرة: مجد محمد الباكير البرازي، مكتبة الرسالة الحديثة، ط١، عمان ١٩٨٩.
- المصطلح الأعجمي في كتب الطب والصيدلة العربية: د. إبراهيم بن مراد، دار الغرب الإسلامي، ط١، بيروت ١٩٨٥.
- مصطلحات علمية: د. محمد صلاح الدين الكواكبي، مطبعة الجامعة السورية، ط٢، دمشق ١٣٦١هـ – ١٩٤٢م.
- المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث: مصطفى الشهابي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط٢، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٥م.
- المصطلحات العلمية قبل النهضة الحديثة: ضاحي عبد الباقي، مطبعة الأمانة، ط١، مصر ١٩٧٩.
- المصطلحات العلمية: المجمع العلمي العراقي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد ١٩٦٢.
- مصطلحات الفلسفة: أبو العلاء عفيفي ورفاقه، المجلس الأعلى لرعاية الفنون، القاهرة ١٩٦٤.
- المصطلح الفلسفي عند العرب: د. عبد الأمير الأعسم، الدار التونسية للنشر، تونس والمؤسسة الوطنية للكتاب بالجزائر، ١٩٩١.
- المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية: د. محمد رشاد الحمزاوي، الدار التونسية للنشر، تونس، والدار الوطنية للكتاب، الجزائر.
- المعجم العربي، دراسة إحصائية لدوران الحروف في الجذور العربية: د. يحيى مير علم، دمشق ١٩٨٣.
- معاجم على الموضوعات: د. حسين نصار، مطبوعات وزارة الإعلام، الكويت ١٩٨٥.
- معاني الأبنية في العربية: د. فاضل السامرائي، طبع جامعة الكويت، ط١، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

- معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، دار الكتب المصرية ١٩٥٥.
- المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم: أبو منصور الجواليقي موهوب بن أحمد، تح أحمد محمد شاكر، مطبعة دار الكتب، ط٢، القاهرة ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- المعرب الصوتي عند العلماء المغاربة: د. إبراهيم بن مراد، الدار العربية للكتاب، ليبيا - تونس ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- معجم الدخيل في العربية: طه باقر، دار الوثبة، (دمشق - بيروت - القاهرة - الكويت).
- معجم المنهل (فرنسي - عربي): د. سهيل إدريس ود. جبور عبد النور، دار الآداب، ط١١، ١٩٩٠.
- معجم الحضارة: محمود تيمور، مكتبة الآداب، ط١، ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م.
- المعجم الطبي الموحَّد: اتحاد الأطباء العرب، دار طلاس، ط٤، دمشق ١٩٨٤.
- معجم المعاجم العربية: يسري عبد الغني عبد الله، دار الجيل، ط١، بيروت ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- المعجم العسكري الموحَّد، جامعة الدول العربية، دار المعارف بمصر ١٣٩١ - ١٩٧١.
- معجم العلوم الطبية والطبيعية: د. محمد مشرف، مكتبة النهضة، ط٣، بيروت - بغداد.
- معجم عمقيَّة للمختصرات الإنكليزية: بسام عمقية، دار الأحباب، بيروت ١٩٩٠.
- معجم المصطلحات الفنية: هيئة التدريب، مصر.
- معجم مصطلحات العلم والتكنولوجيا (مكرو هيل): معهد الإنماء العربي، تحرير محمد دبس، بيروت ١٩٨٦.
- معجم المصطلحات الأدبية: إبراهيم فتحي، المؤسسة العربية للناشرين المتحدين، ط١، صفاقس، الجمهورية التونسية.
- معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة: د. سعيد علوش، دار الكتاب اللبناني، ط١، بيروت، الدار البيضاء ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- معجم المصطلحات البحرية: الأكاديمية العربية للنقل البحري، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٨٩.
- معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية: جامعة الدول العربية، ١٩٨٣.
- معجم مصطلحات الطيران المدني: جامعة الدول العربية، ط٢، الرباط.
- معجم مصطلحات التكنولوجيا الكيميائية: د. المهندس يحيى مصطفى العجماوي والمهندس حسن محمود إسماعيل، المؤسسة الشعبية للتأليف في لايبزغ، مؤسسة الأهرام ١٩٧٤.
- معجم المصطلحات العلمية العربية: د. فايز الداية، دار الفكر، ط١، سورية - لبنان ١٩٩٠.
- معجم الرياضيات المعاصرة: د. صلاح أحمد ود. موفق دعبول ود. إلهام حمصي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- معجم الرياضيات: مجموعة من الاختصاصيين، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ط١، الكويت ١٩٨٤.
- معجم الشهابي في مصطلحات العلوم الزراعية: إعداد أحمد شفيق الخطيب، ط٢، مكتبة لبنان، بيروت ١٩٨٢.

- معجم المصطلحات العلمية والفنية والهندسية: أحمد شفيق الخطيب، ط٦، مكتبة لبنان ١٩٨٤.

- المعجم الموحَّد الشامل للمصطلحات الفنية للهندسة والتكنولوجيا والعلوم: اتحاد المهندسين العرب، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت ١٩٨٦.

- المعجم الفلسفي في الألفاظ العربية والفرنسية والإنكليزية واللاتينية: د. جميل صليبا، دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة، بيروت ١٩٨٢.

- المعجم العربي للمصطلحات والتعاريف الإحصائية والديمغرافية، المكتب العربي للإحصاء والتوثيق، عمان ١٩٨١.

- معجم الموسيقى العربية: د. حسين علي محفوظ، مطبعة دار الجمهورية، بغداد ١٩٦٤.

- المعجم العربي؛ نشأته وتطوره: د. حسين نصار، مكتبة مصر.

- المعجمات العربية: إعداد وجدي رزق غالي، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

- معجم المعاجم: أحمد الشرقاوي إقبال، دار الغرب الإسلامي.

- مفاتيح العلوم: محمد بن أحمد الخوارزمي، تح إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٨٤.

- مفتاح العلوم: يوسف بن يعقوب السكاكي، ضبط وشرح نعيم زرزور، دار الكتب العلمية - بيروت.

- مقاييس اللغة: أحمد بن فارس، تح عبد السلام هارون، نشر مكتب الإعلام الإسلامي، ١٤٠٤ هـ.

- مناهج البحث في علم الاجتماع: د. قباري محمد إسماعيل، منشأة المعارف بالإسكندرية.

- المنهجية الجديدة لوضع المصطلحات العربية: أحمد الأخضر غزال، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.

- المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها: د. محمد رشاد الحمزاوي، ط١، دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٠.

- المنصف: شرح الإمام ابن جني لكتاب التصريف للمازني، تح إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر ١٩٥٤.

- منهج البحوث العلمية: د. ثريا ملحس، دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، ط٣، بيروت ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

- الممتع في التصريف: ابن عصفور الإشبيلي، تح د. قباوة، ط١، المكتبة العربية بحلب، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.

- المهذب فيما وقع في القرآن من المعرب: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تح د. التهامي الراجي، صندوق إحياء التراث الإسلامي، الرباط.

- مواد البيان: علي بن خلف الكاتب، تح د. حسين عبد اللطيف، منشورات جامعة الفاتح، طرابلس - ليبيا ١٩٨٢.

- الموسم الثقافي السابع لمجمع اللغة العربية الأردني، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، عمان ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

- الموفي في النحو الكوفي: صدر الدين الكغراوي، تعليق محمد بهجة البيطار، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٠.

- نظرة في معجم المصطلحات الطبية الكثير اللغات (كليرفيل): د. حسني سبح، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.

- الواضح في علم الصرف: د. محمد خير حلواني، دار المأمون للتراث، دمشق ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

ب- المجلات والدوريات

- مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، والتفصيلات في الحواشي.
- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، والتفصيلات في الحواشي.
- مجلة المجمع العلمي العراقي، والتفصيلات في الحواشي.
- مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، والتفصيلات في الحواشي.
- مجلة اللسان العربي بالرباط، والتفصيلات في الحواشي.

مستخلص

كتاب في فقه اللغة والاشتقاق،يقدم أراءً جديدة في طريقة وضع المصطلحات وفق منهجية لغوية عربية صحيحة.
الكتاب في مقدمة ومدخل وثلاثة فصول، ذكر المؤلف في المقدمة حاجة العربية إلى بناء أساس علمي لاشتقاق المصطلحات العلمية ، ثم تحدث في المدخل عن طرائق وضع المصطلح ومفهومه وتعريفه ومشكلاته، ورآه يكمن في ثلاث طرق؛ الترجمة والتوليد والاقتراض، فعقد لكل من هذه الطرق فصلاً خاصاً بها.
تناول المؤلف في فصل (الترجمة) مدلولاتها ثم مصادرها، وتحدث عن الترجمة الحرفية والترجمة بالمعنى.. ثم خصص جانباً من الفصل للبحث في ترجمة السوابق واللواحق، وختمه بترجمة المختصرات.
وتعرض في الفصل الثاني لموضوع (التوليد) طريقةً من طرائق وضع المصطلحات، وأشار إلى نظرة القدماء إلى المولَّد، ثم إلى نظرة المحدثين إليه، بعدها تكلم عن التطور اللغوي والتوليد، والقياس اللغوي في التوليد، وذكر أنواع التوليد الثلاثة؛ الاشتقاق والارتجال والمجاز، وفصّل في ذلك تفصيلاً وافياً.
وفي الفصل الثالث وضّح مفهوم (الاقتراض) وبيّن نوعيه، وهما التعريب اللفظي والدخيل، كما بيّن مكانتهما في المصطلح.. وألحق بهذا الفصل ذيلاً ذكر فيه مخاطر الاقتراض.
الكتاب خطوة هامة في علم المصطلح وتحديده ولطرق اعتماده

Abstract

This book is a linguistic treatise handling the methods Arabic follows for formulating .the innovated vocabulary derived from the modern scientific terms

The treatise compiles the theoretical enacting of rules and the practical application for detecting the methodology of those modernized in developing and enriching .Arabic and adding to its word-wealth

The book is divided into an introduction, a preface, three chapters and indexes. The introduction includes presentation of the topic and its ideas. Therefore, it states that Arabic follows three methods for setting terms: translation, reproduction and borrowing. Chapter One is dedicated for translation, so it discusses its definition, types and sources and reviews the contextual translation and converges the .translation of prefixes and suffixes to each other

Chapter Two involves the linguistic reproduction of the linguistic development and terminology and discusses its types: derivation, metaphor and improvisation, and then it discusses each fulfilling the research requirements. The most significant point of interest the research has led to is confirming that the reproduced words belong to Arabic and are eloquent, and so it represents a call to linguistic innovation and .development for confronting those who call to immobilization and embalming

Chapter three is dedicated to linguistic borrowing, and so it divides the borrowed words into Arabicized and intervened. The most significant point of significance in this chapter is the discovery of the Arab acoustic system, to which the foreign word should be led in order to sneak into the necklace of Arabic and be considered from it. Then it sets a barrier dividing them into Arabicized and intervened, although such .limits laid between them mostly disappear

The methodology of the treatise is distinguished by compiling both heritage and modernization and joining theory to practice. That’s why its sources diversified between the compilations of the old and the writings of the modern. It is also characterized by objectivity and scientific basis as much as possible so that it sometimes reviews the contrasting and contradicting statements about the topic, and in the end it commits to that which seems to be closer to reality and more successful .in developing Arabic by means of an independent spirit